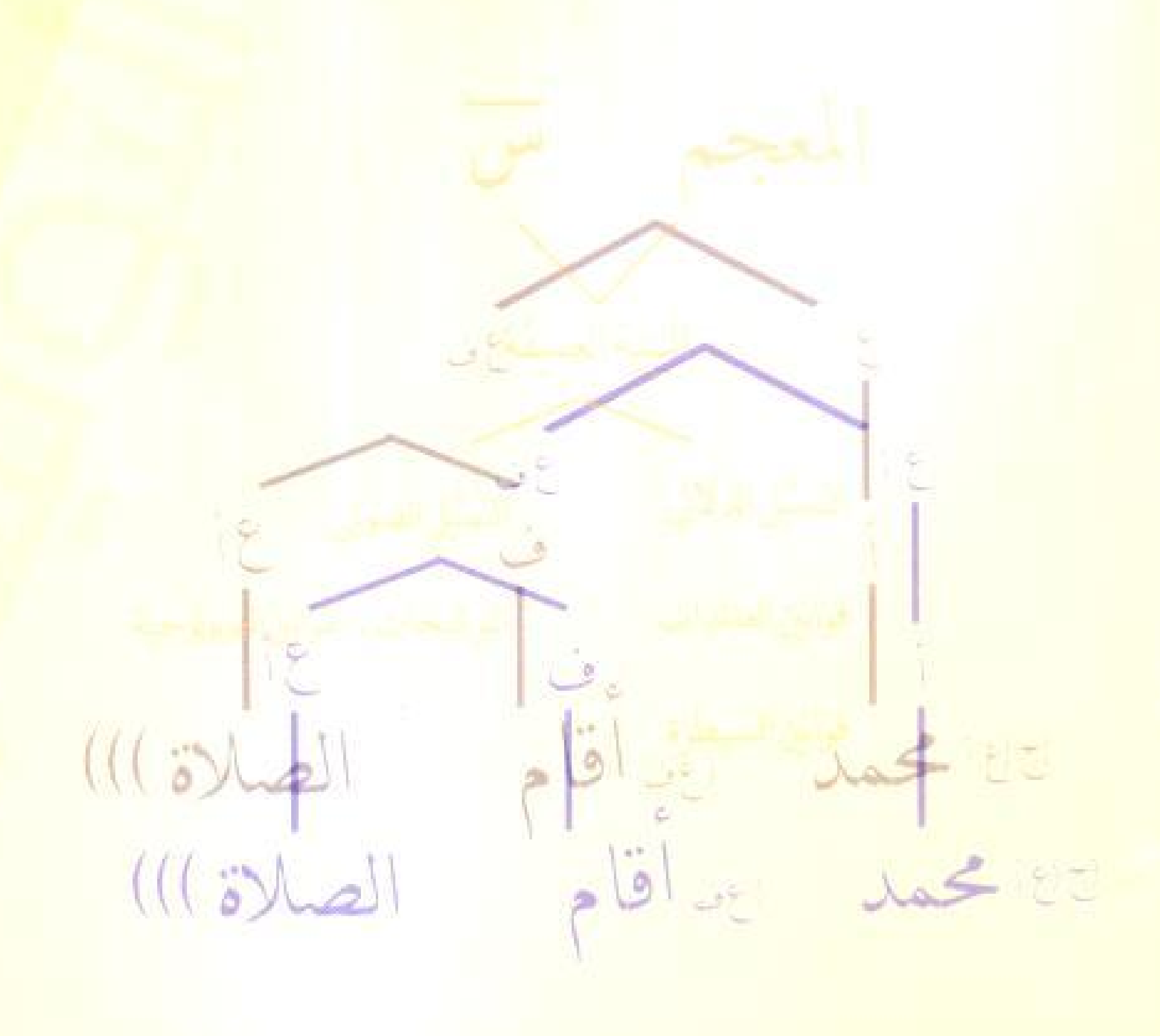
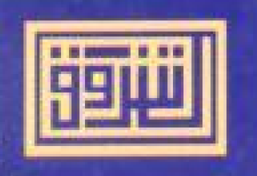
د. مرتضى جواد باقر

مقدمة في نظرية القواعد التوليدية





مقدمة في
نظرية القواعد التوليدية

د. مرتضى جواد باقر



2002

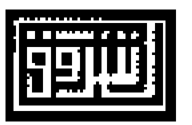
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2002/10/)

مر باقر، مرتضى
مقدمة في نظرية القواعد التوليدية/ دكتور. مرتضى جواد باقر – عمان: دار الشروق، 2002.
( ) ص
ر.إ. : 2002/10/
الواصفات: / /

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل 2002/10/2372

- مقدمة في نظرية القواعد التوليدية.
- الدكتور: مرتضى جواد باقر.
- الطبعة العربية الأولى: الإصدار الأول، 2002.



دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف: 4624321/4618191/4618190 فاكس: 4610065
ص. ب: 926463 الرمز البريدي: 11110 عمان- الأردن

دار الشروق للنشر والتوزيع
رام الله: المنارة- شارع المنارة- مركز عقل التجاري هاتف 2961614/02
نابلس: جامعة النجاح- هاتف 2398862/09
غزة: الرمال الجنوبي قرب جامعة الأزهر هاتف : 2847003/07

- التنضيد والإخراج الداخلي وتصميم الغلاف وفرز الألوان والأفلام:

دائرة الانتاج/ دار الشروق للنشر والتوزيع

هاتف: 4618190/1 فاكس: 4610065/ ص.ب: 926463 عمان (11110) الأردن

E-mail: shorokjo@nol.com.jo

المحتويات

مُقدّمة

الكتاب الذي بين يدي القارئ محاولة لرسم الملامح العامة النظرية والمنهجية لاحدى المقاربات الرئيسة في الدرس اللساني، هذه هي مدرسة القواعد التوليدية. تنبع أهمية هذه المدرسة من التحديد الواسع، وإن شئت التغيير، الذي شبه بالثورة والذي أحدثه في هذا الدرس، سواء في أساليب البحث اللساني ومناهجه أو، وهو الأهم، في المنطلقات النظرية التي يتأسس عليها، وما تبع ذلك من إعادة تعريف لموضوعه – اللغة البشرية والنظرية اللسانية.فالتحديد، إذن، طال كل نواحي الدرس اللساني على مختلف مستوياته. ولهذا مثل بزوغ هذه المدرسة في أواسط خمسينيات القرن العشرين ثورة علمية في حقل اللسانيات، شبهها الكثيرون بالثورات التي أحدثها كبلر ونيوتن وآينشتاين في الفيزياء

ولقد كان أهم تغيير، في رأيي، هو تغير الأسس الفلسفية التي يتأسس عليها البحث اللساني. فبعد أن كان ينظر إلى اللغة على أنها نوع من أنواع السلوك ليس فيه إلا ما نجده في ظاهره، وأن تعلمها يجري كما يجري تعلم أنواع السلوك الأخرى، وبعد أن يكون الإنسان قد ولد صفحة بيضاء، نظرت هذه المدرسة إلى اللغة كنظام معرفي عقلي لا يكفي لمعرفته وصف ما يظهر منه، بل لابد أن تتعدى دراسته ذلك إلى تفسير طبيعته واكتسابه واستخدامه ضمن ما تفرضه حدود العقل البشري عليه وعلى غيره من النظم المعرفية أولاً، وضمن الصفات الخاصة بهذا النظام تحديداً، وهي السمات التي تسم حدوده ومبادئه مما يسم كل اللغات البشرية. وبالطبع، فقد تلا ذلك تغير في أساليب البحث اللساني ومناهجه. فلم تعد معطيات الدرس تقتصر على مجموعات من سلاسل الكلام المسجل التي تستخلص منها ـــ عبر إجراءات محدده ـــ العناصر البنيوية التي تكون البنية اللغوية على مختلف مستوياتها، بل غدت هذه المعطيات أحكام المتكلمين الأصليين للغة المراد

وصفها على جُمَلها، وذلك لاستنباط نموذج يمثل معرفة المتكلم الأصيل بلغته، أي وصفا للنظام اللغوي الكامن في عقل ذلك المتكلم .

وقد تعدى تأثير هذه المدرسة حقل اللسانيات إلى حقول علمية مجاورة كان أهمها حقل علم النفس، ففتحت أبوابا جديدة للبحث في النظم المعرفية المتنوعة وكيف تنشأ وتتطور لدى البشر وتأثرت بها مناهج البحث في هذا الحقل وأساليبه واتجاهاته وكذلك مواضع الاهتمام فيه. بل إنه لهذه المدرسة يعزى انحسار سيادة المدرسة السلوكية النظرية على الدراسات النفسية وظهور البدائل النظرية العقلية. فلقد أصبح مقبولا أن الإنسان لا يولد صفحة بيضاء ــ بالنسبة للغة على الأقل. بل انه يولد وبه استعداد فطري لاكتساب لغة بشرية. ومن الطبيعي أن يصل تأثير إدخال مفاهيم مثل الاستعداد الفطري إلى البحث العلمي اللساني والنفسي، إلى الأسس الفلسفية التجريبية لهذا البحث فيشكل تحديا لها مستلهما أسس الفلسفة العقلانية ومبادئها.

يتتبع الكتاب خط التطور النظري والمنهجي في هذه المدرسة مبتدئا بعرض للأسس النظرية التي قامت عليها مدرسة القواعد التوليدية والأسئلة التي تثيرها لتحدد بذلك أهداف النظرية اللسانية وما يجب أن تحسب حسابه. ثم ينتقل بعد ذلك إلى رسم مراحل تطور هذه المقاربة. فأحد الفصول يعرض لسماتها في بداياتها التي تؤرخ بنشر كتاب جومسكي الأول "البنى النحوية" عام 1957، ثم التطور النظري والمنهجي الذي رسم خطوطه العريضة كتابه الثاني "جوانب من نظرية النحو" المنشور عام 1965، والتعديلات التي أحدثت على ذلك النموذج. أما الفصل الذي يليه فيفصل في المرحلة الثانية لهذه المسيرة التطورية، وهي التي يعدها جومسكي ، رائد هذه المدرسة، بمثابة الطفرة المفهومية الثانية في الدرس اللساني، حيث نضجت فيها ملامح النظرية اللسانية وتحول الاهتمام من التركيز على وضع نظم قوانين لقواعد هذه اللغة أو تلك، إلى التعمق في البحث عن مبادئ القواعد الكلية، المبادئ التي تحكم شكل نظم القواعد، وكيف تتفاعل هذه المبادئ فيما بينها لتعطينا هذا الشكل أو ذاك من نظم القواعد الخاصة بلغة من اللغات البشرية. أما

الفصل الأخير فيعرض للتطورات الأخيرة، وهي التطورات التي يحددها السعي وراء تقليل الأبنية والآليات المقترحة لنظام القواعد إلى حدها الأدنى "الذي يمكن أن يكون مقبولا منطقيا لوصف نظام معرفي متكامل مثل اللغة البشرية. وهذه هي المقترحات التي قدمت في السنين العشر الأخيرة تحت اسم "البرنامج الأدنوي"، ومازالت في طور التكامل والتطور.

من يتعرض إلى سيرورة هذه المدرسة لا يمكنه إلا أن يذكر رائدها اللساني نعوم چومسكي . إذ أن موضعه منها موضع القطب من الرحى، كما يقال. فلقد أطلقت كتاباته هذه المقاربة اللسانية وظلت توجه البحث فيها طوال هذه السنين. ومن شاء أن يتحدث عن إسهامات هذا الرجل الفكرية لن يتهم بالمبالغة مهما قال عنه. فيكفي أنه واحد من أكثر عشرة يرجع إليهم في الكتابات الإنسانية في الوقت الحاضر، وهو الوحيد الذي مازال حيا بينهم. ولعل هذا أدق مقياس على وقع أفكار چومسكي على فكر القرن العشرين وحضارته. ونشاطه الفكري لم يبق حبيس اللسانيات، بل تعداها إلى نشاط سياسي واسع جعله معروفا على النطاق العالمي أكثر منه لسانيا مؤسسا لإحدى المدارس الفكرية في اللسانيات. فالرجل مناصر قديم وبارز لحركات التحرر في مختلف رقاع العالم، ومعاد باسل ولدود للاستعمار والإمبريالية في عقر دارها الأمريكي. وكتبه التي يفصل فيها مشاكل الحرية والديمقراطية والسيطرة الإيديولوجية الإمبريالية منشورة بالعديد من لغات العالم وفي الكثير من البلدان.

وإذ إن للمدرسة التوليدية كل هذا الدور في ميدان الدرس اللساني في زماننا الحاضر وجدت من الضروري أن يقدم فكر هذا الرافد الأهم من روافد اللسانيات إلى قارئ العربية المختص باللسانيات أو بغيرها من العلوم التي أثرت فيها، أو القارئ المستطلع المهتم عموما.

ولقد يتردد السؤال عن الحاجة إلى تقديم مثل هذه المناهج النظرية في البحث اللساني بالعربية وهي التي فيها ما فيها من تراث غني جليل من البحث اللساني طاول الأربعة عشر قرنا. والجواب على تساؤلات مثل هذا سهل يسير. إن فائدة الاطلاع على

رأي آخر، أي رأي آخر، تفوق حجبه بكثير. فالمعرفة لم تكن يوما لتحد بزمان أو مكان. وأول الجهل تصور إدراك الحقيقة كاملة نهائية لا معرفة وراءها وبعدها. وإذن، الاطلاع على مناهج ورؤى جديدة سيثري المعرفة بلا ريب. ومن هذا الباب فان دارس اللغة العربي سيفيد من التعرف على مقاربات و مناهج جديدة في الدرس اللساني. وسيان في ذلك إن تبنينا وجهات النظر المختلفة هذه واتبعناها وضمناها تحليلاتنا ودراساتنا، أو اعترضنا عليها وقارناها بالموروث الموجود لدينا واختلفنا معها، أو حتى لو أثارت لنا أسئلة لم تكن قد أثيرت من قبل. ففي كل هذا وذاك فائدة ومنفعة.

ومن المؤسف أن المنقول إلى العربية من النتاج العلمي في الدرس اللساني الحديث، على تعدد روافده واتجاهاته ومنطلقاته النظرية، مازال قليلا لا يفي بمتطلبات المعرفة . فالمترجم منه إلى العربية مؤلفات معدودة، والمكتوب عنه فيها لا يتجاوز المترجم منه كثيرا. وهكذا فالدراسات التي تأخذ بالمناهج الحديثة، أو تأخذ منها، مازالت أقل مما يرجى في العربية، والإحساس العام أنها متخلفة عن اللحاق بركب مثيلاتها من الدراسات اللسانية في العالم. بل مازال المصطلح اللساني في هذه المناهج غريبا على أذن القارئ العربي ومخزونه المعرفي، لم يعتد عليه أو يستسيغه بعد.

أما المعروف عن مدرسة القواعد التوليدية في العربية فقد جاءنا عن طريق مقالات وكتب تعد على الأصابع، بعضها مترجم، وبعض آخر أقل منه كتبه من اطلع على فكر هذه المدرسة. وقد تراكم غبار السنين على كثير مما كتب أو ترجم فلم يعد يفي، والحقل كما هو عليه من سرعة في التطور، بما كان يرجى منه. ولذلك فالحاجة ما تزال قائمة للتعريف بأسس هذه المدرسة الفكرية ومنطلقاتها النظرية وأساليبها وطرق تحليلها والتطورات التي حدثت فيها. ويتبين مبلغ هذه الحاجة من الظاهرة المتفشية في الكتابات اللسانية العربية والمتمثلة في الإشارات المتعددة إلى هذه المدرسة ورائدها نعوم چومسكي. فالمتفحص لها يجد خلطا غريبا في المفاهيم والمصطلحات المستخدمة أو التي يحال إليها.

فتجد من يستخدم مصطلحا خطأ، أو ينسب رأيا لم يقل به أحد، أو يدعم ما يقول برأي من هذه المدرسة نبذ منذ وقت طويل.

وبالطبع، فلا يمكن، والوضع هكذا، توقع وجود دراسات لسانية مكتوبة بالعربية ضمن الإطار النظري والمنهجي لهذه المدرسة إلا ما ندر. والاستثناء الوحيد هنا، والبارز أيضا، هو ما نراه من حركة بحث لساني متقدمة وباهرة في المغرب، تتمثل في كتب ودراسات ورسائل جامعية تقف في الطليعة منها أعمال عبد القادر الفاسي الفهري وإدريس الشنغوسي وزملائهما وتلاميذهما في الجامعات المغربية، وتجد سبيلها إلى النشر في مجلة أبحاث لسانية التي يصدرها مكتب الأبحاث والدراسات للتعريب في جامعة محمد الخامس.

ثمة نقطتان لابد من ذكرهما في نهاية هذه المقدمة تتعلقان بحدود الكتاب. إن العرض الذي يجده القارئ في هذا الكتاب يتناول الجانب النحوي من النظام اللغوي حسب، ولا يتطرق إلى الجانب الفونولوجي أو الجانب الدلالي. وعذري هنا أن حدود الكتاب تفرض أولوياته، وفي حالتنا هذه تفرض تناول الجانب النحوي الذي يعد في هذه المدرسة الجانب الخلاق في نظام القواعد، في حين ينظر إلى جانبي الفونولوجيا والدلالة على أساس أنهما تأويليان، لكن قصر الحديث في هذا العرض على الجانب النحوي لا يجوز أن يؤخذ بمعنى قلة أهميتهما، أو ضآلة دورهما في نظام القواعد. وكذلك فقد فرضت هذه الحدود تناول الرافد الرئيس ضمن مدرسة القواعد التوليدية، من غير أن يعني ذلك التقليل من الأهمية العلمية لروافد أخرى ربما كانت أقل أتباعا مثل نموذج القواعد المعجمية الوظيفية أو قواعد بنية العبارة المعممة، وقبلهما مقاربة الدلالة التوليدية وغيرها. وهذه كلها بدائل من مقترحات منهجية ونظرية للنموذج المطروح في هذه الصفحات.

والنقطة الثانية في هذا الصدد هي أنني أرجو أن لا يؤخذ هذا الكتاب بأكثر مما أريد له، وهو أن يكون عرضا لهذه المدرسة اللسانية. والذي يريد أن يعرف تفاصيل البحث اللساني فيها لابد أن يذهب في قراءته أبعد من هذا الكتاب كثيرا. وإذا كانت لهذا

الكتاب من فائدة ترتجى فهي، كما قلت في بداية هذه السطور، اطلاع القارئ العربي على أسس ومنطلقات مدرسة فكرية في الدرس اللساني تعد من أهم روافده، إن لم تكن أهمها على الإطلاق.

والله أسأل أن يوفقني وأن يلقى ما كتبت القبول الحسن، فهو ولي التوفيق.

عمان

صيف 2002

1. تمهيد

يمتد نظر الإنسان إلى لغته إلى بدايات رغبته في إستكناه ما حوله من ظواهر. وإذا أرخنا للعلوم بهذه الرغبة فلا بد أن علم اللغة، أو اللسانيات، سيكون من أول العلوم البشرية. ولا بد أن أمورا عدة في اللغة قد استرعت ثم شدت انتباه الإنسان إليها، أولها ارتباط الأصوات بالمعاني، وسبل توصيل هذه المعاني إلى الآخرين، والتنغيم الموسيقي الذي يرافق إنتاج مجموعات الأصوات، وعناصر الجمال في النتاج اللغوي، فيما بعد... إلا أن هذا كله يقع ضمن باب الحدس. ذلك إننا في هذه الافتراضات نضرب في أعماق تاريخ الحضارة البشرية، بل في بواكير نشوءها. وليس لدينا من أدوات التحقيق إلا أن ننظر في الأسئلة العامة التي ترد في خواطرنا جميعا وما تزال تثار في كل مرة يجري فيها حديث بين اثنين عن اللغة.

فإذا تقدمنا شيئا ما فوصلنا إلى ما هو مسجل من النشاط الفكري البشري المنظم وجدنا النظر في اللغة يبدأ في العادة بتعلقها بنواحي أخرى في الحياة الإنسانية. وليس هذا بغريب إذ لعل من أهم ما يميز اللغة - كظاهرة إنسانية - هو سعة صلتها بحياة الإنسان من جوانبها المتعددة المختلفة. وهكذا نجدنا أمام تراث فكري لغوي ثري يمتد فيشمل زوايا عديدة للنظر في هذه الظاهرة. فمن نظر إلى علاقة اللغة بالتفكير، وكيف نعبر عن أفكارنا باللغة، ومن نظر إلى علاقة اللغة بالإنسان من حيث تطوره العقلي الحضاري، ومن نظر إلى القيم الجمالية أو - حتى الإعجازية - في التعبير اللغوي، وهكذا.

والذي يبدو أنه وان كان يُنظَر إلى بدايات البحث في اللغة من حيث كونها جزءا من النشاطات الإنسانية المختلفة، فان هذا البحث انتقل دوما في مراحله اللاحقة إلى النظر في اللغة لذاتها. ولعل انتقال البحث إلى اللغة موضوعا بحثيا مستقلا يؤشر مرحلة نضج في البحث اللساني، ولو انه لا يعني أبدا انتهاء البحث في الصلة بين اللغة والفكر، واللغة والنتاج الأدبي، واللغة والمجتمع، واللغة والنمو،.. فهذه الحقول ما زالت مزدهرة اليوم

ومازال البحث فيها يؤلف جزءا لا يستهان به من البحث اللساني – أو البحث الإنساني على نحو أعم. الذي نقصده هنا هو أن تقدم البحث اللساني يرافقه مجيء باحثين ممن يرضيهم ويكفيهم علميا أن ينظروا في اللغة كموضوع بحث مستقل عما يتصل به من الفعاليات الأخرى. أي الهم بعبارة أخرى يسبغون على هذا النظر المقتصر على اللغة في حد ذاتها مشروعية علمية. والمتتبع لتاريخ الدرس اللساني يجده غنيا بالخلافات والصراعات بين التوجهات المختلفة وأسسها وخلفياتها الفكرية والأيديولوجية (انظر لمزيد من التفاصيل في (Newmeyer 1986)).

في التراث اللساني الحديث يمكن أن نؤرخ لهذا الاستقلال الموضوعي – وما تلاه من استقلال في حدود الحقل العلمي – بتطور اللسانيات التاريخية منذ أواخر القرن الثامن عشر. فضمن هذه المقاربة كان موضوع البحث النظام اللغوي ، مستقلا عن الفكر والروح والأدب، وما يعرض له من تغيرات. وإلى جانب هذا نجد التراث القديم من كتب القواعد التعليمية فيما عرف بـــ "القواعد التقليدية" والتي تناولت بتفصيل أو بإيجاز جوانب مختلفة من النظام اللغوي في هذه اللغة أو تلك كجزء أساسي من مهمتها الرئيسة – إلا وهي تعليم لغة لمن لا يعرفونها أو لمن لا يحسنون ضبط قواعدها.

ومع إطلالة القرن العشرين وجد هذا الاستقلال الموضوعي دعمه الأكبر في بروز اللسانيات البنيوية في أوربا وأمريكا. ففي أوربا نجد هذا الاستقلال يتجلى بأوضح صوره في البحوث اللسانية المستفيضة في مراكز علمية مثل جنيف، حيث عمل فرديناند دي سوسير، أبو اللسانيات المعاصرة – كما يحب أن يدعوه بعض المتحمسين من اللسانيين – ومثل مدرسة براغ وروادها ياكوبسون وتروبتسكوي. لقد ناقش سوسير هذا الاستقلال في الدرس اللساني بإسهاب في كتابه المشهور "محاضرات في اللسانيات العامة". ويتضح توجهه هذا من تأكيده – مثله في ذلك مثل غيره من البنيويين – على الطبيعة المستقلة للنظام اللغوي وغير المستمدة من أسباب وعوامل خارجة عنه، والتي تتجلى في اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول في النظام اللغوي وفي شرعية (بل ضرورة) دراسة اللغة دون

الرجوع إلى تاريخ تطورها، أي دراستها من حيث هي كل بنيوي تعرف أجزاؤه من خلال موقعها في هذا الكل وعلاقتها بعضها ببعض.

وقد كان عمل البنيويين الأميركيين أكثر تعزيزا لهذا التوجه الاستقلالي. وقد أكده هؤلاء في تركيز دراساتهم على لغات غير اللغات الكلاسيكية التي ظلت موضع البحث اللساني تقليديا. لقد اتجهوا إلى دراسة اللغات الهندية - الأميركية وهي لغات لم تكن مكتوبة ولم يكن لها أدب معروف ومنشور ومعترف به، ولم تكن إلى جانب ذلك مرتبطة بتاريخ العالم القديم، ولهذا فلم تكن لتحظى باهتمام مراكز الدرس اللساني التقليدية. ولا غرابة إذن في أن تنشأ هذه الدراسات في أقسام الأنثروبولوجيا في الجامعات الأميركية.

وإذ نمعن النظر في اللسانيات البنيوية سنلاحظ أنها تمثل استمرارا للاتجاه الاستقلالي في الدرس اللساني، لكنها في الوقت نفسه تمثل تحولا في مجموعة من المنطلقات النظرية فيه. ولعل تأكيدها على تساوي اللغات وعدم أفضلية واحدة على أخرى - أي لا مشروعية إسباغ أحكام قيمية على اللغات - وتأكيدها على تزامنية البحث اللساني يأتي على رأس هذه التحولات. ويمكن أن نعد ذلك ناتجا لسعي اللسانيات البنيوية في ترسيخ علمية هذا الحقل وتأكيد حدود موضوعه ثم وضع منطلقات نظرية له - وبهذا ينفصل ويبتعد عن غيره من التوجهات لدراسة اللغة التي لن تكون علمية - وفق هذه الاعتبارات - لأنها تقع خارج الحدود التي رسمت.

وقد اتخذت اللسانيات البنيوية سندا فلسفيا لها في التجريبية (أو إنها ناتج لتأثير التجريبية كتوجه فكري على حقل علمي كاللسانيات) بل لعلها وجدت هذا السند في أشد صورتين للتجريبية- اقصد الإجرائية والظاهراتية الصارمتين. ولعل هذا التلازم يتجلى بأوضح أشكاله في اللسانيات البنيوية الأميركية أكثر منه في أوربا . فقد رفضت اللسانيات الأميركية كل ما هو ليس ظاهرا وما ليس له وجود مادي في الكلام في تحليلاتها ومقولاتها وتنظيراتها. وقصرت البحث اللساني على استنباط إجراءات لتحليل المعطيات اللغوية - أي المادة اللغوية - إلى أجزائها ومكوناتها، وما يتطلبه ذلك من وضع الوحدات التحليلية لكل

مستوى من مستويات النظام اللغوي. ومع أن استنباط إجراءات عامة للتحليل اللساني ووضع وحدات لهذا التحليل هو عمل نظري بلا شك إلا أن قصر "التنظير اللساني" عليه كان بالتأكيد ناتجا عن التوجه الفكري التجريبي لدى البنيويين. فلكي يكون ما تفعله علما لا بد له أن يقتصر على الملاحظة التجريبية بدون افتراضات مسبقة وبدون حدس، وأن يقتصر موضوعه على الانتظامات النسقية في المعطيات اللغوية. وهي ما نسمعه من الناتج اللغوي الفعلي.

من ناحية ثانية نظر اللسانيون البنيويون إلى السلوك اللغوي نفس نظرتهم إلى أنواع السلوك الأخرى: يتعلمه الإنسان كما يتعلم غيره من المهارات عن طريق آلية تعلم بسيطة تمثل بالفعل ورده وتعزيزهما، وهي آلية التعلم الوحيدة التي تقترحها المدرسة السلوكية في علم النفس في تفسير طبيعة المعرفة. وإذن وفقا لهذه الرؤية ليست اللغة غير نظام من العادات السلوكية يتعلمها الإنسان كما يتعلم غيرها من المهارات والعادات وتحكم تعلمها نفس الآلية. اللغة ، بهذا، نظام خارجي يكتسبه الإنسان بعد أن كان ذهنه صفحة بيضاء خالية منه.

ومن ناحية ثالثة فاللسانيات البنيوية نظرت إلى اللغة كنظام بنيوي متماسك، وجعلت موضوع دراستها وصف هذا النظام والمبادئ التي تسمه وهي مبادئ ذاتية من النظام وليست مستقاة من حقول معرفية أخرى. وبهذا المعنى فأن اللسانيات البنيوية تمثل اتجاها لاستقلال الدرس اللساني.

إلى هذه العلامات في تاريخ اللسانيات تضاف علامة مهمة أخرى من علائم تطور الدرس اللساني، وهي بروز المدرسة التوليدية أواسط هذا القرن متمثلة بشكل رئيسي بأعمال نعوم چومسكي التي اعتبرت ثورة في هذا الحقل. ومع أن فصول هذا الكتاب اللاحقة ستفصل في مختلف جوانب هذه المدرسة مما سيوضح - ولو بشكل غير مباشر- مواطن اختلافها مع غيرها من المقاربات اللسانية، إلا انه من المهم هنا ذكر أن هذه المدرسة لا تخرج عما اتفقت عليه تلك المقاربات والمدارس اللسانية من استقلال موضوع الدرس اللساني.

2. هدف الدرس اللساني

1:2 المعرفة اللغوية

قلنا في السطور السابقة أن عمل چومسكي، ومن بعده مدرسة القواعد التوليدية يمثل استمرارا للاتجاه المستقل في اللسانيات. ولكنه يمثل ثورة أيضا في جوانب عديدة من الدرس اللساني. وهذا التغير "الثورة" لم يقتصر على النواحي التفصيلية، الجزئية، أو الفنية، بل وسع قضايا جوهرية في منهج البحث ، وقبل ذلك في أسس الدرس اللساني ومنطلقاته النظرية. يصف چومسكي التغير الرئيس الذي حصل في الدرس اللساني ببساطة فيقول انه تغير" من تركيز الاهتمام على السلوك ومنتجات السلوك إلى التركيز على نظام المعرفة الذي يكمن وراء استعمال اللغة وفهمها" (Chomsky 1986a: 24). انه التركيز على دراسة معرفة الإنسان بلغته بدلا من وصف وتحليل ما ينطقه الناس وفق إجراءات محددة وهو ما كانت المدرسة البنيوية ترسم حدود الدرس اللساني به.

يرى چومسكي أن هدف الدرس اللساني يتمثل ببناء نظرية للغة الإنسانية، وهذا بالنسبة لـچومسكي هو ما يجعل من هذا الدرس علما. فعنده لا يشكل درس علما إذا اقتصر على وضع إجراءات تحليلية توصف وفقا لها معطيات ظاهرة معينة. فالعلم -أي علم- لا بد له من يسعى إلى وضع نظرية "تفسر" الظاهرة التي يتصدى لدرسها. ومن هذا المنطلق يقدم چومسكي أسئلة ثلاثة أو أربعة تحدد مسار البحث العلمي وأهدافه في الدرس اللساني وهي: (أنظر (Chomsky, 1986a: 3 ; 1988 : 3)

1- ما الذي تعنيه معرفة اللغة؟
2- كيف يعرف الإنسان لغته؟
3- كيف يستخدم الإنسان تلك المعرفة؟
4- ما هو الأساس المادي لتلك المعرفة؟

ماذا يعني أن يعرف الإنسان لغة ما؟ وكيف يكتسب الإنسان تلك اللغة ؟ وكيف يضعها موضع الاستعمال؟ وما هي الآليات المادية التي تعمل أساسا ماديا لهذا النظام المعرفي؟- أي طبيعة تلك المعرفة، واكتسابها واستعمالها، وأساسها المادي في الدماغ. تكون هذه الأسئلة برنامج بحث متكامل يفترض به انه يصل بنا إلى بناء نظرية للغة البشرية.

لابد أن يبدأ الجواب على السؤال الأول بالتفريق بين جانب النظام الداخلي المستقل في اللغة - أي قواعدها، وبين الجوانب الأخرى من الظاهرة اللغوية، تلك التي تأتي نتيجة تداخل اللغة بغيرها من مجالات المعرفة- ولنلاحظ هنا أننا نفترض مثل هذا الفرق تأسيسا على وجود نظام داخلي مستقل ومتميز ولكن كل هذا افتراض. إذ لم لا تعم المعرفة اللغوية كل الجوانب التي ذكرناها؟ وهل هناك نظام خاص باللغة مستقل عن غيره؟ ولم لا يكون النظام الداخلي للغة انعكاسا للتداخل الحاصل بين اللغة وغيرها من مجالات المعرفة؟ إن كل هذه أسئلة عن أمور يمكن التحقق منها تجريبيا. ولعل من المفيد أن نخصها ببعض المناقشة لكي تسهل علينا إجابة السؤال الذي بين أيدينا وهو كما يتذكر القارئ عن طبيعة المعرفة اللغوية.

2:2 استقلال القواعد

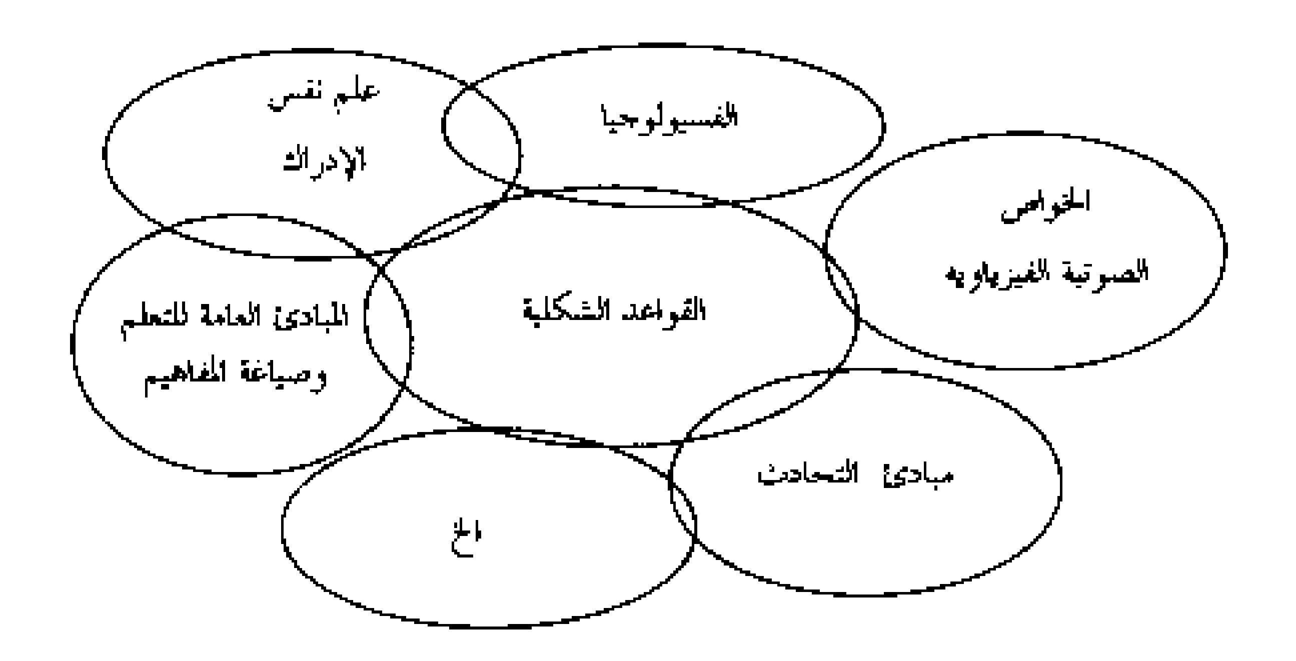
إن تبرير التمييز بين نوعين من المعرفة اللغوية يقوم على أساس وجود نظام مستقل داخلي للغة- هو قواعدها. فما هو مقدار صحة هذا الزعم؟ واستقلال القواعد هذا — أي استقلال الجانب المتعلق بالنظام البنيوي للغة يتأسس عليه استقلال اللسانيات كذلك . إذ أن استقلال اللسانيات لا يمكن تبريره إلا بوجود عناصر في اللغة لا يمكن اشتقاقها أوردها إلى ظواهر أخرى. والقواعد، يمكن تعريفها بأنها الجوانب الشكلية التي تتأسس عليها بنية النظام اللغوي، والتي لا يمكن وصفها بأوليات وظيفية أو دلالية أو اجتماعية، بل إنها تحدد بأوليات نابعة من هذا النظام. إنها الجوانب التي لا يمكن ردها إلى عوامل أو

اعتبارات خارجة عن النظام اللغوي ذاته: كآليات معرفية عامه، أو عوامل تطورية، حضارية أو اجتماعية.......الخ.

لعل أهم مدرسة تقول بهذا الاستقلال للقواعد، إذ هو من أهم ما يميزها عن غيرها- مدرسة القواعد التوليدية. فالقواعد بالنسبة لهذه المدرسة - أي الفونولوجيا، والنحو، و جوانب المعنى التي يحددها التشكيل النحوي - تتسم بأنها نظام شكلي مستقل حدوده الأولية ليست أوليات في نظام يضم اللغة البشرية والملكات أو المهارات البشرية الأخرى (Newmeyer 1983: 2). غير أن هذا القول أمر تجريبي كما قلنا سابقا و تحتاج لإثباته إلى دليل على وجود مبادئ في النظام اللغوي لا نجد مثيلات لها في الملكات العقلية الأخرى مثلا، أو وجود مبادئ لا يمكن ردها إلى أسباب غير قوا عدية. فإذا تمكننا من ذلك جاز لنا القول باستقلال القواعد.

والسؤالان اللذان يواجهاننا في هذا الخصوص هما: هل يمكن أن تحدد القواعد كل مظاهر السلوك اللغوي؟ أي هل يمكن إرجاع كل جوانب الظاهرة اللغوية إلى النظام الشكلي المستقل الذي نسميه القواعد، أم أن بعضها متأسسة على أسباب ومبادئ أخرى خارج ذلك النظام؟ وبالطبع فالسؤال الثاني هو: ما الدليل المناسب على استقلال القواعد؟ وهل يوجد مثل ذلك الدليل؟

إن من السذاجة بمكان تصور أن هذا النظام الشكلي الذي نسميه القواعد يستطيع أن يحسب حساب كل تعقيدات الظاهرة اللغوية. فالظاهرة اللغوية بتعقيداتها وسعتها لابد وأن تكون نتاج تداخل أو تفاعل عوامل وأنظمة عديدة يؤلف نظام القواعد عنصرا واحدا منها. هذا التصور المتعدد الأنماج أطلق عليه المقاربة النهجيه أو المقاربة القالبية modular approach حيث يكون كل من هذه الأنظمة نهجاً أو قالباً. ويعطينا نيومير تخطيطا لتداخل العناصر والانماج وفقا للتصور النهجي أو القالبي (Newmeyer 1983: 3) .



يمثل هذا التخطيط التعدد والتداخل بين الأنظمة التي تعمل في الظاهرة اللغوية. إن نظم الإدراك البشري بتحديداتها الواضحة لا بد وأن تخصص حدود تلقي الكلام بالنسبة للمستمع مثلا. وفيزياء الأصوات لا بد وأن تسهم في تحديد النظم الصوتية اللغوية، وكذلك الأمر بالنسبة للفسيولوجيا البشرية، أو الحدود الزمانية والمكانية التي يعيش ضمنها الإنسان فهذه كلها لا بد وأن تشترك في تحديد وتخصيص الظاهرة اللغوية بحدود وخصائص معينه.

ولكن ما الذي يدعونا إلى تصور أن هناك في اللغة فعلا نظاماً شكلياً مستقلاً تختص به اللغة البشرية يؤلف أحد الانماج العاملة في السلوك اللغوي، كما يقترح هذا التخطيط؟ إلا يمكن إرجاع هذا النظام الشكلي إلى النظم الأخرى فتكون بذلك كل السمات الشكلية متأسسة على نظم الفسيولوجيا الإنسانية، أو حدود الإدراك الزمنية والمكانية؟ أو فيزياء الأصوات؟

في الحقيقة هناك الكثيرون ممن يقولون بذلك. ولعل وجهة النظر هذه من أشيع الإشارات التي ترد في الأدبيات اللسانية قديما وحديثا. إذ كثيرا ما جرى افتراض تأسس قواعد اللغة البشرية على الدلالة أو مناسبة السياق أو مبادئ التحادث وأصوله، وفسرت

الأبنية القواعديه على أساس إنها انعكاسات لمبادئ عامة لا تختص بالقواعد قصرا. وفي الدرس اللساني الحديث نجد مثل هذه الطروحات في المقاربات الوظيفية للقواعد — في مدرسة براغ – والفيرثية الحديثة وهاليدي وقواعده النظامية وغيرهم. وهي مقاربات مبنية على أساس انه لا يمكن دراسة القواعد إلا بالاعتماد على وظائف اللغة المتعددة . إذ أن أبنية اللغة عندهم ما هي إلا انعكاس لهذه الوظائف كالأخبار والطلب ... الخ. والتغير فيها نتاج تغير تلك الوظائف والأغراض. ولمن يقول بهذا الرأي ليس هناك استقلال للقواعد، إذ إنها نابعة من أسس خارجة عن النظام اللغوي.

غير أن المتطلع إلى مظاهر السلوك اللغوي لا بد وأن يجد أمامه العديد من الأدلة التي تعزز فرضية استقلال القواعد. وتأتي الأدلة من نواحي عديدة. فعلى صعيد القواعد نفسها - وفي جوانبها المختلفة، نجد أمامك ظواهر لا يمكن إرجاعها إلى أسس خارج النظام. فعلى نقيض ما قال به المنادون بالفونولوجيا الطبيعية من أن النظم الصوتية للغات تعكس تأثير قوى خارج القواعد، أي عوامل تنبع من طبيعة الجهاز الصوتي البشري والإدراك البشري، وهي إذن انعكاس طبيعي لحاجات المتكلمين وقدراتهم، وجد باحثون عديدون أن القوانين الصوتية اللغوية ليست طبيعية بهذا المعنى - ولا يمكن إرجاع الكثير منها إلى عوامل خارج النظام الشكلي. وإذا انتقلنا إلى الصرف وجدنا الشيء نفسه. إذ لا يمكن رد التعقيدات الصرفية إلى عوامل خارجة عن القواعد. ويقدم نظام جنس الأسماء (تذكيرها وتأنيثها) في العربية مثالا صارخا على هذا. فانقسام الأسماء إلى مذكرة ومؤنثة لا يعكس أنظمة المعتقدات البشرية مثلا. وإذا كان هكذا فلماذا نجد أمامنا اختلافات في تصنيف الكثير من الأسماء من ناحية جنسها بين لغة وأخرى- بل بين لهجة من العربيات المحلية وأخرى. وتقدم الأسماء المركبة أمثلة أخرى. فالكلمة التي تعني "زوجة" في الإنجليزية القديمة كلمة مركبة من كلمتين تنتهي بـــ mann "رجل". وعلى هذا فقد كانت تعامل كاسم مذكر.

وعلى المستوى النحوي تقدم لنا العربية مثالا آخر على استحالة رد العديد من الظواهر النحوية إلى أسباب دلالية أو وظيفية - أي خارج النظام نفسه. ففاعلية الاسم مثلا لا يمكن ردها إلى وظيفة الاسم الدلالية. إذ أن الفاعل قد يكون القائم بالفعل أو الذي جرى عليه الفعل أو الأداة التي استخدمت لتحقيق الفعل. والحالاتْ الإعرابية كذلك لا يمكن القول أنها متأسسة على عوامل غير شكليه، أو عوامل خارج القواعد. وأي مسح للمرفوعات من الأسماء سيظهر اختلاف وظائفها الدلالية، وكذلك الأمر بالنسبة للمنصوبات وتعدد وظائفها الدلالية. ومن المعروف أيضا أن البنى النحوية لا تعكس وحدات دلالية وانه ليست هناك علاقة تلازم بين كل بنية نحوية معينه وتمثيل دلالي معين، وإلا بماذا نفسر التعبير بأكثر من بنية نحوية عن وحدة دلالية واحده؟ وكذلك الأمر بين البنى النحوية والوظائف اللغوية. إذ ليس هناك تلازم بينهما: فابتداء الجملة بهمزة الاستفهام يفيد التعجب والطلب والاستفهام مثلا. والطلب يمكن أن يعبر عنه بأشكال مختلفة من البنى الجملية.

ويزودنا مبحث اكتساب اللغة بدعم إضافي لاستقلال القواعد. فمع أن الطفل يكتسب القدرة على أن يوصل رسالة إلى سامعه يقصد بها شيئا، إلا أن هذه الرسالة لابد أن تصب في قالب شكلي لا يحدده محتوى الرسالة أو ما قصد منها. ولعل حالات الأطفال الذين عاشوا في أجواء معزولة لغويا لفترة طويلة ومشاكل اكتسابهم اللغة المتأخر تبين بشكل واضح البون الشاسع ما بين قدرتهم "المتقدمة" على إيصال المعاني - أي قدراتهم الدلالية- وبين قدراتهم النحوية الفقيرة . فالفتاة "جيني" التي عاشت في عزلة لغوية تامة حتى الثالثة عشرة من عمرها، نمت قدراتها على التواصل بالإشارة وغيرها بشكل طبيعي في حين ظلت قدرتها اللغوية متخلفة . وحتى بعد عشر سنين من تحررها من تلك العزلة نجد جملها لا تتعدى العبارات الاسمية البسيطة. إن هذا يجعل من الصعب تخيل كيف يمكن لنقص فكري عام أن يفسر نقصاً لغوياً، كما تقول كيرتس التي درست حالة هذه الفتاة عن كثب (انظر (Curtiss 1988:290). وتضيف أن جيني قد نمت لديها كل

القدرات المعرفية التي افترض الكثيرون وجودها شرطاً مسبقا لنمو اللغة، منها معرفة الغاية والوسيلة والرسم واللعب الرمزي ومعرفة الأدوار الدلالية، والقدرة على التضمين وتشكيل الأبنية الهرمية.

وعلى نقيض تلك الحالة وجدت حالات لأطفال تأخر نموهم في كل جانب ما عدا اللغة. وقد وجد أن قدرات هؤلاء النحوية لا تقل عن الأطفال في عمرهم في حين تقل قدراتهم المعرفية الأخرى عن أقرانهم بشكل حاد. أي انهم قد ألموا بالشكل اللغوي ولكن لا يستطيعون استخدامه في تواصلهم مع غيرهم أو في التعبير عن آرائهم. ويعني هذا أن هناك آليات خاصة تحكم بنية اللغة يجري تعلمها بشكل مستقل ومنفصل عن تعلم الأشياء الأخرى، وان الطفل في تعلمه للغة يسترشد بمبادئ بنيوية عالية التجريد لا يمكن ردها إلى مبادئ خارج القواعد.

يوازي هذا الدلائل التي تقدمها دراسات الجهاز العصبي. فإجمالا تشير دراسات الحبسة (الافازيا) إلى وجود نظام قواعدي مستقل، فقد أظهرت هذه الدراسات استقلال القدرات القواعديه عن القدرات المعرفية الأخرى. فهناك أنواع من الحبسة يفتقد فيها المصاب القدرة على تشكيل الجمل، في حين لا يبدو أن هناك مشكلة في قدرته على إنتاج الكلمات المفردة مثلا. وقد وجد أنه من الممكن في بعض حالات الحبسة التي يفتقد فيها المصاب القدرة اللغوية كاملة تعليمه التواصل بنظم إشارة محددة. ويدل هذا على إن قدراته المفهومية والترميزية لم تتعرض للإصابة في حين تعرضت قدراته اللغوية الشكليه (القواعد) إلى الإصابة الحادة. وكذلك فقد دلت الدراسات المتعلقة بالجهاز العصبي البشري أن نصف المخ الأيسر مسئول عن معالجة الأشياء المختصة بالقواعد والجوانب الشكلية من اللغة في حين يختص النصف الأيمن بمعالجة الجوانب الذرائعية البراغماتية في الاستخدام اللغوي، وان إصابة أي من النصفين تسبب خللا يختلف عن الخلل الذي تسببه إصابة النصف الآخر.

نخلص من هذا إلى أن مسألة استقلال القواعد تجد براهين وأدلة عليها من جوانب مختلفة وأن الاعتراضات على هذا الاستقلال تأسست على رفض إرجاع كل تعقيدات الظاهرة اللغوية إلى القواعد أو أنها تأسست على الاعتقاد بأن هذا النظام الشكلي لا يمكن أن يرد إلا إلى مبادئ ونظم ذهنية عامة أو إلى نظم التواصل بين المتحدثين ...الخ. ومن ناحية أخرى فالقول باستقلال القواعد هو في الحقيقة اتخاذ موقف نظري تأسس عليه وتنتج عنه افتراضات ومواقف تشمل مدى واسعاً من جوانب الدرس اللساني وهو ما سنعرض له في فصول قادمة.

لعل هذه المناقشة المطولة بعض الشيء – لمسألة استقلال القواعد ساعدت في تقديم إجابة عن قضية التمييز بين النظام الداخلي اللغوي الخاص والمستقل والجوانب الأخرى من جوانب السلوك اللغوي، إجابة نستنتج منها أن المعرفة اللغوية هي المعرفة المختصة بذلك النظام. ولكن إذا قصرنا المعرفة اللغوية على هذه النظام فكيف يمكننا أن نحسب حساب الجوانب العديدة المختلفة للسلوك اللغوي؟ لا بد لنا من القول – والحال هذه – إن السلوك اللغوي – أو لنستخدم تعبيرا آخر شائعا في الأدبيات اللسانية "الأداء اللغوي" – يشكله أكثر من عنصر أو مكون و يعمل فيه أكثر من عنصر. ومن هنا جاء التفريق بين القابلية اللغوية – أي معرفة الشخص بنظام لغته المستقل – وبين الأداء اللغوي الذي يمثل الاستعمال الفعلي للغة.

لقد كانت هذه الثنائية بين القابلية والأداء مدار الحديث والنقاش وما زالت منذ أن قدمها چومسكي. وقد خاض فيها الكثير وشكك فيها الكثير أيضا– أمثال اللساني البريطاني هاليدي والأمريكي هايمز وغيرهم كثيرون. فهؤلاء يرون أن التفريق بين القابلية اللغوية والأداء اللغوي غير مبرر علميا. إذ ليس هناك – وفقا لهم – مبرر لإرجاع بعض مظاهر الأداء إلى نظام معرفي يختلف ويستقل عن غيره، وإرجاع مظاهر أخرى من الأداء إلى نظام أو نظم معرفية أخرى. وقد استندوا في هذا إلى إن لكل اختلاف في الأداء وظيفة لغوية ومن هنا جاء عدم التفريق بين الأداء والقابلية، إذ لا أساس علميا له، وكذلك فلا

أساس للاحتجاج بأن تتأسس النظرية اللسانية على تجريد يقوم به اللساني من المعطيات اللغوية المتاحة أمامه. وبناء النظرية اللسانية على هذا التجريد سيجعلها قاصرة عن أن تحيط بكل جوانب الظاهرة اللغوية. إن موقفا نظريا مثل هذا لا بد وأن يصل في التحليل النهائي إلى انه ليس بالإمكان بناء نظرية لسانية مستقلة – أي لا تستند أولياتها إلى نظم معرفية واجتماعية أخرى. ولا بد أن يستنتج من يكون له هذا الموقف النظري – كما يفعل ديل هايمز في غير موضع – أن ليس هناك قابلية لغوية تختص بالنظام اللغوي وحده – بل أن هناك **قابلية تواصلية** communicative competence تشكل معرفة المتكلم بكل جوانب سلوكه اللغوي في مختلف مواقفه ومقاصده (انظر Hymes1971).

من الناحية الأخرى يقف هذا التفريق بين القابلية والأداء مناقضا لموقف أولئك الذين أرادوا للنظام اللغوي أن يحيط بكل جوانب الأداء اللغوي . ويمكن عد اللسانيين الذين كانوا ينتمون إلى مدرسة الدلالة التوليدية التي برزت في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات– من هؤلاء الذين حاولوا أن يحسبوا حساب العديد من ظواهر السلوك اللغوي على أساس القواعد التي كتبوها كجزء من النظام اللغوي (Newmeyer 1980: 4.2).

إن من الصعب تصور أن يكون التلعثم بسبب الإعياء أو تكرار كلمة مرتين أثناء الكلام أو التوقف في وسط الجملة ثم إعادة ما سبق منها قبل تكملتها، أو انقطاع جملة بسبب مقاطعة المخاطب أو خفض الصوت والهمس المفاجئ – وهي كلها ظواهر تطبع الاستعمال اللغوي الفعلي (الأداء) – أن تكون كل هذه جزءا من النظام اللغوي – وأن تحسب حسابها النظرية اللسانية تبعا لذلك. لا شك أنها ظواهر عارضة تمس الأداء اللغوي وليست مما له علاقة بمعرفة الإنسان بلغته. إن النظر في إنتاج الكلام وسماعه وفهمه سيوصلنا إلى القول بأن الأداء اللغوي يحتاج إلى أكثر من مفهوم القابلية اللغوية لتفسيره. وأن بناء أي نظرية للأداء سيحتاج إلى تفاعل أكثر من نظام لا تشكل القابلية اللغوية إلا

واحدا منها. وهذا يعني منطقيا أنه في سبيل الوصول إلى فهم للأداء اللغوي لابد أن نبتدئ أولا بفهم لذلك الجزء المهم منه وهو فهم القابلية اللغوية.

ولكن حتى إذا قبلنا هذا التمييز بين القابلية والأداء اللغويين، ألسنا نعرف عن لغتنا أكثر بكثير من هذا الذي حددنا به القابلية اللغوية مسبقا - أي المعرفة الضمنية بنظام لغتنا القواعدي ؟ ألسنا نعرف - مثلا - أن قول أحدنا للثاني "هذه الشجرة تشكو من الجفاف" يمكن أن يعني طلبه منه أن يسقيها؟ أو لسنا نعرف أن قول رجل لامرأة لا يعرفها - أو غريبة عنه -" أنت طالق" لا أثر له بعكس قول زوجها الجملة نفسها؟ غير أن هذا لا يعني أن علينا التوسع في تعريف مفهوم القابلية اللغوية- لكي تتسع لهذه المعرفة، بل يصبح حجة على وجود معرفة عند متكلم اللغة تتعدى معرفته بالنظام اللغوي - وهي معرفته بنظم التحاور، ونظم التغيير الأسلوبي ..... الخ. وهذه كلها أمور لا تتعلق بنظام القواعد، ومعرفتها إذن تقع خارج نطاق المعرفة اللغوية.

يدعو كل هذا إلى الإبقاء على مفهوم القابلية اللغوية بحده السابق وافتراض قابلية أخرى-كما فعل جومسكي- لدى المتكلم هي **القابلية البراغماتيه (الذرائعية)** pragmatic competence التي تضع اللغة في إطار استخدامها المؤسسي واصلة النوايا والأهداف بالوسائل اللغوية المتاحة (Chomsky 1980 : 225). فيتحدث جومسكي مثلا عن أناس لا يمتلكون هذه القابلية وتقتصر معرفتهم بلغتهم على معرفة نظام القواعد فقط ولهذا تراهم حين يطلب منهم "قلب ورقة " - أي نسيان الماضي والبدء بصفحة جديده - يقلبون أصيص الورد كي تنقلب أوراقه ظهرا لبطن.

فالقابلية اللغوية تقتصر إذن على معرفة نظام القواعد؛ ذلك النظام الذي يكون الجزء المستقل الخاص من الظاهرة اللغوية. أما معيار انتماء جانب معين من جوانب الظاهرة اللغوية إلى قابلية المتكلم اللغوية فيوضحه لحد ما تعريف جومسكي الذي يقدمه للقابلية اللغوية (القواعدية) "بأنها الحالة المعرفية التي تضم كل تلك الجوانب من الشكل والمعنى

وللعلاقات فيما بينهما بما في ذلك البنى التحتية التي تدخل في تلك العلاقة والتي يختص بها النظام العقلي الفرعي المحدد الذي يصل بين تمثيلات الشكل والمعنى" (Chomsky 1980: 59).
ويقدم لنا هذا التعريف سببا آخر ومختلفا لدراسة القابلية اللغوية منفصلة عن الأداء اللغوي . إن السبب لم يعد تعدد وتنوع العوامل الداخلة في الأداء اللغوي مما يبرر دراسة الأداء دراسة تجزيئية تأخذ كل مدخل من مداخيله بشكل منفصل، ومنها - بل على رأسها - المعرفة المختصة بالنظام اللغوي، بل أصبح دراسة حالة معرفية يشتمل عليها نظام عقلي يختص بها وحدها. وإذن، فالتبرير يقوم على أساس حقيقة عقلية تستوجب دراستها ووصفها وصف حقيقة من الحقائق. وصدق أوصافنا، وتحليلاتنا، وقبل ذلك القول بالقابلية اللغوية عنصرا منفصلا مستقلا من عناصر الأداء اللغوي، نابع - ليس من أسباب ومبررات منهجية أو "جمالية" كالبساطة والاقتصادية والدقة والانسجام المنطقي فحسب ، بل ينبع صدقها من كونها تتفق مع حقيقة عقلية تستوجب التوصيف.

ولعل هذه إحدى النقاط الجوهرية التي تميز فكر جومسكي اللساني. فهو يرى انه أمام نظام عقلي نابع من "عضو" عقلي حقيقته كحقيقة الأعضاء البدنية. وإذن فصدق توصيفاتنا وحساباتنا ودقتها لهذا النظام لا تقاس أو تقيم بانسجامها أو جمالها أو غير ذلك مما تقاس به الأشكال والأبنية الرياضية، بل بقدر اتفاقها مع حقيقة هذا النظام فعلا. ومن هنا جاء كلامه عن الحقيقة النفسية معيارا ترنو إليه الأوصاف القواعدية. ولا يهم جومسكي أن لا يكون لما يقدم من توصيفات "حقيقية" ضمن هذه المعايير براهين مادية - مستقاة من أنظمة مادية في الدماغ مثلا - غير متاحة لنا في الوقت الحاضر. إذ ليس هذا مما يستدعي نقضها أو الحكم ببطلانها. فالعلوم الطبيعية لا تنكر حقيقة الافتراضات العلمية التي تنسجم معها الحقائق المعروفة أو التي تقدم تفسيرا نظريا لهذه الحقائق، حتى لو لم يكن هناك ما يثبت الحقيقة المادية لهذه الافتراضات. فالجدول الدوري للعناصر أخذ به في الدرس الكيميائي قبل عقود عديدة من اكتشاف حقيقته المادية.

وكذلك الأمر في افتراض فيزياء القرن التاسع عشر لوجود الجزيئة والتعامل معها كحقيقة فيزياوية قبل التحقق من وجودها المادي بزمن طويل.

إن هذا تحول جذري بالتأكيد في أهداف الدرس اللساني. فلقد كانت دراسة اللغات البشرية عموما تنظر إلى اللغة كمجموع للتعبيرات التي ترتبط فيها المعاني بالأصوات بمعزل عن خواص العقل – أي بمعزل عن كونها تعبيرا عن حالة معرفية يصل إليها العقل الإنساني بتكلم الإنسان للغته. وبالنسبة لهذه النظرة إلى اللغة فان القواعد لن تكون – كما يقول چومسكي– أكثر من مجموعة من القوانين التي تصف الانتظامات في هذا البناء وهو ما يطلق عليه چومسكي (**اللغة الخارجية**) **externalized language** . أما النظرة الثانية إلى الدرس اللساني فهي النظرة إلى اللغة من حيث هي خاصية عقلية ذاتية للإنسان وليس كأمر خارجي، وبالنسبة لوجهة النظر هذه فان الاهتمام ينصب على معرفة اللغة من حيث مصدرها وطبيعتها وتكوّنها – إنها لسانيات **اللغة المذوته** **internalized language** حسب ما يدعوها به چومسكي (Chomsky 1986a). والقواعد هنا هي وصف أو نظرية لهذه الحالة المعرفية المذوتة – أي التي أصبحت ذاتية – ولا يقتصر فيها على وصف جمل المعطيات اللغوية. ونجاح أي قواعد نكتبها منوط بصدقها في تمثيل هذه المعرفة وفقا لخواص العقل البشري – أو لخواص ملكة واحدة من ملكات هذا العقل كما سيتضح تاليا.

ويرى چومسكي تحولاً تدريجيا في الدرس اللساني من لسانيات اللغة الخارجية إلى لسانيات اللغة المذوتة وذلك بانتقال الدرس اللساني من دراسة السلوك اللغوي الفعلي أو المحتمل ونتاج ذلك السلوك إلى دراسة نظام المعرفة الذي يتأسس عليه استخدام اللغة وفهمها، ومن هنا إلى دراسة الموهبة الداخلية التي وُهبها البشر والتي تجعل توفرهم على هذه المعرفة أمراً ممكناً. ومن غير شك فأن دراسة طبيعة هذه الموهبة وخواصها لا بد أن يرافقها أو يليها دراسة أسسها المادية في الدماغ البشري، وعلى هذا فان اللسانيات – وفق

هذا التوجه – فرع من فروع علم النفس، وفي نهاية الأمر، فرع من فروع علم الحياة (Chomsky 1988: 26).

لقد أدى هذا التحول إلى تغيير طبيعة المعطيات وطبيعة الأدلة التي تستخدم في الدرس اللساني. فحين كان الهدف من الدرس اللساني تقديم وصف وإجراءات تحليل لمظاهر السلوك اللغوي كانت المعطيات تتمثل بالمادة المأخوذة من حديث المتحدثين بلغة ما قصراً. أما حين يكون هدف البحث اللساني هو وصف نظام المعرفة الذهني الذي يكمن وراء هذا السلوك فأن المعطيات السابقة لن تكون ملائمة أو كافية. إذ إضافة إلى أنها لن تحيط بذلك النظام بسبب محدوديتها فإنها لا تعكس ذلك النظام نظراً لتداخل أنظمة ذهنية (عقلية) واجتماعية أخرى في السلوك اللغوي إلى جانب نظام المعرفة اللغوية الخاص والمستقل. ولعل هذا يفسر اعتماد المدرسة اللسانية المهتمة بدراسة "اللغة المذوتة" على أحكام متكلمي اللغة الأصليين على ما يسمعونه من مادة لغوية. وذلك لأن أحكامهم هي انعكاس للمعرفة التي يمتلكونها ضمنيا. إن الاعتماد على هذه الأحكام سيحل مشكلة محدودية المادة اللغوية وكذلك فأن الإحتكام إليهم (أي إلى المتكلمين الأصليين) سيوضح الكثير من الظواهر التي تظل مجهولة مهما كثرت المادة اللغوية المتاحة – كمشاكل الغموض– أي وجود أكثر من معنى واحد لجملة معينة، وفشل قياس تركيب على تركيب مشابه ...الخ. ومع أن هذا دليل غير مباشر على نظام المعرفة العقلي الذي نحاول وصفه إلا انه يظل – في الوقت الحاضر على الأقل – أهم مصادر أدلتنا على ذلك النظام المعرفي. وبالطبع، قد نستدل على ذلك النظام من معطيات أخرى مثل إدراك وفهم الكلام، أو ما تفرزه أمراض الدماغ من عواقب على القابلية اللغوية للمريض. وكذلك فقد يأتي اليوم الذي يصبح فيه بمقدورنا أن نحصل على أدلة مادية على هذا النظام مأخوذة من آليات الدماغ المادية، فتكون بذلك المحك المادي الذي نؤسس عليه قبولنا أو رفضنا لما يقترح كنظريات للنظام اللغوي.

يمكن تمثيل هذه المعرفة اللغوية كنظام من المبادئ والقوانين وبصيغة "قواعد توليدية"، أي نظام من المبادئ والقوانين التي تنتج الجمل القواعدية في اللغة وتحسب حساب الخصائص الشكلية للغة كالنحو والفونولوجيا والصرف وبعض جوانب الدلالة (White 1989:1). ولكن لا بد من التنبيه إلى أن معرفتنا لا تتكون من قوانين بحد ذاتها، ولكن من مبادئ تشتق منها القوانين. ف‍ چومسكي يقول إن ما نعرفه هو ليس نظام قوانين بالمعنى التقليدي للكلمة (Chomsky 1986a:151) .

3:2 ملكة اللغة واكتساب المعرفة اللغوية

أما السؤال الثاني من الأسئلة الأربعة التي بدأنا هذا الفصل بطرحها والتي تحدد مسار البحث اللساني فهو المتعلق باكتساب الإنسان لغته. ولعل من البديهي الآن الحكم على مقولة المدرسة السلوكية في التعلم بالقصور. إذ إن تعلم الإنسان للغة لا يتم عن طريق الإشراط الذي يتطور من سلسلة الاستثارة والاستجابة (الفعل ورده) والتعزيز – كما يقول بذلك السلوكيون من علماء النفس وكذلك من أخذ برأيهم من اللسانيين ومنهم البنيويون الأميركان عموماً (أنظر على سبيل المثال Bloomfield 1935). ولعل عرض چومسكي لكتاب سكنر Skinner "السلوك الكلامي" (Chomsky 1959) يقدم بشكل واضح وجلي تفاصيل المشكلات التي يثيرها الافتراض السلوكي لاكتساب اللغة ومعرفتها. وبرغم مرور ما يقرب من أربعين سنة على نشره، فلا زال هذا العرض من أهم الأعمال التي تأسس عليها التحول الفكري والمنهجي في علم النفس– وكذلك بزوغ علم النفس المعرفي كفرع من فروع علم النفس يهتم بدراسة المعرفة الإنسانية، طبيعتها واكتسابها واستخدامها.

إن القضية التي يطرحها چومسكي في هذا الخصوص هي ما أطلق عليه "معضلة أفلاطون" أو السؤال المحير الذي طرحه أفلاطون أصلاً وهو كيف نفسر عدم التناسب بين المعرفة الواسعة عند البشر وضآلة الأدلة والتجارب التي توصل إليها. إذ يقول چومسكي

مقتبسا من الفيلسوف البريطاني برتراند رسل "كيف يتسنى للبشر الذين تتسم صلاتهم بالعالم بأنها وجيزة وشخصية ومحدودة، أن يعرفوا كل هذا المقدار من المعرفة؟" (Chomsky 1988: 3-4). إننا حين ننظر إلى نظام القواعد عند البالغين من متكلمي اللغة الأصليين، وهو ما يمثل معرفتهم اللغوية، بكل تعقيداته نجده لا يتناسب مع المادة اللغوية التي يواجهها الطفل في سني اكتسابه اللغة بفقرها ومحدوديتها.. والسؤال يبقى محيراً وبدون جواب لو كان اكتساب اللغة يعتمد على مثل تلك الآليات التي طرحها السلوكيون. فالاستثارة هنا فقيرة إلى أبعد الحدود وفقر الاستثارة نعني به المشاكل التي تكتنف المادة الداخلة (المدخلات) في عملية اكتساب اللغة، وتجعل من المستحيل تصور اكتساب الإنسان للغته عن طريق الإشراط والقياس لوحدهما. فنظام القواعد الذي نجده عند البالغين نظام عالي التعقيد لا يتناسب مع المدخلات (المادة اللغوية التي يواجهها الطفل) ونحن بهذا أمام "مشكلة إسقاط"، أي مشكلة عدم التطابق بين المدخلات اللغوية الأساسية وما يتحقق فعلا.

لو نظرنا إلى هذه المشكلات التي تكتنف المادة اللغوية المقدمة للطفل في اكتسابه لغته والتي وصفناها بالفقر وبأنها لا يمكن أن يتأسس النظام المكتسب عليها قصراً - لوجدناها على ثلاثة أنواع: **ضآلة التحديد** underdetermination : حيث لا تحدد المدخلات النظام القواعدي النهائي بشكل جيد؛ **والتدني النوعي** degeneracy إذ غالبا ما تكون هذه المادة (المدخلات) متدنية نوعيا؛ وغياب **الدليل السلبي** negative evidence، فالمدخلات لا تحتوي أدلة سلبية. دعنا نفصل بعض الشيء هنا عن هذه المشكلات الثلاث.

إن ضآلة التحديد هي المشكلة الأهم والأخطر هنا. إن القابلية القواعدية للبالغين والأطفال معاً تضم خصائص لا يبدو أنها جاءت نتيجة تعليم وإرشادات واضحة. ونظام القواعد الذي يكمن وراء استخدامنا للغتنا والذي ينبغي على الطفل اكتسابه يتعدى

بكثير الجمل الفعلية التي قد يتعرض لها الطفل خلال سني اكتسابه اللغة. وسنقدم هنا لبعض الأمثلة على هذه الجوانب من المعرفة اللغوية التي لا يمكن أن تكون المادة اللغوية قد حددتها لدى مكتسب اللغة، والتي لا يمكن اكتسابها إذا افترضنا إن ليس للطفل إلا بعض الآليات المعرفية كالقياس والتعميم على ما يسمعه أو يتعرض له من مدخلات فعليه. فوجودها جزءاً من معرفة المتكلم الأصيل للغة يتعدى ذلك القياس والتعميم. من هذه الأمثلة قضية الحدود على حركة أسماء الاستفهام . وهذه قضية نجد من المستبعد أن يحيط بتعقيداتها الطفل عن طريق القياس والتعميم. فمن المعروف أن اسم الاستفهام "ينتقل" إلى بداية الجملة في العربية، بمختلف صيغها الفصحى و اللهجات المحكية، من موضعه الأصلي داخلها. والأمر سيان في الجمل البسيطة أو المركبة كما في.

(1) أ. من رأى محمد --- في السوق؟

ب. من ظن علي أن محمداً رأى --- في السوق؟

ج . من ظن علي أن محمداً قال أن زيداً رأى --- في السوق؟

غير أن جملة مثل (1.د) ليست صحيحة الصياغة.

(1) د. * من صدق محمد دعوى أن زيداً رأى--- في السوق؟

إن المادة اللغوية التي يسمعها الطفل ليس فيها ما ينبئ إن جملة مثل (1 .د) تختلف عن الجمل الثلاث الأولى في صحة صياغتها. كل ما هنالك أن الطفل لا يسمع مثلها في حين انه قد يكون قد سمع الجمل الأولى. ولو أن الأمر قياس وتعميم لكان من المتوقع أن يقيس الطفل (1.د) على مثيلاتها الجمل المركبة (1.ب) و (1.ج)، لكن هذا لا يحدث. وإذن فأن هذا القيد على حركة اسم الاستفهام ليس مما يتعلمه الطفل في اكتسابه اللغة. وإذا لم يكن كذلك فلا بد انه نتيجة عمل مبدأ "الجوار النحوي" الفطري – الذي يقضي بعدم صحة حركة اسم الاستفهام من داخل عبارة اسمية (هي في هذا المثال **دعوى أن زيداً رأى --- في السوق**) إلى أول الجملة.

ولنأخذ مثلاً آخر على هذه الجوانب من المعرفة اللغوية التي تتعدى المدخلات والمتعلقة بتوزيع المصدري **أن**. فالجملتان التاليتان صحيحتان في عامية العراق المحكية (ولعلهما صحيحتان في عامية بلاد الشام المحكية ببعض التغيير في اسم الاستفهام) مع أنهما تختلفان في أن المصدري **إن** محذوف في الجملة الثانية

(2) أ . شنو كَلتلي أن محمد اشترى --- ؟

ب . شنو كَلتلي محمد اشترى --- ؟

إن سماع الطفل هاتين الجملتين يعرفه أن وجود المصدري اختياري هنا. ويعزز هذا وجود عدد من الجمل مشابه لهما. غير أن القياس يفشل في جملتين مثل:

(3) أ .* منو كَلتلي إن ـــــ اشترى سيارة؟

ب . منو كَلتلي ـــــ اشترى سيارة ؟

فالجملة (3. أ) ليست صحيحة الصياغة والسبب هو وجود الحرف المصدري فيها. وكما هو الأمر في المثل السابق فإنه لا شيء في المادة اللغوية التي يواجهها الطفل ما يشعره بأن جملة مثل هذه غير صحيحة الصياغة، فهي لا ترد في تلك المادة أصلاً. والقياس يفشل هنا كما فشل في المثل الأول. وإذن فاكتساب الطفل لمثل هذا الجانب من المعرفة لا يمكن أن يكون تم على أساس من القياس والتعميم. إن القيد على وجود المصدري ينبع من مبدأ نحوي فطري لا غير.

وإذا نظرنا إلى الضمائر والضمائر الانعكاسية (ضمائر النفس) لوجدنا أنفسنا أمام مثل آخر على ضآلة التحديد. إن ورود الضمائر الانعكاسية أمر بالغ التعقيد. ويخضع لقيود عديدة. فالضمير الانعكاسي يحتاج إلى سابق (اسم يشترك معه في الإحالة) في نفس الجملة. وهناك قيود بنيوية على إمكانية الإحالة المشتركة أو استحالتها. لنأخذ الأمثلة التالية التي نضع فيها خطاً تحت الضمير الانعكاسي و الاسم المشترك معه في الإحالة.

(4) أ . رأى محمد نفسه في المرآة

ب . على نفسها جنت براقش

ج . * رأى نفسُه محمداً

د . طلب محمد من علي أن يعتمد على نفسه

هـ قال محمد إن علياً اعتمد على نفسه

و . * قال محمد إن علياً اعتمد على نفسه (حين تعود نفسه على **محمد**)

ز . وعد محمد علياً أن يعتمد على نفسه

ح . * محمد يظن أن نفسه سعيداً

ط . محمد يظن نفسه سعيداً

إن على الأطفال أن يكتشفوا بأنفسهم مجموعة من الأشياء حول استخدام الضمائر، إذ هم لا يتلقون عموماً إرشادات وتوجيهات وتصحيحات من الآخرين حولها. من هذه الأشياء أنه لابد أن يكون الاسم الذي يشترك معه الضمير في الإحالة سابقا له في الجملة، كما في (4. أ، د، هـ، ز، ط) ولكن يمكن التجاوز على هذا في بعض الأحيان والسياقات كما ترينا (4.ب)، وان هذا الاسم يجب أن يكون هو والضمير الانعكاسي في نفس الجملة، كما ترينا (4. و)؛ ولكن ليس في كل الأحوال. فيجوز أن يكون الاسم في الجملة الرئيسة والضمير في الجملة المكتنفة كما في (4. د، ز)؛ ويمكن أن يأتي الضمير الانعكاسي فاعلاً للجملة المكتنفة كما في (4. ط)، ولكن ليس في كل الأحوال (أنظر 4.ج)؛ وان الاسم الأقرب للضمير الانعكاسي هو الذي يشترك معه في الإحالة ولكن ليس في كل السياقات كما نرى في (4.ز). إن كل هذه الأمور تؤلف مشكلة في اكتساب المعرفة اللغوية لو كان اعتمادنا فيه على القياس والتعميم قصراً. إذ إن القياس والتعميم يفشلان في إعطائنا الحكم الصحيح كل مرة.

والضمائر الشخصية تثير السؤال نفسه. فالضمائر لا تشترك في إحالتها مع أي اسم في نفس الجملة البسيطة. فالجملتان:

(5) أ . * ساعده محمد

ب . * محمد ساعده

ليستا صحيحتي الصياغة إذا كان ضمير المفعول - الهاء - يشترك في إحالته مع الاسم - محمد.

إن الجملتين لا تصححان إلا إذا فهمتا بالشكل التالي: هناك شخص معين - ليس محمداً- قام "محمد" بمساعدته. أما في الجمل المركبة حيث توجد جملة رئيسه وأخرى مكتنفة فرعيه، فالأمر يختلف . لنلاحظ ما يلي من الجمل:

(6) أ. عينت زيداً في مكتبي بعد أن طرده محمد

ب . بعد أن طرد محمد زيداً، عينته في مكتبي

ج . بعد أن طرده محمد، عينت زيداً في مكتبي

د . * عينته في مكتبي بعد أن طرد محمد زيداً

إن الجمل أعلاه ترينا إن مشكلة الإحالة في الضمائر ليست قضية نوع الجملة (بسيطة أو مركبه) فالجملتان (5.أ) و (5. ب) وكذلك (6.د) كلها غير صحيحة الصياغة مع أن الجملتين الأولى والثانية بسيطتان، أما الثالثة (6.د) فهي جملة مركبة. وكذلك فالأمر ليس قضية تقدم الاسم على الضمير أو الضمير على الاسم (لاحظ الجملتين (6.أ) و (6.ج). إن قوانين الإحالة تضمها نظرية الربط التي سنتحدث عنها لاحقا في هذا الكتاب. يكفي أن نقول أن هذه الحقائق ليست مما يتعلمه الطفل عن طريق القياس مثلاً. وليس في المادة اللغوية التي يواجهها الطفل أثناء اكتسابه لغته ما يعينه على معرفة أي الجمل تجوز فيها الإحالة المشتركة بين الضمير والاسم وأي الجمل لا تجوز فيها

تلك الإحالة. إن من الصعب تصور تعرض الطفل إلى كل تعقيدات هذه القضية في المادة اللغوية التي يتلقاها في تلك الفترة. إذا إن هذه المادة أفقر من أن تستطيع تحديد النظام المكتسب.

ولا بأس من الاستطراد في إيراد أمثلة لفقر المادة اللغوية التي يتلقاها الطفل وفشل القياس كآلية يفترضها البعض لتعلم النظام اللغوي. لنأخذ مثلا الجملتين البسيطتين التاليتين من العربية – ومع أن أمثلتنا هذه مشتقة من العربية الفصحى إلا أن ما يصدق عليها يصدق على مقابلاتها في العاميات العربية المحكية. فما نتعرض إليه الآن ليس موضع اختلاف بين الفصحى والعاميات المحكية.

(7) أ. أكل محمد الطعام

ب. أكل محمد

إن حذف المفعول ظاهرة تسع الكثير من اللغات البشرية. ومع أن هناك شيئا من الاختلاف في معنى الفعل بين خصوصيته في (7.أ) وعموميته في (7.ب)، إلا أن العلاقة النحوية بين الفعل و فاعله تظل قائمة لا تتغير في الجملتين. غير أننا لا نستطيع أن نقيس على هاتين الجملتين فهمنا للجملتين (8.أ) و (8.ب)

(8) أ . سررت للقائه علياً

ب . سررت للقائه----

فحذف المفعول علياً هنا لا يبقي على الصلة بين الفعل والضمير المتصل. وفهمنا لهما لا يمكن أن يقاس على فهمنا لـــ (7.أ) و (7.ب) . ففي (8.ب) لا نفهم الهاء المتصلة بأنها تشير إلى الشخص الملاقي، بل إنها تشير إلى الشخص الذي التقيته "أنا". فالضمير المتصل هو المفعول به، على غير ما نفهم به الجملة (8.أ) التي يكون فيها نفس الضمير فاعلا. أما إذا أردنا أن نقيس فهم جملة مثل (9) على (8.ب) على أساس من تشابههما البنيوي فإننا سنقع مرة أخرى أسرى القياس الفاشل.

(9) سررت لنجاحه

فالهاء هنا لا بد أن تفسر فاعلاً. أي إن النجاح قام هو به، أو مر هو به على عكس اللقاء في (8.ب) الذي قمت به أنا.

ومن الصعب تصور ورود أمثلة مثل هذه في تجربة الطفل اللغوية أثناء اكتسابه اللغة وان وردت -والافتراض هنا جدلي بحت- فمن الأصعب تصور أن هناك من يقوم بتوضيح هذه الفروق وتحذير الطفل من قياس جملة على أخرى. إن هذه القضية ليست حتى مما يدرسه البالغون في دروس النحو ولا تتعرض كتب نحو العربية - فصيحة وعامية- إلى مثل هذه الفروق في فهم الجمل بأي نوع من التفصيل. ومقابل هذا كله نجد أن هذه أمور لا يخطئ فيها الأطفال. وإذن فمعرفتهم بهذا الجانب - كغيره مما مثلنا له - لا تتحدد بالمادة اللغوية - المعطيات - التي يواجهها، ولا يمكن كذلك إرجاعها إلى آليات تعلم مثل القياس.

ولو نظرنا إلى مستويات النظام اللغوي الأخرى لوجدنا فيها ما وجدنا في المستوى النحوي. إذ يبدو أن متكلمي لغة يعرفون عن بنيتها الصوتية أكثر بكثير مما أتاحته تجربة تعلمهم تلك اللغة. فمتكلمو العربية المحكية في بلاد الشام مثلا يعرفون أن الكلمات التي تبتدئ بثلاثة صوامت متتالية - أي ليست بينها حركات - ليست من كلمات لغتهم على الرغم من أن مثل هذه الكلمات لا ترد في المادة اللغوية التي يتعرضون لها أثناء اكتسابهم اللغة. وفي الكثير من اللغات لا تقتصر القيود على توالي الصوامت في بداية المقطع أو نهايته على عددها بل تتعدى ذلك إلى الاقتصار على إجازة التوالي لبعض الصوامت دون غيرها - كما في الإنجليزية مثلاً. ومعرفة هذه القيود تتعدى بلا شك تجربة المتعلم اللغوية، وتتعدى كذلك آليات القياس والتعميم. ولا نجد أمامنا غير أن نقر جومسكي على ما يقوله من إن قواعد البنية الصوتية تعتمد في جزء كبير منها على "مبادئ تحكم الأنظمة الصوتية الممكنة للغات البشرية وتحدد العناصر المكونة لها والطريقة

التي تتآلف بها والتغيرات التي تحدث لها في السياقات المختلفة ... وهي جزء من الملكة اللغوية الفطرية" (Chomsky 1988:34) .

ونجابه في اكتساب الطفل لمفردات لغته السؤال نفسه. إذ كيف يتسنى للطفل أن يتعلم في إحدى مراحل اكتسابه " ما يزيد على عشر كلمات يوميا" وبخاصة إذا عرفنا أنه لا يوجد تعريف شامل "للكلمة" يحيط بكل ما تعنيه. إن هذه السرعة والدقة اللتين يجري بهما اكتساب المفردات لا تترك أمامنا كما يقول جومسكي غير أن نستنتج "إن الطفل تتوفر لديه بكيفية ما بعض المفاهيم قبل أن يمر بتجربته اللغوية، وأن ما يقوم به أساساً ليس إلا تعلم أسماء لتلك المفاهيم التي تكون جزءاً من تركيبه المفهومي المسبق" (Chomsky 1988:28). وينتظم هذا الإطار المفهومي على مجموعة من الأوليات المفهومية كالإرادة والتسبيب والهدف والقصد....الخ. وما الكلمات إلا طرق للتعبير عن العلاقات القائمة بين هذه المفاهيم. وخير مثال على هذا ما اصطلح عليه "بالحقائق التحليلية" التي لا تحتاج في التثبت من صدقها إلى معرفة بالتجربة. فمعرفة أن فلاناً اغتال فلاناً تعني أن هناك قصدا في القتل وان القتل جرى مخاتلة. هذا ما نعرفه بدون حاجة إلى معرفة ما حدث . فهو يصح بالضرورة وصحته مستمدة من معرفة معنى الكلمة. وهذا الحكم يعتمد على التركيب المفهومي السابق للتجربة. ومعرفته وغيره من جوانب البنية المعجمية التي يكتسبها الطفل أثناء تعلمه اللغة أكبر بكثير من المادة اللغوية التي يواجهها، بحيث لا يدع ذلك مجالاً لافتراض إن هذه المعرفة تكتسب عن طريق آليات التعلم التي ذكرت آنفا.

النوع الثاني من المشاكل هي تلك المتعلقة بالتدني النوعي للمادة اللغوية التي يتعرض لها الطفل. فالأداء اللغوي الفعلي- كما مر بنا- نتاج تفاعل عوامل ونظم عديدة، وتعرض له -نتيجة هذا التداخل - ظواهر كثيرة لا علاقة لها بالنظام اللغوي من تقطع، إلى أخطاء، إلى هفوات لفظية، إلى تكرار ... الخ. فلو توقفنا أمام أية محاورة بين اثنين لطالعتنا حقيقة ظاهرة بارزة هي أننا قلّ أن نجد فيها جملة كاملة مضبوطة لا تتعرض إلى القطع أو التغيير الفجائي في تركيبها أو التكرار أو التغير في نطق بعض الأصوات أو الانقطاع لابتداء

المخاطب بالرد ... وهكذا. كل هذا يرينا تدني نوعية الأداء اللغوي الفعلي من الناحية القواعدية الصرفة. وإذا كان هذا هو ما يسمعه الطفل في محيطه الخارجي، من الآخرين كبارهم وصغارهم، فان من الصعب تصور أنه يستطيع أن يبني نظام لغته التي يكتسبها من هذه المادة المتدنية. إننا في جهل من معرفة كيف يستطيع هذا الطفل أن يفرق بين الصحيح وغير الصحيح في هذا النظام وليس فيما يسمعه ما يعينه على التمييز بين الصحيح وغير الصحيح. ولعل هناك من يرد بأن افتراضنا هذا ليس صحيحا. إذ انه قد أظهرت ملاحظة حديث البالغين مع الأطفال انهم يتحدثون بجمل قصيرة صحيحة الصياغة. أي أن هناك محاولة واعية من جانب البالغين في تعريض الأطفال إلى أداء لغوي صحيح قواعدياً ليكون مدخلاً جيد النوعية لا يمكن إطلاق صفة التدني عليه. غير أن هذا الاعتراض مردود من نواحي عدة.

لنسلم جدلاً أن جميع البالغين (بغض النظر عن تفاوتهم الثقافي والاجتماعي) يفعلون هذا. ولكن المادة اللغوية التي يتعرض إليها الطفل لا تقتصر على حديث البالغين إليه. بل إنها تشمل أيضاً ما يسمعه هذا الطفل من حديث يجري بين البالغين أنفسهم. وفي هذا الحديث لا تتوفر الجودة النوعية المطلوبة أبداً. ومن الناحية الأخرى فان الحديث مع الطفل بجمل قصيرة بسيطة التركيب، صحيحة الصياغة يعني هو الآخر تدنياً في المادة اللغوية إذا ما اقتصرت هذه المادة على هذا النوع من الجمل البسيطة. فالنظام اللغوي على مستوى الجملة يحوي أكثر من الجمل البسيطة. وإذا اقتصرت المادة اللغوية على الجملة البسيطة ستبرز مشكلة أخرى هي أن الطفل لن يتعرض إلى الجمل المركبة. وإذا كان الأمر كذلك فمن أين سيعرف الطفل عن هذه الجمل المركبة (صحتها أو عدم صحتها) وهذا جزء من النظام الذي يكتسبه عموماً - وطبعاً سيعيدنا هذا إلى مشكلة ضآلة التحديد السابقة. ومن الجدير بالذكر انه من الخطأ تصور أن الطفل سيكتسب جوانب نظام القواعد المتعلقة ببنية الجملة المركبة قياساً على ما يتعرض إليه من مادة لغوية تقتصر على الجمل البسيطة. إن هذا يقتضي القول بأن خصائص الجمل المركبة هي مجموع خصائص

الجمل البسيطة التي تتكون منها. وقد أرتنا الجمل التي أوردناها في سياق الحديث عن الضمائر والضمائر الانعكاسية خطأ مثل هذا التصور. وبالتالي فأن عدم تعرض الطفل إلى مادة لغوية فيها جمل مركبة يشكل نقصا – وتدنيا – في المدخلات. وهذا التدني والنقص سيثير كما قلنا مشكلة ضآلة التحديد، أو مشكلة عدم التطابق والفرق الشاسع بين المدخلات اللغوية والمخرجات (أي النظام المكتسب). فالمادة ضئيلة بحيث لا يمكن أن يكون النظام الذي يكتسبه الطفل مستخلصاً منها.

أما المشكل الثالث في اكتساب اللغة فهو ذلك المتعلق بمسألة غياب الدليل السلبي. والدليل السلبي هو وجود دليل أمام الطفل يستدل به على عدم صحة تركيب من التراكيب أو جملة من الجمل التي تحويها المادة اللغوية التي يتعرض لها خلال اكتسابه اللغة. فإذا لم يمكن في المادة اللغوية مثل هذا الدليل فمن أين يكتسب الطفل هذه المعلومات. ومن المعروف أن التمييز بين الجمل والتراكيب الصحيحة قواعديا وبين غير الصحيحة منها جزء من معرفة البالغين اللغوية – أي جزء من نظام القواعد الذي اكتسبوه. يؤتى في هذا الخصوص عادة بمثل تعلم لعبة الشطرنج. فالشخص الذي يحاول تعلم هذه اللعبة لن يتسنى له ذلك إذا هو شاهد لعبة بين اثنين اتفقا على عدم تنبيه الواحد منهما الآخر على النقلات الخطأ. وبهذا تتساوى أمام هذا المتعلم النقلات الصحيحة وغيرها. إذ من المفروض لمثل هذا الشخص أن يتعرف مباشرة أو بشكل غير مباشر على أي النقلات صحيح، وذلك لكي يتعلم قواعد هذه اللغة. أما إذا كان كل ما يجري مسموحاً به – الخطأ والصحيح – فلن يتمكن من معرفة قواعدها.

لنأخذ مثلا على هذا من جمل مثل (10. ا) و (10.ب) . كيف يتسنى للطفل الذي يكتسب العربية أن يعرف أن (10. آ) ليست صحيحة الصياغة ؟

(10) أ. * ماذا أنكرت فكرة أن محمداً قرأ ______ ؟

في حين أن أختها (10.ب) صحيحة الصياغة .

(10) ب. ماذا قلت إن محمداً قرأ ________ ؟

أو كيف له أن يعرف أن تركيباً بسيطاً مثل

(11) * الصحيحة الإجابة

تركيب غير صحيح الصياغة.

قد يخطئ الأطفال فيقولوا شيئا من هذا. ثم يقوم الكبار بتصحيحهم. وتصحيح الكبار وتوضيح مواضع الخطأ للأطفال يعد دليلاً لهؤلاء في أن هذه التراكيب ليست صحيحة. أي أن النظام الذي يحاول الطفل تطويره وبناءه لا يسعها. إن دليلاً من هذا النوع – أي الدليل على ما هو غير جائز– يسمى دليلاً سلبياً. وهو بهذا يختلف عن نوع آخر من الأدلة وهي تلك التي ترينا ما هو جائز. وهذا الأخير هو ما نطلق عليه اسم الدليل الإيجابي.

وإذن قلنا أن نفترض أن معرفة الطفل بما هو خارج نظام القواعد – أي التراكيب غير الصحيحة قواعديا– تعتمد على الدليل السلبي – أي تعتمد على تنبيه المتعلم على خطأ هذا التركيب أو ذاك . ولكن هل يحصل الطفل على مثل هذا الدليل أثناء اكتسابه اللغة؟ بكلمات أخرى، هل يجري تصحيح أخطاء الأطفال؟ تدل الدراسات العديدة التي أجريت حول هذا الموضوع على أن الآباء والأمهات يميزون في حديث أطفالهم بين العبارات والتراكيب صحيحة الصياغة وتلك التي تفتقر إلى الصحة. وبشكل عام فان ردود فعلهم على التراكيب والبنى غير الصحيحة تكون عادة إعادة الصيغ غير الصحيحة التي يقولها الطفل مصححةً. غير أن المشكلة في هذا تكمن في أنهم يعيدون صيغ الأطفال الصحيحة أيضا – أما حرفيا أو بكلمات أخرى. إن الطفل – بهذا– لن يعرف أي إعادة كانت لتصحيح ما قاله وأي إعادة كانت لمجرد الاستفهام والتأكد مما يريد. وبالتالي لن يعرف إن كان ما قاله خطأً أم لا في معظم الأحيان. ومن الناحية الأخرى فقد وجد أن الأباء

والأمهات يقومون بهذه الإعادة في مراحل الاكتساب الأولى للطفل. وانهم يتوقفون عن ذلك قبل أن يتم الطفل اكتسابه للغته (White 1989:14) .

ولكن النقطة المهمة هنا هي إن كانت أخطاء الأطفال تشمل كل أشكال وأنواع عدم الصحة القواعد يه؟ إن الخطأ الذي لا يحدث – أي الذي لا يرتكبه الطفل- لن ينال تصحيحا من البالغين . وقد أبان تتبع أخطاء الأطفال عن حقيقة في غاية الأهمية. لقد تبين أن هناك أخطاء لا يقع فيها الطفل. كالخطأ في حركة اسم الاستفهام السابق الذكر مثلاً. وإذا كان الأمر كذلك فبماذا نفسر اكتساب الطفل هذه المعلومة عن عدم صحة جملة مثل (1.د) والتي تؤلف جزءا من نظام قواعده المكتسب في حالته النهائية – أي حين يكتمل الاكتساب؟

إن هذه النقطة الأخيرة تثير التساؤل عن دور الدليل السلبي في عملية اكتساب اللغة حتى في حالة تعرض الطفل له في كل مرة يرتكب فيها خطأ- وهو ما لم تثبته الدراسات التي تتبعت عملية الاكتساب. لا يمكن إلا أن نخرج باستنتاج أن لا دور لهذا النوع من الأدلة في اكتساب اللغة (Chomsky 1981:9). بل قد يكون هناك دور لنوع آخر من الأدلة السلبية هي الأدلة السلبية غير المباشرة، والتي تعني هنا أن عدم تعرض الطفل إلى جمل مثل (1.د) في المادة اللغوية التي يواجهها سيجعله يستنتج أنها ليست صحيحة الصياغة. وإذن فالسؤال ما زال قائماً عن كيفية اكتساب الطفل لمعرفة الصيغ غير القواعدية في لغته، وهو أمر يشكل جزءاً من النظام اللغوي الكامل الذي يكتسبه. إذ لا ينفع في هذا الخصوص قياس أو تعميم أو محاكاة .

لنلخص ما سبق فنقول إن نموذجاً لاكتساب اللغة كالذي يقترحه السلوكيون ليس بقادر على حل معضلة اكتساب اللغة وهي جوهر معضلة أفلاطون التي تقدم ذكرها. ولقد نظرنا إلى ثلاثة جوانب منها ضآلة التحديد، وتدني المادة اللغوية، وغياب الدليل السلبي. ومهما يكن الموقف من الجانبين الثاني والثالث فليست خطورة الجانب الأول موضعاً للتساؤل. إذ حتى لو سلمنا بصحة المادة اللغوية وضبطها وسلامتها، وحتى لو

سلمنا بتوفر الدليل السلبي المباشر للطفل فان ذلك لن يحل قضية الفرق الشاسع وعدم التطابق الكبير بين المادة اللغوية التي يتعرض إليها أو يواجهها الطفل وبين النظام الذي يتكون لدى البالغ والذي يمثل معرفته بلغته التي اكتسبها. وهذه المعضلة تزداد صعوبة حين ننتبه إلى إن هذه المادة اللغوية التي يواجهها الأطفال – على فقرها – ليست متماثلة. ففي ملاحظتنا لعملية اكتساب اللغة نجد أنفسنا أمام تفاوت فردي كبير بين مكتسبي اللغة الواحدة من حيث المادة اللغوية التي يتعرضون إليها. فما يصدق على واحد لا يصدق على الآخر . بل إن هذه المادة لا يمكن – بالضرورة – أن تكون متماثلة بين طفل وأخر. والتفاوت يتجاوز المادة اللغوية المباشرة إلى التفاوت في ردود فعل الوالدين ودورهما في توفير مادة لغوية سليمة أو في توفير التصحيحات لأخطاء الطفل. إن هذا يعني أن لا تماثل بين المدخلات في عملية الاكتساب. فكيف إذن نستطيع تفسير المخرجات المتشابهة– أي الحالات النهائية للنظام المكتسب – من قبل الأفراد في المجموعة اللغوية؟ وبالطبع فإننا هنا معنيون بالحدود العامة للنظام اللغوي والتي لابد أن تتشابه – إن لم تتماثل – عند كل أعضاء المجموعة اللغوية. إن التوحد في المدخلات لا بد وأن يكون شرطاً للمخرجات الواحدة.

وإذن كيف نجد الحل لهذه المشكلة – التي اصطلح على تسميتها بـــ" فقر الحافز": أي عدم قدرة الحافز –– وهو المادة اللغوية التي يواجهها الطفل والتي تمثل "الحافز" للتعلم في سلسلة الحافز (أو الاستارة) و الاستجابة والتعزيز التي وردت آنفا – على الإحاطة بتعقيدات النظام المكتسب. و بعبارة أخرى أين سنجد الجواب على معضلة أفلاطون؟ لا مفر من أن نفترض أن اكتساب اللغة يتم بطريق آخر–غير ذلك الذي يقترحه السلوكيون. وإذا كان أفلاطون قد حل معضلة عدم التطابق بين سعة المعرفة وفقر التجربة بافتراض وجود لمعرفة سابقة في حياة سابقة كما يقول جومسكي (Chomsky, 1988:4)، فان جومسكي يقترح أن الجانب الأكبر من النظام اللغوي الذي يكتسبه الإنسان هو جزء من موهوباتنا البايولوجية التي وهبناها، والتي تميزنا كجنس من الأجناس الاحيائية، مثلما هو

الأمر بالنسبة لنظام الأبصار الذي لدينا والذي يختلف عن نظام الأبصار عند الضفادع مثلا، أو وجود يدين تختلفان في خصائصهما عن خصائص أيدي الزواحف. وعلى هذا فالمعرفة اللغوية متأسسة في العقل البشري ومحددة إلى درجة كبيرة وترسم هذه الحدود خصائص يمكن أن تعرف بخصائص اللغة البشرية، ويقوم على ذلك كله مكون من مكونات العقل نطلق عليه الملكة اللغوية.

نفترض هنا أن لهذا المكون خصائص محدده وأنه يعطي المعرفة بلغة ما إذا ما توفرت تجربة لغوية – أي لو عاش الطفل في محيط لغوي. إن هذا المكون يفرق البشر عن بقية الكائنات الحية التي لا تتطور فيها معرفة لغوية حتى لو توفرت لها تجربة لغوية. إن طبيعة هذه الملكة وبنيتها وخصائصها هي أحد مواضع البحث الرئيسة في الدرس اللساني التوليدي، هذا الدرس الذي يهدف إلى الكشف عن طبيعة النظام اللغوي كنظام معرفي بشري من حيث طبيعته وبنيته وخصائصه. ومن هنا فلا بد لهذا الدرس أن يقدم تصوراً واضحاً للملكة اللغوية المسؤولة عن نمو النظام اللغوي المعرفي الذي يكتسبه الإنسان – ولا يهم هنا أن لا يكون لدينا أدلة مادية على ما نصف به هذا المكون من مكونات العقل البشري.

أول ما يمكن أن يقال عن الملكة اللغوية أن لها حالات. أو إنها تمر بحالات عدة تختلف في الواحدة منها عنها في الثانية. ولنا أن نحدد حالتين منها أولاهما **الحالة الأولى** (حمد) التي تكون عليها ملكة اللغة في عقل الطفل الوليد قبل تعرضه إلى أية تجربة لغوية، أو قبل مواجهته أية مادة لغوية من المحيط الخارجي. أما الحالة الثانية فهي **الحالة القارة** (حق) وهي الحالة التي تكون عليها ملكة اللغة حين يتم اكتساب اللغة. فباكتمال اكتساب اللغة تكون ملكة اللغة بحالة ثابتة مستقرة لا تتعرض إلا لتغييرات أو تعديلات طفيفة. إن هذه الحالة القارة هي التي تمثل النظام اللغوي لدى الإنسان البالغ بكل تعقيداته وهو ما عرفناه "باللغة المذوته" آنفا. ومن هذا كله يمكن تلخيص هدف الدرس اللساني بأنه تقديم

حساب عن هاتين الحالتين: الحالة الأولى ح صفر والحالة القارة حق وكيفية التطور الذي يحدث من الحالة الأولى إلى الحالة الثانية.

يمكن أن نقدم افتراضاً مبدئيا عن الحالة الأولى التي تكون عليها ملكة اللغة. وفق هذا الافتراض يمكننا تصور ملكة اللغة صفحة بيضاء في حالتها الأولى، ولن تكون بهذه الحالة أكثر من أداة تعلم للغة تعمل وفق آليات تعلم لا تتجاوز سلسلة الحافز ورد الفعل والتعزيز، مضافاً إليها آليات تعميم كالقياس. لكننا سرعان ما نضطر إلى التخلي عن هذا الافتراض أمام الفقر الهائل للحافز وعدم مناسبته لما يكتسبه الإنسان من نظام لغوي. فمعرفة الإنسان للغته تتعدى بكثير ما يتلقاه من مادة لغوية فعلية في سني اكتسابه اللغة. وهذه حقيقة تنفي أن يكون اكتساب اللغة مجرد تعلم عن طريق محاكاة الطفل لما يتلقاه من تلك المادة اللغوية. والأمثلة التي أوردت في هذا الفصل ترينا بوضوح عدم قدرة المادة اللغوية المتلقاة على تحديد النظام المكتسب الذي يتعدى حدود تلك المادة وكذلك طبيعتها المتدنية. وكذلك ترينا الأمثلة التي أوردت فشل القياس كآلية لتعلم اللغة فجوانب النظام اللغوي على اختلافها تبرهن لنا في كل صفحة منها فشل هذا القياس في أن يحسب حساب معرفة الإنسان بها.

إن هذا هو الذي يجعل فرضية وجود ملكة لغوية تتصف، في حالتها الأولى (ح صفر) – بخصائص عالية التحديد، وبمبادئ كلية ترسم حدوداً لما سيكون عليه النظام اللغوي المكتسب، يجعلها فرضية مقبولة وليست بعيدة المنال. إذ لو أمعنا النظر في اللغات البشرية لوجدناها تشترك بخصائص محددة كثيرة. وتعرّف هذه الخصائص حدود بنية اللغة البشرية عموماً. ونجد هذه الخصائص على كل مستوى من مستويات النظام اللغوي – في النحو، والصرف، والفونولوجيا، وفي المفردات المعجمية. والطفل بهذا يولد وتولد معه تلك العموميات التي تشكل حدود وخصائص ملكة اللغة البشرية في حالتها الأولى. أما ما تختلف به لغة بشرية عن أخرى فهو الذي يتعلمه الطفل في سني اكتسابه للغة. ويمكن أن

تتصور هذه الاختلافات على هيئة **وسائط** parameters ثنائية القيمة. وتتوزع اللغات بالنسبة لكل وسيط على طرفيه. وفي هذه الحالة يكون دور المادة اللغوية التي يواجهها الطفل في اكتسابه للغة إعانة الطفل على تحديد طرف الوسيط – أو قيمة الوسيط – الذي تتصف به اللغة التي يتعلمها . لنضرب مثالاً على هذه الوسائط الثنائية القيمة، بالوسيط الذي يعنى بموضع رأس العبارات بالنسبة لفضلاتها. فمن الوحدات النحوية التي تتكون منها البنى الجملية في اللغات البشرية ما يطلق عليه اسم **عبارة** phrase. وهذه وحدة أصغر من الجملة و أكبر من الكلمة وتتكون من رأس هو مفردة معجمية من فصيلة من الفصائل النحوية ومعها فضلتها، كالعبارة الفعلية التي تضم الفعل ومفعوله أو الجار والمجرور ..... والعبارة الاسمية التي تضم الاسم والصفات وجمل الوصل المتعلقة به وهكذا. وتختلف اللغات البشرية في أين يقع رأس العبارة في رتبة الكلمات التي تكون العبارة ... ففي بعض اللغات كالعربية يأتي رأس العبارة أولاً وقبل فضلاتها، وفي لغات أخرى كاليابانية يأتي رأس العبارة بعد الفضلة.

إن العبء التعليمي وفق هذا التصور سيكون تثبيت المتعلم لقيمة الوسائط في لغته بالإضافة إلى ربط مجاميع الأصوات بمعانيها – وفق تركيب مفهومي مسبق. فإذا اكتمل تحديد قيمة كل وسيط من هذه الوسائط المتاحة في ملكة اللغة يكون الطفل قد أتم اكتساب قواعد لغته وانتقلت ملكة اللغة من حالتها الأولى ح صفر إلى حالتها القارة ح ق الثابتة الدائمة.

إن تصوراً كهذا يقدم حلاً لمعضلة أفلاطون التي يثيرها موضوع اكتساب اللغة. ويقدم كذلك تفسيراً للسرعة والتماثل اللذين يتم بهما اكتساب هذا النظام المعرفي البالغ الثراء والتعقيد لدى كل أفراد المجموعة البشرية. إن ملكة اللغة في هذا الإطار خصيصة تمثل جزءاً من موهوباتنا الموروثة. وهي خصيصة تعم أفراد الجنس البشري وبذلك فإنها تميز الجنس البشري عن غيره من الأجناس الاحيائية. إنها صفة محددة لجنسنا يشترك بها كل

البشر، بدون تمايز بسبب جنسهم أو ذكائهم أو ثراء بيئتهم أو فقرها. إن العالم يعج بأمثلة عن حالات اكتساب اللغة من قبل أطفال مصابين بمتلازمة داون (منغوليين)، أو أطفال عاشوا في ظروف بالغة الفقر وبالغة القساوة مادياً وثقافياً بدون أن يكون لذلك دور يذكر في إعاقة أو نجاح اكتسابهم للغة - ومنهم أناس عموا وصموا في أعمار مبكرة (Chomsky 1988:39)

ويبدو من هذا كله أن اكتساب اللغة أمر متوفر لكل بني البشر. ولا يمنعهم من ذلك إلا الإصابات والأضرار الدماغيه الكبيرة. بل انه - فوق ذلك- محصور بين البشر لا يشاركهم به أي حيوان آخر . فلقد باءت كل محاولات تعليم القردة العليا لغة بالفشل الذريع. إذ لا يبدو أن لهذه القردة القابلية على اكتساب لغة في الوقت الذي لا يبدو أن هناك عائقا أمام تقبلها أشياء أخرى. وليس في هذا ما يبعث على العجب أو الدهشة. إذ لا يمكن تصور أن هناك حيوانا قادرا على تعلم اللغة واستخدامها و لم يستفد من قابليته تلك. إن اللغة تهب من يكتسبها مزايا كبيرة يصعب معها تصور إهمال استخدامها من جنس له القابلية على ذلك. ويشبه چومسكي هذا الأمر بغرابة تصور اكتشاف نوع من أنواع الطيور لم يعرف أو لم يستخدم قابليته على الطيران(Chomsky 1988: 38).

إن الحالة الأولى (ح صفر) التي تكون عليها ملكة اللغة هي ما يطلق عليه **القواعد الكلية** Universal Grammar. إنها مجموعة الخصائص العامة التي تحد اللغات البشرية والتي تعرف ما هو هذا النظام المعرفي الذي يدعى اللغة. وبمواجهة الطفل للمادة اللغوية التي يتلقاها من المحيط اللغوي في سني اكتسابه اللغة فأنه يبني شكلاً أكثر تحديداً لهذا النظام - هو في واقع الأمر اقتراب من هذه اللغة أو تلك. وحينذاك تصبح ملكة اللغة في حالتها الثانية التي تختلف عن الأولى بتثبيت بعض الوسائط التي تختلف فيها اللغات فيما بينها، على ما يلائم اللغة التي يكتسبها الطفل. ويمكن استمرار هذا التغير- وتغير حالات ملكة اللغة تبعاً لذلك حتى نصل إلى مرحلة تكون ملكة اللغة فيها في حالة استقرار أو حالة نضج - إذا شئنا النظر إليها من ناحية بايولوجية. وهذه نظرة ليست بعيدة عن واقع

الحال تماماً. وكما قلنا فان دراسة حالتي ملكة اللغة هاتين تؤلف هدفاً أساسيا للدرس اللساني التوليدي. وبعبارة أخرى فان النظرية اللسانية التي يهدف الدرس اللساني إلى بنائها – كما يرى التوليديون– هي في حقيقة الأمر توصيف لهاتين الحالتين في جزئها الأهم. إذ إن في ذلك إجابة على السؤالين الأول والثاني من الأسئلة الأربعة التي قدمناها في بداية هذا الفصل.

إننا إذا تتبعنا الدرس اللساني التوليدي منذ نشوءه في أواسط الخمسينيات وحتى اليوم وجدناه يؤلف محاولة مستمرة جادة في استقصاء الإجابة على مسألة طبيعة النظام اللغوي، وسماته البنيوية التي تحدده وتميزه عن نظم الاتصال الأخرى. ووصولاً إلى هذا الهدف شُغِل هذا الدرس – من بين ما شغل به – بتثبيت نماذج وصفية توفر أساساً معايير لوصف دقيق وكفء لهذا النظام اللغوي أو ذاك. وكذلك بتثبيت أسس لتفضيل وصف على أخر اعتماداً على أسس ومعايير تحدد الكفاءة الوصفية للتحليل الذي تقدمه لنظام لغوي معين أو لجزء أو جانب منه. ومن جانب أخر نجد في الدرس اللساني التوليدي محاولة للإجابة على مسألة اكتساب النظام اللغوي عند الطفل وما تفرضه هذه المسألة من حدود على تصورنا لطبيعة النظام المعرفي اللغوي وكيفية نموه لدى الكائن البشري. أي إن هذا الدرس انشغل عبر مراحل تطوره بمناقشة هذه المسائل ليصل إلى الإجابة على السؤالين الأول والثاني المارى الذكر – عن طبيعة النظام واكتسابه.

2: 4 استخدام المعرفة اللغوية

أما السؤال الثالث من الأسئلة التي ابتدأنا مناقشتنا بها فهو الذي يختص باستخدام هذه المعرفة اللغوية التي يكتسبها الإنسان. فالمسألة هنا تتعلق بالكيفية التي يتم بها استخدام النظام المعرفي الذي ينمو في العقل. ولهذا السؤال شقان: الأول هو الشق الذي يبحث في مسألة الإدراك، أما الثاني فهو الذي يبحث في مسألة الإنتاج. ومسألة الإدراك تختص بالكيفية التي نؤول بها ما نسمعه من الآخرين فنفهمه. وهذا الجانب من استخدام المعرفة اللغوية موضع

اهتمام الكثير من الدراسات اللغوية النفسية المعاصرة والتي تقدم (أو تحاول أن تقدم) تخطيطاً لكيفية فهمنا التعابير اللغوية التي ينتجها الآخرون. ضمن هذا التصور أو التخطيط نجد أن العقل يقرر ويحدد الصيغة الصوتية للتعبير المسموع– أي تحديد قيمة الأصوات المستخدمة، وكذلك كيف تتجمع هذه الأصوات في كلمات– أي الكلمات المستخدمة في هذا التعبير. ولا بد للعقل أن يستخدم مبادئ القواعد الكلية وكذلك قيم الوسائط التي تثبتت بالتجربة اللغوية– والتي تؤلف مع مبادئ القواعد الكلية قواعد اللغة التي يقدم فيها هذا التعبير، وذلك لكي يعكس تمثيلاً بنيويا له ويحدد الصلات بين أجزاء هذا التمثيل.

فإذن نحن أمام عملية عقلية متواصلة ومتكاملة – في آن واحد– تبدأ بإعطاء تمثيل صوتي للأصوات التي يتألف منها التعبير المسموع ثم يلي ذلك ضم هذه الأصوات بعضها إلى بعض لتركيب كلمات هذا التعبير. ويدخل في هذه المرحلة استدعاء المعلومات المعجمية المخزونة لكل كلمة وقرنها بالصيغة الصوتية للكلمة، وتجري في الوقت نفسه عملية إعراب متواصلة – ومتغيرة – للتعبير المسموع وذلك لإعطائه تمثيلاً بنيوياً ذا تأويل دلالي. وبالطبع فأن هذه العملية تتضمن حصر العوامل الخارجية التي لا تنبع من النظام اللغوي والتي قد تؤثر عليها – مثل حدود الذاكرة ، الحالة النفسية للمتكلم،... وكذلك فان البحث فيها يستوجب النظر بالكيفية التي تجري فيها العملية زمنياً وإجرائيا، كالعناصر التي تعتمد عليها عملية التحليل وطرق استدعاء المعلومات والتكامل والتزامن بين مراحل هذه العملية؛ وهي أمور تجريبية، صدقها أو عدمه يثبت تجريبياً من خلال التجارب التي تجري ضمن سياقات وظروف مسيطر عليها وصولاً إلى استنتاجات صحيحة عن مسألة الإدراك عموما وعن جوانبها المتعددة بوجه خاص.

أما الشق الثاني من السؤال – وهو المتعلق بالجانب الإنتاجي من استخدام المعرفة اللغوية – فهو أشد غموضاً من الشق الأول المتعلق بالجانب الأدراكي. إذ يدور السؤال هنا حول ماهية الإنتاج اللغوي وسببه وكيفيته – أي بعبارة أخرى، ما الذي نقوله؟ ولماذا نقوله؟ وكيف نقوله؟ إن هذا هو الذي نعنيه بكيفية استخدام معرفتنا اللغوية. ولعل

مفهوم "الإبداع" يؤلف جوهر مسألة الاستخدام هذه. فاستخدامنا العادي للغتنا استخدام خلاق من حيث انه غير محدود ومتجدد، ومتحرر من أي سيطرة تمليها الاستثارات الخارجية أو الداخلية. وهو بالإضافة إلى ذلك مناسب لمقام الحال - أو السياق الذي يجري فيه. فكيف يتسنى لنا ذلك؟

إن هذه التساؤلات قديمة في الدرس اللساني ولو انه جرى تناسيها بين حين وآخر. فلقد أثارها الفيلسوف ديكارت وتلامذته منذ ما يزيد على ثلاثمائة سنة في سبيل الوصول إلى تحديد الطبيعة الإنسانية من بين أشياء أخرى. لقد وجد هؤلاء أن استخدام الإنسان للغة استخدام مبدع متجدد. فكلام المتكلم ليس مجرد إعادة لما كان سمعه من قبل. انه دوما ينتج تعبيرات وجمل جديدة عليه - أي انه لم يسبق له أن قالها من قبل. وليس هناك من حدود على هذا التجديد. وفوق هذا فالكلام مناسب وملائم للموقف الذي يحدث فيه. وقد اتخذ هؤلاء الفلاسفة من عدم التحديد والتحرر من سيطرة المؤثرات الذين يتسم بهما الاستخدام اللغوي دليلا على اختلاف الجنس البشري عن غيره من الكائنات والأشياء في العالم. إن الأحياء الأخرى تتحدد استجاباتها بالمؤثرات وهي بهذا تشبه المكائن التي يمكن التنبؤ تماماً بما ستفعله أو تنتجه إن هي نصبت أو ركبت بشكل أو بآخر. أما البشر فلا يمكن إجبارهم على ما يفعلونه. وسلوك البشر- ومنه استخدام اللغة - لا يمكن تحديده تماماً ويمكن أن نتوقعه لحد من الحدود عن طريق استمالتهم أو إغرائهم. ولكنهم مع ذلك أحرار فيما يفعلونه أو يقولوه. ومع أن هذه الحرية تصبح نظرية أو افتراضية بحتة في بعض الأحوال القسرية - ولكنها موجودة و متاحة. إذ ماذا سيجيب شخص حتى على تحية بسيطة معتادة مثل "صباح الخير"؟ انه قد يجيب بـ "صباح النور" في كثير من الأحيان، ولكن له الحرية مبدئياً في أن يقول أي شيء آخر - وقد يقول أي شيء آخر يخطر بباله، أو أن يختار أن لا يقول شيئا.

لقد اتخذ من هذا الاستخدام اللغوي الحر الخلاق أوضح مثل على تفرد الجوهر الإنساني، الذي يشكل الاستثناء الوحيد للتفسير الميكانيكي الذي قدمه ديكارت لكل ما يحدث في العالم. وبغض النظر عن ما طرحه ديكارت من إجابة على هذه المعضلة: معضلة السبب في كون أفعالنا حرة وغير محددة – أو السبب في وجود عنصر الحرية في أفعالنا – فان هذه المعضلة ما زالت قائمة تنتظر الحل بإدراك وتفهم أكبر لمفاهيم مثل الجسم والعقل الإنساني من ناحية، وحدود قابليتنا الفكرية من ناحية أخرى– فقد تكون هذه المعضلة مستعصية على الحل من قبل كائنات لها القابلية الفكرية الممنوحة لنا (Chomsky 1988 :151)

وقد جاء وقت عامل الباحثون اللسانيون السؤالين الأول والثالث من هذه الأسئلة على أنهما سؤال واحد. إذ لم يكن هناك – بالنسبة لهم– ما يفرق بين ما يؤلف معرفة اللغة وكيفية استخدامها فمعرفة لغة وفهمها واستخدامها – لهؤلاء – أمر واحد هو امتلاك القدرة على ذلك. وامتلاك القدرة اللغوية يتساوى مع امتلاك القدرة على السباحة أو ركوب الدراجة مثلاً. و توافقاً مع وجهة النظر هذه نُظِر إلى اللغة على أنها نظام من العادات يتعلمه الإنسان فتكون لديه قدرة ومهارة به كما يتعلم الإنسان ركوب الخيل أو السباحة. والإنسان الذي لديه مثل هذه القدرة اللغوية يستخدمها بشكل محدد تماماً . أي انه يسلك بشكل معين محدد حين يوضع في ظروف محددة . أما السؤال عن الاستخدام الخلاق للغة الذي يخرق هذه التقريرية أو الحتمية فقد حل عن طريق القياس. فقد قيل أن الإنسان ينتج صيغاً وتعابير جديدة قياسا على أخرى سمعها وفهمها من قبل. ولقد مر بنا فشل القياس كآلية لاكتساب اللغة في كثير من الحالات وفي ذلك دليل واضح وكاف على فشله في تفسير الاستخدام الخلاق للغة.

بالإضافة إلى هذا كله لا بد من الاعتراف بصعوبة القبول بمبدأ مساواة المعرفة اللغوية بالمقدرة اللغوية التي قد تتمثل بجزالة القول وبلاغته وحدته الأدبية....الخ. أن معرفة اثنين من عرب المغرب – مثلاً– بقواعد عربية المغرب المحكية – أصواتها، طرق بناء

كلماتها ، وبناء جملها...الخ – واحدة . ولكن قد يكون أحدهما شاعراً شعبياً أو زجالاً مجيداً أو خطيباً مؤثراً، في حين أن الثاني قد لا يحسن غير قول تعبيرات عادية لا جمال فيها. وقد يستطيع هذا الثاني أن يحسن من قدرته بالتدريب والقراءة ومجالسة الزجالين فيصبح قادرا على إلقاء خطب حماسية مثلاً. ولكن معرفته بلغته باقية على حالها. وتريبنا أمراض الحبسة المؤقتة حالات واضحة للفرق بين القدرة والمعرفة. فالذي يتعرض لحادث اصطدام مروع قد يفقد قدرته على الكلام مؤقتاً. فهل فقد معرفته بلغته؟ كلا. إذ انه قد يسترجع هذه القدرة على الكلام حين يزول سبب فقدانها. وهذا يعني إن معرفته لم تزل أو تختف أو غير ذلك. إن فقدان القدرة على الكلام لا يعني فقدان المعرفة بالنظام العقلي الذي اكتسبه الإنسان في صغره وحين يستعيد الإنسان هذه القدرة لن يتحدث إلا بلغته الأولى التي اكتسب معرفتها، وليس بلغة جديدة.

في مناقشاتنا للفرق بين القابلية والأداء اللغويين أعلاه أسهبنا في تبيين أوجه الخلاف بين الاثنين وذكرنا أن أي نظرية نضعها للمعرفة اللغوية لن تكون غير مكون واحد من مجموعة مكونات لأي نظرية تحسب حساب استخدام اللغة. فهناك حاجة في هذا الخصوص إلى أن نحسب حساب عناصر أخرى في الاستخدام اللغوي، كآليات إنتاج الكلام وسياقات الحال المناسبة وعوامل جديدة أخرى لا علاقة مباشرة لبعضها بالمعرفة اللغوية. وعموما فأي نظرية للاستخدام اللغوي لا بد أن تضع في حسابها كل الحدود الداخلية والخارجية التي تقود الناس لقول شيء بدل أخر على امتداد المتغيرات اللسانية الاجتماعية والذرائعية (البرغماتية). وكما أسلفنا من قبل فان لنا في هذه المرحلة من فهمنا للظاهرة اللغوية أن نطمع بتطوير نظرية للاستخدام اللغوي في المستقبل حين تتوفر لنا معرفة كافية بكل أبعاد استخدام اللغة وعناصره. وهذا مشروط أولاً بفهم أعمق للمعرفة اللغوية التي تكون جزءاً من أي نظرية تحسب حساب استخدام الإنسان للغته.

تبين من هذا حدود الدراسة القواعد به وهي حدود يمليها فهمنا لإبعاد الظاهرة اللغوية. أنها تختص في جزئها الأساسي بتقديم اقتراحات وافتراضات حول طبيعة المعرفة اللغوية واكتسابها. ومن هذا يأتي التركيز في هذه الصفحات على محاولة إجابة السؤالين الأول والثاني من مجموعة الأسئلة التي طرحناها في بداية هذا الفصل.

يبقى السؤال الرابع الذي يتعلق بالآليات المادية (الدماغية) التي تتأسس عليها هذه المعرفة. ولا بد من القول إن البحث في هذا الجانب ما زال في بداياته. وهذا أمر طبيعي إذ إن البحث في هذا السؤال يرتبط إلى حد كبير بمقدار التقدم المتحقق في إجابتنا على السؤالين الأول والثاني. أن إجابتنا عن طبيعة المعرفة اللغوية واكتساب تلك المعرفة هي التي يستدل بها الباحث في الآليات المادية التي تكون أساس المعرفة اللغوية المادي – في توجيه بحثه. إذ بدون وجود افتراضات حول هاتين المسألتين لن يستطيع هذا الباحث أن يعرف عن أي شيء يبحث.

ومن الناحية الأخرى فانه يصعب تصور تحقيق تقدم سريع في الإجابة على هذا السؤال ضمن حدود التطور العلمي والتكنولوجي الحالية- أو الشروط الأخلاقية المفروضة عليه. إن الحدود الأخلاقية الصارمة السائدة حاليا على إجراء تجارب مختبريه على البشر فيما يتعلق بجوانب تخص الأسس المادية العصبية للمعرفة مازالت – لحسن الحظ – تمنع من القيام بمثل هذه التجارب. وفي هذه الحال فان الاعتماد يكون على دلائل وبراهين غير مباشرة. ومهما كان الأمر فأنه لا بد من التذكير أن عدم وجود أدلة مادية على مثل هذه الآليات المادية التي تشكل الأساس البايولوجي للمعرفة اللغوية لا أثر له على صحة – أو عدم صحة – مقولاتنا وتحليلاتنا المجردة عن اللغة ما دامت هذه تحسب حساب الظاهرة اللغوية بشكل مضبوط.

وإذن فان المناقشات التالية ستقتصر تقريباً على تحديد طبيعة النظام الذي يمثل المعرفة اللغوية، وعناصره ومكوناته ، وعلاقة هذه العناصر والمكونات بعضها ببعض. وسنستعرض خط التطور النظري في افتراضات مدرسة القواعد التوليدية حول هذا النظام مبتدأين بأول المحاولات لتقديم تخطيط نظري لنظام القواعد في الخمسينيات من هذا القرن منتهين بأخر الاقتراحات النظرية المقدمة ضمن هذه المدرسة في العقد الحالي.

3. من الوصف إلى التفسير

1:3 البدايات

شكلت إطلالة مدرسة القواعد التوليدية قبل نحو خمس وأربعين سنة بداية تغير واضح في الدرس اللساني – أهدافه وأساليبه ومناهجه وكذلك منطلقاته حتى قيل حينها أن اللسانيات بعد ظهور كتاب جومسكي الأول **البنى النحوية** Syntactic Structures (Chomsky 1957) لن تكون كما كانت قبله.

لقد نظرت هذه المدرسة إلى هدف البحث اللساني – كما ذكرنا من قبل – بأنه توصيف للقابلية اللغوية، التي تمثل ما يعرفه الإنسان حين يعرف لغة – وهو ما أطلق عليه "اللغة المذوتة". إن هذا النظام المعرفي هو ما تبغي القواعد التوليدية أن تصفه وتحسب حسابه. هذه القابلية اللغوية يمكن أن توصف على أساس نظام قوانين يعطي كل تعبير لغوي بنية تحدده. ونظام القوانين هذا هو القواعد . تشكل هذه النقطة موضع الخلاف والافتراق بين مدرسة القواعد التوليدية عن المدرسة البنيوية التي كانت سائدة حتى أواسط الخمسينيات. فلقد كان موضع اهتمام البنيويين تطوير وسائل وأدوات لتحليل المادة اللغوية (المعطيات) التي يعتمدها اللساني ليقدم وصفاً لقواعد لغة معينة، وهي ما أطلق عليها حينئذ **إجراءات الكشف** discovery procedures. والوصف المقدم ضمن هذه الصورة يتحدد أصلاً بالمادة اللغوية التي أمام اللساني ولا يتعداها إلى تقديم وصف لنظام القواعد الذي يمثل معرفة المتكلم بلغته، وهو ما تسعى إليه مدرسة القواعد التوليدية. فالقواعد هنا بمثابة نظرية للغة– وهي كما يرى التوليديون هدف الباحث اللساني الأساسي، في حين لم يهتم البنيويون بتحليل المادة اللغوية التي يجمعونها وتصنيف وحداتها وفق معايير وصفية وضعوها. أي أن اهتمامهم كان ينصب على مجرد المادة اللغوية كما تبدو. لقد كانت نقطة التمايز هذه موضع نقاش مفصل في كتابات جومسكي الأولى –

البنى النحوية، وكتابه الأكبر البنية المنطقية للنظرية اللسانية The Logical Structure of Linguistic Theory الذي كتبه عام 1955 ونشر عام 1975 ، وغيرها .

وإذا كانت إطلالة هذه المدرسة تكوّن نقلة مفهومية أساسية في الدرس اللساني فإن تطورها النظري المنهجي أوصلنا إلى نقلة مفهومية ثانية تحققت مع تحول الاهتمام ضمن هذه المدرسة إلى مجال الكفاءة التفسيرية وظهور ملامح لنظرية لسانية تجيب على الأسئلة التي وضعت في بداية هذا الكتاب عن مهمات النظرية اللسانية وهي المقاربة التي أطلق عليها نظرية المبادئ والوسائط التي انطلقت منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين.

في تتبعنا لتاريخ مدرسة القواعد التوليدية لنا أن نرصد خطوات التطور فيه في مرحلتيه الأولى والثانية. ويمكننا أن نحدد خطى تطورية ثلاث في المرحلة الأولى من هذا الدرس تتسم كل منها بانصباب الاهتمام على أحد مستويات البحث اللساني النظري. ويعكس هذا التغير في الاهتمام التطور والنضوج العلميين في هذه المدرسة.

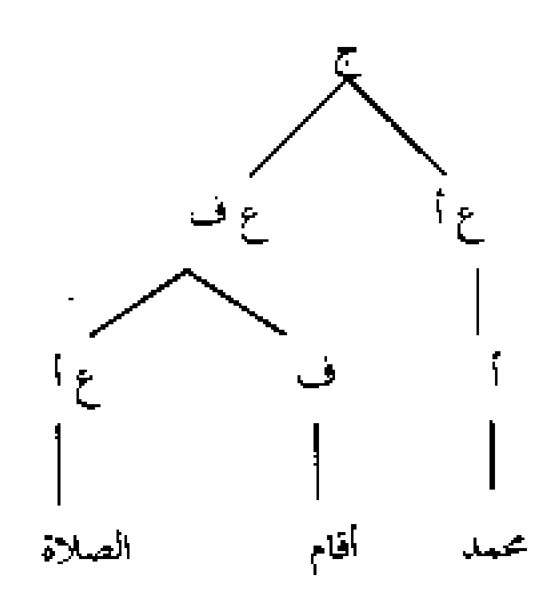
كان تأكيد أدبيات مدرسة القواعد التحويلية في بداياتها ينصب على الوصول إلى درجة عالية من الجلاء والوضوح الشكليين، أي الدقة الصوغية في صياغة القواعد. وإلى ذلك يمكن إرجاع اهتمام هذه المدرسة بالخواص الرياضية لتلك الصياغة. وهذا ما فعله چومسكي في المفاضلة بين الصياغات القواعدية المختلفة ليخرج بأن القواعد التحويلية هي التي تتيح لنا وصفاً كفوءاً لنظام القواعد اللغوية. وانه لابد لنا- من أجل أن نحسب حساب جانب مهم من الانتظامات النحوية- أن نفترض وجود مستويين للبنية النحوية – عميق وسطحي- تربط بينهما علاقة تحويلية تعمل على تغيير جانب أو أكثر من البنية النحوية العميقة لتصل بها إلى البنية السطحية التي تظهر فيها الجملة – كالعلاقة المنتظمة بين الجملة المبنية للمعلوم ومقابلتها المبنية للمجهول، أو بين الجملة الخبرية ومقابلتها الاستفهامية التي يتصدرها اسم الاستفهام، مما لا يمكن جلاؤه إلا بافتراض هذين المستوين وافتراض نشوء كل زوج من الجمل بينية نحوية عميقة واحدة تغير منها بعض التحويلات، أو العمليات النحوية التحويلية، فتبرز إلى السطح مختلفة.

وبدون الدخول في تفصيلات وصف نظام القوانين هذا - أي نظام القوانين الذي طرح في هذه المرحلة، يمكن أن نخطط بإيجاز شديد مكوناته وأسسه العامة. فهو يصف الجملة على أساس مفهومين بنيوين هما ائتلاف الجملة من مكونات متوالية: أي يتكون كل منها بدوره من مكونات أخرى، ومفهوم الهيمنة التي يتفرع عنه: وهو هيمنة مكون على مكون أخر في بنية الجملة. وهنا لابد من التذكير أن ليس في هذا جديد. بل إن هذه مفاهيم مستمدة من التراث النحوي التقليدي. إنما تكمن الجدة في إكسابها الجلاء والدقة الصوغية التي لا تتيح مجالاً للحدس. واتخذ من التخطيط التفريعي الذي يشبه الشجرة مقلوبا أو من التقويس الموسوم أداة لرسم وتمثيل بنية الجملة النحوية فجملة مثل:

(1) محمد أقام الصلاة

يمكن تمثيل بنيتها النحوية بأحد هذين الشكلين

(1) أ.



(1) ب. [ج [ع ا محمد [ع ف أقام الصلاة]]]

يرينا (1.أ) و (1.ب) تخطيطاً لمكونات الجملة (1) والعلاقات البنيوية فيما بينها. وتبنى نسق قوانين تخطط لبنية الجمل يمكن أن نعطي وصفاً تركيبيا لجمل اللغة. وبمقدار جلاء تفصيلات هذا النظام - أو نسق القوانين- بدقائقها، يمكن أن نطلق عليه اسم **قواعد توليدية. فالتوليدية** صفة للقواعد تعني الجلاء والوضوح في أدق التفاصيل.

إن افتراض وجود مكونات معينة - بحد ذاتها- يعتمد أساسا على تماثل توزيع مجموعة من الكلمات في الجملة مع توزيع مجموعة أخرى، أي إذا كانتا "تتعاوضان"، أي تعوض الواحدة منهما عن الأخرى. وعلى هذا الأساس يجري تمييز **العبارة الاسمية** (ع أ) **والعبارة الفعلية** (ع ف) وعبارة الجر (ع ج) وعبارة الوصف (ع ص) وهكذا. وعلى هذا الأساس أيضا يعتمد بناء **قوانين بنية العبارة** phrase structure rules التي يمكن أن نمثل لها بما يلي:

(2)

أ. ج ← ع أ – ع ف

ب. ع ف ← ف (ع أ) (ع ج)

ج. ع أ ← (تع) (أ) (ع ص)

د. ع ج ← ج – ع أ

هـ. ع ص ← (تع) ص

حيث أن:

ع أ : عبارة اسمية

ع ف : عبارة فعلية

تع : أداة تعريف

ع ص : عبارة وصف

أ : اسم

ج : جار

ع ج : عبارة جر

ف : فعل

ص : صفة

إن هذه القوانين تصف لنا بنية العديد من الجمل بمكوناتها المختلفة؛ إنها "تولد" العديد من الجمل مثل: **محمد أقام الصلاة، محمد فرح، محمد يحب الأغاني الخفيفة، الطفل وضع الكتاب على المنضدة،** وهكذا ... ولنلاحظ هنا أن هذا النسق من القوانين يتسم بالكفاءة بقدر إحاطته بين كل الجمل في اللغة التي يصفها. وإذ ذاك يميز بين الجمل صحيحة الصياغة (القواعدية) عن تلك التي تفتقد إلى الصياغة الصحيحة – غير القواعدية. ونظرة بسيطة إلى هذا النسق من القوانين أعلاه تبين لنا قصوره الواضح عن الإحاطة بين الجمل العربية كلها. فهو لا يحيط مثلاً بالجمل التي فيها أفعال تليها فضلات جملية مثل **محمد** أراد أن **يأخذ الكتاب،** أو الجمل التي فيها أسماء تليها أوصاف على صيغة جمل أو أشباه جمل مثل **محمد أراد أن يكتب قصيدة عن الوطن.** وإذن فأول خطوة على طريق نظام قوانين يفي بما تتطلبه من جلاء ودقة ووضوح وتكامل هي إحاطته – وصفياً – بكل جمل اللغة ليميز الصحيح منها عن غيره. وهذه هي ما أصطلح عليها **بالكفاءة الملاحظية** observational adequacy. وهكذا فان مدى الكفاءة الملاحظية لنظام قواعد ما يتعلق بمدى إحاطته بوصف جمل اللغة التي يريد هذا النظام أن يحسب لها حساباً.

لنمضي في تخطيطنا لهذا النموذج القواعدي. فنجد أن هناك قوانين ملحقة بالمجموعة الأولي أعلاه، وهي القوانين المعجمية. وهذه تعمل على إكساب البنى الهيكلية التي "ولدتها" قوانين بنية العبارة محتوى معجمياً. هذه القوانين تمثل إحالة إلى مخزون اللغة المعجمي مقسماً إلى الفصائل اللغوية المختلفة أفعالا وأسماءً وصفات ، وضمائر، وحروف جر، و ... ويمكن تمثيل هذه القوانين على النحو التالي :

(3) أ. أ ← { باب ، صلاة، رجل، امرأة، علي ، محمد ، منضدة ... }

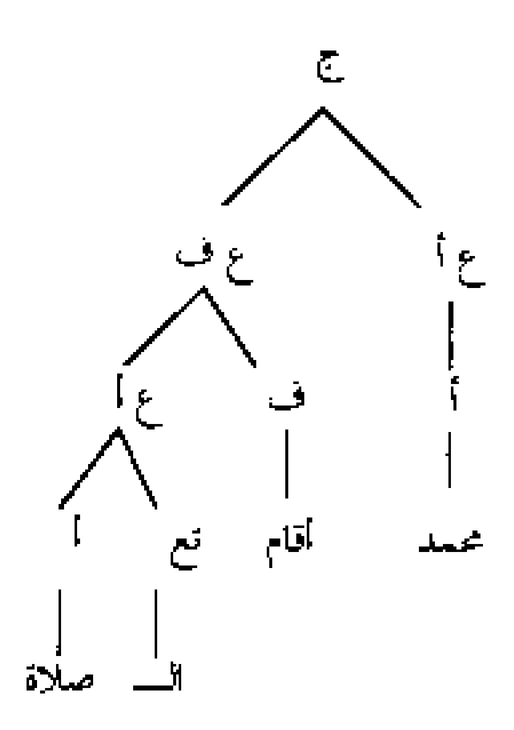
ب. ف ← { أتى ، جلب ، سال ، رحل، صاح ، نام ...... }

ج. ص ← { نحيف، غالي، كبير ، جميل ...... }

د. ج ← { على ، من ، ل ، في ...... }

تعطي المجموعة (2) و (3) من القوانين أوصافا بنيوية لجمل كثيرة. انها - بعبارة اخرى - "تولد" جملاً كثيرة. ولنا أن نمثل لعمل هاتين المجموعتين بالتفريع الشجري التالي.

(4)



وفي سعينا إلى تقديم نموذج للقواعد يتمتع بالكفاءة الملاحظية - التي سبق ذكرها - نكتشف أن نموذجاً كالذي خططناه لا يفي بغرض الوصف القواعدي. أي انه لا يصلح نظرية للغة. فلا بد لأي نموذج أن يحسب حساب العلاقات المنتظمة بين جمل تختلف في صيغتها التي تظهر عليها. وهذا أمر لا تستطيع **قواعد بنية العبارة** بالشكل الذي خططت به أعلاه أن تحيط به. يقترح جومسكي - لسد هذا النقص الأساسي- إضافة قوانين مساعدة لعمل قوانين بنية العبارة والقوانين المعجمية، هي **القوانين التحويلية** transformational rules التي تعمل على البنية النحوية للجملة فتغير فيها وتحيلها إلى بنية نحوية مختلفة. وقد اختار جومسكي بنية **المساعد الفعلي auxiliary** في الإنجليزية مثالاً على الحاجة إلى مثل هذه القوانين. فهو يبرهن في (Chomsky 1957) أن دقة الوصف وضبطه تستدعي أن تولد مكونات "الزمن"، و "الاستمرار" و "التمام" - وهي

إشارات فعلية تظهر على شكل لواصق في نهاية الفعل – في موضع تكون فيه سابقة على الفعل ومجتمعة تحت مكون واحد هو من فصيلة نطلق عليها "المساعد"، وان يكون هناك عملية تحويلية تنقل "اللاصقة" من موقعها الأصلي الذي تولد فيه إلى ما بعد الفعل. فالعبارة الفعلية في (5. أ) أدناه ستكون أصلاً بالصيغة (5.ب)

(5) أ. had been reading

ب. past - have+en - be+ing read

ثم يجري نقل إشارة الزمن الماضي إلى ما بعد have لتقلبها – في هذا الفعل – إلى had وتنقل إشارة التمام en إلى ما بعد be فتصبح been ، وتنقل إشارة الاستمرار ing إلى ما بعد read فتصبح reading .

لقد أوضح چومسكي أن هذه هي الطريقة المثلى لتفسير الانفصال الظاهري بين جزئي المساعد الفعلي الذي يدل على "الاستمرار" مثلاً، وذلك الذي يدل على" التمام". وبين أن صلتهما كجزئين لمكون واحد تتوضح في القول انهما يولدان متجاورين ثم يجري نقل أحدهما إلى اليمين – كما هو موضح في (5.ب) ليلتحق بالعنصر الفعلي التالي. أن چومسكي يحتج على تفضيله نموذجاً قواعدياً على نموذج آخر بحجج صوغية. وهذا يبدو محط الاهتمام الرئيس في هذه المرحلة من مراحل تطور مدرسة القواعد التوليديه. إذ كان تقديم قواعد جلية واضحة لا تترك مجالاً للحدس في تفسيرها ووصفها للظاهرة اللغوية هو المسألة الجوهرية.

2:3 النموذج القياسي

في الخطوة الثانية من خطى تطور هذه المدرسة نرى التركيز وقد انتقل إلى قضايا أخرى غير الدقة الصوغية والتبرير الرياضي لنموذج القواعد وللتحليلات المقترحة. فقد انصب الاهتمام على تطوير معايير نظرية لاختيار نموذج للقواعد دون أخر. وكذلك فقد

انصب الاهتمام على سبر غور دقائق النموذج القواعدي المقترح والتعمق في بعض جوانبه التي لم يكن لها حظ كبير من التأمل والتدقيق أول الأمر.

يؤرخ لهذا التطور بكتاب چومسكي **جوانب من نظرية النحو Aspects of the Theory of Syntax** الذي ظهر عام 1965. ويجد القارئ فيه مناقشة مفصلة لنموذج القواعد والمعايير التي يجب اعتمادها في اختيار القواعد (الفصل الأول من Chomsky 1965). يقدم لنا چومسكي في هذا الكتاب تصويراً للقواعد التوليدية تخطط له بالشكل التالي:

(6)

المكون الدلالي
(قوانين التأويل الدلالي)

البنية العميقة

الأساس
1. قواعد بنية العبارة
2. المعجم

المكون النحوي

المكون الفونولوجي
(قوانين التأويل الصوتي)

البنية السطحية

المكون التحويلي
القوانين التحويلية

يقدم چومسكي بوضوح علاقة مكونات القواعد الثلاثة، الواحد بالآخر وعمل كل منها. وللمرة الأولى يستخدم مصطلح **البنية العميقة deep structure** ويناقش بالتفصيل علاقة البنية العميقة **بالبنية السطحية surface structure**. يرتبط **التمثيل الدلالي semantic representation** للجملة بالبنية العميقة عن **طريق قوانين التأويل الدلالي semantic interpretation rules** التي تعمل على هذه البنية. وعلى الجانب الآخر تعمل **قوانين التأويل الصوتي phonetic interpretation rules** على البنية

السطحية لتصل بنا إلى **التمثيل الصوتي** phonetic representation أو الصورة الصوتية التي تكون الجملة عليها. أما المكون الذي يتوسط هذا وذاك فهو المكون النحوي الذي يتألف من الأساس الذي يحتوي على **قوانين بنية العبارة** phrase structure rules التي تقدم لنا الصورة البنيوية الأصلية للجملة. وكذلك فالأساس يحتوي على **المعجم** lexicon الذي يقدم لنا على هيئة مجموع مفردات اللغة، ونجد فيه لكل مدخل معجمي تخصيصاً للفصيلة النحوية للمفردة (اسم، فعل، ....، الخ)، **سماتها الانتقائية** selectional restrictions (أي السمات التي يجب أن تتصف بها العناصر التي ترد مع المفردة- مثلاً. الفعل "فكر" يحتاج فاعلاً عاقلاً) وكذلك سمات المفردة الدلالية والصوتية. وحين تكون المفردات مخصصة بهذا الشكل يسهل علينا انتخاب المفردة المناسبة لملء نهايات التفريعات البنيوية – أو الهياكل البنيوية – التي ولدتها قوانين بنية العبارة. والبنى النحوية المضفاة عليها المفردات المعجمية هي التي يطلق عليها البنى العميقة.

أما الجزء الثاني من المكون النحوي فهو **التحويلات** transformations. وهذه قوانين تعمل على البنى العميقة التي ولدتها قوانين بنية العبارة والمعجم فتغيرها – زيادة ، أو حذفاً، أو تغيير مواقع، أو تعمل بذات الشكل على البنى الناتجة عن عمل قوانين تحويلية سابقة. ويهدف عمل هذه التحويلات إلى الوصول بنية الجملة إلى صيغتها السطحية. ولسنا هنا في معرض التفصيل في وصف القوانين التحويلية ومم تتكون أو كيف تعمل. المهم هنا أن نذكر أن القوانين التحويلية قدمت كجزء ضروري من نظام يصف قواعد اللغة التي " ذوتها" متكلم اللغة الأصيل. إذ أن النظام بدون هذه القوانين (أي حين يكون نظاماً من قوانين بنية العبارة فقط) لن يستطيع أن يحسب حساب الانتظامات في العلاقات التي يحسها المتكلم الأصيل فيما بين جملة وأخرى مثلاً.

وكما ذكرنا فان قوانين التأويل الدلالي تعمل على البنية النحوية العميقة. وهذه قوانين محددة تختص أصلاً بإيضاح العلاقات الدلالية بين أجزاء الجملة معطية قراءة للصيغة

المنطقية للجملة. أما على البنية السطحية فتعمل– ضمن هذه الصورة لنظام القواعد المقترح – قوانين التأويل الصوتي التي تصل بالجملة إلى صورتها الصوتية.

في الكتابات التي كتبت في هذه المرحلة نجد الاهتمام قد أصبح منصباً على تفهم نظام القواعد العقلي الذي تتأسس عليه القابلية أو الكفاية اللغوية لدى المتكلم الأصيل وعلى الطريقة المثلى لتمثيل ذلك النظام. والقارئ للفصل الأول لكتاب جومسكي "جوانب من نظرية النحو" يلاحظ هذا الاهتمام بشكل واضح. وكان هذا يمثل بداية افتراض وجود حقيقة نفسية **phsychological reality** لنظام القواعد والقوانين الفرعية فيه – من قوانين لبنية العبارة أو قوانين تحويلية – إذ انه وجد أن الدليل الأمثل لاثبات صحة تمثيل نظام القواعد الذي نفترض وجوده في العقل هو في كون هذه القوانين التي نكتبها تعكس العمليات العقلية التي تستخدم في إنتاج الجمل فعلاً.

في مثل هذا التصور نجد القواعد نظاماً عقلياً يتوسط بين الأصوات والمعاني عند الإنسان. ونظام القواعد الذي تفترضه تمثيلاً لهذا النظام العقلي سيعكس هذه الحقيقة – إذ أن تنظيمه والعلاقة بين مكوناته لابد أن تعكس علاقة التوسط بين المعاني والأصوات. ومن هنا يمكن رؤية العلاقة المقترحة بين البنية العميقة والتأويل الدلالي للجملة في حين تكون صلة التأويل الصوتي للجملة بنيتها السطحية. ولا بد هنا من ذكر أن بعض من قبل بمبدأ العلاقة بين البنية العميقة والتأويل الدلالي – ذهب بعيداً في تصوير هذه العلاقة إلى حد اعتبار البنية العميقة تمثيلاً لمعنى الجملة. وهو الموقف الذي اتخذه في أواخر الستينيات مجموعة من الباحثين ،أطلق عليهم حينها **الدلاليون التوليديون**. وقد أزال هؤلاء – بهذا الموقف– التمايز بين النحو والدلالة في نظام القواعد بافتراضهم أن البنية العميقة هي التمثيل الدلالي وليس التمثيل النحوي للجملة، وان التحويلات تعمل عليها حتى تصل بها إلى البنية السطحية.

وهكذا يتبين لنا أن موضع الاهتمام قد انتقل إلى مسائل العلاقة بين النماذج الوصفية وبين النظام العقلي التي تحاول وصفه ، وأصبحت هي المحك والمعيار بدلاً من مقدار دقة هذا النموذج الوصفي أو ذاك في وصفه ، ومقدار ضبطه الصوغي. وإذ أصبح مدار البحث هو مصداقية النموذج الوصفي في تمثيله لنظام القواعد الذي تتأسس عليه القابلية للمتكلم الأصيل للغة ما فإن من الطبيعي أن يختص جزء من النشاط البحثي في هذه الفترة بالمفاضلة بين النماذج الوصفية القواعدية وبالأسس والمعايير التي تتفاضل عليها تلك النماذج. ويعني هذا كله التخطيط لنظرية لسانية تقدم – من جملة ما تقوم به – المعيار الذي يقوِّم نظم القواعد المختلفة فيفضل هذا على ذاك استناداً إلى أسس مستقاة من النظرية اللسانية.

في الفترة التي تلت نشر كتاب "جوانب من نظرية النحو" نجد أن الدراسات القواعدية تركزت على مكونات القواعد المختلفة ووظائفها ضمن هذا النظام المقترح، وتقسيم الأدوار فيما بينها. وفي حقيقة الأمر فأن هذه مظاهر للنقطة الرئيسة التي انشغلت بها معظم الدراسات في هذه الفترة وهي تلك التي تتعلق بكفاءة هذا النظام المقترح ومقدرته – أو مقدرة كل جزء من أجزائه ومكوناته – على القيام بمهمة "تمثيل" النظام العقلي الذي تتأسس عليه معرفتنا اللغوية. لقد وجد – مثلاً – أن التحويلات كآلية لتغيير البنى النحوية من بنية إلى بنية لا حدود لها من حيث القدرة . أي أننا نستطيع أن نفعل – عن طريقها – ما نشاء ونحصل بواسطتها على ما نشاء من بنى من أي شكل أو صيغة. وأدى هذا الإدراك المتزايد لسعة هذه الآلية وعدم محدودية قدرتها إلى العمل على الحد من هذه القدرة وشمل هذا العمل تحديد العلاقة التحويلية بين العناصر – أو ما تستطيع التحويلات عمله وما لا تستطيعه. ومكن ذلك من إعادة توزيع لوظيفة كل واحد من مكونات القواعد وكذلك النظر في صيغة التحويلات والقيود التي تفرض عليها.

لقد انتبه مثلاً إلى أن بعض التشابهات التي نجدها بين التراكيب الفعلية وبين التراكيب التي تحتوي على مصادر مشتقة من نفس الأفعال في التراكيب الأولى لا يمكن

بحال أن تأتي نتيجة علاقة تحويلية. ذلك أن افتراض وجود قانون يحول التركيب الأول إلى التركيب الثاني (**أنشد محمد هذه القصيدة بحماس ⟸ إنشاد محمد الحماسي هذه القصيدة**) سيصطدم بمشاكل عديدة. فمع كون الأدوار الدلالية للأسماء في هذين التركيبين بقيت هي هي، ومع أن علاقتها بالفعل أو المصدر لم تتغير، إلا أن القانون التحويلي سيكون عليه (من بين أشياء أخرى) أن ينظم التحول الصرفي من الفعل إلى المصدر بالإضافة إلى ترتيب إضافة حرف جر قبل المفعول في العبارة الاسمية – أي المصدرية – وكذلك تغيير الفصيلة النحوية لما يصف رأس الجملة أو العبارة – تغيير شبه الجملة "بحماس" التي قد تأتي بعد "أنشد" إلى "الحماسي" مثلاً وتغيير موقعها إلى ما بعد "محمد" تقديما أو تأخيراً. وإلى جانب كل هذا وذاك لا بد للقانون التحويلي أن يحسب حساب التغير الدلالي في معنى المصدر عن معنى الفعل – فعلى سبيل المثال الفرق بين معنى الفعل **استقال** والمصدر **استقالة** ذي المعنيين: فعل الاستقالة، والورقة المكتوبة لطلب الاستقالة.

أمام مسائل من هذا القبيل وجد انه لا يمكن أن يحسب حساب التشابهات بين مثل هذه الجمل عن طريق وجود علاقة تحويلية إذا أردنا أن نقصر هذه العلاقة على التشابهات المنتظمة والمطردة – التي لا استثناء فيها – أي لا وجود فيها لحالة فعل لا مصدر مشتقا منه كما هو الحال في الإنجليزية مثلاً – والتي لا تستلزم تغييراً دلالياً أو إضافة عناصر .... الخ. ولهذا القصر الكثير مما يسوغه نظرياً. أما كيف يمكن أن يحسب حساب هذه التشابهات وغيرها فانه يمكن أن تثبت – كما اقترح – في المعجم عن طريق ما أطلق عليه بقوانين **الفيض المعجمي** lexical redundancy rules التي تثبِّت في المعجم التشابهات بين الاسم (المصدر) والفعل مثلاً في إطارهما النحوي – أي الفصائل النحوية للعناصر التي ترد معها.

ولقد أدى هذا النقاش أيضاً إلى إعادة النظر في مكون أساسي من الجزء النحوي للقواعد هو قوانين بنية العبارة. فقد وجد أن التشابهات البنيوية المنتظمة بين العبارات المختلفة تقتضي منا – إذا أردنا للقواعد أن تكون كفوءة وصفياً – أن نحسب حسابها في صياغتنا لقواعد بنية العبارة. في (2) أعلاه نجد أن قوانين بنية العبارة قد كتبت على أساس وصف بنية كل عبارة على حدة. لقد كتبت القوانين وفقاً لكل فصيلة. فهناك قانون للعبارة الاسمية، وأخر للعبارة الفعلية، وثالث لعبارة الوصف وهكذا، إلا أن الملاحظة الدقيقة لبنى هذه العبارات تظهر تشابها كبيراً فيما بينها. لكن القوانين التي تكتب لكل عبارة كما في (2) لن تظهر هذه التشابهات البنيوية الكبيرة وحقيقة كون بنية العبارة بنية واحدة تقريباً – تتكون عموماً – مع بعض الفروق الطفيفة – من رأس ومخصص وفضلة – مهما كانت فصيلة رأسها – اسماً أو فعلاً أو صفة.....

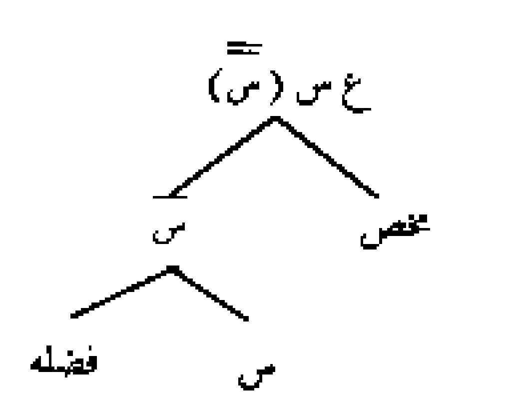
من هذا يجيء اقتراح چومسكي 1970 وما بعدها (مثلا Jackendoff 1977) لصياغة جديدة لهذه القوانين تظهر بشكل أكفأ العلاقات البنيوية وطبيعتها في الجملة ومكوناتها. ولقد دعيت هذه المقترحات **نظرية س̄** X – bar theory. وهي تقضي بأن كل مكون نحوي- فيما عدا الوحدات المعجمية (كالفعل، الاسم، والصفة، والظرف)- هو عبارة تتألف من رأس ومخصص يسبقه وفضلة تليه. والرأس يكون من نوع فصيلة العبارة. وقد تبلورت الاقتراحات المتعددة حول صياغة بنية العبارة في تصور موحد لهيكل العبارة يتكون من مستويين يكون فيهما التفرع ثنائياً. فالعبارة تكون **إسقاطا أكبر** maximal projection ويرمز إليها إما بـــ ع س، او س̿ وهي تتفرع إلى عنصرين هما المخصص والإسقاط المتوسط الذي يرمز إليه بـــ س̄ وهذا العنصر الثاني يتفرع إلى عنصرين أيضاً أولهما هو رأس العبارة س وأما العنصر الثاني فهو **الفضلة**، وعلى النحو التالي.

(7) ع س ($\bar{\bar{س}}$) ← مخص − $\bar{س}$

$\bar{س}$ ← س − فضله

وتنتج لنا هذه الصيغة البنية التالية.

(7) أ.



لقد وجد أن هذه البنية التي مثلت في (7) تمثل بنية جميع العبارات في اللغة البشرية. ولنا طبعاً أن ننظر إليها كبناء لكل عنصر معجمي كالفعل، والاسم، الخ. إن هذا العنصر الذي يكون رأس العبارة يبني مع فضله وحدة تضمهما هو ما أطلقنا عليه الإسقاط المتوسط الذي يبني مع المخصص كامل العبارة − أو الإسقاط الأكبر.

تتيح لنا هذه الصياغة، كما ذكرت، أن نحسب حساب التشابه المنتظم والمطرد بين العبارات ذات الرؤوس المختلفة. وتتيح لنا كذلك أن نقدم وصفاً موحداً − أي أن ننظر نظرة واحدة − لبعض العمليات النحوية التي قد تشترك فيها أكثر من عبارة − مثل البناء للمجهول في الجمل والعبارات الاسمية.

وكما جرى بحث بلورة قوانين لبنية العبارة أكثر كفاءة، فقد توالى السعي إلى تقييد القوانين التحويلية من أجل الوصول إلى قواعد ذات كفاءة وصفية أكبر. فتوجه البحث اللساني في معظمه − في هذه المرحلة − إلى دراسة القيود على التحويلات. كان چومسكي منذ البداية على وعي بأن التحويلات تلتزم ببعض المبادئ العامة في عملها. فنجده في Chomsky 1964 يتحدث عن مبدأ − أ **فوق** أ − الذي يحكم عمل القانون

التحويلي ويتمثل في أن القانون الذي يعمل على نقل عبارة اسمية تقع ضمن عبارة اسمية أكبر إلى مكان ما لابد أن يكون عمله على العبارة الاسمية الكبرى وليس العبارة الاسمية الصغرى. ولذلك فلا يمكن مثلاً أن نقول

(8) * [ع؛ من] أخذت [ع؛ كتاب ----]

بنقل العبارة الاسمية **(من)** من داخل العبارة الاسمية الأكبر وهي **(كتاب من)** إلى بداية الجملة. بل لا بد للقانون الذي ينقل العبارة الاسمية إلى أول الجملة - لأنها عبارة استفهامية - لا بد له أن ينقل العبارة الاسمية الكبرى فنقول:

(8) أ. [ع؛ كتاب [ع؛ من]] أخذت ــــــــــ

ويتحدث في مكان آخر عن مبدأ **الدورة التحويلية** transformational cycle الذي يقضي بأن يكون عمل التحويلات في الجمل المركبة على الجملة المكتنفة الصغرى ثم يلي ذلك عمل القوانين على الجملة الكبرى وهكذا - انظر **Chomsky 1965**. غير أن هذا البحث أخذ منحى أكثر جدية في هذه المرحلة الثانية وتمثل في دراسات على أنواع التحويلات . ونستطيع أن نميز هذا منحيين في تحديد أنواع التحويلات: الأول تحديدها من ناحية البنى التي تنشئوها هذه التحويلات، فقسمت إلى ثلاثة أنواع: أحدهما هي التحويلات القليلة التي تعمل في الجمل الكبرى مثلا، كتبادل المواقع بين الفاعل والمساعد الفعلي في الجمل الاستفهامية في الإنجليزية. والنوع الثاني هو التحويلات المحلية التي تعمل بين عنصرين متجاورين- مثل إلصاق وحدة صرفية باسم أو فعل. أما النوع الثالث والمهم- وهو الذي تنتمي إليه التحويلات في غالبيتها العظمى - فهو التحويلات التي تحافظ على البنية ، كالتحويل الذي ينقل مفعول الجملة إلى بدايتها ليكون فاعلا (نائبا للفاعل) في بناء الجملة للمجهول . فالعنصر المنقول ينقل إلى موقع لا يعطي شكلا جديدا للبنية الجملية - أي شكلا لا تولده قوانين بنية العبارة. والمعروف هنا أن قوانين بنية العبارة تولد العبارة الاسمية التي تعمل فاعلا - وإذن فان نقل عبارة المفعول (في تحويل البناء

للمجهول) سيكون إلى موقع ولدته قوانين بنية العبارة أصلا - ولا ينتج عن هذا النقل شكل جديد في أشكال البنية الجملية (انظر Emonds 1976).

أما المنحى الثاني في تحديد أنواع التحويلات فقد كان باتخاذ معيار اختلافها في حدود عملها . وفي هذا قسمت التحويلات إلى ثلاثة أنواع : أولها تلك التي تعمل في نطاق العبارة الجملية الواحدة ولا تتعداها كالتحويل الذي يقلب العبارة الاسمية إلى ضمير انعكاسي حين تكون هناك عبارة لها نفس الإحالة تسبقها في الجملة كما في **ضرب محمد نفسه** على افتراض أن **محمد** ترد مرتين في الجملة أصلا وتقلب في المرة الثانية التي ترد فيها إلى **نفسه**. فهذا التحويل لا يعمل إذا كانت العبارتان الاسميتان في عبارتين جمليتين مختلفتين .

(9) [ظن محمد [أن نفسه في خطر]]

$ع_1$ $ع_2$

وكذلك الأمر بالنسبة لتحويل البناء للمجهول . إذ لا يجوز نقل عبارة اسمية في عبارة جملية لتوضع مكان الفاعل (أي تصبح نائبا للفاعل) في عبارة جملية أخرى . إذ لا بد أن تكون ضمن نفس العبارة الجملية .

(10) أ. باع محمد السيارة

ب . بيعت السيارة

(11) أ. ظن الناس أن محمدا طبيب

ب. * ظُن محمد أن---- طبيب

والنوع الثاني من التحويلات هي تلك التي يمتد أثرها إلى عبارتين جمليتين متتاليتين. ويمثل هذا النوع من التحويلات بتحويل "حذف العبارة الاسمية المتماثلة ". وهو ما يفترض حصوله في حذف فاعل بعض الجمل المكتنفة حين يكون مماثلا لفاعل الجملة الرئيسة، كما في (12) حيث حذفت عبارة **محمد** في $ع_2$ على أساس تماثلها مع **محمد** في $ع_1$.

(12) [أراد محمد [أن يتبين (محمد) الأمر]]

ع2 ع1

أما النوع الثالث فهو التحويلات التي لا تحد بحدود جملية كسابقاتها . ويضرب تحويل نقل اسم الاستفهام مثلا على هذا النوع من التحويلات. إذ يمكن نقل اسم الاستفهام إلى بداية العبارة الجملية الرئيسة في عبارة جملية مكتنفة لا تلي الأولى.

(13) [أين قلت [إن محمدا أحب [أن ينشر قصته ـــــ]]]

ع3 ع2 ع1

ومن الناحية الأخرى فان جهدا كبيرا انصب في مجال دراسة القيود على التحويلات انصب على القيود الموضوعة على صيغ البنى التي ينطبق عليها عمل القانون التحويلي . ويذكر هنا عمل اللساني جون روس الضخم " القيود على المتغيرات في النحو" (Ross 1967) الذي حاول فيه استنباط عدد من هذه القيود التي لا بد لنا أن نلم بها في هذا العرض

لقد وجد روس أن جملة مثل (14) ليست صحيحة الصياغة . ووجد أن السبب في ذلك هو أن اسم الاستفهام – الذي يفترض انتقاله من الموضع الذي يولد فيه داخل الجملة إلى بدايتها – قد نقل من داخل جملة هي نفسها مكتنفة في عبارة اسمية في الجملة الرئيسة .

(14) * [ماذا قابلت [الرجل [الذي اشترى]]] ؟

ع2 ع'1 ع1

وهذه العبارة الاسمية هي [الرجل [الذي اشترى ـــــــــــــــ]] .

وقد أطلق على هذا القيد **قيد العبارة الاسمية المركبة** الذي بمقتضاه لا يمكن أو لا يجوز نقل عنصر من عبارة اسمية مركبة إلى خارجها .

ووجد أيضا انه لا يمكن نقل عنصر من داخل جملة تعمل فاعلا أو مبتدأ إلى خارج تلك الجملة . وهذا ما ترينا إياه الجملتان التاليتان اللتان بسبب نقل عنصر الاستفهام من عبارتين جمليتين تعملان فاعلا داخلهما إلى بدايتهما خطأ فيهما.

(15) * [من أزعجني [أن يضرب محمد ـــــ]]

$2^{ع}$ $1^{ع}$

(16) * [ماذا [أن تقيموا ـــــ] خير لكم]

$2^{ع}$ $1^{ع}$

وكذلك فقد وجد أن هناك قيدا على البنى العطفية يقضي بأنه حين تكون لدينا عبارتان متعاطفتان لا يمكن أن تنقل إحداهما دون الأخرى إلى موضع آخر في الجملة. أو انه لا يمكن – عموما – أن يعمل قانون تحويلي على عنصر واحد من عنصرين متعاطفين لوحده . بل لا بد أن يعاملا كعنصر واحد كما يبينه المثال التالي :

(17) * [ماذا آكل محمد [التمر و ـــــــــــ]]]

$1^{ع}$ $^{i}ع$

ووجد كذلك انه لا يمكن نقل عنصر من عبارة جملية تبتدئ بعنصر استفهامي إلى خارجها. إن الجملة التالية ليست صحيحة الصياغة لان اسم الاستفهام قد نقل من جملة مكتنفة تبتدئ باسم استفهام إلى بداية الجملة الرئيسة .

(18) * [ماذا تساءل محمد [من خطب ـــــــــ]]

$2^{ع}$ $1^{ع}$

بعد مرور ما يزيد على ثلاثين سنة على تلك الدراسة نجد فيها الآن الخطوة الأولى في تقييد التحويلات، ومن ثم تقييد نظرية النحو وهو ما سيدور حوله عمل السنين التي تلت تلك الدراسة سعيا وراء الكفاءة الوصفية ثم التفسيرية. وكخطوة أولى فقد كانت

تلك الدراسة وغيرها من الدراسات التي ناقشت القيود على التحويلات وعلى قوانين بنية العبارة – كانت قاصرة على وصف هذه القيود فحسب. أما البحث عن السبب الذي يكمن وراءها – أي تفسيرها – فانه كان ينتظر الدراسات التي تلت تلك المرحلة . ويظل هذا العمل ناقصا بدون التسبيب. إذ حتى نكتشف ان هذه الحواجز والقيود تنبع كلها من خاصية من خواص نظام القواعد التنظيمية التي تحدد ذلك النظام فإننا نكون قد اكسبنا تحليلنا الكفاءة التفسيرية، أي قدمنا افتراضا نظريا – هو جزء في النظرية اللسانية – يحدد شكل القواعد البشرية. إننا سنكون أمام مبادئ عامة تعم قواعد اللغات البشرية كلها – وهي في هذا جزء في القواعد الكلية التي تؤلف ملكة اللغة عند الإنسان . أي أنها تكون جزءا من الجواب على معضلة اكتساب اللغة التي ناقشناها في الفصل السابق .

2:3 توسيع النموذج

في هذا السبيل قدم چومسكي 1973 مقترحات أساسية. فقد اقترح تغيير التقسيم السابق للتحويلات – من حيث كونها محددة وغير محددة – بعد أن وجد أنها كلها **محددة** bounded ، وإنها كلها تعمل بشكل **دوري** cyclic وان الدورية هذه قيد عام على التحويلات ينظم عملها في التسلسل الهرمي الذي تتخذه العبارات في الجملة. فالتحويلات تعمل أولا على اعمق العبارات الجملية اكتنافا في الجملة : أي العبارة الجملية السفلى في التسلسل الهرمي – وبعد انتهاء عمل التحويلات عليها يبتدئ عملها على العبارة الجملية التي تقع فوقها، وهكذا. لنضرب مثلا على ذلك في الجملة (19) التي تتكون من عبارتين جمليتين رئيسية ومكتنفة ، والتي تمثل لبنيتها في (19 أ).

(19) حسب محمد نفسه قد جن

أ. [حسب محمد ——— [——— جن محمد]]

$ج_1$ $ج_2$

في هذه الجملة لا بد أن يعمل تحويل البناء للمجهول - الذي سيحول الجملة المكتنفة إلى جملة مبنية للمجهول - أولا. فيغير من صرف الفعل ظَنّ إلى ظُنّ ثم ينقل المفعول **محمد** إلى موقع الفاعل الفارغ، ثم يعمل تحويل آخر فينقل **محمد** من موقع الفاعل في الجملة المكتنفة إلى موقع مفعول الجملة الرئيسة . أي انه يصبح مفعولا للفعل **حسب** . ثم تبدأ الدورة التحويلية الثانية والتي تشمل الجملة الرئيسة فيعمل تحويل الضمير الانعكاسي على تحويل **محمد** الذي اصبح مفعولا للفعل **حسب** في الجملة الرئيسة إلى الضمير الانعكاسي **نفسه** وذلك لتماثله مع عبارة اسمية تسبقه في نفس الجملة. وهذا قيد على هذا التحويل -- اي أن تكون العبارتان المتماثلتان في نفس العبارة الجملية. ونفترض هنا - أيضا -- أن هناك تحويلا آخر ينقل الفعل **حسب** من موقعه الأصلي الذي يتوسط الفاعل والمفعول إلى أول الجملة . لنلاحظ هنا انه لا بد ان يكون عمل التحويلات على الترتيب الذي ذكرناه وإلا لما كان ناتج عملها هو الجملة (19).

ومبدأ الدورية يشمل حتى التحويلات التي وصفت بأنها غير محددة سابقا . فتحويل نقل اسم الاستفهام إلى بداية الجملة الرئيسية - والذي وصف بأنه ليس محددا - دوري أيضا . إن جملا مثل (20) ترينا أن نقل اسم الاستفهام من العبارة الجملية المكتنفة إلى أول العبارة الجملية الرئيسية يجري على شكل مراحل تلتزم بمبدأ الدورة .

(20) قال محمد ماذا اشتريت من السوق ؟

فإذا افترضنا أن اسم الاستفهام ينتقل إلى موقع "المصدري " في العبارة الجملية الرئيسة ، لن يكون عسيرا أن يكون النقل إلى موقع المصدري في العبارة الجملية المكتنفة، ثم بعد هذا ينتقل إلى موقع المصدري في العبارة الجملية التي تليها وهكذا . وعلى هذا فسيكون تحويل نقل اسم الاستفهام دوريا متسلسلا. وهو إذن يشبه التحويلات التي تعمل بين عبارتين جمليتين متتاليتين كتحويل رفع الفاعل في الجملة المكتنفة إلى مفعول الجملة الأعلى منها -- كما مر. وكما ترينا الجملة (13) السابقة والتي نعيدها هنا مع إجراء بعض

التعديلات على شكل تركيبها وفقا لما تقتضيه نظرية س̄ التي تضع عقدتين للعبارة الجملية هي ج̄ و ج . فالأولى تضم المصدري و ج، أما الثانية فهي التي تضم ع ا و ع ف المكونين المباشرين للجملة .

(13) [أين [قلت [إن [محمدا احب [أن [ينشر قصته ـــ]]]]]]

ج̄1 ج1 ج2 ج̄2 ج̄3 ج3

وبهذا يزول الاختلاف بين حدود عمل التحويلات. لقد أصبحت كلها محددة وتخضع لمبدأ عام هو ما أطلق عليه **قيد التحتية** **Subjacency Constraint** الذي يقضي بان عمل التحويلات لا يتجاوز اكثر من حاجز نحوي واحد، وعرفت هذه الحواجز بأنها العبارة الاسمية والجملة: ع أ و ج أو ج على اختلاف بين اللغات. أي انه لا يمكن أن ينتقل عنصر من داخل عبارة جملية، مثلاً، إلا للعبارة الجملية التي تليها فقط. أما أن ينتقل إلى عبارة جملية أخرى فهذا لا يجوز لأنه سيكون قد اخترق بذلك حاجزين. وقد صيغ هذا القيد العام بالشكل التالي :

(21) **لا يمكن للعنصر أ الموجود في الفصيلة أ أن ينتقل إلى الموضع ب في التركيب البنيوي التالي :**

[... ب .. [... [... أ ...] ...]]

3 2 1

1 و 2 فصيلتان حاجزتان

ولنلاحظ انه قد توجد بهذا تفسير الخطأ في الجمل (14)، (15)، (16)، (17) . إذ أن العبارة المنقولة في كل منها تخترق فصيلتين حاجزتين أو اكثر – على اعتبار ع ا و ج̄ حاجزين ، وكما ترينا التخطيطات التالية .

(14) ا . [ماذا [قابلت [الرجل [الذي [اشترى ـــــ]]]]]

ج̄1 ج1 . ع'ا ج̄2 ج2

(15) أ . [من [أزعجني [[أن [يضرب محمد ـــــ]]]]]

$\bar{ج}_1$ $ج_1$ $ج^1$ $\bar{ج}_2$ $ج_2$

(16) أ . [ماذا [[[أن [تقيموا ـــــ]]] خير لكم]]

$\bar{ج}_1$ $ج_1$ $ج^1$ $\bar{ج}_2$ $ج_2$

(17) أ . [ماذا [أكل محمد [[التمر] و [ـــــ]]]]

$\bar{ج}_1$ $ج_1$ $ج^1$

كانت هذه نقلة واسعة في وصف مجموعة من العمليات النحوية والقيود التي تخضع لها. فشرط التحتية يجمل لنا صفة عامة للتحويلات النحوية تزول معها الحاجة إلى تقسيم التحويلات إلى محددة وغير محددة ، أو دورية وما بعد دورية ... الخ .

وقد كانت الخطوة التالية والطبيعية في هذا الاتجاه رفع القيود التي كانت موضوعة على الوصف البنيوي والتغيير البنيوي لكل تحويل على حده وتقييد التحويلات كلها بدلا من ذلك بهذه القيود العامة. ولقد كنا ذكرنا في بداية هذا الفصل كيف أن الاهتمام كان يتركز في بدايات الدرس القواعدي على تقديم وصف جلي ذي سمات صوغية عالية التحديد والدقة. وضمن هذا التوجه جرى تحديد البنية النحوية التي يجري عليها تحويل معين بشكل دقيق في حيث عناصرها وأجزائها، وكذلك تم تحديد التغيير البنيوي الذي يحدثه التحويل بشكل دقيق أيضا من ناحية عناصره وأجزاءه. لقد كان كل قانون تحويلي يحتوي على حدين: الوصف البنيوي – وهو صيغة البنية النحوية التي يعمل عليها القانون، والتغيير البنيوي الذي يمضيه هذا القانون. وإذن فان كل قانون تحويلي كان يجري تقييده على حدة وبمعزل عن القوانين الأخرى. أما في المرحلة التي تلت– وبعد اقتراح هذه القيود العامة على التحويلات – فان الاتجاه الطبيعي كان ترك القوانين التحويلية بدون تحديد في وصفها البنيوى– أي بدون تحديد البنية التحويلية التي تعمل فيها. فالقيود على عمل هذا القانون أو ذاك تنبع من القيود العامة التي ذكرناها. وقد نتج عن هذا إن ضمت التحويلات الرئيسة بسبب من التشابهات في عملها .

لقد وجد مثلا انه لا فرق بين القانون التحويلي للبناء المجهول والقانون الذي ينقل فاعل العبارة الجملية المكتنفة إلى موضع فاعل العبارة الجملية الرئيسة في جمل أفعالها الرئيسة هي : **يبدو** ، **يظهر** . . . الخ مثل الجملة التالية :

(22) محمد يبدو تعبا

ففي مثل هذه الجملة يمكن افتراض أن الفاعل **محمد** بدأ فاعلا لجملة **محمد تعب** ثم انتقل إلى موضع فاعل الفعل الرئيسي **يبدو** مجتازا حاجزا نحويا واحدا إذ لا بد أن يكون للفعل **يبدو** فاعل في البنية السطحية المحملة. ويمكن النظر إلى البناء للمجهول بأنه أيضا نقل عبارة اسمية إلى موضع الفاعل للفعل المبني للمجهول الذي ينشأ موضعا فارغا أولا . وهذا يفسر أن فاعل الجملة المبنية للمجهول له دور دلالي مختلف عن دور الفاعل الدلالي المعتاد – الذي يقوم بالفعل. إذ أن دور الفاعل في هذه الجمل هو دور الذي وقع عليه الفعل. إن نشوء موضع الفاعل فارغا في البنية العميقة لمثل هذه الجملة ينبع من كون البنية العميقة الموضع الذي تتوضح فيه العلاقات المنطقية لمكونات الجملة ، أي علاقات الإسناد بين العبارات الاسمية والفعل. ويتفق هذا أصلا مع حقيقة كون البناء للمجهول يمثل تجاهلا للقائم بالفعل (أو جهلا به).

وإذن ففي كل الحالتين (الجمل المبنية للمجهول وجمل مثل (22) هناك نقل للعبارة الاسمية من موضع إلى موضع . ولنلاحظ هنا انه في جمل مثل :

(23) زيد عُد مفقودا

يمكن القول أن فاعل هذه الجملة قد نقل من موقعه فاعلا للعبارة الجملية المكتنفة **زيد مفقود** إلى موقع فاعل العبارة الجملية الرئيسة متفقا مع قيد التحتية باجتيازه حاجزا نحويا واحدا. وبالطبع فان هذا التصور يلغي الحاجة إلى قانون تحويلي لرفع المفعول إلى موقع الفاعل. وهو ما ذكرناه سابقا. وكذلك فلا حاجة لتقييد تحويل النقل الذي وضع لوصف البناء للمجهول بالعمل ضمن عبارة جملية واحدة .

إلى جانب هذا القانون التحويلي العام " **النقل ع أ** "، هناك قانون عام آخر هو "**انقل عبارة استفهام** " تنقل فيه عبارات الاستفهام من موضعها الأصلي داخل الجملة إلى بدايتها في موضع المصدري. ولنلاحظ هنا أن نقل العبارات في هذين القانونين يكون إلى موقعين مختلفين ومن هنا جاء الفصل بين القانونين .

من جهة أخرى وعلى صعيد آخر اظهر الدرس النحوي ان بعض القوانين التحويلية لا بد وان تؤثر على دلالة الجمل . لنتدبر الجملتين التاليتين :

(24) أ . المال يشتري النفوس الضعيفة

ب . النفوس الضعيفة تشترى بالمال

لقد افترض طبعا إن الجملة (24 . ب) مشتقة من (24 . أ) بإعمال تحويل البناء للمجهول. وإذن فلا بد أن تكونا مترادفتين معنى – على اعتبار أن التحويلات لا تغير المعنى، كما افترض في أدبيات هذه المدرسة سابقا. غير أن من الواضح أن ليس للجملتين الدلالة نفسها. فالجملة (24 . أ) تعني أن من صفات المال انه يشترى النفوس الضعيفة. أما (24.ب) فإنما تعني أن من صفات النفوس الضعيفة (كلها) إنها تشترى بالمال. لقد احدث هذا الفرق تقديم العبارة الاسمية **النفوس الضعيفة** إلى أول الجملة فاصبح مجالها أوسع من مجال عبارة **المال** الاسمية التي تأخرت. لقد دفعت جمل مثل هذه وغيرها الباحثين إلى تعديل مقولتهم الآنفة الذكر عن التحويلات والمعنى . إذ لم يعد ممكنا القول بان التأويل الدلالي للجملة يجري على بنيتها العميقة. ففي جمل مثل هذه تشترك البنيتان – العميقة والسطحية– في التأويل الدلالي. إن جانب "المجالات الدلالية " للعبارات يكون تأويله على مستوى البنية السطحية. أما جوانب العلاقات النحوية للعبارات ووظائفها الدلالية فهي من نصيب البنية العميقة التي تعين فيها هذه الجوانب. فالعلاقة بين **كتب** و **الدرس** في الجملتين التاليتين واحدة.

(25) أ. كتب محمد الدرس

ب. كتب الدرس

وبمعنى آخر إن الدور الدلالي لــ **الدرس** لم يتغير . فإذا افترضنا أن الجملة الأولى هي الأقرب إلى البنية العميقة للجملتين وان الثانية "مشتقة " من الأولى نتيجة عمل قانون البناء للمجهول سيكون من المناسب القول إن هذه الأدوار الدلالية تتحدد في البنية العميقة للجملة. وإذن فالبنية العميقة هي المكان الذي يستخلص منه ذلك الجزء من معنى الجملة المرتبط بالأدوار الدلالية – أو لنستخدم مصطلحا نحويا هو **الأدوار المحورية thematic roles** – أي قبل انتقال العناصر من موضع إلى آخر بسبب التحويلات . من المهم هنا أن نذكر إن هذه الأدوار تتحدد بموقعها في البنية النحوية للجملة التي تولدها قوانين بنية العبارة – أي بنيتها العميقة. وتغير البنية النحوية المحملة نتيجة عمل التحويلات لن يغير هذه الأدوار للعبارات المختلفة.

كان هذا تغيرا على نموذج القواعد في هذه المدرسة من النموذج الذي رسمناه آنفا – وهو النموذج الذي دعوناه " النظرية القياسية ". واصبح نموذج القواعد بهذه التغييرات التي أدخلت عليه يدعى **النظرية القياسية الموسعة** Extended Eterdard Theory .

ولنا أن نلاحظ في صورة القواعد هذه الميل الكبير إلى التعميمات الكلية والمبادئ والقيود العامة التي تحكم – ليس شكل النظام وعلاقة مكوناته الواحد بالآخر حسب – بل عناصر هذه المكونات. فالجزء – المكون – النحوي المختص ببنية العبارة اصبح يخضع لنظرية س، والجزء التحويلي من المكون النحوي اصبح يتميز بعمومية تحويلاته وخضوعها لقيود عامة تحكم عملها بحيث زالت الحاجة إلى تحديد مواضع عملها والبنية النحوية التي تحدد هذه المواضع . ولقد توالى البحث عن المبادئ والحدود العامة التي تحكم نظام القواعد وهي الحدود والمبادئ التي سينظر إليها في نهاية الأمر كحدود ومبادئ تسم الملكة اللغوية للكائن

البشري – أي المبادئ والحدود التي تنتمي إلى نظام القواعد الكلية وليس لتلك الجوانب الخاصة من نظام القواعد، الجوانب التي تختلف فيها لغة عن لغة .

ويهمنا أن نعرض هنا لتطور آخر في نظرية القواعد هو دخول نظرية **الأثر** Trace Theory . فقد اقترح أن العبارات عندما تنتقل من موضع إلى آخر فإنها تبقي وراءها – في موضعها الأصلي – أثرا يمكن النظر إليه بكونه فصيلة نحوية، مثله في ذلك مثل الفصائل النحوية الأخرى كـ ع أ، ع **ف**، **ف**، **أ** ... إلا انه يختلف عنها في انه غير ظاهر . أي انه فصيلة **غير معجمية** non-lexical أو هو فصيلة فارغة لها **قرينة** index هي نفس قرينة العبارة التي انتقلت من موضع الأثر، وذلك لكي يعرف الأثر لأي عبارة هو – ولنشير إليه بالرمز **ث**. وإذن فلنا أن نقول إن بنية الجملة (26 . أ) هي (26 . ب)

(26) أ . ماذا اشترى محمد ؟

ب . [ماذا] اشترى محمد [ث]
ع أ ع أ

على افتراض أن العبارة الاسمية **ماذا** انتقلت إلى بداية الجملة وخلفت وراءها أثرا في موضعها الأصلي يدل عليها.

لقد أملت هذا الاقتراح عدة اعتبارات أحدها أن وجود الآثار في المواضع التي انتقلت منها العناصر سوف يوفر لنا عند مستوى البنية السطحية للجملة معرفة المواضع الأصلية لهذه العناصر– أي موضعها في البنية العميقة للجملة. وهذا بدوره يمكننا من جعل التأويل الدلالي للجملة يرتبط ببنيتها السطحية. إذ ستكون البنية السطحية الآن (بوجود الآثار) متوفرة على المعلومات المطلوبة عن الأدوار الدلالية (المحورية) للعناصر التي تتحدد عند مستوى البنية العميقة. والاعتبار المهم الآخر هو اكتشاف أن القيود العامة التي تحكم قانون الحركة تخضع لها القوانين التأويلية كتأويل الضمير الانعكاسي مثلا. من هذه القيود العامة التي نجد لها أمثلة في العربية قيد الفاعل المخصص وهو الذي يقضي بعدم جواز نقل

عنصر عبر حاجز جملي إن كان في العبارة الجملية التي تحتويه فاعل ظاهر . إن هذا هو القيد الذي يفرق بين صحة الجملتين التاليتين :

(27) أ. ظُنَّ محمدُ [________ يكره زيدا]

ب. * ظُنَّ زيدٌ [محمد يكره ________]

(28) أ. شوهد علي [________ يضرب زيدا]

ب. * شوهد زيد [علي يضرب ______]

يفترض هنا أن فضلة الفعل **ظن** و **شاهد** عبارة جملية . في هذه الجمل لا يمكن نقل **زيد** من العبارة الجملية المكتنفة ليصبح فاعلا للفعلين **ظُن وشوهد** المبنيين للمجهول ، وذلك لوجود **محمد** الفاعل الظاهر في تلك العبارة غير انه بالإمكان نقل **محمد** من هذه العبارة إلى موضع فاعل الفعل الرئيس المبني للمجهول **ظُن** و **شوهد**. ومن هذا القيد أيضا تتبع أحكامنا على الجمل التالية :

(29) أ. ظن محمد [نفسه يكره زيدا

ب. * ظن زيد [محمد يكره نفسه] (على تأويل عودة الضمير الانعكاسي على زيد)

(30) أ. وجد خالد [نفسه يحابي زيدا]

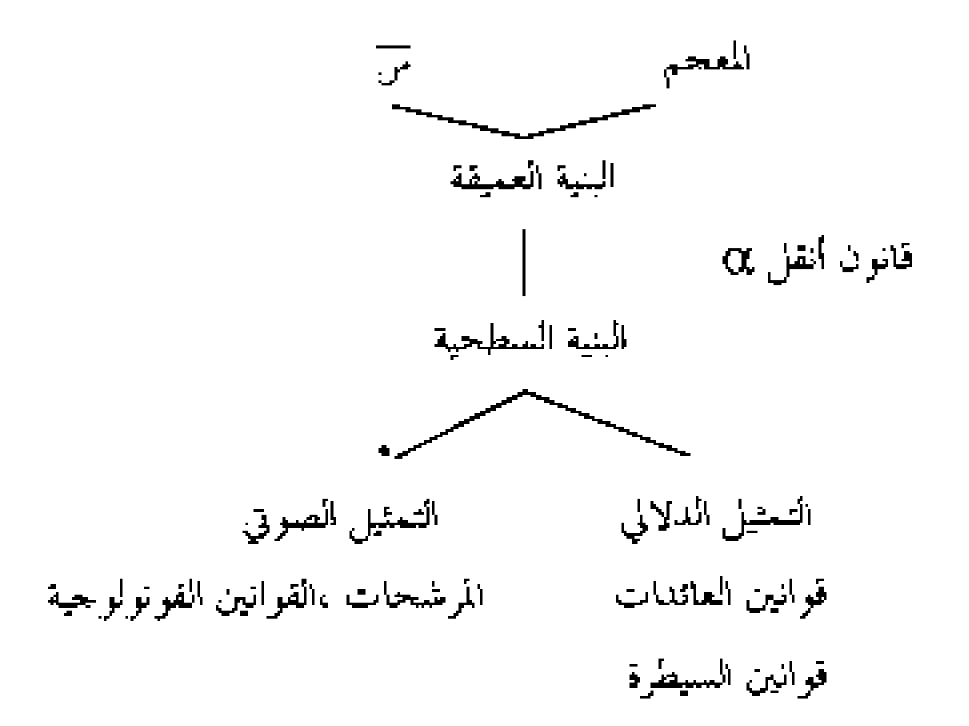
ب. * وجد خالد [محمدا يحابي نفسه] (على تأويل عودة الضمير الانعكاسي على خالد)

إن عدم صحة الجملتين (29. ب) و (30. ب) نابع من أن الضمير الانعكاسي (العائد) يفرق بينه وبين سابقه (أي ما يعود عليه) فاعل ظاهر للعبارة الجملية هو **محمد** .

إن افتراض وجود أثر تتركه العبارة المنقولة ويعود عليها يجعل من هذا الأثر كالعائد على سابق. أما السابق فهو في هذه الحالة العبارة المنقولة. أي أن العلاقة بينهما تماثل العلاقة بين العبارة الاسمية والضمير الانعكاسي الذي يعود عليها في جمل مثل (29. أ).
وفي مثل هذه الصورة لن يكون هناك داع للفصل بين مجالين لعمل قيد الفاعل المخصص على قوانين التأويل كتأويل العلاقة بين السابق وعائده كما في العلاقة بين العبارة الاسمية والضمير الانعكاسي الذي يعود عليها، وعمله على قوانين النقل بحيث يحكم نقل العنصر من داخل العبارات الجملية كما في الجمل الآنف ذكرها . لقد اصبح عمل القيد عاما موحدا . انه قيد عام على صيغة التمثيلات النحوية يقضي بان التمثيل النحوي لا يمكن أن تكون فيه علاقة بين سابق (عبارة اسمية) وعائد (سواء كان هذا ظاهرا كضمير النفس الانعكاسي أو مستترا كالأثر) إن كان يفصل بينهما فاعل ظاهر .

لقد قدم افتراض ترك العناصر المنقولة " أثرا " في مواضعها التي تركتها نوعا من أنواع التفسير للتوازي الملحوظ بين سلوك تحويلات النقل وتأويل العلاقة بين السابق والضمير الانعكاسي العائد عليه. ووحد هذا الافتراض تبعا لذلك وظيفة القيود النحوية كقيد الفاعل المخصص وغيره من القيود النحوية ، ويسر من صورة نظام القواعد في جعله قوانين التأويل الدلالي تعتمد على البنية السطحية للجملة بدلا من أن تأخذ بالبنيتين العميقة والسطحية لتأويل الجملة .

لقد اقترحت صورة لنظام القواعد هذا أسميت **بنموذج– ت** T - model بسبب شبهها بتثليث الحرف T في الإنجليزية . وهي كما يلي :



لقد أوصل السعي نحو التقليل من التحديدات البنيوية التي تخصص عمل التحويلات – أي السمات الخصوصية لكل تحويل – إلى اقتراح قيود عامة تلتزم بها كل التحويلات وقد أمكن بذلك رفع تلك التخصيصات بحيث يمكن للتحويلات أن تعمل بدون وصف بنيوي محدد تخضع له. أما ما تتيحه هذه الحرية من مشاكل في زيادة التوليد، أي اشتقاق جمل غير نحوية عملت فيها التحويلات التي تحررت من سماتها الخاصة فذلك مما تتكفل به القيود العامة التي وضعت على التحويلات وكذلك ما تتكفل به آليات أخرى كقواعد **الحذف والترشيح** (التصفية) Filter التي يمكن أن ينظر إليها ببساطة على أنها مقولات لإسقاط بعض التمثيلات النحوية للجمل ان كانت بصيغ محددة (Chomsky and Lasnik 1977). إن بروز مثل هذه الصيغ التي ستسقط بفعل "المرشحات " نتيجة طبيعية لعمل التحويلات الحر .

ومن ناحية أخرى فقد أدى السعي إلى تحديد القوة الوصفية لآلية التحويلات إلى الفصل فيما بين تلك التحويلات الرئيسة كتحويلات النقل التي تتوسط بين البنية العميقة والبنية السطحية، وبين قوانين الحذف والتغيير الأسلوبي وغيرها. وقد وحدت تحويلات

النقل بتحويل واحد عام وبسيط وغير محدد هو " أنقل α" الذي يقضي بنقل أي عنصر - بدون تحديد هذا العنصر وبدون تحديد المكان الذي ينتقل إليه أو المكان الذي ينقل منه- ويخضع إلى قيد واحد عام هو قيد التحتية . أما ما ينتج عن هذا من بنى نحوية فستخضع لقيود عامة على التمثيلات كما ذكرنا .

في هذا النموذج نجد أن ارتباط المكونين الدلالي والفونولوجي بالمكون النحوي يتحقق عند البنية السطحية. ومن المهم هنا أن نذكر أن الاهتمام في هذين المكونين ينصب تحديدا على العناصر البنيوية منهما وليس بكل جوانبهما . ولا بد أن تكون هناك سمات وخصائص للتمثيل الصوتي أبعد مما يحده نظام القواعد فهي تنتمي إلى نظم عقلية أو مادية أخرى. وكذلك الأمر بالنسبة للمكون الدلالي الذي اصبح يطلق عليه **الصورة المنطقية** Logical form الذي يعنى أساسا بالعناصر البنيوية من الدلالة أي تلك العناصر الدلالية التي تؤلف جزءا من نظام القواعد .

لعل القارئ يتبين في اختلاف هذا النموذج عما سبقه في النماذج السعي الحثيث إلى تطوير مبادئ وقيود عامة تصف النظام القواعدي . وكما ذكرنا فان هذه كانت خطى متنامية ومطردة في سبيل الوصول إلى قواعد ذات كفاءة وصفية، ثم تفسيرية في نهاية الأمر. لقد نظر إلى كل العمل النظري الذي قدم في هذه الفترة التي أرخنا لها بظهور كتاب چومسكي "جوانب من نظرية النحو" وحتى نهاية السبعينات بأنه سعي لإسباغ كفاءة وصفية على نظم القواعد التي نكتبها لتمثل النظام العقلي الذي تتأسس عليه القابلية اللغوية – أي النظام العقلي المتأصل عند متكلم اللغة الأصيل والذي يكوّن ملكته اللغوية. ومن الطبيعي أن يتطور هذا السعي معرفيا إلى هدف أسمى من مجرد تقديم أنظمة ذات قوانين ذات كفاءة وصفية، ألا وهو استكشاف تفسيرات مقنعة للجوانب القواعدية في الظاهرة اللغوية، وهذا يعني الإجابة على مسألة اكتساب اللغة . وقد تمثل هذا التطور فيما رأيناه من الانتقال من كتابة قوانين كفوءة وصفيا ذات أوصاف بنيوية عالية التحديد إلى

البحث عن مبادئ عامة تسم النظام القواعدي وكذلك تجريد التحويلات من خصائصها المحددة وجعلها عمليات بسيطة عامة مطلقة تنطبق حيثما وجد سياقها المناسب. إن التغير الذي حصل كان في تقليل الأدوات الوصفية في نظام القواعد والاستعاضة عنها بقوانين بسيطة عامة تحكمها مبادئ نحوية عامة. ويمثل هذا تقدما في سبيل الوصول سمات عامة لنظم قواعد اللغات. أي انه تقدم في السعي نحو نظرية لسانية ذات كفاءة تفسيرية .

هذا التطور في الدرس اللساني – ضمن مدرسة القواعد التوليدية – هو في الحقيقة تحول في النظر وفي الاهتمام من مجال إلى آخر في النظرية اللسانية. فقد ابتدأ الدرس اللساني بالاهتمام والتركيز على تقديم تحليلات وتوصيفات ذات كفاءة صوغية عالية التحديد والدقة، ثم انتقل الاهتمام إلى تقديم أنظمة قواعد ذات كفاءة وصفية، ثم بعد ذلك تحول الاهتمام إلى مجال الكفاءة التفسيرية المتمثلة في تخطيط ملامح لنظرية لسانية لا تعين الحدود والعامة للنظام اللغوي الداخلي (القواعد) فحسب، بل في تعيينها هذا تحل معضلة اكتساب اللغة وذلك برفع هذه الحدود العامة إلى مصاف مبادئ كلية تشكل الفطرة اللغوية الموروثة والموجودة عند الطفل لدى اكتسابه لغة جماعته البشرية .

يعد جومسكي هذا التحول في الاهتمام النقلة المفهومية الثانية في الدرس اللساني (Chomsky 1986a :6). فالمقترحات النظرية الجديدة التي طرحت تتسم بالكثير من الاستبصار وعمق النظر مما أعطى الدرس اللساني التوليدي توجها واضحا بعد أن كان قد خيم عليه التشتت في أواسط السبعينات . لقد أطلق على هذه الخطوط الجديدة العامة في الدرس اللساني التوليدي اسم **نظرية العمل والربط** Government and Binding نسبة إلى نظريتين فرعيتين تنظمهما هذه النظرية. سميت كذلك **نظرية المبادئ والوسائط** Principles and Parameters نسبة إلى المبادئ ووسائط التنوع التي تتسم بها نظم القواعد البشري للغات البشرية. وهذا ما سيكون موضوع الحديث في الفصول القادمة .

4. القواعد الكلية: السعي وراء نظرية أمثل

في فصل سابق تحدثنا عن مشكلة الاكتساب التي أُطلق عليها مجازا "معضلة أفلاطون". تمثل هذه المسألة— المعضلة – في قدرة الطفل – بغض النظر عن جنسه وعرقه ودرجة ذكاءه أو درجة ثراء محيطه – على اكتساب لغة من اللغات البشرية بكامل تعقيد نظامها في الفترة الوجيزة التي يتم فيها ذلك . تؤلف هذه المسألة – المعضلة – السؤال الثاني من أسئلة الفصل الأول في هذا الكتاب .

أمام فقر المادة اللغوية التي يواجهها متعلم اللغة الأم، وأمام تنوع واختلاف تجربة الاكتساب من فرد إلى آخر، لا مفر من افتراض أن الملكة اللغوية للطفل تضم مبادئ عامة تحدد خواص نظام القواعد الذي يتطور في ذهن مكتسب اللغة . إن هذه الخواص هي التي تسم ملكة اللغة في حالتها الأولى حصر، والتي تحدد في مجموعها النظام الذي ندعوه **القواعد الكلية Universal Grammar**. فالقواعد الكلية، إذن، توصيف للحالة الأولى أو الأولية للملكة اللغوية؛ هي مجموع المبادئ العامة التي تسم الملكة اللغوية عند كافة أعضاء الجنس البشري. وبهذا الشكل، يمكن أن ننظر إلى القواعد الكلية كنظام في القيود على حدود نظم القواعد اللغوية؛ هو جزء من الموهوبات البايولوجية الموروثة .

مثل هذا النظام لا بد أن يفي بشرطين أو أن يتسم بخاصيتين: أولاهما أن يكون من الغنى بحيث تستطيع أدواته أن تحيط بكل نظم القواعد للغات البشرية. وفي الناحية الأخرى لا بد لهذا النظام أن يكون محددا لدرجة كبيرة بحيث لا يتاح لمتعلم اللغة غير مجموعة صغيرة جدا من نظم القواعد حين يواجه المادة اللغوية التي يحدد على أساسها قواعد لغته المكتسبة. وما لم تف القواعد الكلية بهذا الشرط الثاني فلا يمكن أن نحسب حساب حقيقة أن بمقدور الإنسان تعلم اللغة (Chomsky 1986 a : 51). إن أمامنا حقيقة واضحة هي أن نظام القواعد للغة المكتسبة يتطور في عقل المكتسب على أساس من أدلة

ضئيلة. فالمادة اللغوية التي يواجهها فقيرة إلى ابعد الحدود، كما ذكرنا من قبل، وكذلك فهي تختلف بالضرورة بين طفل وآخر من مكتسبي اللغة. وقد اثبت البحث اللساني أن العديد من الخواص الأساسية لنظم القواعد المكتسبة هي أوسع وابعد مما يمكن أن تحدده الأدلة التي تتيحها المادة اللغوية المتاحة أمام مكتسب اللغة، وإذن لا بد من إرجاعها إلى هذا النظام الذي نتحدث عنه – نظام القواعد الكلية.

1:4 المبادئ والوسائط

قلنا في الفصل السابق إن اتجاه التطور النظري في مدرسة القواعد التوليدية كان نحو اكتشاف القيود العامة المفروضة على نظم القوانين والتي تحدد وتقيد البنى والصيغ والعمليات القواعدية . فاقتراحات الباحثين حول القيود النحوية على انتقال العناصر من موقع إلى آخر وكذلك اقتراحاتهم حول الصيغ العامة لبنية العبارات ضمن نظرية س̄ وما تلى هذه وتلك من اقتراحات لقيود وشروط عامة أخرى كانت كلها تصب في السعي لاستنباط الخصائص العامة لنظم القوانين في القواعد. ولم تكن هذه المقترحات مجرد مقترحات لتحسين كفاءة نظم القوانين الصوغية وجعلها اكثر دقة، بل كان هدفها الأساسي تقديم افتراضات عن السمات العامة لنظم القواعد البشرية، وهي سمات لا بد – والأمر مثل ما تقدم في مناقشة اكتساب اللغة – من افتراض كونها جزءاً من موهوبات الجنس البشري التي يشترك بها كل أفراد الجنس البشري .

لقد أطلقنا على مجموع هذا السمات اسم القواعد الكلية. وقلنا أن نظام القواعد الكلية هو نظام المبادئ العامة التي تعم كل اللغات. وعلى ذلك فإنها مما تتسم به الملكة اللغوية لدى بني البشر. ولنا أن نفترض أن نظام القواعد الكلية يتكون من مجموعة من المبادئ العامة الأساسية principles لبنية نظم القواعد الخاصة باللغات البشرية وخواصها وهو ما يحدد بدرجة عالية فصيلة نظم القواعد التي يمكن أن تكتسب ويحدد صيغتها. أما الاختلاف بين هذه النظم فان القواعد الكلية تبيحه بالتنوعات الوسائطية التي تتضمنها.

هذه **الوسائط** parameters هي خيارات محددة (ذات قيمتين) متاحة تحسب حساب التنوع بين نظم القواعد الخاصة المختلفة. وبهذه الصورة تكون مهمة مكتسب اللغة هي تطوير نظام قواعد تحدده المبادئ العامة للقواعد الكلية بالإضافة إلى تثبيت قيمة الوسائط الصحيحة استنادا إلى المادة اللغوية التي يواجهها. وبهذه الطريقة سنضمن تطوير نظم قواعد مختلفة بشكل كبير، ذلك أن تثبيت قيمة أي وسيط بهذا الشكل أو ذاك سترتب عليه اختلافات أخرى بالضرورة . لقد كان لهذا التغير النظري في رؤيتنا للقواعد (وتبعا لذلك اكتساب القواعد) آثار كبيرة على مفاهيم وأفكار أساسية للقواعد وماهيتها وبنيتها وهو ما يتضح فيما سيلي من فقرات وفيما نضربه من أمثلة عليها .

من المبادئ الأساسية العامة التي تحدد صيغة نظم القواعد للغات البشرية **مبدأ الإسقاط** projection principle . يقضي هذا المبدأ بأنه يجب تمثيل البنية المعجمية في كل مستوى نحوي، أي انه ووفقا لهذا المبدأ، يتعين على الخصائص المعجمية أن" تُسقَط " في كل مستوى من مستويات التمثيل النحوي، ونقصد بالخصائص المعجمية تلك السمات المتعلقة **بالفضلات** complements التي ترد مع كل مدخل معجمي – أي كل مفردة. فمن الخصائص المعجمية للفعل **ساعد** انه متلو بعبارة اسمية. وان الفعل **وضع** تتلوه عبارة اسمية وعبارة جر. ومبدأ الإسقاط يقضي بأن لا تخلو بنية أية جملة فيها الفعل **ساعد** من موقع للعبارة الاسمية الفضلة .

إن من سمات بنية العبارات أن تتكون كل عبارة من رأس وفضلات ومخصص. والفصيلة التي تتكون من الرأس وفضلاته هي إسقاط للرأس وتأخذ اسم الرأس. ولهذا نقول عن عبارة مثل **رجال مرضى** إنها أَ لأن رأسها " رجال " هو اسم اُ. أما حين يكون الرأس فعلا كـ **يعطي احمد قلما** فإنها فَ لان رأسها فعل **ف**. لنلاحظ هنا أن ذكر الفضلات على اختلاف أنواعها في قوانين بنية العبارة يمثل تكرارا لنفس المعلومة المعطاة ضمن الخصائص المعجمية للمفردة في المعجم. وان كانت قد وردت في المعجم فان

ذلك يغني عن إيرادها مرة أخرى في قوانين نحوية مثل قوانين بنية العبارة. فبوجود مبدأ الإسقاط الذي ذكرناه تنتفي الحاجة إلى قوانين من هذا النوع مثل :

(1)　　ع ف　←　ف + ع أ

لتحسب حساب السياق الذي يرد فيه الفعل **ساعد** مثلا . أو قانونا مثل :

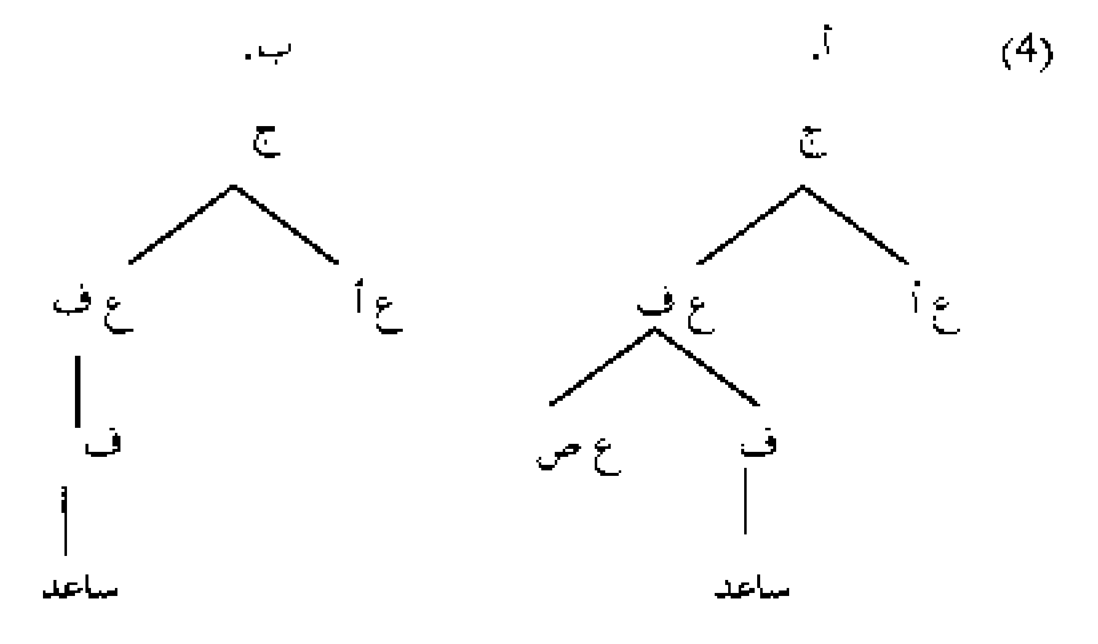
(2)　　ع ف　←　ف + ع أ + ع ج

لتحسب حساب السياق الذي يرد فيه الفعل **وضع** أو حتى قانونا يجمع بين القانونين (1) و (2) مثل :

(3)　　ع　←　ف + ع أ + (ع ج)

وذلك لأنه وفق مبدأ الإسقاط فان اختيار المادة المعجمية **ساعد** سيقرر هذه السياقات في كل مستوى من التمثيل النحوي . إن أية بنية نحوية يتم فيها اختيار هذا الفعل لا بد وان تظهر فيها فضلة هي ع أ. فالتفريعات الشجرية في (4) غير مقبولة لأنها لا تتفق مع مبدأ الإسقاط الذي يقضي بأن يكون فيها موقع للفضلة التي هي ع أ.

(4)　　أ.　　ب.



إن اختيار هذا الفعل هو الذي سيتيح لنا معرفة وورود عبارة اسمية تليه في التمثيل النحوي. إذ أن هذا جزء من خصائصه المعجمية. أما ذكر ذلك في قانون نحوي مثل (1)، (2) أو (3) فهو من قبيل المعلومات الفائضة. وبإيجاز: إذا كان **ساعد** يأخذ فضلة هي ع أ كسمة أو خصيصة من خصائصه المعجمية فانه لا بد أن تكون له هذه الفضلة حين يرد في التمثيلات النحوية .

بهذا يكون الجانب النحوي قد اخذ بنظر الاعتبار كل الخصائص التي ترد في المدخل المعجمي لكل مفردة. والنحو على هذه الصورة يتأسس على المعجم. إن انعكاس خصائص المواد في النحو يعني - بعبارة أخرى- إن تلك الخصائص تضمن صحة التمثيلات النحوية. إن الخاصية التي يتصف بها الفعل **ساعد** – وهي انه لا بد أن يليه مفعول – تضمن أن هذا الفعل يتبعه ع أ في البنية النحوية التي يرد فيها .

نخلص من هذا إلى أن نظرية تتضمن مثل هذا المبدأ – مبدأ الإسقاط – ستكون أكفأ لان هذا المبدأ سيوحد بين الوصف النحوي للجملة وخواص وحداتها المعجمية حين يتطلب من النحو أن يظهر خواص كل وحدة معجمية. إن نماذج القواعد السابقة كانت تتضمن قوانين لتوليد البنية النحوية للجمل تحت كل الخيارات التركيبية المتاحة في الجملة – أي أنها تذكر كل العناصر التي يمكن أن تتوارد في البنية الجملية. وكانت هذه قوانين على غرار القانون في (3) أعلاه، أو حتى قوانين اكثر إحاطة بالخيارات المختلفة مثل (5) أدناه.

(5) ع ف ← ف + (ع أ) + (ع ج)

حيث تكون العبارة الاسمية وكذلك عبارة الجر اختيارية وذلك لكي يشمل وصف القانون الأفعال اللازمة والمتعدية كـ **جاء، ضرب، وضع** في جمل مثل :

(6) أ. محمد جاء (التي لا يلي الفعل فيها مفعول)

ب. محمد ضرب زيدا (التي يلي الفعل فيها مفعول)

ج. محمد وضع كتبه على المنضدة (التي يلي الفعل فيها مفعول وجار ومجرور)

غير أن هذه المعلومات حول ما يلي هذه الأفعال من فضلات موجودة كإحدى الخصائص المعجمية لكل من الأفعال **جاء، ضرب، وضع**. وما إيرادها في القانون النحوي (5) إلا فيض وتكرار. وإذن فوجود مبدأ الإسقاط سيزيل مثل هذا التكرار. إن الكثير من المعلومات التي كانت ترد في القوانين النحوية في النماذج القواعدية السابقة ما هي إلا مجرد اسقاطات من المواد المعجمية، ومن الضروري أن تظل كذلك ويحسب حسابها على هذا الأساس في نظام القواعد بدل تثبيتها في القوانين النحوية. وسنرى أن هذا الاقتراح سييسر من نظام القوانين النحوية التي تشتق الجمل يجعل مقولاته أكثر عموما وشمولية.

أما التنويعات الوسائطية التي أشرنا إليها كإحدى مكونات نظام القواعد الكلية إلى جانب المبادئ فيمكن أن نضرب مثلا عليها وسيط الرأس ورتبته. إن اللغات تتغاير فيما بينها من ناحية رتبة العناصر في العبارة الواحدة. وتتوزع اللغات بين لغات يأتي فيها رأس العبارة قبل العناصر التي تؤلف الفضلة في العبارة أو لغات يأتي الرأس في عبارتها بعد العناصر التي تؤلف الفضلة. فالعربية مثلا هي لغة يأتي فيها الرأس أولا- أي أن الاسم في هذه اللغة – وهو رأس العبارة الاسمية – يأتي قبل شبه الجملة (الجار والمجرور) التي تصفه مثل **عدد من الأوراق**. والفعل – وهو رأس العبارة الفعلية – يأتي قبل المفعول، الذي هو فضلته في العبارة الفعلية، وحرف الجر – وهو رأس عبارة الجر – يأتي قبل المجرور. أما اليابانية مثلا، فيأتي فيها رأس العبارة آخر العبارة – أي بعد فضلاته . فالفعل يلي المفعول وحرف الجر يأتي بعد المجرور والاسم يلي صفته وهكذا ... إن الاختلاف بين هاتين اللغتين يمكن نسبته إلى اختيار واحد من خيارين (أو قيمة من القيمتين المتاحتين) لوسيط الرأس الذي يمكن تعريفه على الوجه التالي:

(7) **كل لغة تختار المكان الذي تكون فيه رؤوس العبارات. والرأس في كل العبارات فيها يكون في ناحية واحدة .**

إن هذا الخيار متاح ضمن نظام القواعد الكلية. وتثبيت الاختيار على واحد من البديلين يجريه الطفل الذي يكتسب لغته بتعرضه للمادة اللغوية. ولكن المهم هو أن الاختيار محدود جدا ومقصور على اختيار أن يكون الرأس (راس العبارة) أولا أو أخيرا. وللقارئ أن يرى الآثار الكبيرة على رتبة الكلمات التي تنتج من اختيار إحدى قيمتي هذا الوسيط اعتمادا على مادة لغوية بسيطة. إن مواجهة الطفل الياباني مادة لغوية لأول مرة تكون فيها عبارة فعلية يسبق فيها الفعل المفعول ستجعله يثبت قيمة هذا الوسيط على قيمة الرأس أخيرا بالنسبة إلى كل العبارات في لغته. أما الطفل العربي الذي يتعلم إحدى لهجات العربية المحكية فانه سيثبت هذا الوسيط على القيمة الثانية – أي الرأس أولا – بمجرد مواجهته لعبارة جر واحدة أو عبارة اسمية واحدة تلي فيها الصفة الموصوف .

تؤلف المبادئ العامة والوسائط نظام القواعد الكلية الذي يحدد بنية اللغة البشرية – كما أسلفنا، ويختص كل منها بجانب من جوانب هذه البنية. فمبدأ الإسقاط ووسيط الرأس يحددان كيف تبنى العبارات، في حين يقرر غيرهما من المبادئ والوسائط جوانب أخرى من البنية القواعدية كما سيأتي ذكره لاحقا. هذا يوصلنا إلى تصور جديد لنظام القواعد بحيث يكون نظاما مؤلفا من عدة أنظمة فرعية أو **قوالب** modules كل منها يختص بجانب من جوانب القواعد ويتألف من مجموعة من المبادئ العامة والوسائط. يؤدي هذا التصور إلى تبسيط نظام القواعد فمبدأ الإسقاط ووسيط الرأس يندرجان ضمن أحد مكونات القواعد الكلية وهي **نظرية س̄**. ووجودها يلغي الحاجة إلى نظام القوانين المختص ببناء العبارات الذي كان قد اقترح في النماذج الأولى السابقة للقواعد. إن هذا النظام – نظام قوانين بنية العبارة – يعكس الخواص المعجمية (ما تأخذه المواد المعجمية من فضلات وملحقات). فإذا افترضنا انه لا بد أن تكون هذه الخواص موجودة في كل مستوى من مستويات التمثيل النحوي زالت الحاجة إلى نظام القوانين الذي يعكس هذه الخواص. وإذا افترضنا أيضا أن العبارات ستثبت رتبة أجزائها مبدأ عام هو **وسيط الرأس**

ذي القيمتين، زالت الضرورة لتثبيت رتبة العناصر التي افترضنا لزوم وجودها في قوانين بنية العبارة . بالرجوع إلى هذين المبدأين من مبادئ **نظرية س** تنتفي الحاجة إلى مكون قوانين بنية العبارة في نظام القواعد الخاص باللغة. ومن هنا نستنتج أيضا انه لا حاجة لافتراض أن الطفل يتعلم نظاما لقوانين بنية العبارات ليشتق لغته في المرحلة الانتقالية بين الحالة الأولية والحالة القارة. وهذا يحل جانبا من جوانب مشكلة التعلم. إذ لو كان لدى الطفل مثل هذه المبادئ كجزء من نظام قواعده الكلية الموروث لخف عليه عبء التعلم كثيرا .

مثلت هذه المقترحات نقلة مفهومية في الإطار النظري لمدرسة القواعد التوليدية. وترسم هذه النقلة المفهومية صورة جديدة لنظام القواعد لا تعتمد على مفهوم القوانين وأنظمتها - وهو أحد المفاهيم الجوهرية السابقة. مهمة النظام الجديد أن يعين لكل واحدة من مجموعة الجمل غير المتناهية في اللغة أربعة تمثيلات تصل بين معانيها وأصواتها. هذه التمثيلات الأربعة تختلف فيما بينها من حيث أنها تأتي على مستويات قواعدية مختلفة - هي مستوى البنية النحوية العميقة **البنية** –ع ومستوى البنية النحوية السطحية **البنية – س** ومستوى الصيغة الصوتية ومستوى الصيغة المنطقية. أي أن نظام القواعد يوفر لنا تمثيلات للجملة على كل مستوى من هذه المستويات. أما كيف يعطي نظام القواعد هذه التمثيلات فليس عن طريق قوانين تشتق الجملة ومكوناتها وتفريعاتها مثلما كان الأمر سابقا. إن التمثيلات تمليها مجموعة المبادئ العامة والوسائط المستقاة من القواعد الكلية. وعلى هذا الأساس فالمبادئ والوسائط لم تعد شروطا أو قيودا على القوانين بل هي شروط على صحة هذه التمثيلات. وهذا يعني أنه لم تعد ضرورة منطقية أو نظرية لافتراض نظام قوانين من النوع الذي كان مقترحا في السابق .

إن اقتراح مبدأ عام مثل مبدأ الإسقاط سينفي الحاجة إلى نظام قوانين بنية العبارة مثل الذي قدم في الفصل السابق. فهذا - أساسا - هو وصف للخيارات التفريعية

للعبارات - أي للخيارات السياقية التي ترد فيها المفردات المعجمية. فإذا كان هناك مبدأ من مبادئ القواعد الكلية يقضي بان السمات المعجمية (التي يشكل السياق النحوي الذي ترد فيه المفردة والعناصر التي ترد معها من فضلات وملحقات جزءا منها) تسقط في كل التمثيلات وعلى كافة المستويات، نقول إذا كان هناك مثل هذا المبدأ، فلا حاجة إذن لتكرار مثل هذه المعلومات في نظام قوانين. فهذا النظام وجوده فيض لا فائدة منه. إن وجود فعل مثل **قتل** في تمثيل من التمثيلات يستوجب أن تظهر معه عبارة اسمية هي فضلة له، شرطا لصحة صياغة هذا التمثيل.

ويتكفل وسيط الرأس الذي ذكرناه آنفا بجزء آخر من قوانين بنية العبارة وهو تبيين رتبة عناصر العبارة. إذ انه مع وجود مثل هذه الوسائط - المبدأ العام ذي القيمتين - لا حاجة إلى تثبيت رتبة العناصر في العبارة عن طريق قانون خاص. فالرتبة في هذه اللغة أو تلك ستأتي نتيجة تثبيت وسيط الرأس على إحدى قيمتيه - إما أولا أو أخيرا. وقد ضربنا مثلا على ذلك بالقانون الذي تشتق على أساسه العبارة الفعلية - كما في (5) أعلاه. إن مبدأ الإسقاط ووسيط الرأس أولا سيغنيان عن هذا القانون وكذلك عن غيره من القوانين التي تشتق العبارات الأخرى. إذ أن كل الخيارات السياقية للعبارات المتنوعة وكذلك رتبة العناصر فيها تشتق من هذين المبدأين مباشرة.

وكذلك فالجانب التحويلي من القواعد وهو المكون الذي يختص بعمليات التحويل النحوية يمكن أن يبسط بحيث لا يشتمل غير مبدأ واحد أو عملية واحدة هي " **انقل** α" التي مر ذكرها والتي تربط ما بين تمثيل **البنية**- ع وتمثيل **البنية**- س. وفي مثل هذا التصور تنتفي الحاجة إلى وجود عمليات متخصصة على شكل قوانين يثبت فيها الوصف البنيوي للتركيب الذي تجري عليه وكذلك يثبت فيها التغيير الذي سيحدث على بنية ذلك التركيب - كالقوانين التحويلية المختصة بالبناء للمجهول أو الاستفهام وغيرها . أما حدود وصفات النقل أو مواقع النقل المختلفة فتأتي نتاج تفاعل مبادئ عامة من قوالب

نظام القواعد المختلفة. إن " النقل α" في هذا التصور عنصر من عناصر القواعد الكلية تمليه ضرورات تحدها المبادئ والوسائط الكلية التي تتوزع على النظريات أو القوالب الفرعية للقواعد. أما اختلاف اللغات في تفاصيل عملية النقل فهي ناتجة عن تنوع وسائطي حول موقع النقل أو المستوى القواعدي الذي يحدث فيه.

إن مثل هذا التصور لنظام القواعد سيحل من مشكلة التناقض في الخاصيتين اللتين يجب أن يتسم بهما نظام القواعد الكلية. فهو من جهة يجب أن يكون غنيا بحيث يستطيع أن يحسب حساب كل أنظمة القواعد للغات البشرية – بتنوعها الكبير، ومن جهة أخرى لا بد – أن كان له أن يرقى إلى مستوى الكفاءة التفسيرية – أن يكون من التحديد بحيث يتيح لمتعلم اللغة عددا محدودا من نظم القواعد مما يجعل عملية اكتساب اللغة أمرا ممكنا أمام فقر المادة اللغوية التي يواجهها متعلم اللغة. إن العبء التعليمي لمتعلم اللغة يقل في ظل هذا التصور إلى حد كبير بحيث لا يتجاوز تثبيت قيم وسائط قليلة. أما بقية سمات نظام قواعده المكتسب فتحددها المبادئ العامة للقواعد الكلية. وحين تثبت قيم هذه الوسائط تكون ملكة اللغة قد وصلت إلى حالتها القارة التي تمثل معرفة المتكلم الأصيل بلغته. وهي معرفة لا يمثلها نظام قوانين كالذي افترض ضمن مدرسة القواعد التوليدية سابقا،بل يمثلها نظام من المبادئ العامة والوسائط المتفاعلة فيما بينها. إلى جانب هذا نجد الجزء الذي يجب تعلمه عن طريق التجربة ومواجهة المادة اللغوية وهو المعجم (اي قائمة المفردات والمورفيمات). يقول چومسكي "ان ما نعرفه ليس نظام قوانين بالمعنى التقليدي. في الواقع ربما ليس لفكرة القانون بهذا المعنى مركز في النظرية اللسانية " (Chomsky 1986 a :151). انها ليست نظام قوانين ولكن "مجموعة تحديدات للوسائط في نظام مبادئ ثابت للقواعد الكلية (ق ك)" (Chomsky 1995 a : 388) .

ما الذي تتكون منه هذه النظرية ؟ ما هي النظريات الفرعية (القوالب) ؟ هذه النظرية تتألف من مبادئ عامة ووسائط تتوزع على قوالب متفاعلة فيما بينها. ويمكن تحديد هذه القوالب على النحو التالي :

i	نظرية $\overline{\text{س}}$	X- bar theory
ii	نظرية ــم (محور)	θ – theory
iii	نظرية الحدود	bounding theory
iv	نظرية الحالة الإعرابية	case theory
v	نظرة العمل	government theory
vi	نظرية الربط	binding theory
iiv	نظرية المراقبة	control theory

سنحاول فيما يلي توصيف كل واحدة من هذه النظريات الفرعية ومبادئها وستعرض بالطبع إلى تأثيرات كل واحدة منها وعلى تأثيرها مجتمعة لإيضاح التفاعل فيما بينها. وربما وجد القارئ شيئا من التداخل في العرض وذلك مما لا مناص منه بل هو دليل على الشبكة المتعاضلة التي تنسجها هذه القوالب الفرعية .

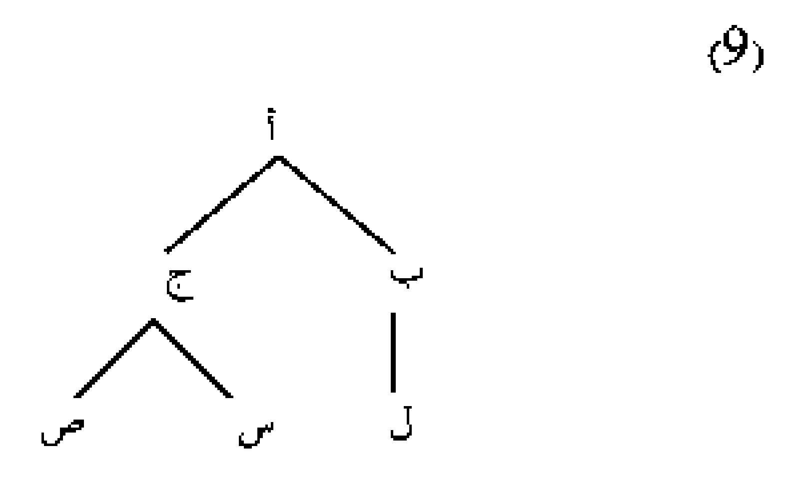
2:4 نظرية $\overline{\text{س}}$ لبنية العبارة

تختص هذه النظرية الفرعية ببنية المكونات، جملا وعبارات ووحدات أخرى أصغر. إنها تصف العلاقات البنيوية بين الوحدات في الجملة. وتشترك بهذا مع أي وصف آخر لبنية العبارة في النماذج القواعدية التي سبقتها. فقوانين بنية العبارة التي رسمت في النماذج الأولى تصف بنى العبارات وترسم العلاقات بين المكونات والأجزاء على غرار القانون (5) أعلاه، أو القانون (8) الذي يصف العبارة الاسمية :

(8) ع أ ← (حد) أ (ع ص)

يقرر هذا القانون ان العبارة الاسمية تتألف من اسم قد يسبقه حد determiner - أداة تعريف مثلا- وقد يليه وصف لكي يحسب حساب عبارات في العربية من نوع (الكتاب، احمد، الكتاب القديم، احمد النحيف...الخ). وقد يتألف أحد المكونات من أجزاء فيتكفل إذ ذاك قانون آخر كما رأينا في مثل قانون العبارة الفعلية (5) لنا ان نمثل العلاقات هذه عن طريق تفريع شجري رمزي على هذا النحو.

(9)



ومن المفيد هنا أن نقدم للقارئ مفهوم الهيمنة في العلاقات البنيوية بين المكونات - وهو ما ستظهر أهميته في الفصول القادمة - فـ أ تهيمن على كل ما تحتها في التفريع الشجري (ب، ج، س، ص، ل) وكذلك فـ ج تهيمن على س و ص، أما ب فلا تهيمن إلا على ل. ولنا ان نفرق بين الهيمنة المباشرة والهيمنة عموما. فـ أ يهيمن مباشرة على ب و ج فقط. والوحدتان ب و ج اللتان تقعان تحت هيمنة مباشرة واحدة لنفس الوحدة أختان على هذا الأساس.

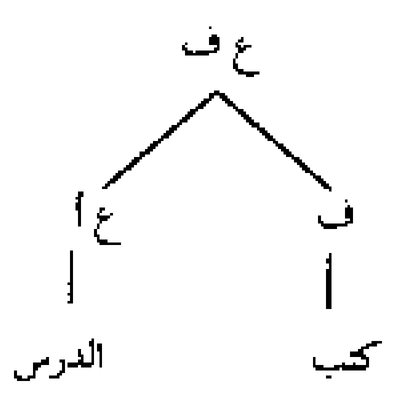
ما تختلف فيه نظرية س̄ عن قوانين بنية العبارة - وفي هذا إعادة لما سبق أن ذكرناه في الفصل السابق - أنها تحاول تجسيد الخصائص العامة لبنى العبارات جميعها وليس توصيف بنية عبارة بعينها في هذه اللغة أو تلك. وتقوم بذلك باستخدام مبادئ عامة تؤلف جزءا من القواعد الكلية. وتفترض هذه النظرية ان كل العبارات تتكون من رأس ترافقه

مكونات أخرى. والرأس يكون من نفس الفصيلة التي تنتمي إليها العبارة. أو بعكس ذلك - تسمى العبارة باسم الفصيلة المعجمية التي ينتمي إليها رأسها. فالعبارة الفعلية رأسها فعل والعبارة الوصفية رأسها صفة والعبارة الاسمية رأسها اسم .... وهذا مبدأ عام من مبادئ نظرية س يمكن أن يصاغ على هذا النحو .

(10)   ع س ← . . . . س . . . . .

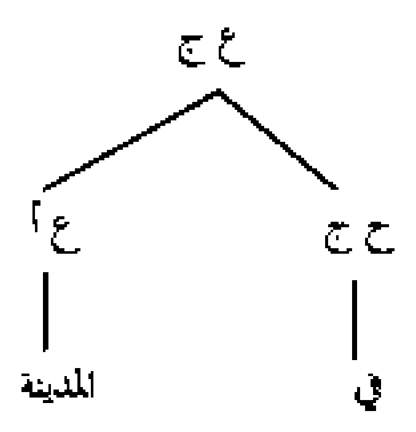
تقضي هذه النظرية كذلك بان هناك فصائل معجمية رئيسة أربع هي **الاسم والفعل والصفة وحروف الجر** ترأس العبارات المعجمية وهي ع أ، ع ف، ع ص، ع ج . ان كل عبارة من هذه العبارات تتصل بفصائل الكلمات الرئيسة والتي تصنف وفقا لها المداخل المعجمية في المعجم. فالمدخل المعجمي - أي المادة المعجمية - **كتب** تنتمي إلى الفصيلة المعجمية "فعل" وهي إذن تتسم بان لها ان ترأس عبارة فعلية وليس عبارة اسمية في البنية النحوية .

(11)



وكذلك الأمر بالنسبة للعبارة التي تدعى ع ج – أي عبارة الجر - كما في (12)

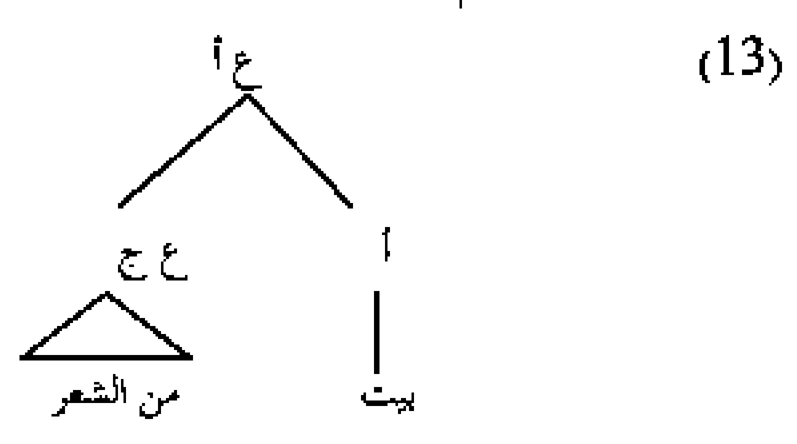
(12)



إذ ترأس هذه العبارة المادة المعجمية في وهي حسب فصيلتها المعجمية حرف جر .

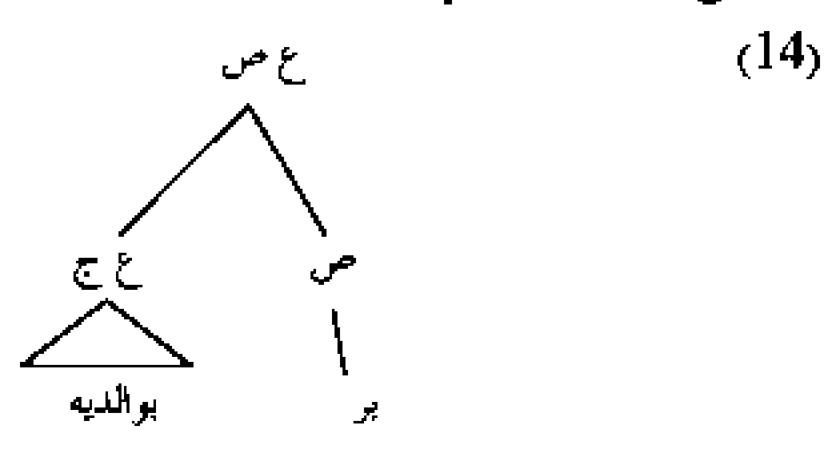
والأمر كذلك بالنسبة إلى العبارة الاسمية ع أ (13) التي ترأسها المادة المعجمية بيت المصنفة معجميا بأنها " اسم " .

(13)



وعبارة الوصف ع ص في (14) التي ترأسها مادة معجمية من فصيلة الصفة هي بر.

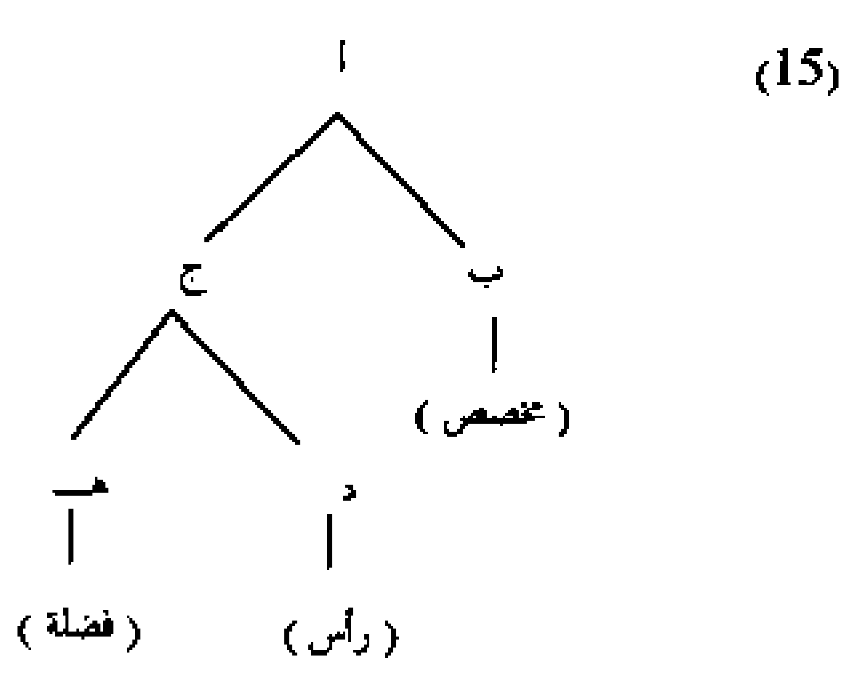
(14)



ولنلاحظ هنا أن الرؤوس في كل هذه العبارات متبوعة بأجزاء لا غنى لها عنها هي الفضلات (فضل) complements. إن ورود هذه الفضلات في العبارات هو- كما ذكرنا سابقا - من السمات المعجمية لراس العبارة و بعبارة أخرى فان سمات الفعل كتب المعجمية -ومنها انه فعل متعدي- تقضي بان تليه فضلة في أي بنية نحوية يرد فيها.

إن العبارات لا تتكون من رأس وفضلات فحسب، بل إن هناك في العبارات المعجمية جزءا آخر هو مخصص العبارة (مخص) specifier. وعلى هذا فان لنا أن نفترض أن بنية العبارات تتألف من مستويين وعلى النحو التالي :

(15)



تعمم نظرية س̿ لبنية العبارة كل هذه الملاحظات بتخطيط هيكل عام للعبارات المعجمية عموما يستخدم فيه الرمز س رمزا لكل الفصائل المعجمية (الاسم، الفعل، حرف الجر، الصفة،...). وكذلك ترمز إلى المستويات المختلفة لبنية العبارة بالخطوط ومن هنا جاء اسم س - خط، x-bar وهذا هو التخطيط العام لبنى العبارات المعجمية .

(16)

س̿ ← مخص . . . س̄

س̄ ← س . . . فضلة

ان س̿ يقابل كل العبارات المعجمية ع أ، ع ف، ع ص، ع ج – أما س̅ فهو المكون الذي يتألف من الرأس س وهو الوحدة المعجمية، زائدا الفضلة. (Horrocks, 1987:64)

ماذا عن العناصر الاختيارية في العبارات ؟ لنأخذ مثلا الجملة (17)

(17) كتبت الرسالة في المساء

فهذه الجملة تحتوي على العبارة الاسمية الرسالة وعبارة الجر في المساء بعد الفعل. غير انهما تختلفان في ان ورود الأولى الرسالة أمر تقتضيه سمات الفعل سأل المعجمية. أما ورود في المساء فهو أمر اختياري. ولنا ان نحذف هذه العبارة ولا نذكرها، بدون اختلال في صحة الجملة قواعديا. وكذلك الأمر بالنسبة للجزء الذي تحته خط في الجملتين التاليتين :

(18) أ. عدت جاري المريض

ب. سمعت بالخبر الذي نقلته لي

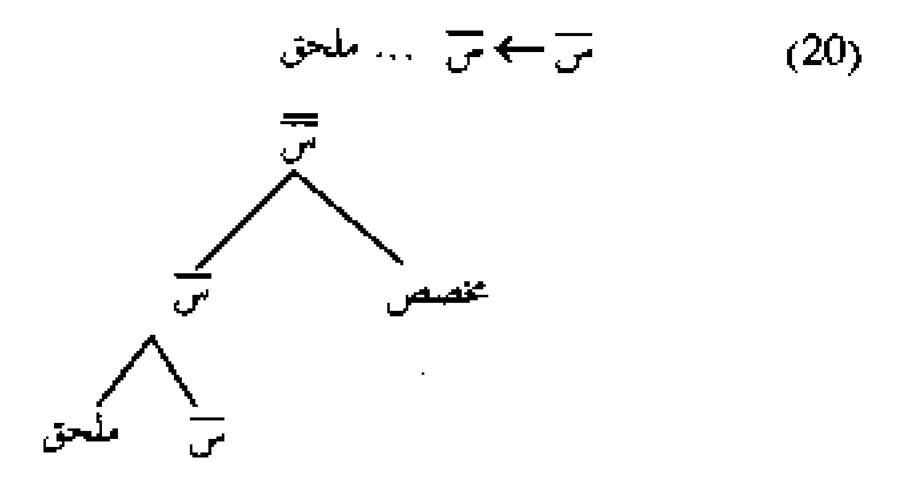
إن عبارتي المريض و الذي نقلته لي ليستا مخصصات للعبارة الاسمية – فمخصص العبارة الاسمية هو أداة التعريف – وليست بفضلات، لان من الممكن حذفها بدون أن تؤثر على صحة تركيب العبارة الاسمية [جاري...] و [الخبر ...] . إنها ملحقات adjuncts تنضم إلى بنية العبارة كجزء من الإسقاط المتوسط في العبارات المعجمية المختلفة ع ف، ع أ، ع ص وعلى النحو التالي :

(19) أ. ف̅ ← ف̅ .... ملحق

ب. أ̅ ← أ̅ .... ملحق

ج. ص̅ ← ص̅ .... ملحق

ويمكن تعميم هذا إلى :



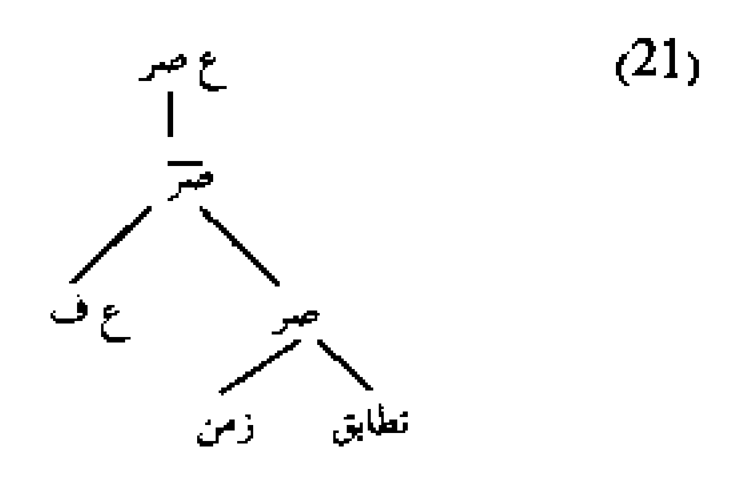
وهذا يعطينا خيارين لتوسيع س̅. فالأول هو أن يحتوي على الرأس **س والفضلة.** والثاني أن يحتوي على إسقاط متوسط س̅ **مع ملحق** . إن اختيار الخيار الثاني في توسيع س̅ سيتيح تكرار س̅ وهذا سيتيح ان نوسعه مرة أخرى وفق أي من الخيارين. أي أن هذه الآلية ستتيح لنا وجود اكثر من ملحق - بعبارة تقليدية صفات أو ظروف- في العبارة الواحدة. إن هذه هي خاصية التكرار العامة التي تتصف بها البنى النحوية في اللغة البشرية. فالتكرار الذي يمكن أن يستمر بلا نهاية نظريا يمكن ان يتجلى بوجود عدد لا متناه نظريا من الصفات أو الظروف – أو الملحقات عموما-. هذا على خلاف العدد المحدد من الفضلات التي تخصص راس العبارة والتي لا يمكن زيادتها أو إنقاصها . (Cook 1995: 145)

يضاف إلى هذه المبادئ التي تحدد البنية الداخلية للعبارات وسيط تنوع اللغات البشرية على إحدى قيمتيه هو وسيط الرأس. فالعربية والإنجليزية والفرنسية مثلا – يأتي فيها راس العبارة قبل فضلته، في حين يأتي الرأس بعد فضلته في لغات أخرى مثل اليابانية. وهناك وسيط آخر يحدد مكان المخصص وموقع الملحق بالنسبة لرأس العبارة كذلك . وحين تثبت وسائط نظرية س̅ هذه لدى طفل يتعلم لغة من اللغات فانه يكون حين ذاك قد عرف بنية العبارات في تلك اللغة . إن الطفل لا يتعلم مجموعات من القوانين تحدد بنية العبارة في لغته .

لقد انحصر حديثنا حتى الآن بالعبارات المعجمية – تلك التي تكون رؤوسها فصائل معجمية هي الاسم والفعل والصفة والجار – أي العبارة الاسمية ع أ، والعبارة الفعلية ع ف، وعبارة الوصف ع ص، وعبارة الجر ع ج، وكيفية قيام نظرية فرعية – أو قالب – من قوالب القواعد الكلية هي نظرية س̄ بتحديد البنية الداخلية لهذه العبارات وفقا لمبادئ عامة ووسائط ذات قيم محددة جدا. غير أن هذا التصور لبنية العبارة يتعدى هذه العبارات المعجمية ليشمل عبارات أخرى في البناء الجملي للغة هي **العبارات (الاسقاطات) الوظيفية functional phrases**. إنها العبارات التي رؤوسها ليست أسماء أو صفات أو أفعال أو حروف جر. إن رؤوس هذه العبارات عناصر قد لا يكون لها محتوى معجمي واضح، أو قد تتألف من عناصر مجردة تتجسد في **لاصقات affixes** ذات وظائف نحوية محددة. لنمثل على هذا بعنصري **الزمن والتطابق** في الإنجليزية والعربية. وهذان عنصران نجدهما في الجملة يدل الأول منهما على علاقات زمنية معينة يدخل فيها الحدث الذي تعبر عنه الجملة. أما الثاني فيدل على التوافق بين الفعل والفاعل – في أكثر من جانب – الجنس، العدد، ... يتجسد هذان العنصران على هيئة إضافات أو تغيرات على صيغة الفعل كصيغة المضارعة أو المضي أو صيغ التأنيث والتذكير أو الإفراد والجمع التي تظهر على الفعل في العربية. لنلاحظ الفرق بين **زيد كتب الرسالة وزيد يكتب الرسالة**، وبين هاتين الجملتين وبين **فاطمة كتبت الرسالة أو فاطمة وهند كتبتا الرسالة**، ... الخ ... وهذه فروق في زمن الفعل أو تطابقه مع الفاعل – عددا وجنسا. يمكن أن نحسب حساب هذين العنصرين باقتراح عبارة (اسقاط) في الجملة لها نفس البنية الداخلية للعبارات المعجمية، ويكون عنصرا **الزمن والتطابق** رأسها والعبارة الفعلية في الجملة فضلتها. لنطلق مصطلح **الصرفة inflection** على هذين العنصرين – من باب كونهما عنصرين يؤثران في الصيغة الصرفية للجملة – أو انهما يشكلان العنصر المسؤول

عن الاختلافات الصرفية الظاهرة على الفعل. ولندعو هذه العبارة **عبارة الصرفة** (ع صر) inflection phrase .

(21)



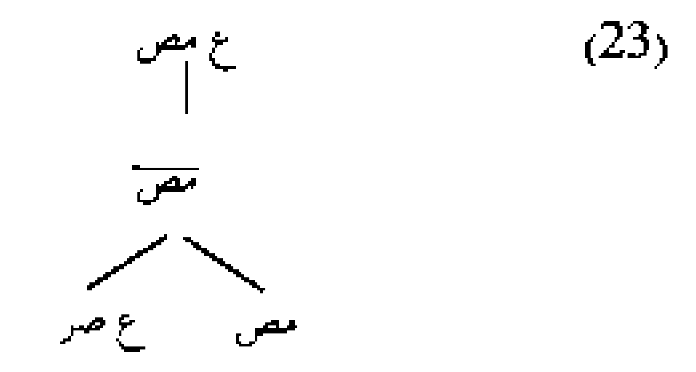
وفي مراحل تالية اقترح أن تقسم (عبارة) إسقاط الصرفة إلى إسقاطين (عبارتين) وظيفيين منفصلين يرأس كل منهما أحد عنصري الصرفة: التطابق والزمن، فأصبح إسقاط المصدري يتفرع إلى **إسقاط التطابق** (**ع تط**) ومن هنا يتفرع **إسقاط الزمن** (ع ز). وقد برر هذا الفصل بأنه آكثا وصفيا ويقدم رسما للبنية الجملية أصدق من ذلك الذي يجمع بين عنصري الصرفة. في ما يلي من الصفحات سنستخدم كلا الاقتراحين في رسم البنية الجملية فدمجنا إسقاطي التطابق والزمن حين وجدنا أن في ذلك إيجازا لا يضر، وفصلنا بينهما حين يوجب موضوع النقاش ذلك.

إلى جانب هذا فان الجمل المكثفة في جمل اكبر منهما تزودنا بدليل على افتراض عبارة وظيفية أخرى، نطلق عليها **عبارة المصدري** **complementizer phrase**– التي تشكل في الواقع بنية الجملة، باعتبار ان الجمل تبتدئ بحرف مصدري – **إن** وغيرها... ويتضح هذا الأمر في حالة الجمل المكثفة التي لا بد ان يتصدرها مثل هذا الحرف. مثل الجملة (22)

(22) محمد علم [أن زيدا ساعد مسكينا]

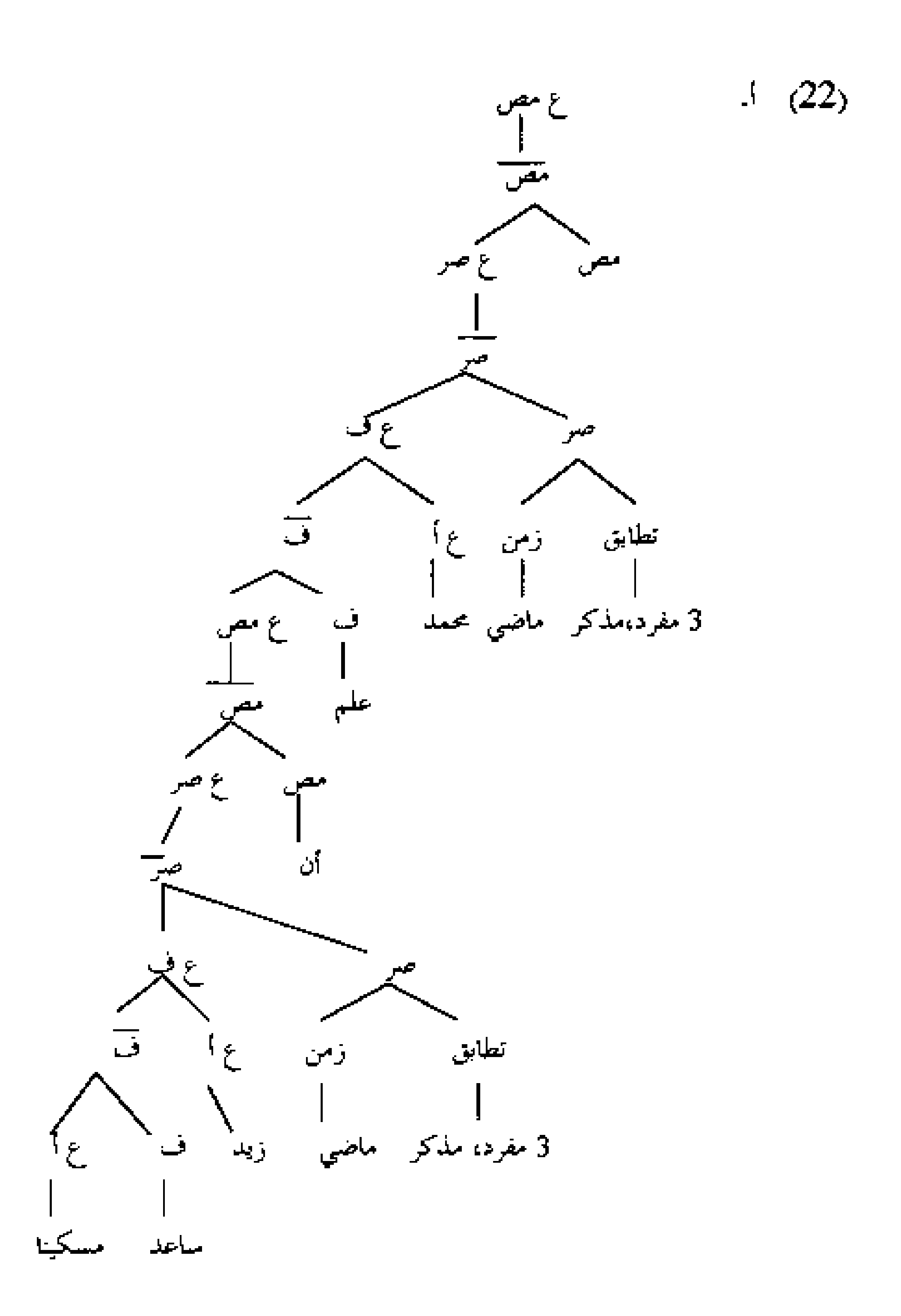
نفترض أن الجملة – أي جملة تتكون من عبارة مصدري (**ع مص**) يرأسها الحرف المصدري. أما فضلتها فهي عبارة الصرفة. ومن الواضح أن رأس هذه العبارة – عبارة المصدري – قد يظل فارغا كما هو الحال في الجملة الرئيسة في (22) التي لا تبدأ بحرف مصدري. إن بنية عبارة المصدري يمكن أن تصور على هذا الشكل.

(23)



وهكذا فإننا نرى أن النمط الذي ترسمه نظرية سَ لبنية العبارة يمتد ويتسع لكي يشمل البنى الداخلية لكل العبارات المعجمية والوظيفية. لنمثل على هذا بالتخطيط لبنية جملة مثل (22)

(22) أ.



ع مص
مص
ع صر
مص
صر
ع ف
صر
ف
ع أ
زمن
تطابق
ع مص
ف
محمد
ماضي
3 مفرد،مذكر
علم
مص
ع صر
مص
أن
صر
ع ف
صر
ف
ع أ
زمن
تطابق
ع أ
ف
زيد
ماضي
3 مفرد، مذكر
مسكينا
ساعد

في التفريع أعلاه نلاحظ توحد وتماثل البنية الداخلية لكل العبارات الوظيفية بشكل خاص وكذلك موقع هذه العبارات الوظيفية. أننا نفترض أن الجملة هي عبارة يرأسها المصدري. وأن عبارة الصرفة هي فضلة لعبارة المصدري، عبارة الصرفة هذه التي يرأسها عنصرا التطابق والزمن لها فضلة هي العبارة الفعلية التي يكون مخصصها هي العبارة الاسمية التي تعمل فاعلاً. أما فضلتها فهي العبارة الاسمية التي تعمل مفعولاً. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن موقع الفاعل قد تغير. ففي الأدبيات المبكرة لنظرية سَ التي تزامنت مع اقتراح عبارة الصرفة صيغة للبناء الجملي كانت العبارة الاسمية التي تعمل فاعلا تحل مكان مخصص هذه العبارة (انظر على سبيل المثال Chomsky 1981) أي أنها تتفرع من الإسقاط الأكبر لعبارة الصرفة وهو مما كان يتسق مع التخطيطات التقليدية في مدرسة القواعد التوليدية حول موقع الفاعل في الجملة منذ كتاب چومسكي الأول "البنى النحوية". ففي ذلك الكتاب وما تلاه من كتابات كانت الجملة تتفرع إلى فرعين: عبارة اسمية (هي الفاعل) وعبارة فعلية. وتتفرع العبارة الفعلية إلى فعل ترد معه عناصر أخرى بعضها فضلات. من هذه الفضلات عبارة اسمية هي المفعول. وقد نوقش هذا الموقع مع غيره من المواقع في بنية الجملة في أواخر الثمانينيات حين أعطي للجملة هيكل بنيوي أكثر تعقيدا تحتل فيه الفصائل الوظيفية مكانا واسعا على شكل عبارات (اسقاطات) وظيفية. فكان ان قدم اقتراح بإدراج الفاعل ضمن العبارة الفعلية متفرعا من الإسقاط الأكبر لهذه العبارة كمخصص لها. أما الفعل والمفعول فيتفرعان من الإسقاط الأوسط فَ. أي أن موقع الفاعل هو " أخ " لـ سَ. وهذا ما يتضح في التفريع (22.أ) أعلاه، وهو ما سنأخذ به منذ الآن ونلفت إليه انتباه القارئ الكريم. وفي الفصل القادم سيجري تفصيل أسباب الأخذ بهذا الافتراض.

لكن تبقى ملاحظة أخيرة حول (22 . أ) لا بد من ذكرها. لقد تجاوزنا عقدتين هما مخصص عبارة المصدري الذي تتفرع له عبارة المصدري: أي أنه يكون على نفس مستوى مصَ الإسقاط الأوسط للعبارة. وكذلك مخصص عبارة الصرفة. لقد بقي هذان

الموقعان فارغين من دون ذكر عناصر تملأهما. ان افتراض مثل هذه المواقع مهم لنظرية س لأنه المطلوب في رسم بنية داخلية واحدة لكل العبارات — معجمية ووظيفية. غير أن تبرير افتراض مثل هذه الموقع يأتي من ضرورة وجودهما لعمل قوانين الحركة — أي حركة العناصر وحدودها وهو ما سنتعرض له في فصل لاحق.

3:4 نظرية المحور: نظرية — م

تختص هذه النظرية الفرعية وهي نظرية —م θ- theory بتحديد ملامح العلاقة بين المعجم والنحو. ولقد المحنا مسبقا إلى هذه العلاقة — وكيف انه لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار السمات المعجمية للمفردات في التراكيب النحوية. وقد تحدثنا في هذا الخصوص عن مبدأ الإسقاط الذي بموجبه تُسقَط الخواص المعجمية للمفردة في كل مستويات التمثيلات النحوية التي ترد فيها تلك المفردة.

إن المعجم — ذلك الجزء الذي يختص بالمفردات من المعرفة اللغوية — يحوي مواد أو مداخل معجمية. فما الذي تحتويه هذه المداخل؟ يحتوي كل مدخل على معلومات دلالية وصوتية وصرفية ونحوية عن المفردة. أي معناها المعجمي وصيغتها الصوتية وفصيلتها النحوية وكيف تتعالق مع الكلمات الأخرى والعبارات الأخرى في التراكيب النحوية. في الجملة التالية

(24) نقض زيد العهد

توصف كلمة **نقض** بأنها فعل وليست اسما أو صفة. وهذه واحدة من المعلومات التي لا بد أن يتضمنها مدخل هذه المفردة في المعجم. والى جانب هذا فان الجملتين التاليتين توضحان سمات أخرى لهذه المفردة.

(24) أ. * نقض زيد

ب . * نقض زيد العهد يكف عن الأذى

لقد أشرنا بإشارة عدم الصحة إلى كل من هاتين الجملتين. ما الذي نعرفه عن هذا الفعل بحيث يمكننا الحكم على الجملتين بعدم الصحة؟ هي معرفتنا بأن فعل "النقض" يحتاج إلى كيانين الأول من يقوم بالفعل والثاني هو ما ينقض أو ما يقع عليه فعل النقض. ولكن جملا مثل (24.أ) و (24.ب) يمكن أن تكون صحيحة مع أفعال أخرى. لنأخذ مثلا جملا مثل

(25) صاح زيد

(26) جعل محمد زيدا يكف عن الأذى

وذلك لان أفعالا مثل **صاح** تتطلب كيانا واحدا، وأفعالا مثل **جعل** تتطلب ثلاثة كيانات هي **محمد وزيد والكف عن الأذى**.

إن فهم العلاقة بين كل فعل من هذه والكيانات التي يتعلق بها ينبع من فهم معناه. فمعنى الفعل هو فهم لتعالقه مع الكيانات التي يرد معها. نسمي الفعل هنا **محمولا** predicate باستعارة مصطلح منطقي؛ ونسمي هذه الكيانات التي يتعلق بها وتكسبه معناه **الموضوعات arguments** التي ترد مع المحمول. لكل محمول اذن بنية موضوعية تحدد عدد الموضوعات التي ترد معه وكذلك نوع تلك الموضوعات. لنأخذ الفعل **أكل**. انه يتطلب موضوعين أحدهما عن الكيان الذي يقوم بتنفيذ فعل الأكل وهو الشخص أو الحيوان الآكل، والموضوع الثاني عن الكيان الذي يقع عليه فعل الأكل وهو الطعام. ان هذه هي أدوار دلالية للموضوعات تختلف من موضوع لآخر وفقا للفعل أو المحمول عموما. يطلق على هذه الأدوار الدلالية اسم **الأدوار المحورية** أو **أدوار — م thematic roles** أو θ— roles. وإذن فالموضوع الذي يقوم بالعمل له الدور المحوري **المنفذ agent**، والذي يقع عليه العمل له الدور المحوري **المتلقي patient**. وهذه الأدوار المحورية

لموضوعات كل محمول تتمثل بشبكة محورية **θ-grid**. فالفعل **آكل** يمكن أن يمثل في المعجم على الوجه التالي.

(27) آكل < **منفذ، متلقي** >

ان الشبكة < **منفذ، متلقي** > توضح ان **آكل** يأخذ موضوعين، أحدهما له دور– م المنفذ والثاني له دور – م المتلقي. أما الفعل **أعطى** في جملة مثل

(28) محمد أعطى الكتاب للرجل

فان بنية موضوعاته تتمثل في المعجم بالشبكة المحورية

(29) أعطى < **منفذ، محور، هدف** >

للموضوع **محمد** الدور الدلالي (دور– م) المنفذ؛ أما دور– م المحور، وهو الشيء الذي يتحرك او ينتقل بالفعل فانه للموضوع **الكتاب**؛ ودور– م الهدف، الذي نعرفه بأنه النقطة التي ينتهي إليها الفعل فانه للموضوع **الرجل**. أما إذا نظرنا إلى الفعل **صاح** في جملة (25) فان هذه الجملة ترينا ان المادة المعجمية **صاح** لها الشبكة المحورية < **منفذ** > أي أنها ترد مع موضوع واحد له دور محوري (دور– م) محدد هو دور المنفذ.

وهكذا فالشبكة المحورية لكل محمول تحدد الأدوار المحورية لموضوعات ذلك المحمول. أي أنها تحدد الأدوار الدلالية التي ينتخبها المحمول للموضوعات التي ترد معه. وهذا ما يطلق عليه **الانتقاء–د** (أي الانتقاء الدلالي) **s-selection**. فالمحمول ينتقي دلاليا عددا محددا من الموضوعات تحمل أدوارا محورية محددة. ونستخلص من هذا أن السمات الدلالية للمفردات المعجمية تؤثر على بنية الجملة التي ترد فيها، ذلك أنها تحدد نوع العناصر التي يجب أن ترد معها.

والى جانب سمات الانتقاء الدلالي التي تتسم بها المفردات المعجمية فان لهذه المفردات سمات من نوع آخر تحدد الصنف النحوي للفضلات التي ترد معها. فبعض الأفعال، مثل

الفعل **سمع** تأخذ فضلة واحدة هي ع أ ونقول أنها موسومة بسمة [ــــ ع أ]، وهناك افعال أخرى لا تأخذ أية فضلة مثل الفعل **صاح** وأخرى تأخذ فضلة من صنف آخر هو ع **مص** – أي جملة – [ـــــ ع **مص**]. ان هذا ما يطلق عليه الانتقاء الصنفي – أي انتقاء المفردة لصنف ما يرد معها من فضلات- category selection أو **الانتقاء-ص** c-selection. تتألف كل مفردة معجمية أو كل مادة من مواد المعجم –إذن– من سمات انتقائية دلالية وصنفية. فالفعل **أكل** – على سبيل المثال– سنجده في المعجم بهذا الوسم

(30) أكل < **منفذ،متلقي** >، [ــــ ع أ]

وتنعكس هذه المعلومات المعجمية في التراكيب الجملية حين تدرج المفردة. فهي تدرج في موقع الرأس وتتكفل مبادئ نظرية سَ بالشكل العام لبنية العبارة في حين تسقط هذه المفردة سماتها الصنفية والانتقائية على تلك البنية. وهذا يعني ان البنية تعكس سمات المفردات التي توجد فيها. فاذا كانت المفردة من النوع الذي يتسم بورود فضلة معه فان ذلك سيقضي بأن يكون في العبارة التي تقع منها المفردة موقع الرأس موقع لتلك الفضلة. ان البنية النحوية ليست –- إذن– غير إسقاط للسمات التي تحدد كل المدخل المعجمي للمفردة.والذي يحدد علاقة هذه المعلومات المعجمية بالتمثيلات النحوية هو مبدأ الإسقاط الذي جرى عنه الحديث سابقا والذي يقضي بأن التمثيلات في كل مستوى نحوي (البنية–س، البنية–ع، الصيغة المنطقية) هي اسقاطات من المعجم، أي انها تلتزم بالسمات المعجمية ما دامت قد أسقطت في التمثيل النحوي، وبهذا فلا يمكن ان يشتق تمثيل نحوي ليس فيه سمة كانت موجودة في تمثيل سابق.

ومن ناحية أخرى فانه لا يمكن إهمال هذه المعلومات المعجمية. إي أن الفعل الذي يتسم بأنه يأخذ موضوعين كالفعل **ساعد** أو **أكل** أو **طبخ** لا بد أن يظهر في بنى نحوية يرد فيها معه هذان الموضوعان وإلا كانت البنية النحوية غير قواعدية. ولنضرب مثالا على هذا بالجمل التالية:

(31) * ساعد محمد (بدون متلقي)

(32) *مضى الوقت البنت (وجود موضوعين في حين أن هذا فعل يأخذ موضوعا واحدا)

(33) * ساعد زيدا (بدون منفذ)

ان السبب في عدم صحة الجمل أعلاه يكمن في عدم التوافق بين الأدوار المحورية التي يعينها الفعل والموضوعات التي ترد معه. فلقد ذكرنا ان لكل فعل شبكته المحورية: الأدوار المحورية (الدلالية) التي يعينها. وهذه الأدوار يسبغها الفعل على الموضوعات التي ترد معه، بحيث يكون لكل موضوع يرد مع المحمول دور–م خاص وان كل دور–م في الشبكة المحورية للفعل لا بد أن يعطى لموضوع واحد. أي ان هناك علاقة أحادية بين الادوار–م (الأدوار الدلالية) والموضوعات التي ترد مع الفعل. لقد أطلق على هذا المبدأ من مبادئ نظرية –م اسم **معيار – م** θ–criterion وهو يقضي:

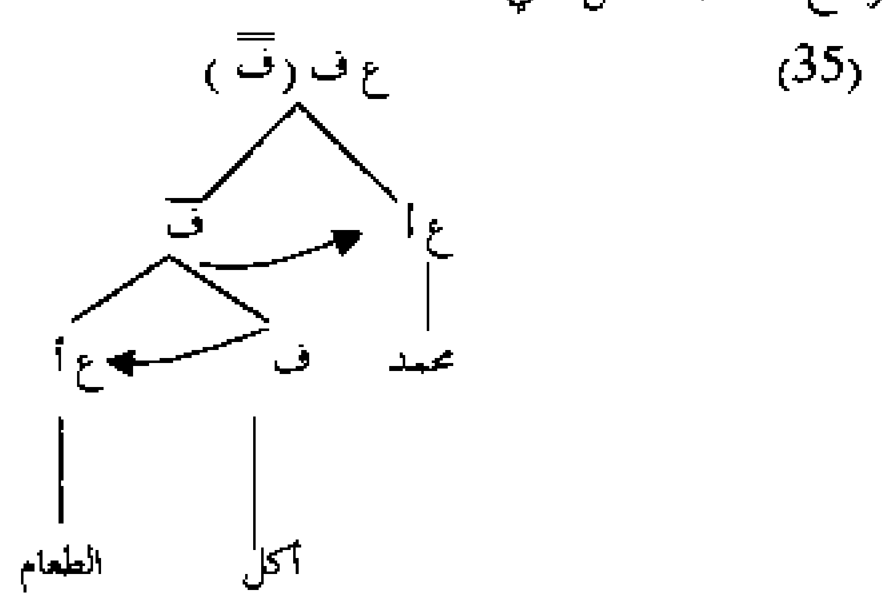
(34) كل موضوع يحمل دور – م واحد فقط، وكل دور– م يعين لموضوع واحد فقط.

ولنا أن نستنتج بيسر من هذا انه لا يمكن لجملة ان تظهر فيها عناصر لا حاجة بها – أي موضوعات ليس لها دور– م، أو لجملة تنقصها بعض العناصر – أي لا تجد بعض أدوار– م فيها موضوعا. ويستند هذا المعيار إلى ما يدعوه جومسكي مبدأ **التأويل الكامل** full interpretation الذي يقضي بأن كل عنصر يظهر في البنية الجملية لا بد أن يكون له تأويل وهذا مبدأ من المبادئ الكلية للغات البشرية (Chomsky 1986 a).

ولنلاحظ هنا أن معيار–م وقبله مبدأ الإسقاط، يضمنان لنا أن المعلومات المعجمية للمفردة التي تدرج في التركيب النحوي لن تتغير ولن تمحى. ومن ناحية أخرى فإن هذين المبدأين يقدمان تفسيرا مسببا لصحة الجمل قواعديا أو عدمها.

تسم المحمولات (والأفعال منها) الموضوعات التي ترد معها في البنية النحوية بالأدوار— م المناسبة. فالفعل **أكل** مثلا يسم الموضوع الذي يعمل فضلة له (العبارة الاسمية **الطعام**) بالدور— م الذي يقتضيه المدخل المعجمي لهذا الفعل- أي دور **المتلقي** . أما الموضوع الذي يعمل فاعلا لهذا الفعل، فان الفعل الذي هو رأس العبارة الفعلية لا يسمه بدور— م بل ان **فَ** هو الذي يقوم بوسم هذا الموضوع بدوره الدلالي — دور المنفذ. ان هذا يعود إلى أن الفاعل يحتل موضوعا مكانه خارج نطاق هيمنة الرأس ف، وإذن فهو موضوع خارجي ويتلقى دوره الدلالي – دور-م – بشكل غير مباشر عن طريق **فَ** كما يوضح لنا ذلك الشكل التالي:

(35)



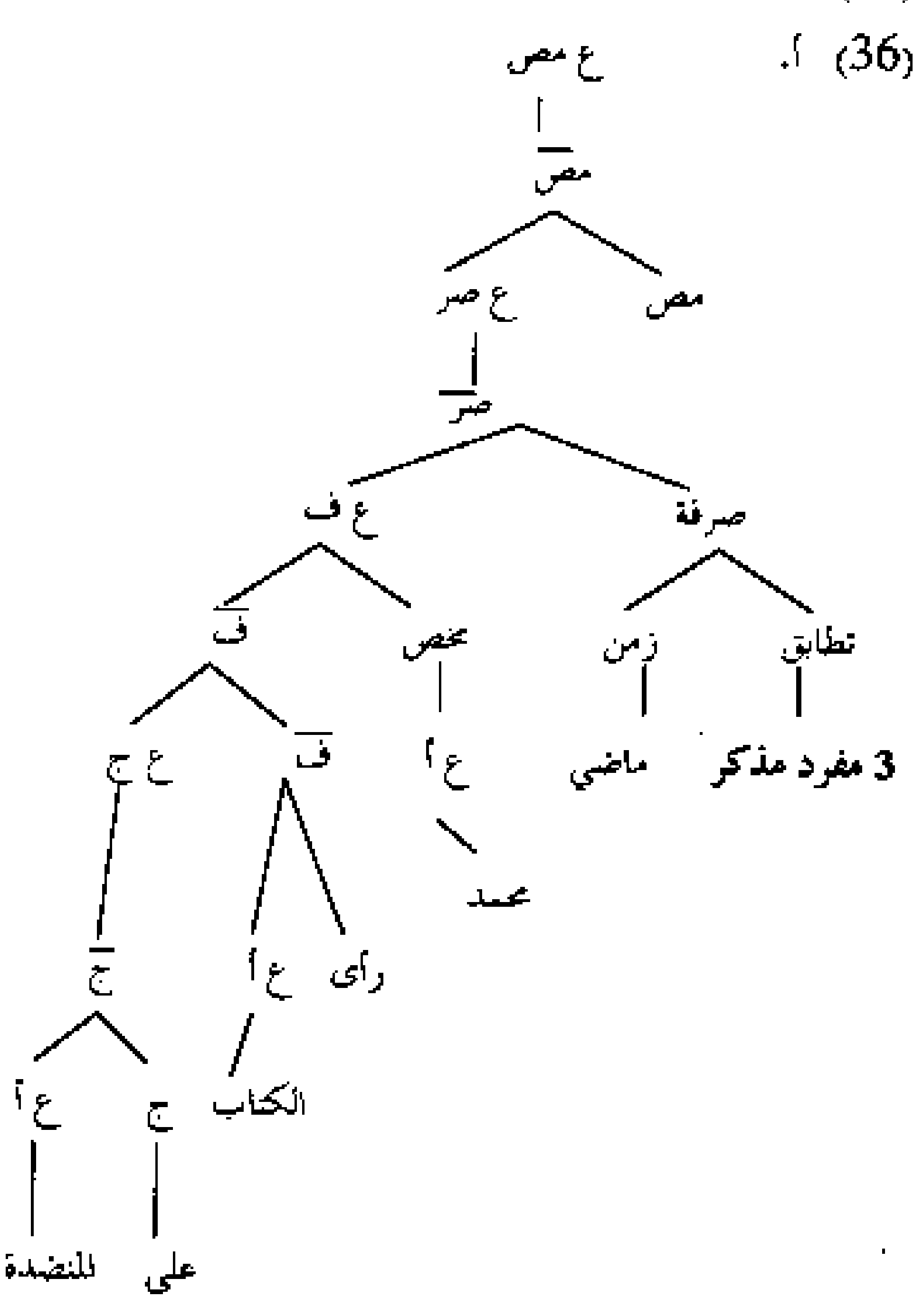
أما الأساس الذي يقوم عليه تعيين الأدوار – م على هذا الموضوع أو ذاك فانه يقضي بأن يعين كل محمول دور— م " لاخواته " من الموضوعات — أي الموضوعات التي تهيمن عليها نفس العقدة التي تهيمن على المحمول. فالمحمول **فَ** و ع ا **محمد** مكونان يرتبطان بعلاقة الأخوة وكذلك **ف** و **يأكل** .

ولنلاحظ هنا إن هذه المواقع التي تندرج فيها الموضوعات المختلفة تؤسس تحديدنا للوظائف القوا عدية كالفاعل والمفعول. فالفاعل يعرف بأنه العبارة الاسمية التي تحتل موقعا هو موقع المخصص للعبارة، أي انه العبارة الاسمية التي تهيمن عليها سً. أما

المفعول فهو العبارة الاسمية التي تحتل موقع الفضلة لرأس العبارة. فموقع الفاعل هو " أخ" للمكون سَ والمفعول "أخ " لرأس العبارة — أي س. وعلى هذا الأساس يمكن أن نفترض أن البنية – ع للجملة (36) أدناه ستكون على صيغة (36.أ)

(36) رأى محمد الكتاب على المنضدة

(36) أ.



لو نظرنا إلى المواقع التي تحتلها العبارات الاسمية في هذه الجملة وهي **محمد**، **الكتاب**، **المنضدة** لوجدناها مواقع تقليدية للفواعل والمفاعيل– وهي **مواقع– ض** A-positions أي مواقع للموضوعات التي ترد مع المحمولات والتي تخصص لها أدوار–م. فالفاعل موقعه هو مخصص العبارة الفعلية، والمفعول موقعه فضلة الفعل، وكذلك المجرور الذي هو فضلة الجار. إذن فالمواقع التي تحتلها هذه الموضوعات عادة أو تنتقل إياها أو منها هي **مواقع– ض**. من هذا يمكن تعريف كل من هذه المواقع وفقا للوظيفة القواعدية: الفاعل، المفعول... وإلى جانب هذه المواقع هناك مواقع لا ترد فيها الموضوعات أو أنها ليست مواقع موضوعات وهذه ما يرمز إليها **بمواقع – ض̄**. في التخطيط السابق (36.أ) هناك موقعان من هذا النوع: فضلة "الصرفة" التي لا تكون إلا ع **ف**، وكذلك موقع مخصص المصدري. ان هذين الموقعين ليسا مما تحتله موضوعات ولهذا فهي مواقع– ض̄ .

من ناحية أخرى نجد أن هناك مواقع محورية – أي مواقع يعين لها أدوار محورية – تطلق عليها **مواقع – م** وهذه، كما رأينا من قبل، محدودة بشرط "الأخوة" الذي وضعناه شرطا على الوسم بالدور المحوري، فدور– م الداخلي يعين "لاخ" الرأس، والخارجي "لاخ" س̄. في التخطيط أعلاه نجد أن الفاعل **محمد** هو "أخ" لـ ف̄، والمفعول **الكتاب** أخ لـف، والمجرور **المنضدة** أخ للجار ج. وكل هذه الموضوعات في مواقع–م.

من الطبيعي – بل من الضروري – أن تكون كل مواقع –م هي مواقع – ض، أي أن تكون كل المواقع التي تعين لها أدوار محورية (دلالية) هي مواقع تحتلها الموضوعات. لكن العكس ليس صحيحا. فهناك مواقع نجد فيها موضوعات أي أنها مواقع – ض، لكن ليست لها أدوار محورية أي أنها مواقع – م. إن هذه المواقع هي مواقع تحددها بعض المحمولات – على سبيل المثال الأفعال **يظهر، يبدو**.... او الأفعال المبنية للمجهول لـ **قتل، حذف** ... لكنها ليست بذات دور دلالي. ان هذه الأفعال تحتاج إلى أن يرد معها فاعل اتساقا مع مبدأ الاسقاط الموسع الذي يقضي أن يكون لكل جملة فاعل. غير أن

موقع الفاعل الذي يكون موجودا في الجمل التي فيها هذه الأفعال ليس بذي دور دلالي — أي ليس له دور— م. وعلى هذا الأساس ينتقل عنصر من العناصر الموسومة بدور دلالي معين —أي موضوع له دور— م — في البنية العميقة إلى هذا الموقع فيحتله كما في انتقال العبارة الاسمية التي تشغل موقع المفعول إلى موقع الفاعل في الجمل المبنية للمجهول مثل (37) أدناه :

(37) أ. [[. . . . .] أكل الطعام]

ب. [[الطعام] أُكِل [ث]]

ويتمثل كذلك في صعود عبارة اسمية من الجملة المكتنفة إلى موقع الفاعل الرئيس لأفعال مثل **يظهر**، يبدو... كما في (38)

(38) أ. [[...] يبدو [محمد سعيد]]

ب. [[محمد] يبدو [[..ث..] سعيد]]

ومن الممكن كذلك أن يحتلئ هذا الموقع بعنصر اضماري بدل صعود الفاعل من الجملة المكتنفة، كما في (39).

(39) يبدو أن فاطمة جاءت

وتوضح لنا الإنجليزية هذا الأمر بشكل أفضل حيث يُملأ هذا الموقع بعناصر فارغة دلاليا مثل it أو there . فالفعل seem يبدو لا يعين دورا محوريا خارجيا– أي لا يعين دور–م لفاعله. ولهذا نجد فاعل هذا الفعل في البنية — س يرد بصيغة الضمير it أو there ، أو عبارة اسمية منقولة من الجملة المكتنفة، كما توضح الجمل أدناه:

(40) أ. It seems that Sarah has left

ب. Sarah seems (... t. . .) to have left

يظهر من كل ما ذكرناه أن نظرية –م التي تتعلق بتعيين كل محمول في الجملة الأدوار الدلالية للموضوعات التي ترد معه في التركيب النحوي تعمل على وصل المعلومات المعجمية لكل مادة في المعجم بالتركيب النحوي وعلى إيضاح التأثيرات النحوية للأدوار المحورية (الدلالية)، ومن ذلك ما ينشأ عن التباين بين عدد الموضوعات الواردة مع المحمول وبين الأدوار المحورية التي يتسم بها ذلك المحمول – أي التي يعينها للموضوعات– سواء في ذلك تلك الموضوعات التي يتفرع إليها، أي الموضوعات الداخلية، أو الموضوعات الخارجية. وقد قادتنا هذه المناقشة إلى التفريق بين المواقع المختلفة في البنية النحوية، ومنها إلى عرض مختصر للوظائف القواعدية وإلى طبيعة حركة العناصر من موقع إلى آخر. وسيتبين لنا بشكل أوضح في الفصول القادمة أهمية مبادئ هذه النظرية في تصورنا الذي نخطط له لنظام القواعد (انظر Chomsky 1981 لتفاصيل هذه الافتراضات ضمن نظرية العمل والربط).

4:4 نظرية الحدود

تتناول هذه النظرية الفرعية التي تدعى نظرية الحدود Bounding theory حركة العناصر وحدودها في البنية الجملية، أو بمعنى أعم حدود التغير الذي يقع على البنية الجملية والعوامل التي تفرض تلك الحدود. من الجوانب التي تتضح فيها صلة نظرية–م بالصورة الكلية التي ترسمها للقواعد حركة بعض العناصر في التراكيب النحوية من موقع إلى آخر. لقد رأينا في فصول سابقة أن بعض العناصر تنتقل من مكان في التركيب النحوي إلى مكان آخر فيه. ونجد هذه الظاهرة في كل اللغات الإنسانية. ولعلنا نجد أوضح مثل على الحركة في الجمل الاستفهامية في العربية التي تبتدئ باسم الاستفهام منقولا من موقعه الأصلي داخل الجملة إلى موقعه الجديد في صدرها. ونجد مثلا عليها كذلك في ظهور الفعل المساعد قبل الفاعل وليس بعده في الجمل الاستفهامية في

الإنجليزية. وكذلك ظهور مفعول الجملة المبنية للمعلوم في موقع الفاعل في مقابلتها المبنية للمجهول في العربية والإنجليزية معا.

وقد اتخذت الحركة دليلا على افتراض مستويين للبنية النحوية تصل بينهما مجموعة القوانين التي تحسب حساب حركة العناصر وغيرها من التغيرات التي تعرض في البنية النحوية. وقد سميت هذه — كما جاء في أول الكتاب — بالتحويلات. وفي المراحل الأولى من تطور المدرسة التوليدية انصب اهتمام كبير على تفاصيل هذه القوانين وحدودها توضيحا للصلة بين مستويين البنية النحوية: البنية العميقة والبنية السطحية. وكذلك كان هناك اهتمام كبير بالقيود على هذه التحويلات — ومنها تحويلات الحركة. غير أن تحول الاتجاه العام في الدرس نحو بحث المبادئ العامة ذات الصفة الكلية أفضى إلى توحيد قوانين الحركة المتفرقة في تخطيطات عامة وكذلك إلى إعطاء تفسيرات لهذه العمليات. وقد أجملت قوانين الحركة- كما ذكرنا - في مبدأ عام للحركة هو "**انقل أ** Move α " وترمز أ هنا إلى أي عنصر نحوي - من أية فصيلة كان، فقد ترمز إلى ع أ، أو إلى **عبارة — ميم** (اسم استفهام) أو إلى **ف** . . . الخ

لنتناول مثلا بسيطا - وواضحا- على هذا وهو حركة ع أ التي نجدها في التراكيب المبنية للمجهول في العربية والإنجليزية. فجملة مثل :

(41) الفساد حورب

يمكن ان ينظر إليها على أساس أن لها بنية —ع تختلف عن شكلها الظاهر، وتأتي فيها العبارة الاسمية **الفساد** بعد الفعل في موقع المفعول، ومن ثم ترتفع هذه العبارة إلى موقع الفاعل، أي أنها تنتقل من موقع إلى آخر. إن مثل هذا التصور يفرضه مبدأ الإسقاط الذي يقضي بأن تنعكس الخواص المعجمية لكل مدخل معجمي في كل مستوى من التمثيلات النحوية. فالجملة الآنفة الذكر ،بصيغتها الظاهرة، تناقض هذا المبدأ من حيث أن الفعل في هذه الجملة — وهو صيغة المجهول من **حارب** - لا يليه مفعول وليس له منفذ،

وهاتان السمتان من السمات المعجمية لهذا الفعل الذي يمكن تمثيل مدخله المعجمي بالوجه التالي:

(42) حارب: [________ ع أ]، < منفذ، متلقي>

أي أنه فعل تليه ع أ وله شبكة محورية ذات دورين محوريين هما دور–م المنفذ ودور–م المتلقي. ولكي لا تتناقض مع مبدأ الاسقاط لنا أن نضمن البنية – س لهذه الجملة إشارة تشير إلى وجود مثل هذه العبارة الاسمية بصيغة "أثر" يدل عليها. وعلى هذا يمكن أن تكون البنية –س لهذه الجملة على شكل (41 أ).

(41) أ. الفساد [حورب ث]

ان هذه البنية تبقي مبدأ الاسقاط ثابتا – بوجود ما يدل على ع أ تلي الفعل – ولو ان هذا الأثر عنصر فارغ لا يتحقق صوتيا. ومعلوم من هذا أيضا أن البنية– ع لهذه الجملة تفي بهذا المبدأ بافتراضنا أن **الفساد** ينشأ عبارة اسمية تلي الفعل.

(41) ب. [حورب [الفساد]]

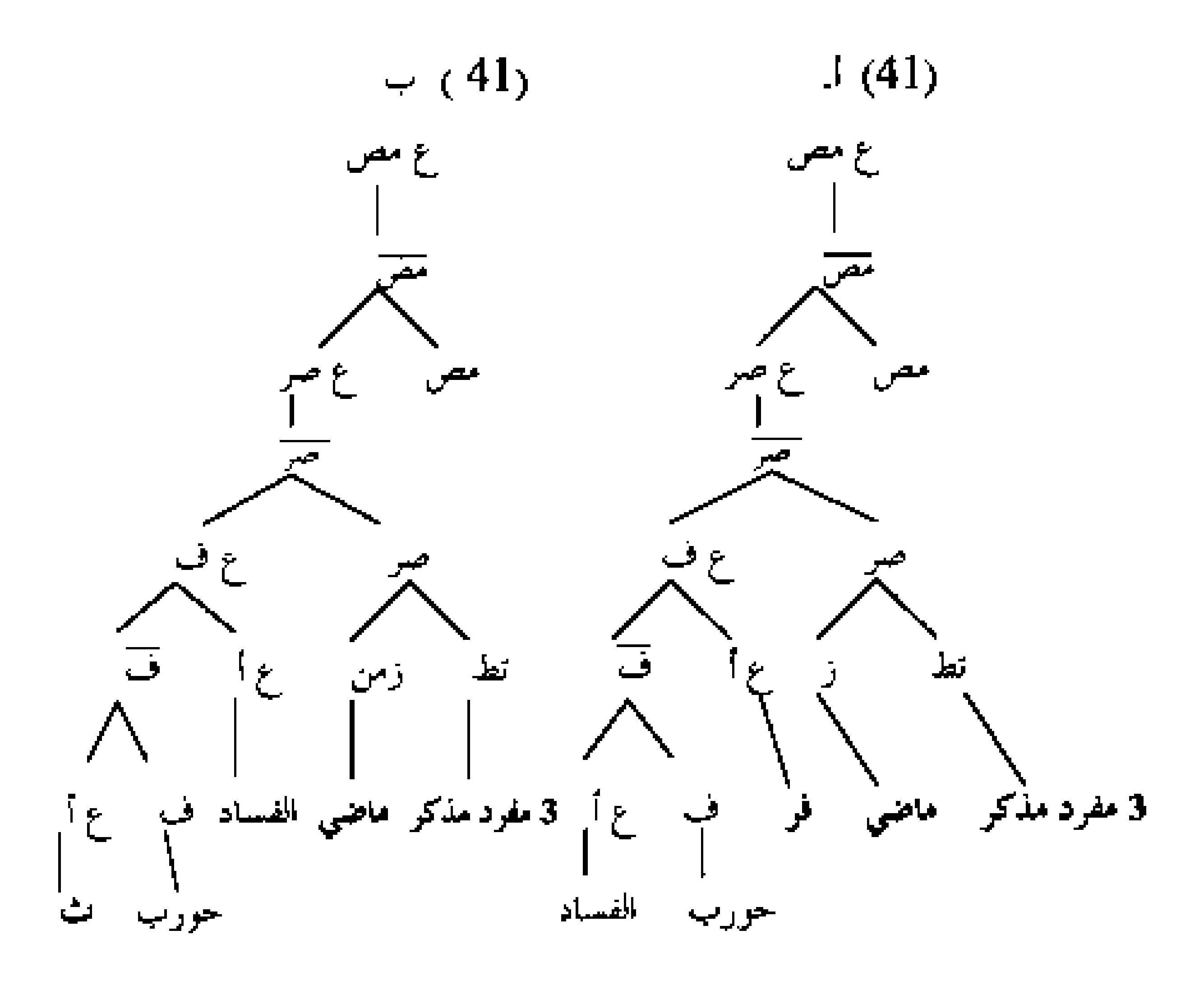
غير أن هناك إشكالا ما زال قائما في هذه البنية –ع وهي أنها لا تفي بمبدأ الاسقاط الموسع الذي يقضي بوجوب وجود فاعل لكل جملة. وليس في هذه البنية موقع للفاعل. ويكمن الحل في افتراض وجود عنصر فارغ (فر) في مكان الفاعل في تمثيل الجملة على مستوى البنية–ع على نحو:

(41) ج. [فر] [حورب الفساد]

لكن هذا يثير مسألة المعيار– م. فعلى هذا المستوى تعين البنية–ع الأدوار–م للموضوعات، فهل أن عدم وجود فاعل في هذه البنية سيبقي موقع الفاعل فارغا بدون دور–م؟ أم أن الفعل سيعين للفاعل دور–م خاصا به؟. ومن ناحية أخرى فإن العبارة الاسمية **الفساد** التي ترد في البنية–ع في موقع–ض هو موقع المفعول، والمعطاة دور–م

خاصا بها تنتقل إلى موقع آخر، هو موقع الفاعل، وهو موقع-ض كذلك. ولكي لا تناقض مع معيار-م لا بد أن يكون هذا الموقع خاليا أولا، وأن لا يكون له دور-م ثانيا، وإلا أصبح لهذه العبارة الإسمية وأثرها دوران محوريان: الدور-م الأصلي (المتلقي)، والدور-م الثاني (المنفذ). إن هذا يخرق مبدأ عاما في الحركة يقضي بأن السلسلة التي تتكون من العنصر المنقول من مكان إلى آخر وأثره الذي يتركه في موقعه المنقول منه لا بد أن يكون لها دور-م واحد. من هنا لا بد من افتراض أن صيغة المجهول للفعل حارب تختزل أو **تمتص** absorb دور-م موقع الفاعل، فيبقى دون دور-م. ولا يمثل حينئذ انتقال العبارة الإسمية **الفساد** ذات الدور-م المختلف إلى موقع الفاعل تناقضا مع معيار-م، إذ أن لهذه السلسلة [الفساد.....ث....] دور-م واحد فقط. يمكننا أن نلخص ما قلنا حول حركة الــ ع ا في الجملة المبنية للمجهول بأنها حركة لعبارة اسمية من موقع-ض ذي دور-م إلى موقع-ض آخر ليس له دور-م.

وقد يدور السؤال فيما إذا كانت هناك فعلا حركة لــ ع أ من موقع المفعول إلى موقع الفاعل في العربية. إذ أننا نجد الجملة (41. ب) بجانب (41) أعلاه. ما هو دليلنا على هذه الحركة؟ يبدو ان الدليل يكمن في اختلاف الحالة الإعرابية التي تتسم بها هذه العبارة الإسمية في حالتيها. إذ أنها تتسم بحالة النصب لو بقيت أختاً لــ ف أما إذا ارتفعت وأصبحت في موقع الفاعل- أي أختاً لــ فَ- فتتسم بالرفع. إن ظهور **الفساد** مرفوعة يدل على أنها قد تحركت من موقع المفعول إلى موقع الفاعل. يمثل التخطيطان التاليان البنية-ع والبنية-س للجملة (41) على التوالي.



أما الفرق الظاهري الذي نجده بين الجملتين (41) و (41. ب) حيث تتسم الفساد بحالة الرفع، فإنه ناتج عن حركة أخرى ينتقل فيها المفعول من مكانه بعد الفاعل إلى موقع الصرفة ملتحقا بعنصري التطابق والزمن وهي حركة سنعرض لها في فصول لاحقة.

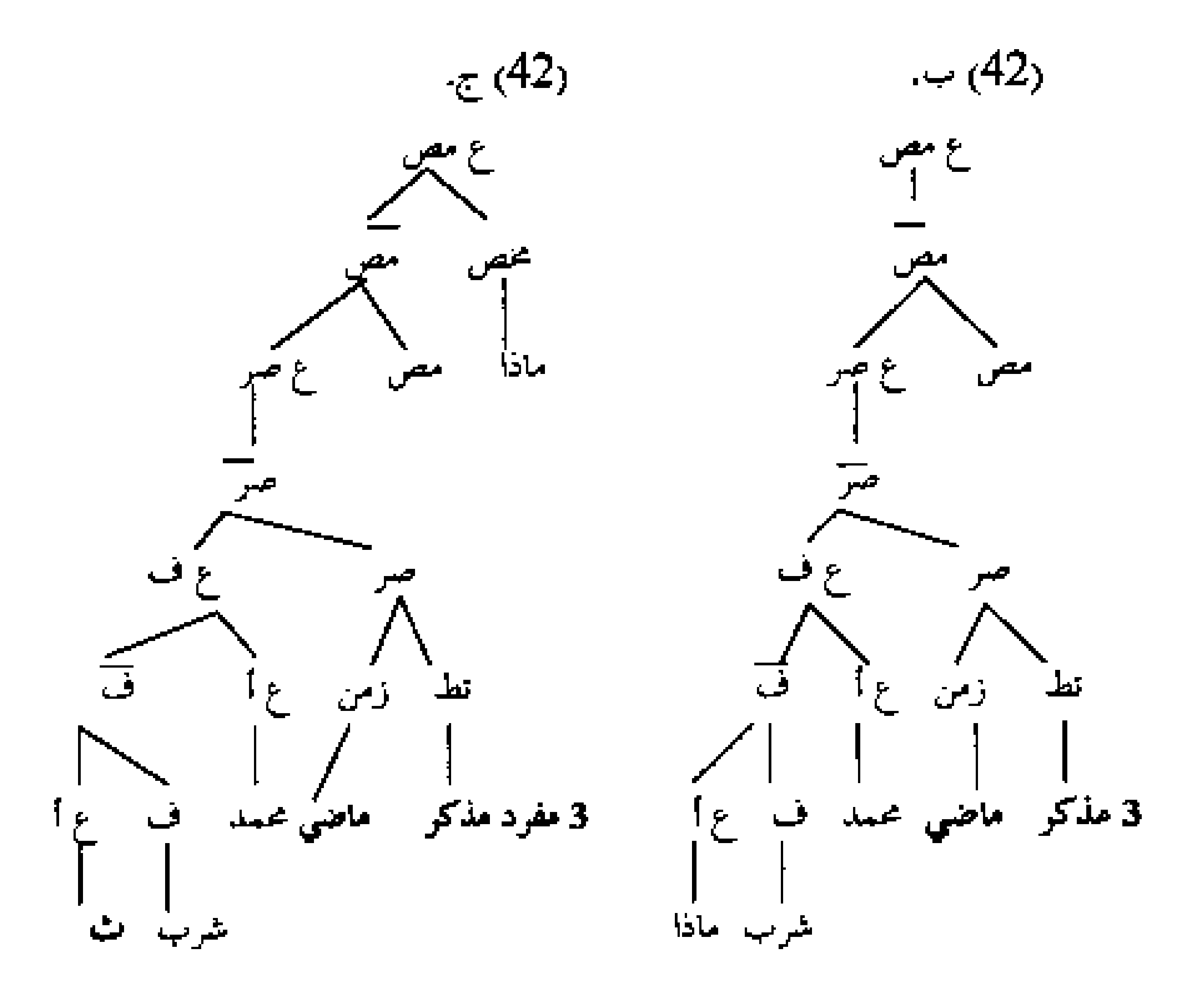
النوع الآخر من أنواع الحركة هو حركة العبارات الاستفهامية (العبارات الميمية كما اصطلحنا عليها على أساس أن بعضها تبتدئ بهذا الحرف) إلى بداية الجملة الاستفهامية من موقعها الأصلي داخل الجملة. فالجملة

(42) ماذا شرب محمد ؟

لها البنية – ع

(42) أ. محمد شرب [ماذا]

يخصص الفعل **شرب موقعين** - هما العبارتان الاسميتان اللتان نجدهما في موقع الفاعل وموقع المفعول؛ ويعين دورين محوريين لهما: دور-م **المنفذ** ودور- م **المتلقي** على التوالي. فالعبارة الاسمية **محمد** -الفاعل - يعين لها دور-م المنفذ. أما دور- م المتلقي فيعين للمفعول الذي تحتل موقعه العبارة الاسمية الاستفهامية **ماذا**. إن الــ ع أ **ماذا** ترد في البنية-ع في موقع-م، أي موقع له دور محوري وهذا الموقع هو في الوقت نفسه موقع-ض لأنه موقع تحتله الموضوعات التي يتطلبها المحمول. غير أن البنية-ع ليس فيها موقع-ض فارغ أو خال لتنتقل إليه العبارة الاسمية **ماذا**. وإذن فالموقع الذي تنتقل إليه **ماذا** وتظهر فيه في البنية-س لهذه الجملة لن يكون موقع-ض، على خلاف حركة العبارة الاسمية في الجمل المبنية للمجهول التي تكون من موقع-ض إلى **موقع**-ض آخر. وإذ ان هذا الموقع الذي تنتقل إليه **ماذا** ليس موقع-ض فانه لن يكون معينا له دور-م. فالادوار-م - كما عرفنا - يعينها الفعل للمواقع-ض التي ترد معه فقط. وبسبب كون هذا الموقع يأتي في بداية الجملة من المناسب أن يكون هو موقع مخصص عبارة المصدري الفارغ - وهذا سبب عدم ذكره في التخطيطات السابقة. ان هذا الموقع ليس من المواقع التي ترد فيها موضوعات عادة ولهذا فانه **موقع** - **ض**. يمثل التخطيطان التاليان البنية-ع والبنية-س للجملة (42) على التوالي



ونشير هنا أيضا إلى وجود حركة أخرى هي انتقال الفعل إلى ما قبل الفاعل لكي نحصل على (42).

وما دام الموقع الذي انتقلت إليه العبارة الاسمية **ماذا**، وهو موقع مخصص عبارة المصدري الفارغ ليس بموقع-ض فانه لا يمكن ان يخصص له دور-م. أما الدور-م للعبارة الاسمية **ماذا** فانه يخصص لها من موقعها الأصيل كما ذكرنا. وهذا كله يجري متناسقا مع معيار-م الذي يقضي بان يكون لكل موضوع دور-م واحد. وبقي ان نذكر ان عبارات الاستفهام المنتقلة إلى موقع مخصص عبارة المصدري تترك وراءها أثرا يمكن ان نسميه **أثر-ميم أو متغيرا**. وستكون لنا عودة إلى هذا الأثر لمقارنته بعناصر أخرى حين نناقش نظرية الربط وهي نظرية فرعية أخرى من قوالب القواعد.

ضمن هذه الرؤية للقواعد التي تركز على التفسير والتسبيب يبرز سؤال مهم عن السبب في حركة العبارات الاستفهامية (العبارات الميمية) إلى بداية الجملة. لنا أن نفترض ان عبارة المصدري التي تنتقل إليها العبارة الاستفهامية الاسمية تحتوي على سمة استفهامية مجردة يدفع وجودها العبارة الاستفهامية إلى الحركة والانتقال إلى مخصص عبارة المصدري الفارغ. وإذا كان مبدأ مثل هذا يحكم حركة عبارات الاستفهام فان وجود بعض اللغات كاليابانية التي لا تنتقل فيها العبارات الاستفهامية إلى بداية الجملة من مكانها الأصلي داخل الجملة يدل على ان هذا وسيط تتوزع اللغات البشرية على حديه.

ومن ضمن المقترحات الأخيرة لأنواع من الحركة نورد نوعين آخرين هما حركة الفاعل وحركة الفعل. فحركة الفاعل التي نراها في بعض اللغات تتم بانتقال العبارة الاسمية التي تحتل موقع الفاعل الأصلي - وهو موقع مخصص العبارة الفعلية كما افترضنا أعلاه - إلى موقع مخصص عبارة التطابق أي أنه في هذه الحركة ينتقل الفاعل إلى موقع مخصص أحد الأصناف الوظيفية في الجملة. وهذه الحركة-كما في باقي الحركات- تكون إلى الأعلى، ويترك الفاعل أثرا يدل عليه - له نفس قرينته - في موقعه الأصلي. تقدم الإنجليزية مثالا على حركة الفاعل هذه كما في الجملة التالية:

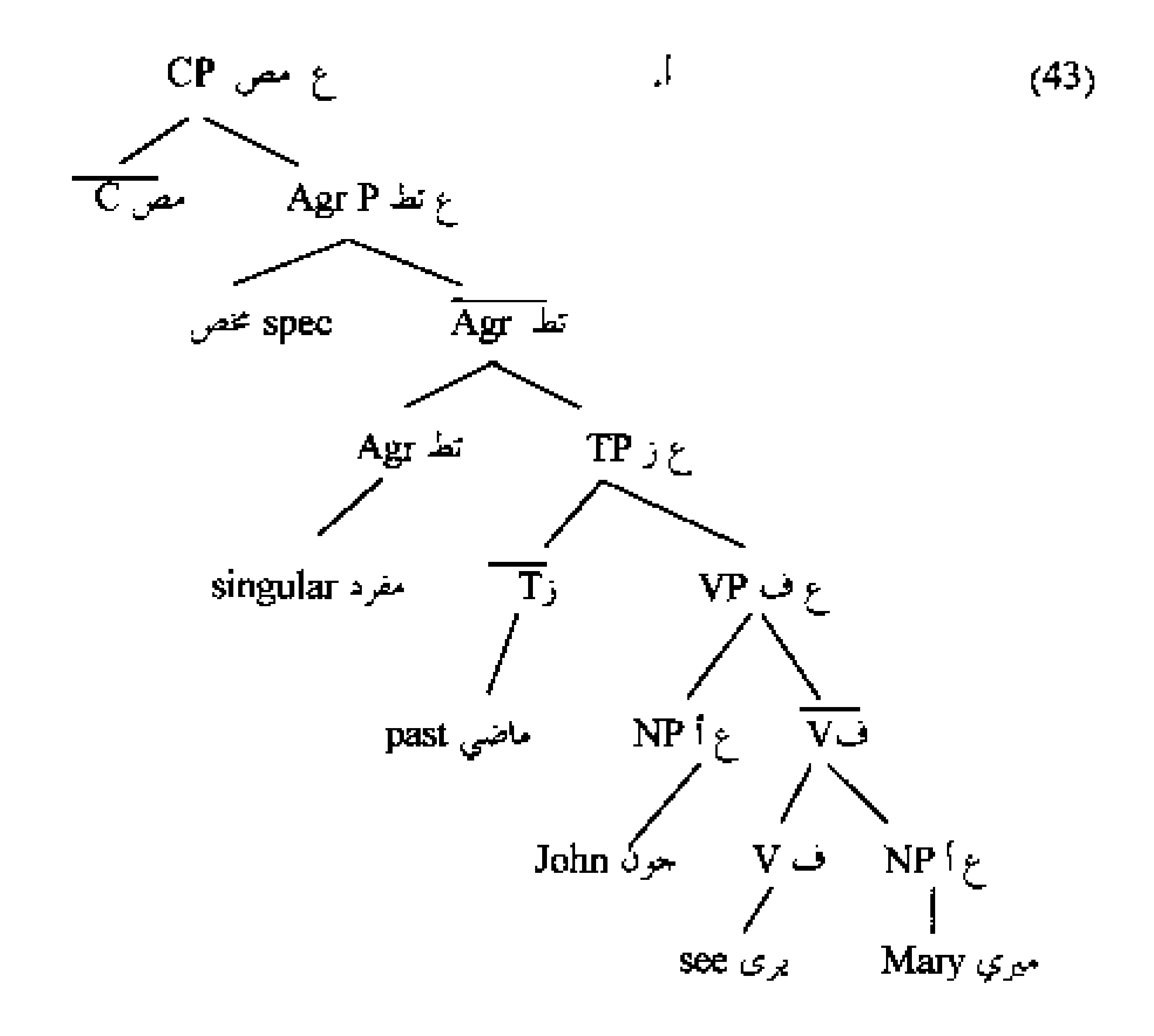
John saw Mary (43)

ميري رأى جون

"جون رأى ميري"

يوسعنا افتراض التخطيط التالي ممثلا لبنية هذه الجملة.

(43) أ.



تؤلف هذه الحركة- حركة الفاعل إلى الأعلى في بنية الجملة-أي إلى موقع مخصص أحد الإسقاطات الوظيفية- أحد التنوعات التي تتوزع عليها لغات العالم. أي أنه وسيط تنقسم اللغات على حديه. فالإنجليزية والفرنسية مثلا نجد فيهما هذه الحركة للفاعل، أما العربية والولشية اللتان تبتدئ جملهما بالفعل عادة فلا توجد فيهما هذه الحركة. ففي هذه الجمل يبقى الفاعل في موقعه الأصلي- مخصص العبارة الفعلية- ولا ينتقل إلى موقع مخصص عبارة التطابق.

النوع الآخر من الحركات هي حركة الفعل من موقعه كرأس للعبارة الفعلية إلى الأعلى ليحتل موقع الرأس في إحدى الاسقاطات الوظيفية العليا في بنية الجملة –أي إلى رأس عبارة الزمن أو رأس عبارة التطابق. وكما هو الحال في حركة الفاعل فإن حركة الفعل هذه تمثل وسيطا آخر تتوزع عليه اللغات. في بعض اللغات –كالإنجليزية مثلا– لا يبدو أن الفعل فيها يتحرك من مكانه في رأس العبارة الفعلية، على عكس الفرنسية والعربية اللتين يظهر الفعل فيهما متقدما على العديد من العناصر وبشكل يوحي بوجود هذه الحركة فيهما.

إن الذي يدل على بقاء الفعل وعدم حركته في الإنجليزية هو أن العنصر الذي يرتفع إلى ما قبل الفاعل في الجمل الاستفهامية أو يظهر قبل أداة النفي في الجمل المنفية هو من مجموعة الأفعال المساعدة –وهذه مجموعة محددة تختلف في هذه الخاصية عن كل الأفعال الإنجليزية. وهذه الأفعال لا تنشأ في العبارة الفعلية بل أن موقع توليدها الطبيعي يكون في رأس عبارة الزمن، أو رأس عبارة الصرفة – ان لم نشأ أن نفصلها إلى عبارتي الزمن والتطابق. وحين لا يوجد في الجملة أي من هذه الأفعال يؤتى بـــ do كحل أخير لكي يوضع قبل أداة النفي أو قبل الفاعل. فالجملة (44) لا يستفهم عنها كـــ (44.أ) بتقدم الفعل إلى يسار الفاعل كما كان الأمر في الإنجليزية الوسطى– لغة شيكسبير، بل كـــ (44.ب) التي نجد فيها المساعد do يحتل مكانا قبل الفاعل في حين يظل الفعل في موقعه الأصلي.

(44)	John hates football
	كرة القدم يكره جون
أ.	*Hates John t football ?
ب	Does John hate football ?

أما الفرنسية فتعطينا دليلا على وجود حركة للفعل في جملها (Cook, 1995: 212). والحركة هذه تكون من الموقع الأصلي للفعل- موقع رأس العبارة الفعلية - إلى الأعلى في بنية الجملة، ربما إلى رأس عبارة التطابق أو أعلى من ذلك. والذي يدلنا على ذلك ورود الفعل في الجمل الفرنسية قبل أداة النفي pas في الجمل المنفية مثل (45).

Marie ne-mange pas le boef (45)

البقر الـ تأكل لا ماري

" ماري لا تأكل لحم البقر"

وكذلك ورود الفعل في بداية الجمل الاستفهامية مما يعني انتقاله إلى رأس عبارة المصدري كما في جمل مثل (46).

Aime-t-il Marie ? (46)

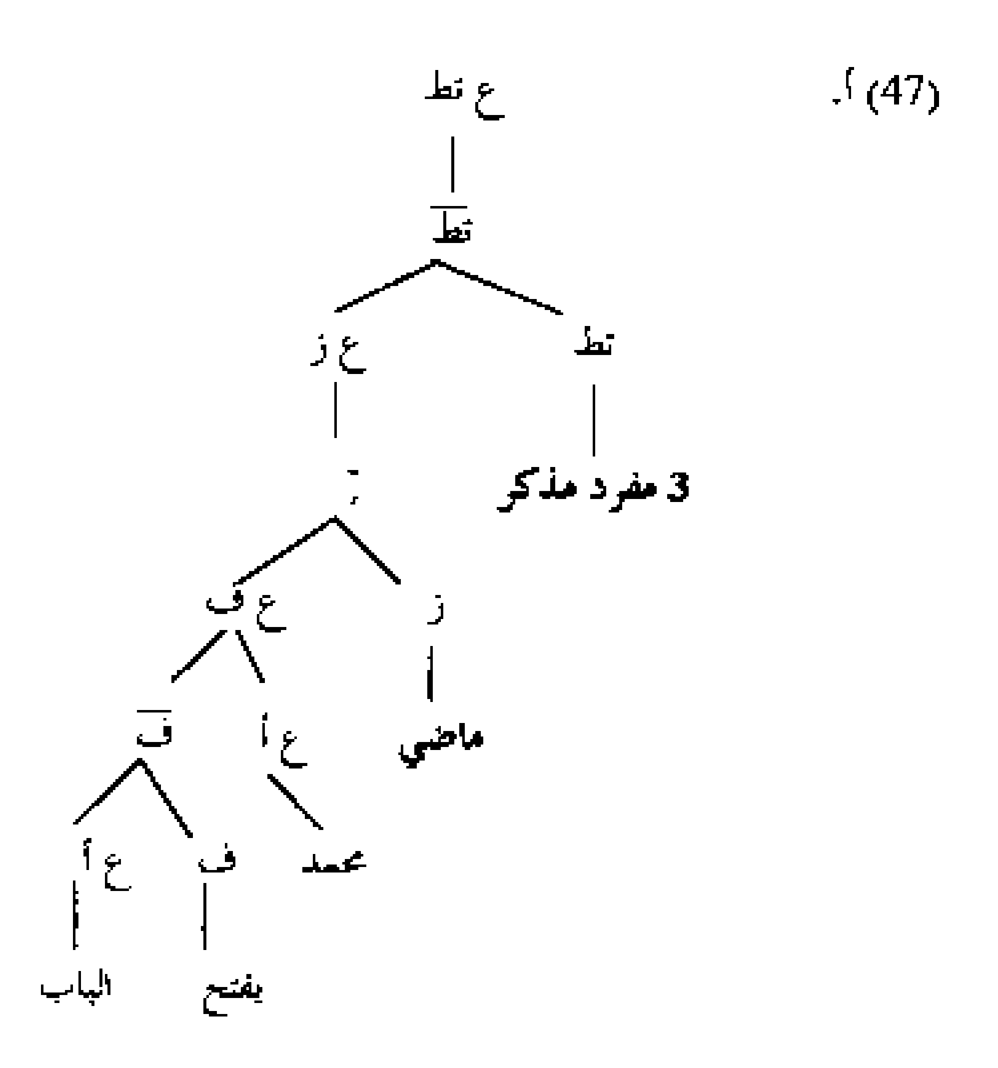
? ماري هو يحب

" هل يحب ماري؟"

ويعطينا ظهور الفعل في العربية قبل الفاعل — في كل الجمل التي تبتدئ بالفعل — برهانا على حركة هذا الفعل. وبافتراض الهيئة العامة لمواقع عناصر الجملة، يمكن القول أن الفعل هنا أيضا ينتقل من موقعه الأصلي كرأس للعبارة الفعلية إلى الأعلى في البنية الجملية، أي إلى موقع رأس إحدى الاسقاطات الوظيفية. وقد تكون حركته من خطوتين أو أكثر مرورا بأكثر من موقع رأس، من انتهاء بموقع رأس عبارة التطابق. ووفق هذه الصورة يمكن تمثيل بنية الجملة (47) على هيئة (47أ) .

(47) فتح محمد الباب

(47) أ.



نخلص من هذا إلى أن اختلاف المواقع التي يظهر فيها الفعل في جمل اللغات المختلفة هو دليلنا الأساس على حركته وفقا لشبكة الفصائل أو الأصناف الوظيفية الموجودة في الجملة. وهذا الاختلاف هو الذي جعلنا نعطي حركة الفعل هذه الخاصية الوسائطية.

في الأنواع المختلفة لمبدأ **انقل-أ** التي ناقشناها على التو، أكدنا على مسألة المواقع التي تنقل إليها العناصر المتحركة. وقد توضحت صلة **نظرية-م**، النظرية الفرعية في القواعد، ومبدأ الإسقاط بمبدأ الحركة. فلقد رأينا أن العناصر المتحركة والمواقع التي تنتقل منها وتلك التي تنقل إليها تتساوق مع مبدأ الإسقاط ولذلك فانه لا بد لهذه المواقع التي

تنتقل إليها العبارة الاستفهامية أو التي ترتفع إليها العبارة الاسمية أن تكون مواقع لم يعين لها دور–م توافقا مع معيار–م.

لننتقل إلى مسألة أخرى من المسائل المتعلقة بالحركة وهي حدود هذه الحركة ومسافتها. تتكفل بهذا الأمر نظرية الحدود أيضا. فهذا **القالب module** الفرعي يتعلق ليس فقط بأنواع الحركة بل بحدودها، أي بحدود التغيير الذي يجري على مواقع العناصر في الجملة، أو بشكل أعم البعد الممكن بين عنصرين متعالقين. ولعل أهم مبدأ في هذه النظرية الفرعية هو مبدأ **التحتية subjacency** الذي يعود تاريخه إلى بداية السبعينيات حين طرح في إحدى مقالات چومسكي (Chomsky 1973). وكما ذكرنا في (2:3) فإن مبدأ التحتية مبدأ عام يحكم كل التحويلات عموما. ولنلاحظ تعلق هذا المبدأ بمبدأ الحركة العام الذي تحدثنا عنه الآن وهو **انقل–أ**. دعنا نعيد ذكر مبدأ التحتية على النحو التالي:

(48) لا يمكن نقل عنصر من العناصر عبر أكثر من عقدة فاصلة واحدة كل مرة.

ان هذا يعين عددا من الأشياء، منها أن هناك حواجز أمام حركة العناصر. في واقع الأمر هناك عقد معينة في التفريع الشجري – أو لنكن أكثر تحديدا – فصائل نحوية محددة في بنية الجملة لا يمكن لعنصر متحرك أن "يقفز" فوق أكثر من واحدة منها كل مرة. ما هي هذه العقد–الفصائل– التي تمثل حدودا للحركة ؟ إنها ع **أ** و ع **تط** – وقد كانت ع **أ** و ج̅̅ حين طرح هذا المبدأ أول مرة.

ان مبدأ التحتية سيفسر كون الجملتين (49) و (50) ليستا صحيحتي الصياغة:

(49)   * من استحسنت هند عيادة ؟

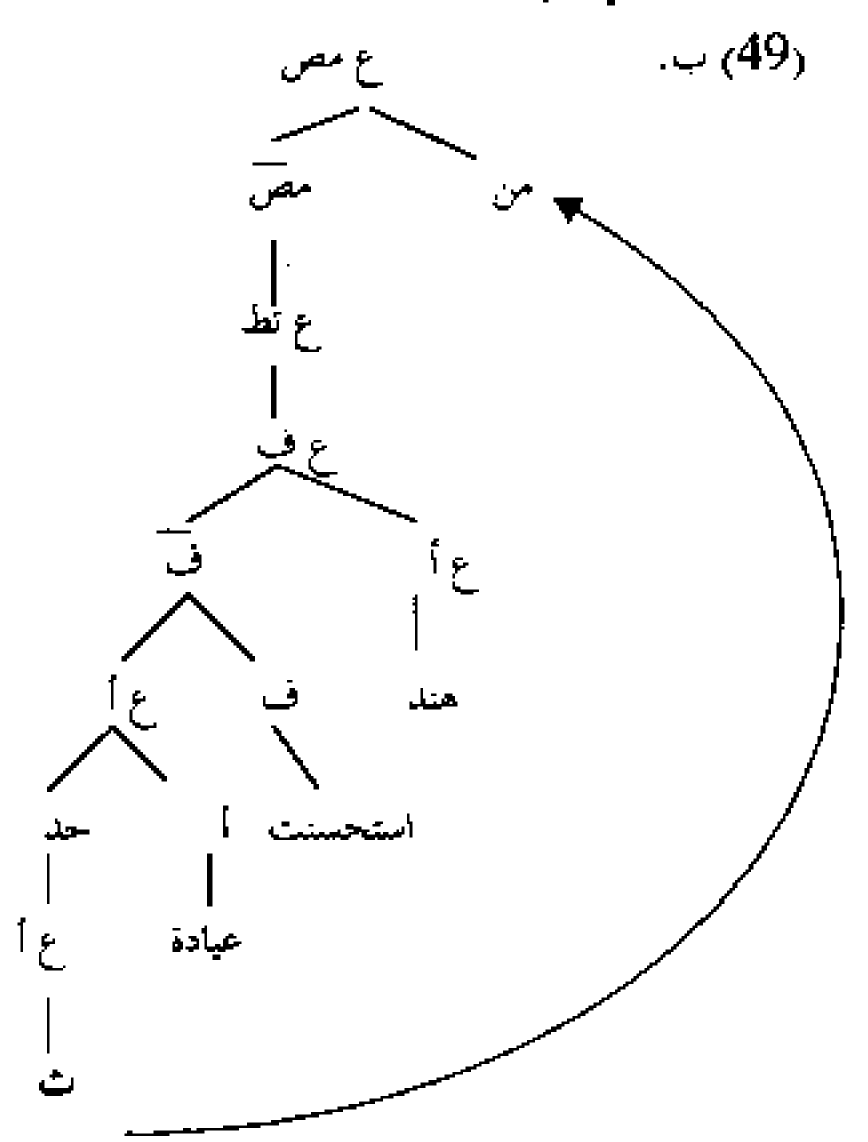
آ.   من [$_{ع تط}$ استحسنت هند [$_{ع أ}$ عيادة ث]]

(50) * ماذا رأى محمد الرجل الذي كتب ؟

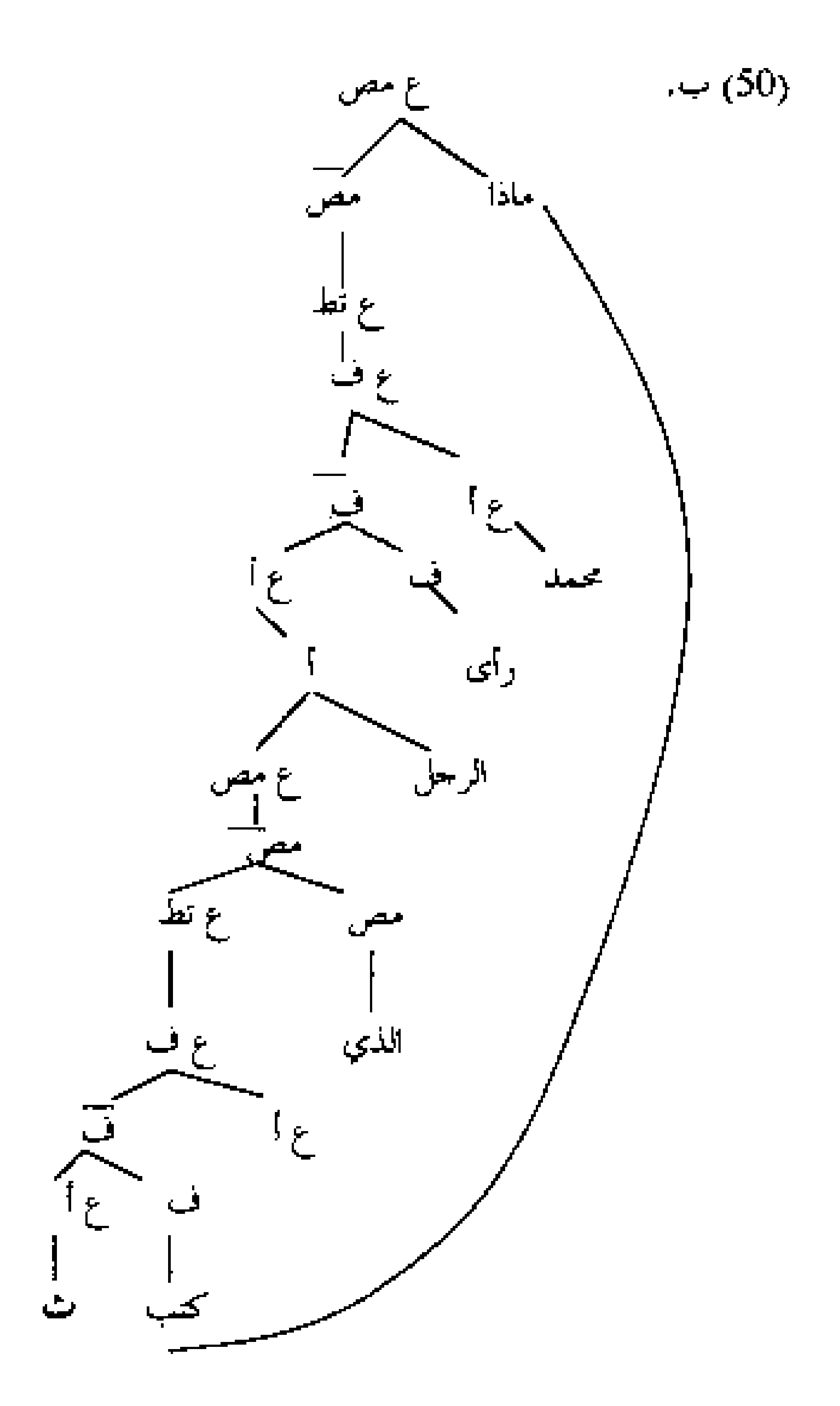
أ ماذا [رأى محمد [الرجل [الذي [كتب ت ؟]]]]
ع تط1 ع أ ع مص ع تط2

اذ يتنبأ هذا المبدأ بعدم صحة صياغة هاتين الجملتين لأن حركة عبارة الاستفهام **من** و **ماذا** كانت عبر عقدتين فاصلتين في الجملة (49)- هما ع **أ** و ع **تط**، وعبر ثلاث عقد فاصلة في (50) وهي ع **تط2**، ع أ، ع **تط1** . وقد تبدو الصورة أوضح في التفريعات الشجرية التي تمثل بنية الجملتين.

(49) ب.



(50) ب.

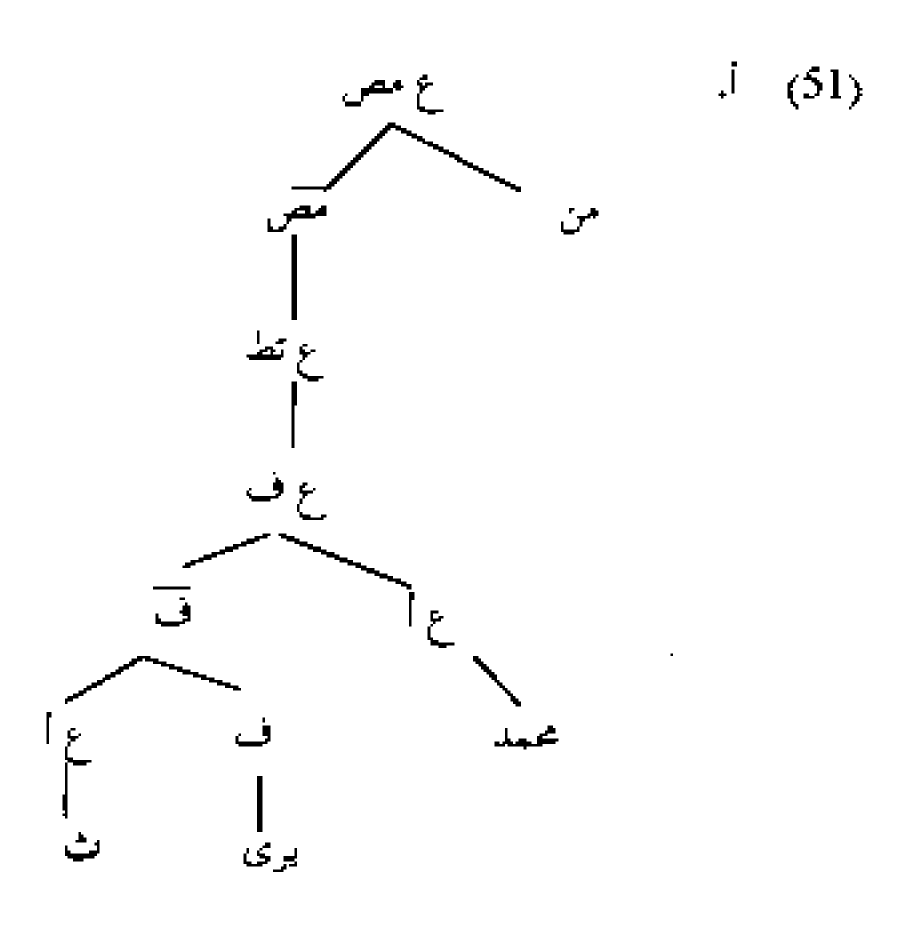


وبالمقابل نجد جملا مثل (51) صحيحة الصياغة

(51) من [ع تط رأى محمد .. ث] ؟

وهذا ما يتنبأ به مبدأ التحتية. إذ أن عبارة الاستفهام من قد تحركت عبر عقدة فاصلة واحدة هي ع **تط**. وهذا ما يرينا إياه الشكل (51 أ) الذي يمثل بنية هذه الجملة بشكل واضح

(51) أ.



غير أن جملا مثل (52) أدناه صحيحة الصياغة على الرغم من أن عبارة الاستفهام فيها تحركت عبر أكثر من عقدة فاصلة: هي ع تط2 و ع تط1 .

(52) [ماذا [أردت من محمد [أن [يشتري . . . ث]]]

ع مص1 ع تط1 ع مص2 ع تط2

إذن كيف تفسر صحة صياغة هذه الجملة؟ لا بد من افتراض أن حركة عبارة الاستفهام قد تمت بخطوتين تمتثل كل منهما لما يقتضيه مبدأ التحتية. في الخطوة الأولى تتحرك عبارة الاستفهام إلى موقع مخصص ع **مص**1 عبر عقدة فاصلة واحدة هي ع **تط2** .

وفي الخطوة الثانية تنتقل العبارة إلى مخصص عبارة المصدري الرئيسة عبر عقدة فاصلة واحدة هي ع **تط$_1$**، وهذا لن يكون هناك خرق لمبدأ التحتية في حركة عبارة الاستفهام في هذه الجملة. إن الافتراض هنا هو أن الحركة دورية. والتطبيق الدوري هنا لمبدأ الحركة يجد ما يثبته في عدم صحة جملة مثل (53) أدناه.

(53) *من سأل محمد زيدا أين رأت فاطمة؟

أ. [من ر [سأل محمد زيدا [أين ل [رأت فاطمة **ث** ر ث ل]]]]

ع مص$_1$ ع تط$_1$ ع مص$_2$ ع تط$_2$

ففي هذه الجملة لا مجال لإتمام الخطوة الأولى وهي انتقال عبارة الاستفهام **من** من مكانها الأصلي داخل ع **تط 2** إلى مخصص ع **مص$_2$**، وذلك لأن هذا الموقع تملأه عبارة استفهامية هي **أين**، وإذن لا مكان هنا لعبارة **من**. وهذا يجعل من الخطوة الثانية- أي الانتقال من هذا الموقع إلى مخصص ع **مص** — مستحيلة.

وفي حركة جزء من العبارة الاسمية إلى نهاية الجملة نجد برهانا آخر على مبدأ التحتية. وهو ما يتضح من عدم صحة جملة مثل (54) التي تمثل بنيتها في (54.أ).

(54) * صدر كتاب عن مأساة في الأسبوع الماضي حدثت في الريف.

أ. صدر [كتاب عن[مأساة .. ث..]] في الأسبوع الماضي [حدثت في الريف]

ع أ$_1$ ع أ$_2$ ع مص

ففي هذه الجملة انتقلت عبارة المصدري **حدثت في الريف** من داخل ع **أ$_2$** إلى نهاية الجملة عبر عبارتين اسميتين هي ع **أ$_1$** و ع **أ$_2$** . وفي هذا خرق لمبدأ التحتية يفسر عدم صحة صياغة هذه الجملة.

إن قيد التحتية الذي رسمناه أعلاه يمكن أن ينظر إليه كمبدأ لا يحكم الحركة حسب، بل انه يشمل العلاقة بين العنصر المتحرك وأثره. فالعلاقة بينهما، كما رأينا، يحكمها مبدأ التحتية. إذ أنه لا يمكن في هذه الحالة تأويل جملة تتجاوز المسافة بين عنصر متحرك فيها وأثره المسافة المحدودة التي ينظمها مبدأ التحتية وهو مسافة عقدة فاصلة واحدة وستكون لنا عودة إلى مبدأ التحتية حين نناقش نظرية فرعية أخرى من قوالب القواعد هي نظرية العمل.

5:4 نظرية الحالة الإعرابية

تختص هذه النظرية الفرعية من نظريات القواعد والتي ندعوها **نظرية الحالة الإعرابية case theory** بتفسير الحالات الإعرابية التي تظهر فيها العبارات الاسمية. وإلى جانب ذلك توفر لنا تفسيرا لبعض الظواهر النحوية منها حالات الحركة التي تتعرض لها بعض العناصر. وهي بهذا تؤلف جزءا مهما من أجزاء نظام القواعد في التخطيط الذي نقدمه هنا لهذا النظام والذي يكتسب فيه التفسير منـــزلة رئيسة.

لنظرية الحالة الإعرابية امتداد تاريخي طويل في الأدبيات اللسانية العالمية. إذ من الطبيعي أن تجري — أمام التغيرات التي تطرأ على الكلمات (والأسماء على الأخص) في مواقعها المختلفة في الجملة — محاولات لوصف هذه الظاهرة وتفسيرها. وفي الكثير من اللغات نجد ارتباطا ظاهرا بين البنية الصرفية للكلمات وعلاقاتها النحوية داخل الجملة. وهو ما نراه في اللاتينية والبولندية والألمانية والروسية والأردية والفنلندية والهنغارية. وهو ما نراه أيضا في العربية، كما يعرف القارئ الكريم. فأواخر الكلمات في العربية الفصحى تتغير بسبب من علاقة هذه الكلمات بعناصر الجملة الأخرى – أي وظائفها النحوية – بما اصطلح عليه من حركات إعرابية في تراثنا النحوي... الرفع والنصب والجر. وهناك طبعا لغات لا يظهر فيها هذا الارتباط بين بنية الكلمات الصرفية وعلاقتها النحوية بالوضوح نفسه الذي نراه في الروسية والعربية مثلا. فالإنجليزية مثلا لا تتغير صيغ الأسماء

فيها تبعا لكونها فواعل أو مفاعيل. إن التغير فيها مقتصر على حالة **الجر** أو **الإضافة** genitive. إذ أن الأسماء في الإنجليزية يضاف في آخرها s' حين تضاف إليها أسماء أخرى. إلا أن الإنجليزية ترينا هذه التغيرات بوضوح أكبر في ضمائرها. فالضمير I – وهو ضمير المتكلم المفرد – يظهر بهذه الصيغة حين يكون فاعلا، أما حين يكون في موقع مفعول فإن صيغته تتغير إلى me، وتستخدم الصيغة my حين يضاف اسم إلى ضمير المتكلم. ويدلنا هذا الأمر على أن هناك إعرابا في الإنجليزية ولو أنه لا يظهر فيها مثل ظهوره في العربية أو اللاتينية وغيرها.

ضمن نظرية القواعد التي نناقشها هنا لا تقتصر نظرية الحالة الإعرابية على وصف التغييرات الظاهرة في أواخر الكلمات بل إنها تحسب حساب فكرة الإعراب المجردة سواء كان لها تجل ظاهر أم لا. فهذا المفهوم جزء مهم من نحو اللغة البشرية أو النحو الكلي -- أي أن نظام الحالة الإعرابية جزء من نحو كل لغة. والفرق بين اللغات يكمن في أننا نجد في بعض اللغات تغييرا صرفيا في حين لا يوجد مثل ذلك التغيير الصرفي في لغات أخرى. وبعبارة أخرى فإن الاهتمام لا ينصب على ما يظهر في أواخر الكلمات بقدر انصبابه على مفهوم **التعلق** الذي نجده بين العبارات الاسمية المختلفة في الجملة وبين عناصر جملية أخرى. على هذا فنظرية الحالة الإعرابية تنظر في تفصيلات تعيين الحالات الإعرابية المختلفة للعبارات الاسمية، وهي بهذا تقدم تفسيرات مسببه لمظاهر الحركة المختلفة، وهو ما سنتناوله هنا بالإضافة إلى النظر في علاقة هذه النظرية الفرعية بمكونات- قوالب- القواعد الأخرى.

في العربية كما في اللاتينية، تظهر عبارة الفاعل الاسمية في حالة **الرفع** nominative وكذلك الأمر مع ضمير الفاعل في الإنجليزية. أما عبارة المفعول الاسمية فتظهر في حالة **النصب** accusative فلا نقول في العربية

(55) *رأت فاطمةَ محمدٌ

ولا في الإنجليزية

*Her saw he. (56)

لأن الاسمين العلمين **محمد وفاطمة** ظهرت عليهما علامات حالة إعرابية غير صحيحة. والأمر كذلك بالنسبة للضميرين في الجملة الإنجليزية (56)، إذ أنهما ظهرا بصيغة تمثل حالة إعرابية غير صحيحة- أي ليست الحالة الإعرابية التي يجب أن يظهر كل منهما بها. فـ **فاطمة** و **her** يستحقان الرفع لأنهما فاعلان، و**محمد** و **he** يستحقان النصب لأنهما مفعولان والفواعل حقها الرفع أما المفاعيل فحقها النصب.

ان مواقع العبارات الاسمية في البنية الجملية هي التي تحدد حالتها الإعرابية. ويذكرنا هذا بمسألة تعيين الأدوار المحورية – أدوار-م – للموضوعات. فالعلاقة البنيوية التي تحكم تعيين محمول لأدواره المحورية هي علاقة المؤاخاة بين ذلك المحمول وبين موقع الموضوع الذي يعين له دورا محوريا. وكذلك الأمر بالنسبة لتعيين الحالة الإعرابية. فالحالة الإعرابية تعينها عناصر معينة لعناصر أخرى تحت شروط بنيوية محددة.

أول ما يطرح من أسئلة في هذا الصدد هو ما هي العناصر التي تعين حالة إعرابية؟ وما هي العناصر التي توسم بهذه الحالة؟ في الإجابة على هذين السؤالين لنا أن نعيد الملاحظة العامة التي ابتدأنا بها وهي أن لبعض العناصر في الجملة تأثيرا ظاهرا في عناصر أخرى. فهذه العناصر إذن هي التي تعطي الإعراب. وفي العربية نجدها تشمل الأفعال والحروف والصفات وكذلك الأسماء – ونقصد بهذين الصنفين الأخيرين المشتقات العاملة والمصادر في المصطلح التقليدي. أما ما يقوم عليه هذا التأثير **فهو العمل** government . والعمل علاقة بنيوية محددة أساسها **التحكم المكوني** c-command تنشأ بين العناصر فتجعل من أحدها عاملا في الآخر. والعنصر العامل هو العنصر الذي يتحكم مكونيا في العنصر المعمول. ونقول ان عنصرا ما يتحكم مكونيا في عنصر آخر حين يتفرع الأول **مباشرة** من عقدة يتفرع منها العنصر الثاني. بالإضافة إلى التحكم فإن

العنصر العامل يجب أن يكون من العناصر التي تختارها اللغة لتكون عناصر تعين حالة إعرابية (Chomsky 1981) .

سنفترض أنه ستكون لكل عبارة اسمية حالة إعرابية يعينها لها أحد العناصر التي تعين الحالات. وتختلف هذه من لغة إلى لغة أخرى كما قلنا. ففي العربية — كما مر- تعين كل الرؤوس: الفعل، الاسم، الحرف، الصفة — حالات إعرابية للعناصر التي تعمل فيها - أي التي تتحكم فيها مكونيا كما مر آنفا. وقد نجد فيما سيأتي عناصر أخرى في الجملة تعين الحالات الإعرابية. أما في الإنجليزية، مثلا، فإن تعيين الحالات يقتصر على الأفعال وحروف الجر — ورؤوس لعبارات وظيفية ترتبط بعلاقة العمل مع العبارات الاسمية التي تعين لها هذه الحالات الإعرابية - أي أنها تعمل فيها.

يمكن أيضا أن ننظر إلى تعيين الحالة الإعرابية بأنه أمر يتعلق بصنف الفعل. فالأفعال اللازمة كالفعل **صاح، مر، انقضى** — مثلا- لا تعين حالة النصب لعبارة اسمية. وكذلك الأمر بالنسبة للصفات حين تتجرد من "فعليتها". إذ لا تكون قادرة على تعيين حالة النصب. أما تلك التي لها سمة فعلية — كما في الكثير من استخدامات أسماء الفاعلين في العربية- فإنها تعين حالة النصب للعبارات الاسمية التي تعمل فيها- كالفرق المشهور بين **فلان قاتل أخيك** و **فلان قاتل أخاك**. و تعين حروف الجر حالة الجر — في العربية — للعبارات الاسمية التي تليها- أي مجرورالها. أما في الإنجليزية فتعين الأفعال وحروف الجر نفس الحالة الإعرابية وهي الحالة الإعرابية التي اصطلح عليها بمصطلح **accusative** والتي تقابلها حالة النصب في العربية.

لقد قدم اقتراحان للعنصر العامل في الفاعل والذي يعين له حالة الرفع، يأتي الاقتراح الأول ضمن التصور الأول للبناء الجملي الذي يفترض أن الجملة عبارة مصدري تتفرع إلى عبارة صرفة يكون الفاعل مخصصها، وفي هذه الحالة يكون رأس العبارة **صر** هو الذي يعين حالة الرفع للفاعل كما يرينا التخطيط (57. أ) أدناه. أما حين ارتؤي أن

يستعاض عن عبارة الصرفة بإسقاطين وظيفيين هما عبارة التطابق وعبارة الزمن، فقد افترض أن رأس إحدى هاتين العبارتين هو الذي يعين حالة الرفع للفاعل وهي عبارة التطابق. وقد رافق هذا افتراض أن الفاعل ينشأ مخصصا للعبارة الفعلية، ومن ثم ينتقل إلى مخصص عبارة التطابق لكي يعين له حالة الرفع، (انظر البنية 43. أ أعلاه). وهو ما ذكرناه حين تحدثنا عن تفاصيل البناء الجملي وعن الحركة في صفحات سابقة من هذا الفصل. وفي كل هذه الأحوال يكون رأس العبارة التي تعين الحالة الإعرابية للفاعل عاملا فيه. أي أن تعيين الحالة الإعرابية يكون عبر علاقة العمل.

تقدم الإنجليزية دليلا على أن العنصر تط AGR هو الذي يعين حالة الرفع للفاعل. فالجمل التي ليس فيها فعل متصرف – وهذا الفعل ليس فيه علامات تطابق مع الفاعل – أي لا توجد فيها عبارة تطابق، لا تعين حالة الرفع لفاعلها ومن هنا جاء عدم صحة جمل في هذه اللغة مثل (57).

(57) *It is difficult John to save money

في حين أن الجملتين المقابلتين (57 .أ) و (57 .ب) صحيحتا الصياغة.

(57) أ. It is difficult for John to save money

ب. I expected John to save money

ففي هاتين الجملتين – وعلى خلاف الجملة الأولى– هناك ما يعين الحالة الإعرابية للعبارة الاسمية John في الجملة المكتنفة. في (57.أ) نجد حرف الجر for المصدري، وهو الذي يعين حالة إعرابية لهذه العبارة الاسمية هي حالة "النصب" – نفس الحالة التي يعينها الفعل لمفعوله في الإنجليزية – ومن هنا جاءت تسمية مجرور الجار في الإنجليزية **مفعول الجار** object of prepposition. ويستدل على هذا بقلب John إلى ضمير المفعول him وليس ضمير الفاعل المرفوع he .

أما في الجملة الثالثة (59.ب) فتعيين الحالة الإعرابية للعبارة الاسمية John يأتي من فعل الجملة الإسمية expected . ولنلاحظ هنا أنه إن قلبنا هذه العبارة الاسمية ضميرا فسيكون ضمير المفعول المنصوب him – كما كان الأمر في الجملة (59.أ)، وليس ضمير الفاعل he .

وبمقابلة هذه الجمل الثلاث بجملة رابعة صحيحة قواعديا لا يظهر فيها الفاعل وهي جملة (57.ج) يمكن أن تعطي تفسيرا لعدم صحة الجملة الأولى (57).

(57) ج. It is difficult to save money

يبدو أن عدم صحة جملة (57) ناتج عن عدم تعيين حالة إعرابية للعبارة الإسمية John الظاهرة، إذ حين وجد ما يعين لها حالة إعرابية مثل الحرف المصدري الجار for أو الفعل الرئيس في الجملة expected، أو حين حذفت صحت الجمل قواعديا. لقد دعي هذا التفسير بـــ **مرشح الحالة الإعرابية case filter**. وهو شرط على صحة الجمل قواعديا. ويمكن صياغته على الشكل التالي:

(58) **لا بد أن تعين حالة إعرابية لكل ع أ لها تجلٍ صوتي**

والتجلي الصوتي يعني أن الـــ ع أ ظاهرة وليست مستترة. فالعبارة الاسمية المستترة لا يوجد لها تجلٍ صوتي. هذا المرشح سيخرج كل جملة فيها عبارة اسمية ظاهرة لا حالة إعرابية لها، أي لم يعين لها حالة إعرابية بسبب وجودها في موقع لا تعين فيه حالة إعرابية. ومثل هذه المواقع هي المواقع التي ليس هناك عامل يعمل عليها ضمن الاسقاط الأعلى التي هي فيه، كما سنناقش ذلك قريبا.

تعطينا الجملة (57. ب) مثالا على حالة استثنائية في تعيين الحالة الإعرابية. إذ أن الفعل الرئيس للجملة، expect، هو الذي يعين الحالة الإعرابية لفاعل الجملة المكتنفة John، بدل أن يجري تعيين الحالة الإعرابية للفاعل من داخل الجملة المكتنفة – أي الجملة

التي هو فاعلها. يدل على هذا أنه حين نستبدل John بالضمير سيكون الضمير بهيئة المفعولية him أي أنه يحمل حالة النصب التي يعينها الفعل لمفعوله، وهو هنا الفعل expect. وفي هذا تختلف الإنجليزية عن لغات أخرى لا تسمح بهذا **الوسم الإعرابي الاستثنائي** exceptional case marking. ولهذا فهي لا تسمح لفاعل الجملة المكتنفة غير المتصرفة بالظهور. وحتى في الإنجليزية، فمن المعروف أن هناك عددا محدودا جدا من الأفعال يسمح بظهور فاعل في فضلتها الجملية غير المتصرفة.

تزودنا نظرية الحالة الإعرابية بجواب على سؤال سألناه مسبقا هو ما الذي يدعو مفعول الفعل المبني للمجهول للانتقال إلى موقع الفاعل الفارغ. لننظر مرة أخرى في جمل مبنية للمجهول مثل

(59) زيدٌ قُتِل

أول ما نلاحظه هو أن المحمول **قَتَل** هو من المحمولات التي تعين دورين محوريين أحدهما خارجي هو **المنفذ** والثاني داخلي هو **المتلقي**. وإذا كان الأمر كذلك فإنه لا بد أن يظهر موضوعان تلبية لمبدأ معيار-م الذي يقضي أن يكون هناك لكل دور-م موضوع يتحقق به. وعدم ظهور موضوع له دور المنفذ مع هذا المحمول - كما هو الحال في الجملة (59) أعلاه - أمر غريب. وهو كذلك حالة تتصف بها كل الصيغ المبنية للمجهول للمحمولات المماثلة للمحمول **قتل**. ان الغرابة تكمن في أن هذا يشكل خرقا لمعيار-م، وكذلك لمبدأ الاسقاط الذي يقضي بأن البنية النحوية تحددها الصفات المعجمية للمفردات. وهذا المبدأ نافذ على كل مستويات التمثيل النحوي.

في جمل أخرى مثل (60)

(60) محمد قتل زيدا

نجد أنه قد جرى الإيفاء بهذا المبدأ. فـــ ع أ **محمد** يعين له دور-م خارجي هو دور **المنفذ**، ويعين لـــ ع أ **زيد** دور-م داخلي هو دور **المتلقي**. أما في الجملة (59) فان أمام المحمول

موضوعا واحدا يعين له دورا محوريا، وهو ع أ **زيد**. ومن الخطأ والمخالفة للسليقة أن نقول أن هذه العبارة الاسمية قد عين لها الدور-م الخارجي- أي دور **المنفذ**. ليس أمامنا إلا القول بأن المحمول في صيغته هذه لا يعين الدور-م الخارجي لأي موضوع يرد معه. إنه **يمتص** obsorbs ذلك الدور المحوري. وبعبارة أخرى- نحن نحس بوجود **منفذ** قائم بالعمل ولكن لا ذكر له. وإذن فالموقع-ض الذي يملؤه عادة موضوع يعين له دور-م **المنفذ** سيبقى فارغا لأن المحمول بصيغة البناء للمجهول لن يعين هذا الدور.

من ناحية أخرى نجد ما يوازي هذا في تعيين الحالة الإعرابية. إن جملة مثل (61)

(61) * قُتِل زيداً

ليست صحيحة الصياغة. وهذا أمر غريب إذ من المفروض أن تتلقى ع أ **زيد** التي هي في موقع فضلة الفعل — أي مفعول الفعل – من المفروض أن تتلقى حالة النصب التي يعينها لها الفعل. ويجدر بنا تذكير القارئ الكريم بأن من يعين الحالة الإعرابية هي رؤوس العبارات كالفعل، والجار، وكذلك الاسم والصفة في العربية، التي ترتبط مع العبارة الاسمية التي يعين لها حالتها الإعرابية بعلاقة بنيوية محددة هي علاقة العمل المؤسسة على مفهوم التحكم المكوني الآنف الذكر.

إلا أننا نرى أن محمولا مثل **قتل** بصيغته المبنية للمجهول لا يعين لفضلته العبارة الاسمية **زيد** حالة إعرابية مع أنه يرتبط بنيويا بتلك العبارة بعلاقة العمل. ولا مفر — والحال هذه- من القول بأن هذه الصيغة للفعل تفقد قابليتها على تعيين حالة النصب الإعرابية لفضلتها — أو أن الفعل المبني للمجهول يمتص حالة النصب فلا يعطيها لفضلته. وبما أن المفعول ليس قادرا على تسلم حالة إعرابية — في هذه الحالة- بسبب من امتصاص الفعل لها فإن وجوده سيشكل خرقا مهما لمرشح الحالة الإعرابية (58) الذي يقضي بأن يكون لكل ع أ ظاهرة حالة إعرابية. ومن هنا جاءت عدم صحة (61). ان المنفذ الوحيد أمام جمل مثل هذه يتمثل في انتقال هذه العبارة الاسمية التي لم تعط حالة إعرابية إلى موقع آخر

يمكنها فيه أن تعطى حالة إعرابية تمشيا مع مرشح الحالة الإعرابية. والمكان المناسب هو موقع الفاعل وهو موقع-ض فارغ لم يتعين له موضوع بسبب امتصاص الفعل المبني للمجهول للدور-م الخارجي. وموقع الفاعل هو موقع يعين له حالة إعرابية هي الرفع، يعينها له عنصر **تط** (أو عنصر الصرفة **صر** إذا شئنا أن لا يقسم هذا الإسقاط إلى إسقاطين مستقلين هما عبارة التطابق وعبارة الزمن)، وهي حالة الرفع. وهكذا تنتقل العبارة الاسمية زيد من موقع لا حالة اعرابية له إلى موقع فارغ له حالة إعرابية، وفي ذلك انسجام مع مرشح الحالة الإعرابية. ولعل من المهم هنا أن نعرف أن الحالة الإعرابية تعين على مستوى البنية-س إذ أنها البنية التي تكون عليها الجملة بعد إجراء التحويلات. ان هذا كله يعطينا تفسيرا منهجيا لحركة العبارات الاسمية الاجبارية من موقع المفعول إلى موقع الفاعل فهي الطريق الوحيد للتماشي مع ذلك المرشح، أي لأن تكون للعبارة الاسمية حالة إعرابية.

وهناك حالات أخرى للحركة تدعم ما قدمناه من تفسير لحركة ع أ المفعول إلى محل الفاعل في الجمل المبنية للمجهول، منها ما مر ذكره من حالات انتقال فواعل بعض الجمل المكتنفة في الإنجليزية إلى موقع الفاعل الرئيسي للجملة. وتفسر هذه الحركة أيضا على أساس حاجة العبارة الاسمية المنتقلة إلى حالة إعرابية. إن جملا مثل (62) تظهر فيها العبارة الاسمية John في موقع فاعل الفعل seem، مع أنها تحتل في البنية-ع للجملة (62 .أ) موقع فاعل الجملة المكتنفة.

(62) John seems to be happy

جون يبدو يكون سعيد

جون يبدو سعيدا"

أ. [____ seems [John to be happy]]

نلاحظ هنا أمرين. فالعبارة الاسمية John لا تعين لها حالة إعرابية لأنها في جملة ذات فعل غير متصرف. وقد عرفنا أن هذه الجملة لا تحتوي على عبارة التطابق التي يكون

رأسها **تط** مسؤولا عن تعيين حالة الرفع لعبارة الفاعل. وعليه فلا بد أن تنتقل هذه العبارة إلى حيث تحصل على حالة إعرابية. ومن ناحية أخرى فإن أفعالا مثل **يبدو seem** و **يظهر appear** لا تعين دورا محوريا للفاعل ولهذا فإن موقع الفاعل فارغ في البنية-ع -- يشار إليه بالخط في (62.أ) - لا بد له أن يُمَلأ. أما ملؤه فيكون عن طريق انتقال ع أ John إلى هذا الموقع من موقعها الأصلي حيث لا حالة إعرابية لها من أجل أن تكتسب حالة إعرابية عند احتلالها هذا الموقع. ومن المهم أن نلاحظ هنا أنه في حالة كون الجملة المكتنفة ذات فعل متصرف لا تنتقل ع أ John إلى موقع فاعل الفعل الرئيسي كما في (62) بل تبقى في مكانها - إذ ستحصل على حالة إعرابية يعينها لها رأس ع **تط** في الجملة المكتنفة، ويكون ملء موقع الفاعل الرئيس الفارغ عن طريق إدراج it كما في (62 .ب) .

(62) ب. [It seems [that John is happy]]

وجدنا أن نظرية الحالة الإعرابية تقدم لنا تفسيرا لحركة العبارات الاسمية في مثل هذه الجمل أيضا. وإذا أخذنا بافتراض أن الفاعل ينشأ في موقع مخصص ع **ف** — كما في المقترحات الأخيرة - فإننا نستطيع أن نقدم تفسيرا لحركة كل فاعل إلى موقع مخصص عبارة التطابق ع **تط**. ان الموقع الذي ينشأ فيه الفاعل وهو مخصص ع **ف** ليس موقعا يمكن للعبارة الاسمية فيه أن يعين لها أو أن توسم بحالة إعرابية، أما في موقع مخصص ع **تط** فسيتسنى لها أن توسم بحالة الرفع الإعرابية لأن عنصر التطابق يعين حالة الرفع. وإذن فانتقال هذه العبارة يأتي لهذا السبب. ومن هنا نستنتج أن نظرية الحالة الإعرابية توفر لنا تفسير بقية حالات حركة العبارات الاسمية.

في تعيين الحالة الإعرابية استندنا كليا إلى صيغ محددة من العلاقات البنيوية. ومن هنا جاءت تسمية هذه الحالات **بالحالات الإعرابية البنيوية structural case**. إلى جانب هذه الحالة البنيوية هناك **حالات إعرابية ذاتية inherent cases** تسم بها بعض

المحمولات. لنأخذ مثلا على هذا من الالمانية التي تعين فيها معظم الأفعال حالة النصب لمفاعيلها – أي العبارات الاسمية التي تتحكم فيها مكونيا. إلا أن هناك بعض الأفعال الأخرى تعين لمفاعيلها حالة إعرابية أخرى هي حالة الـــ dative . والفعل الألماني **يساعد** helfen مثال على ذلك. ففي الجملة (63) أدناه نجد أن المفعول – الضمير ihm **هو** – ليس موسوما بحالة النصب الإعرابية بل بحالة الـــ dative . إذ لو كان موسوما بحالة النصب لكانت صيغته أصبحت ihn .

(63) Sie helft ihm

هو ساعدت هي

هي ساعدته

وفي حين تتغير صيغة الضمير المفعول الذي يتسم بحالة النصب إلى صيغة أخرى – هي صيغة حالة الرفع– حين يأخذ موقع الفاعل في الجملة المبنية للمجهول فيصبح er، نجد أن صيغة الضمير ihm في (63، آ) تظل دون تغير فيما لو حولت هذه الجملة إلى جملة مبنية للمجهول وأصبح هذا الضمير فاعلا. فيقال:

(63) أ. ihm wird geholfen

هو سوعد

نفترض في حالات مثل هذه أن الحالة الإعرابية ذاتية يعينها فعل محدد لمفعوله، أو بعبارة أدق، يعينها محمول لعبارة اسمية يعطيها دورا محوريا. ولا يعتمد تعيين هذه الحالة الإعرابية على مجرد علاقة بنيوية بحتة كما يقول چومسكي (1986a: 193) ولهذا فهي تعين على مستوى البنية –ع في حين تعين الحالات الإعرابية البنيوية على مستوى البنية –س، وهو ما توضحه لنا مثل هذه الجمل.

بقي أمران لا بد من التعرض لهما في مناقشاتنا لهذا المكون من مكونات القواعد قبل الانتقال إلى مكون آخر أو نظرية فرعية أخرى وهما أمران تتمحور اللغات البشرية بالنسبة لهما على طرفين. أي أنهما يكونان وسيطين تختلف اللغات البشرية الواحدة عن الأخرى في أي من قيمتيهما تختار. وهذان هما مسألة الجوار في تعيين الحالة الإعرابية بين العنصر الذي يعين الحالة والعبارة الاسمية التي تعين لها الحالة. فتشترط بعض اللغات كالإنجليزية أن يكون الواسم للحالة الإعرابية والموسوم بها متجاورين. ويعني هذا أن الفعل ومفعوله لا بد أن يكونا متجاورين لكي يعين الأول للثاني حالته الإعرابية. ويقدم عدم صحة صياغة الجملة مثالا على شرط التجاور في الإنجليزية.

(64) *I *speak* fluently French

أنا أتكلم بطلاقة الفرنسية

أتكلم الفرنسية بطلاقة

أ. I *speak* French fluently

وحين يكون المفعول جملة بدل عبارة اسمية – وهذا عنصر لا يأخذ حالة إعرابية، إذ أن تعيين الحالة الإعرابية يكون للعبارات الاسمية قصرا، فإنه لا بأس من أن يفصل بين الفعل والمفعول كما في

(65) He *spoke* loudly what I told him in secret

قال بصوت عالٍ ما اخبرته به سراً

ومن هذا نستنتج أن السبب يكمن في مبدأ من مبادئ نظرية الحالة الإعرابية يقضي بأن الجوار لازم بين الواسم للحالة الإعرابية والعنصر الذي يوسم بها. ولكن هذا المبدأ ليس مما تلتزم به كل اللغات. فالعربية مثلا لا تشترط الجوار بين هذين العنصرين لتعيين الحالة الإعرابية. إذ لو كان الجوار شرطا في العربية لما صحت صياغة كل الجمل

التي ينفصل فيها الفعل عن مفعوله – أي كل الجمل التي يقع فيها الفاعل بين الفعل والمفعول. إن صحة جمل لها مثل هذا التركيب تعطينا الدليل على أن اللغات تختلف فيما بينها على هذا المبدأ. وإذن يمكن أن يعد الجوار وسيطا ذا قيمتين. فالإنجليزية تختار إحدى قيمتيه وهي الالتزام بالجوار في حين تختار العربية والفرنسية قيمته الأخرى وهي عدم الالتزام به. واختيار إحدى قيمتي هذا الوسيط هو - كما ذكرنا - أحد الأشياء التي على مكتسب اللغة تعلمها في عملية اكتسابه لهذه اللغة أو تلك.

وتتوزع اللغات كذلك في أمر آخر من خصائص نظرية الحالة الإعرابية. ذلك هو مسألة اتجاه تعيين الحالة الإعرابية. فبعض اللغات كالعربية والإنجليزية يكون اتجاه تعيين الحالة الإعرابية فيها إلى اليمين (لو افترضنا أن العربية تكتب من اليسار إلى اليمين). فالفعل يكون في هذه الحالة إلى يسار المفعول الذي يعين له حالة النصب، إلا أن لغات أخرى كاليابانية مثلا، يكون فيها تعيين الحالة الإعرابية إلى اليسار. أي أن العناصر المعنية للحالة الإعرابية تكون إلى يمين العبارات الاسمية التي توسم بتلك الحالة. ويبدو أن هذا الوسيط مرتبط بوسيط الرأس حيث تتوزع اللغات فيما بينها على أساس رتبة العناصر. فبعضها يأتي فيها الرأس قبل فضلته –كالعربية مثلا – في حين يلي الرأس فضلته في البعض الآخر كما في اليابانية.

6:4 نظرية العمل

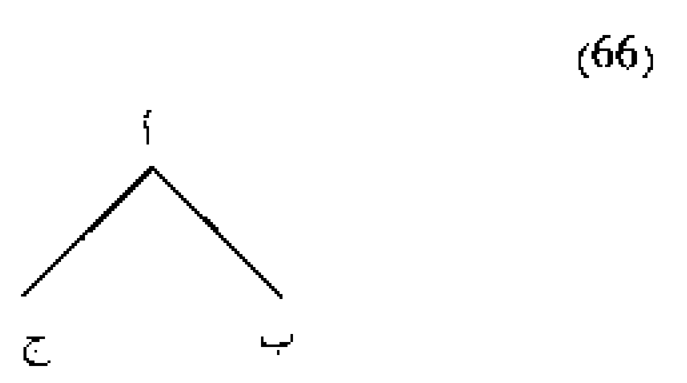
في الصفحات السابقة وخلال مناقشاتنا للحالة الإعرابية ذكرنا أن تعيين الحالة الإعرابية يستند إلى صيغة علاقة بنيوية محددة، هي علاقة العمل. فما هي هذه العلاقة؟ أو ما هو المقصود بالعمل؟ وكيف يتحقق؟ وما هي آثار هذه العلاقة وصلتها بمكونات القواعد الأخرى – تعني النظريات الفرعية أو القوالب الأخرى للقواعد؟ تؤلف الأجوبة على هذه الأسئلة نظرية فرعية من نظريات القواعد نسميها **نظرية العمل** government theory. يحدد هذا الجانب من القواعد مفهوم العمل وأسسه ومبادئه العامة، وكذلك

إسهام هذا المفهوم في تفسير بعض الظواهر في نحو اللغات البشرية. وسنكتشف خلال هذه المناقشة مدى أهمية ومركزية هذا المفهوم واعتماد مجموعة من الظواهر النحوية عليه، مثل تعيين الحالة الإعرابية والربط بين الضمير وما يعود عليه، والعناصر الفارغة بل وبعض الحدود الموضوعة على حركة العناصر.

لنبتدأ أولا بذكر أن مصطلح العمل مأخوذ – كما هو الحال في مصطلح الحالة الإعرابية – من التراث اللساني. فقد استخدم هذا المفهوم في أكثر من مدرسة لسانية عالمية للحديث عن تأثير بعض العناصر في عناصر أخرى في الجملة. وضمن تصورنا المبسوط في هذا الكتاب لنظام القواعد يختلف هذا المفهوم عن سلفه بكون العمل يعرف هنا عن طريق هياكل أو صيغ بنيوية بحتة، في حين يعتمد التعريف التقليدي لهذا المفهوم على أسس غير هذا الأساس، دلالية، وربما صوتية. ووجه الاختلاف الثاني هو عمومية هذا المفهوم ضمن تصورنا الحاضر، فهو لا يقتصر على الأسماء كما كان الأمر سابقا.

ترتبط علاقة العمل صوغيا بشكل من أشكال العلاقة البنيوية بين العناصر يطلق عليه، كما أسلفنا، **التحكم المكوني** commond constituent (**تحكم** –م c-command) اختصارا. علاقة التحكم المكوني تختلف عن **المؤاخاة** sisterhood بين العناصر حيث يتفرع عنصران مباشرة من عقدة واحدة كما في (66).

(66)



حيث يقال أن **ب** و **ج** أختان وذلك لأنهما تتفرعان مباشرة من أ. وكذلك فهي تختلف عن علاقة الإشراف أو الهيمنة كما في العلاقة بين أ و **ب** حيث يقال أن **أ** تشرف

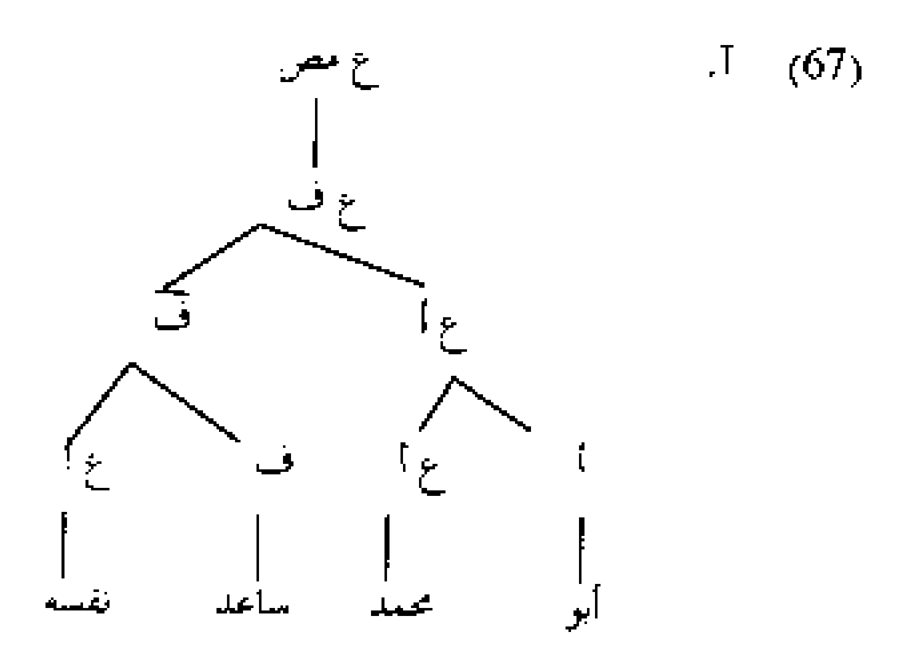
أو يهيمن على ب. إن التحكم المكوني لعنصر في آخر يعني أن العنصر الأول يتفرع من عقدة تشرف على العنصر الثاني.

يمكن تصور علاقة التحكم المكوني هذه إذا تناولنا تفسير المضمرات. فالضمائر الانعكاسية - ضمائر النفس - يجب أن يتحكم مكونيا فيها الاسم الذي تعود عليه في نفس الجملة. لنأخذ هذه الجملة مثلا.

(67) أبو محمد يساعد نفسه.

يمكن أن نخطط لبنية هذه الجملة على الوجه التالي:

(67) آ.



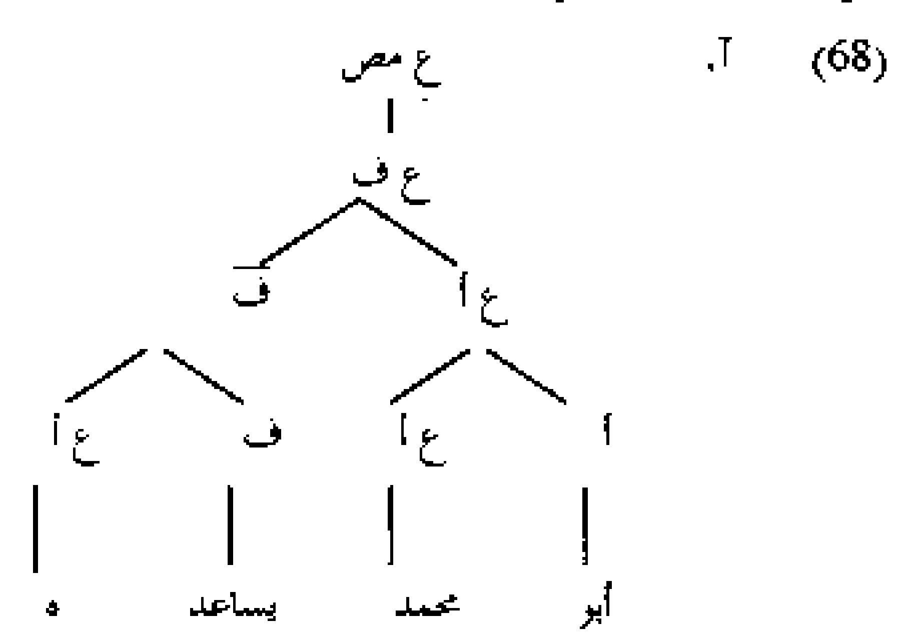
نلاحظ في هذه الجملة أن ع أ **أبو محمد** ذات علاقة خاصة بـ ع أ **نفسه**، فهي أعلى منها في التخطيط الجملي الذي رسمناه، وهكذا فإنها لا تؤاخيها، وكذلك فإنها لا تشرف عليها. بل إن العقدة التي تشرف عليها مباشرة تشرف على ع أ **نفسه** كذلك. وهذه هي الحال في كل حالات الضمائر الانعكاسية. ويقال هنا أن العبارة الاسمية التي يعود عليها الضمير الانعكاسي تتحكم مكونيا فيه في نفس الجملة. أما الضمائر الشخصية

المنفصل منها والمتصل فإنه يجب على العبارة الاسمية التي يعود عليها الضمير أن لا تتحكم فيه مكونيا. لو أخذنا جملة مثل (68) أدناه.

(68) أبو محمد يساعده

لوجدنا أن ضمير الهاء لا يمكن أن يعود على ع ا **أبو محمد**. يمكننا أن نرسم تخطيطا يمثل بنية هذه الجملة على صيغة (68 .أ).

(68) أ.



إن ع أ **أبو محمد** على علاقة خاصة بـــ ع أ **ه**. وهي أن العقدة التي تشرف على الأولى مباشرةً وهي ع **ف** تشرف كذلك على الثانية، أي أنها تتحكم مكونيا فيها. وعلى هذا فلا يمكن أن تكون الأولى سابقا للثانية. يمكن طبعا لـــ ع أ **محمد** أن تكون السابق لـــ ع أ **ه**، أي بعبارة أخرى يمكن أن يعود الضمير **ه** على ع أ **محمد**. فهذه لا تتحكم مكونيا في ع أ **ه**. فالعبارة (أو العقدة) التي تشرف مباشرة على ع أ **محمد** لا تشرف على ع أ **ه**. وهذا هو شرط عودة الضمير على سابقه كما ذكرنا، أو شرط الربط بين السابق والضمير.

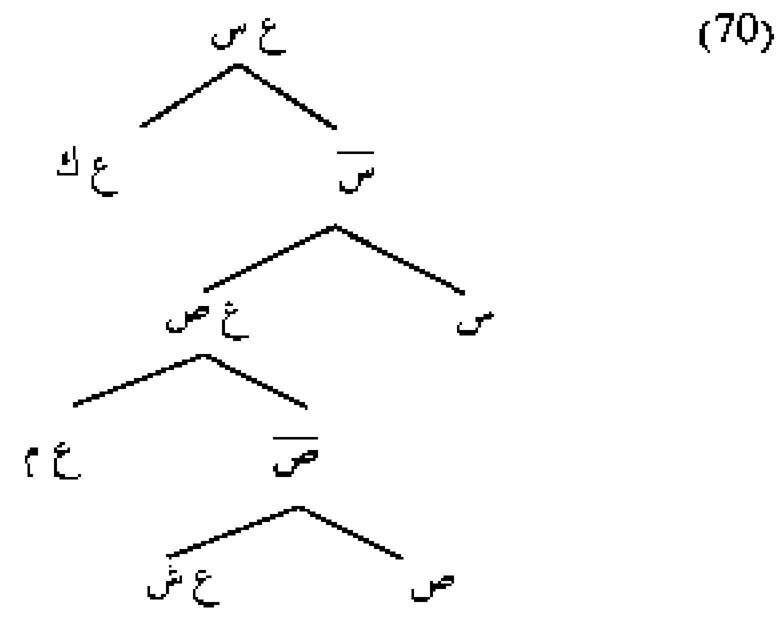
يمكن أن نصوغ علاقة التحكم المكوني على الوجه التالي:

(69) **التحكم المكوني :**

يتحكم أ مكونيا في ب إذا، وفقط إذا، كان أ لا يشرف على ب
وكل غ تشرف على أ تشرف على ب (Haegman 1992: 125)

يقضي هذا التعريف بأن التحكم المكوني علاقة تنشأ بين عنصرين في جملة حين لا يشرف أحدهما على الآخر من ناحية ومن ناحية أخرى فإن أول عبارة تشرف على العنصر المتحكم تشرف كذلك على العنصر المتحكم به. ومن الملاحظ هنا أن العنصر غ في هذا التعريف يحدد مجال التحكم. فتحكم العنصر أ يكون في كل ما يشرف عليه العنصر غ. وبشكل عام يفترض في هذا العنصر غ أن يكون إسقاطا أكبر، أي ع س، ولو أن هناك تعريفا آخر للتحكم المكوني سبق هذا التعريف لا يشترط أن تكون العقدة المشرفة إسقاطا أكبر. ففي التخطيط التالي:

(70)



وفق التعريف (69) نقول أن العنصر **س** يتحكم مكونيا بـ **ع ك، ع ص، ع م، ع ش**، وكل عنصر داخل **ع ص**. ذلك لأن أول اسقاط أكبر يشرف على **س** هو **ع س**. وهذا الإسقاط يشرف على كل عنصر في هذا التخطيط. أما العنصر **ص**، مثلا، فإنه

يتحكم مكونيا بـــ ع ش و ع م لأن أول إسقاط أكبر يشرف عليه هو ع ص التي تشرف على ع م و ع ش.

بعد هذا يمكننا أن نصف ونحدد علاقة العمل. إنها صيغة محددة من صيغ التحكم المكوني يمكن أن نعرفها صوغيا على الوجه التالي:

(71) **يعمل أ في ب إذا وفقط إذا**

أ. **أ عنصر عامل (أ، ف، ج، ص)**

ب. **أ و ب يتحكم كل واحد منهما بالآخر مكونيا.**

فالعمل مقصور على بعض العناصر دون غيرها. وهذا هو التحديد الأول الذي يتناول العناصر العاملة. هذه العناصر محددة وهي الاسم والفعل وحرف الجر (الجار) والصفة، وكلها من نوع الرؤوس المعجمية. ويضاف إلى هذه العناصر العاملة المعجمية عنصر آخر غير معجمي هو عنصر تط رأس عبارة التطابق، أو العنصر صر، رأس عبارة الصرفة، إن لم نشأ تجزئة هذه العبارة إلى عبارتين وظيفيتين مستقلتين: عبارة الزمن وعبارة التطابق، كما كان الأمر سابقا.

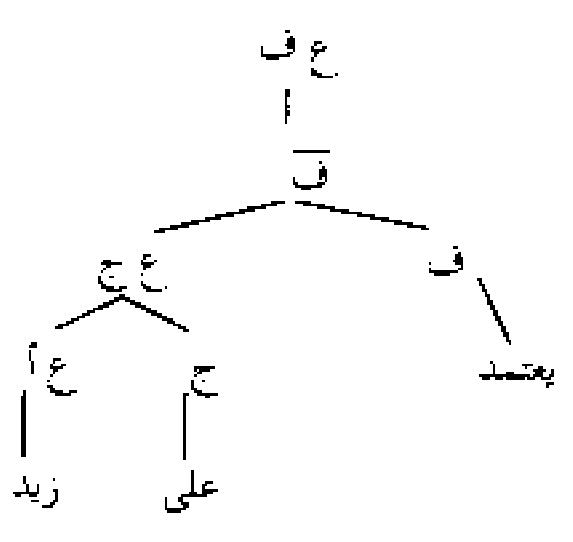
إن الفقرة (أ) في التعريف المذكور تقضي بأن عناصر محددة بذاتها هي القادرة على العمل. أما الفقرة (ب) في هذا التعريف فتحدد لنا الحدود العليا والدنيا للعمل، إذ لا يمكن أن يكون العنصران - العامل والمعمول فيه - إلا في مستوى بنيوي واحد. إن علاقة التحكم المكوني تنشأ بين عنصرين قد يكونان على نفس المستوى أو قد يكون أحدهما أدنى من الآخر. أما علاقة العمل فإنها تقتصر على العنصرين حين يكونان في مستوى بنيوي واحد فيكون كل منهما متحكما بالآخر مكونيا. ووفقا للتخطيط (70) أعلاه فإن العنصر س، مثلا، يتحكم مكونيا في ع ص، و ع ص يتحكم فيه كذلك. ولهذا فالعنصر س يعمل في ع ص إن كان من العناصر العاملة. أما ع م التي تتفرع من ع ص فإن س لا يعمل فيها ولو أنه يتحكم فيها مكونيا. إنها لا تبادله ذلك التحكم المكوني. وإذن يقتصر

عمل س على ع ص ولا يمتد إلى أي من مكوناتها مع أنه يتحكم مكونيا في هذه المكونات حتى أدنى عنصر، وهو ع ش. والسبب في هذا التحديد أو في رغبتنا منع العمل من أن يتسلسل على كل المكونات والعناصر هو ما نلاحظه من أن تأثير عمل عنصر ينحصر في فضلته على وجه العموم. أما أجزاء ومكونات تلك الفضلة فلا يصلها ذلك التأثير. ففي الجملة التالية:

(72) محمد يعتمد على زيد.

يتحكم الفعل **يعتمد** مكونيا في فضلته وهي عبارة الجر **على زيد** وكل عنصر من مكوناتها ولكن عمل هذا الفعل يقتصر على الـ ع ج وحدها. فهي وحدها التي تبادله التحكم المكوني. أما العبارة الاسمية **زيد** التي تؤلف أحد مكونات عبارة الجر هذه، فإن عمل الفعل لا يمتد إليها. ذلك أن هذه العبارة الاسمية لا تتحكم بالفعل مكونيا. إن ما يعمل عليها هو عامل أقرب منه إليها، وهو حرف الجر **على** كما يوضح الشكل التالي:

(72) أ.



يمكننا بيان هذا التحديد بطريقة أخرى وذلك بالقول إن الاسقاطات الكبرى هي حواجز على العمل. فعلاقة العمل لا يمكنها تخطي هذه الحواجز. إن **ف** في الجملة السابقة لا يمكنه العمل في ع أ **زيد** لأن هناك حاجزا بينه وبينها هو الإسقاط الأكبر ع ج.

وتقدم الإنجليزية مثلا آخر على هذا في الجمل التي لأفعالها فضلات جملية ذات أفعال متصرفة مثل (73).

John thought that Susan was sick (73)

مريضة كانت سوزان أن ظن جون

فالفعل thought يتحكم مكونيا بكل عناصر فضلته الجملية. إلا أن عمله لا يتعدى الفضلة ذاتها. أما ما بداخلها من مكونات فلا يعمل فيها. إنها فضلة جملية أي أنها إسقاط أكبر – ع مص– ولهذا فإنها تؤلف حاجزا أمام عمل الفعل. ففاعل الفضلة – العبارة الاسمية سوزان – لا تأثير للفعل **ظن** عليه، لأنه لا يبادل هذا الفعل التحكم المكوني، فبينهما إسقاط أكبر هو ع **مص**. ولهذا فإننا لو استبدلنا **سوزان** بضمير لكان ضمير الفاعل she الموسوم بحالة الرفع التي يعينها عنصر التطابق. ولو كان الفعل **ظن** هو العامل في هذه العبارة الاسمية لوسمها بحالة النصب الإعرابية ولكان الضمير في هذه الحالة هو her الذي لا تصح صياغة الجملة به.

أهمية علاقة العمل في تعيين الحالة الإعرابية تتضح في تقييد هذا التعيين حين يكون هناك – نظريا – أكثر من عنصر يعين الحالة الإعرابية لعبارة اسمية ما. أي حين يكون من الممكن نظريا أن توسم عبارة اسمية ما بأكثر من حالة إعرابية. لماذا لا يصح أن نقول (74) و (75)؟

(74) *محمداً يعتمد على زيداً

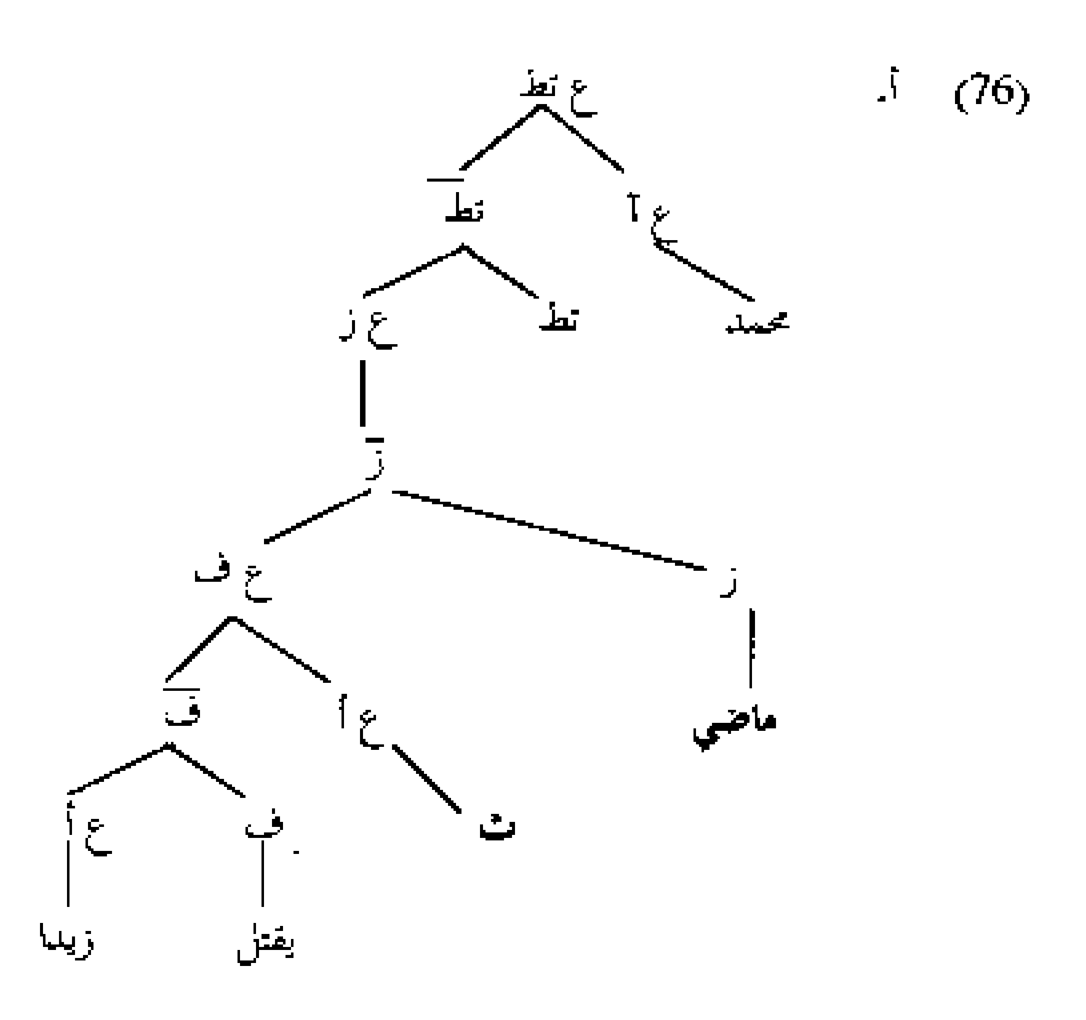
(75) * إياه ضرب فاطمةُ

أو بعبارة أخرى لماذا لا يعين الفعل حالة إعرابية إلا لمفعوله، ولا يعين حالة لفاعله؟ أو للعبارة الاسمية التي تأتي بعد حرف الجر الذي يليه بحالة إعرابية؟ ولماذا نقول أن عنصر التطابق تط مسؤول عن تعيين الحركة الإعرابية للفاعل؟ يجيب على هذه الأسئلة مبدأ تعيين الحالة الإعرابية الذي يقضي بأن الحالة الإعرابية تعين وفقا لشروط العمل.

فالعنصر يستطيع تعيين الحالة الإعرابية للعبارة الاسمية التي يعمل فيها قصرا. لو أخذنا جملة مثل (76) أدناه لوجدنا أن البنية-س لهذه الجملة، أي بنيتها بعد حركة الفاعل من موقعه الأصلي كمخصص لــ ع **ف** إلى مخصص لــ ع **تط** كما ذكرنا من قبل، ستكون على شكل (76. أ) وهذا هو المستوى البنيوي الذي سيكون عنده تعيين الحالة الإعرابية.

(76) محمد قتل زيدا

(76) أ.



أن عنصر **تط** يعين للـــ ع أ **محمد** حالة الرفع إذ هو يعمل فيها. وكذلك يعين عنصر **ف** حالة النصب الإعرابية لـــ ع أ **زيد** لأنه يعمل فيها. فعلاقة العمل إذن هي التي تحدد العنصر الذي يعين الحالة الإعرابية لعبارة اسمية معينة. إنما ببساطة تقضي بأن يقتصر تعيين الحالة الإعرابية من قبل عنصر من العناصر على فضلته ومخصصها — إن كان المخصص ع أ. غير أن هذا يثير مجموعة من الأسئلة أولها وأهمها قضية ما يطلق عليه

الوسم الإعرابي الاستثنائي ،وهي الظاهرة التي سبق وأن ذكرنا وجودها في الإنجليزية مثلا وتتمثل في تعيين فعل الجملة الرئيسي حالة النصب لفاعل فضلته الجملية حين لا تكون هذه الفضلة الجملية ذات فعل متصرف (Horrocks, 1987: 108) . وهذا ما نجده في جمل مثل (77) أدناه.

(77) I expected [John to be there]

توقعت [جون أن يكون هناك]

إن العبارة الاسمية John التي يمكن استبدالها بضمير المفعول المنصوب him تدلنا على أن هذه العبارة الاسمية والتي هي فاعل الجملة المكتنفة لم تعين حالتها الإعرابية من قبل عنصر داخل جملتها وإلا لكان حقها الرفع، وهو ما كانت ستكون عليه لو كانت الجملة المكتنفة ذات فعل متصرف.

(77) أ. I expected [that he would be there]

والسؤال هنا هو هل أن الفعل expected يعمل في الـــ ع أ John ؟ لنتذكر أننا قلنا سابقا إن علاقة العمل تختلف عن التحكم المكوني المطلق، وذلك لأنها محددة بالتحكم المكوني المتبادل، وأنها لا تنفذ من الحواجز التي هي الاسقاطات الكبرى. فلو افترضنا أن الجملة المكتنفة هي إسقاط أكبر – أي – ع **مص** CP (فإنه لا يمكن بحال أن يعمل فعل الجملة الرئيسي في فاعل الجملة المكتنفة. ويبدو أن لا سبيل إلى تفسير هذا الوسم الاستثنائي للحالة الإعرابية إلا بالقول بأن الفضلة الجملية في (77) لا تؤلف إسقاطا أكبر، أي أنها ليست عبارة مصدرية ع **مص** وأنها عبارة زمنية ع ز TP. وعلى هذا الأساس فإن العبارة الاسمية him هي مخصص لفضلة الفعل expected والتي هي ع ز. وهذه الفضلة ومخصصها تؤلف مجال عمل الفعل، ومن هنا جاءت إمكانية تعيين حالة النصب الإعرابية للعبارة الاسمية him.

تلعب نظرية العمل دورا أساسيا في أماكن ورود بعض العناصر الفارغة. والعناصر الفارغة، كما ذكرنا من قبل، هي عناصر لا تجلي صوتيا لها. وقد ذكرنا اثنين منها في مناقشاتنا لعمليات الحركة وهما أثر العبارة الاسمية الذي تتركه في مكانها الأصيل حين تنتقل إلى موقع آخر، وأثر العبارة الاستفهامية الذي تبقيه وراءها حين تنتقل إلى بداية الجملة، كما في الجمل الاستفهامية التي تبدأ بهذه العبارات أو كما في الجمل الموصولة في اللغة الإنجليزية.

من هذه العناصر الفارغة أيضا يمكننا تسمية عنصر ثالث هو **ض م PRO** العنصر الفارغ الذي يرد في موقع الفاعل في جمل في الإنجليزية مثل (78) أدناه.

I want [**PRO** to go] (78)

اذهب أن أريد أنا

وهو كذلك العنصر المقدر فاعلا للمصدر في جمل بالعربية مثل

(79) أراد علي [**ض م**] فهم المسألة

في مثل هذه الجمل هناك أسباب عدة تجعلنا نحكم بوجود فاعل "غير مرئي" له سمات نحوية ودلالية ولكن ليس له شكل فونولوجي صوتي. هذا العنصر الفارغ يراقبه عنصر آخر له ذات القرينة في الجملة الإنجليزية وهو الضمير I أنا. والمراقبة – كما سنفصل فيما بعد حين نناقش نظرية المراقبة التي هي مكون آخر من مكونات القواعد – هي علاقة إحالة بين فاعل لا يذكر وعنصر مذكور هو المراقب.

تدلنا المادة اللغوية في الإنجليزية أننا لا نجد هذا العنصر في غير موقع فاعل الجملة المكثفة ذات الفعل غير المتصرف كما في الجملة (78) إذ لا نجده فاعلا للجملة الرئيسة مثل:

* **PRO** went home (80)

البيت ذهب **ض م**

وكذلك فلا نجده في موقع الفاعل في جملة مكتنفة ذات فعل متصرف مثل:

* He believed that **PRO** left him (81)

ه ترك ض م أن اعتقد هو

أو في موقع مفعول الجملة المكتنفة ذات الفعل غير المتصرف مثل:

*He wanted [to help **PRO**] (82)

ض م يساعد أن أراد هو

لماذا لا نجد هذا العنصر إلا في سياق مثل سياق الجملة (78) و (79) ؟ تقدم لنا نظرية العمل الجواب على هذا السؤال. وهو القول أن هذا العنصر **ض م PRO غير معمول فيه ungoverned**. ولهذا فهو لا يظهر في المواقع المعمول فيها. إنه لا يظهر في موقع المفعول لأن هذا موقع يعمل فيه الفعل ويعين للعنصر الذي يشغله حالة النصب. وكذلك ففاعل الجملة المتصرفة يعمل فيه عنصر **تط** ويعين له حالة الضم. والموقع الوحيد الذي يبقى غير معمول فيه – وحديثنا ما زال عن الإنجليزية – هو موقع الفاعل في الجمل التي أفعالها غير متصرفة. ذلك أن هذه الجمل ليس فيها عنصر التطابق **تط**. إنها عبارات زمن ع ز وليست عبارات تطابق ع **تط**. وإذا فقد هذا العنصر الذي يعين للفاعل حالة الضم الإعرابية بقي الفاعل بدون عامل فيه، أي بدون أن تعين له حالة إعرابية. ومن هنا جاء عدم صحة الجمل المكتنفة ذات الفعل غير المتصرف إذ لم يكن يتقدمها مصدري مثل for لكي يعمل في فاعلها ويعين له حالة إعرابية.

ولكن لنلاحظ أن هناك حالات يعين فيها فاعل الجمل المكتنفة غير المتصرفة حالة النصب الإعرابية -يعينها له فعل الجملة الرئيسي وهو مادعوناه بالوسم الإعرابي الاستثنائي وهذا ما نراه في جمل مثل:

He believed John to be innocent (83)

بريء يكون أن جون اعتقد هو

حيث يعين الفعل الرئيسي believe حالة النصب لفاعل الجملة المكتنفة John، وليس في هذه الجملة عنصر عامل آخر يمكن أن يعين حالة إعرابية لهذا الفاعل. في هذه الحالات لا يمكن أن يحل **PRO** محل John كما في

He believed [Pro to be innocent] (83)

ذلك لأن هذا الموقع معمول فيه، و **ض م PRO** كما قلنا، لا يعمل فيه ولهذا لن يحل محل العبارة الاسمية الظاهرة John.

ويلعب مفهوم العمل دورا رئيسا كذلك في علاقة **الربط binding** التي تعبر عن خصائص علاقات **الإحالة reference** بين العناصر المختلفة. وتختلف خصائص علاقة الربط باختلاف العناصر كما سنوضح ذلك قريبا. ومفهوم الربط، بكلمات موجزة، يعني القرينة المشتركة. فإن كان العنصر مربوطا في جملة فإن ذلك يعني أن له سابقا يعود عليه في نفس الجملة. بعض العناصر مثل **العوائد anaphors** لا بد أن ترتبط بسابقاتها ضمن صيغة بنيوية محددة داخل الجملة، في حين أن **المضمرات** — كالضمائر الشخصية — لا يمكن لها أن ترتبط بسابقاتها في هذه السياقات. وهناك بالإضافة إلى ذلك **تعبيرات محيلة** referential expressions كالأسماء، لا يمكن لها أن ترتبط بسابق في أي سياق بنيوي — داخل الجملة أو خارجها. لنمثل على هذه بالجمل التالية:

(84) *محمدي ساعد هي (حين تعود العبارتان على شخص واحد)

(85) *محمدي آذى نفسهي (حين لا تعود **محمد ونفسه** على شخص واحد)

(86) ***هي**ي تظن أن محمدا رأى فاطمةي (حين تعود **هي** وفاطمة على شخص واحد)

في الجملة (84) نجد أنه لا يمكن أن يعود الضمير ه على العبارة الاسمية الظاهرة **محمد**، ونستخدم هنا **القرن المشترك** coindexation كوسيلة تبين الإحالة المشتركة بين عنصرين (**محمد** و ه) يستخدمان نفس القرينة (**ل**)، أي أنهما ذوا إحالة مشتركة. بعبارة اخرى نقول إن الضمير لا يمكن أن يربط في هذه الجملة. أي لا يمكن أن يعود على عنصر في الجملة نفسها. أما في الجملة (85) فالضمير الانعكاسي **نفسه** لا يحيل على العبارة الاسمية الظاهرة التي تسبقه في الجملة **محمد** كما تبين ذلك القرائن المختلفة. وهذا سبب عدم صحة الجملة. ذلك أنه لا بد لمثل هذا الضمير أن يربط في نفس الجملة، أي أن يعود على عبارة اسمية ظاهرة تسبقه في هذا السياق. وفي الجملة (86) التي تختلف عن سابقتها بأنها جملة مركبة – أي فيها جملة مكتنفة – لا يمكن أن تربط عبارة **فاطمة** بأي عنصر آخر يسبقها في السياق. أي أنه لا يمكن أن يكون لها نفس القرينة التي يتصف بها عنصر آخر مثل الضمير **هي** في صدر الجملة.

تقدم لنا نظرية الربط ثلاثة مبادئ للربط تحسب حساب الحالات المختلفة السابقة (Chomsky 1986 a: 166) :

(87) أ. **لا بد للعائد أن يكون مربوطا في المجال المحلي**

ب. **لا بد للمضمر أن يكون حرا في المجال المحلي**

ج. **لا بد للتعبيرات المحلية أن تكون حرة**

إن **المجال المحلي** local domain الذي وصفت به السياقات التي وردت فيها العناصر التي نحن بصددها يعرف بأنه أقرب إسقاط أكبر يضم العامل الذي يعمل في هذا العنصر ويضم كذلك فاعلا (Chomsky, 1986 a: 169). يطلق على هذا المجال أيضا اسم **مجال العمل** governing domain، أو **الفصيلة العاملة** governing category . فالضمير الانعكاسي في (88) يعمل فيه الفعل، وإذن فإن أقرب إسقاط أكبر يضم الفاعل هو الجملة نفسها أي ع **تط** أو ع **مص**.

(88) زيدو اذى نفسهو

وهذا الضمير يتحكم فيه مكونيا ويشترك معه في قرينته الفاعل **زيد**. وهكذا فإن الضمير مربوط بهذا العنصر، والجملة إذن صحيحة الصياغة؛ إنها تفي بالمبدأ أ من مبادئ الربط.

ويمكن التساؤل هنا عن ضرورة استخدام علاقة العمل لتحديد مجال الربط، أي المجال التي ترتبط فيه العناصر الواحد بالآخر. الا يمكن أن يتأسس الربط على الجملة كهيكل بنيوي فيقال بدلا من ذلك أن العائدات (الضمائر الانعكاسية والآثار...) لا بد أن تكون مربوطة في جملها بدلا من "المجال المحلي" كما أسلفنا ؟ تدلنا جمل مثل (89) صحيحة الصياغة أن هذا المقترح غير مناسب.

(89) محمدو يظن [نفسهو قد نجح]

فالضمير الانعكاسي **نفسه** ينتمي للجملة المكثفة وهو فاعل لها. غير أنه ليس مربوطا بعنصر يعود عليه في تلك الجملة. بل إنه مربوط بفاعل الجملة الكبرى **محمد**. وكذلك فإن العنصر الذي يعمل عليه ويعين له حالته الإعرابية هو فعل الجملة الكبرى **يظن**، إلا أن الجملة ما زالت صحيحة. ومن هنا يجيء خطأ تصوير مجال الربط على أساس أنه الجملة الصغرى التي تضم العائد وسابقه. في حين أنه ووفق المبدأ أ السالف الذكر، يكون العامل هو الفعل **يظن** وأقرب إسقاط أكبر يضم هذا العامل وفاعله هو الجملة الكبرى. ولنلاحظ أن هذا التحديد يصح على ربط المضمرات التي عرفت بأنها لا بد أن تكون حرة في مجال العمل: أي ضمن أدنى إسقاط أكبر يشمل العامل فيها والفاعل. فجملة مثل (90) أدناه غير صحيحة قواعديا.

(90) * محمدو ظن [إياهو قد ذهب]

ذلك أن المضمر **إياه** مربوط بسابق هو **محمد** يقع داخل مجال العمل لهذا الضمير. إن الفعل الذي يعمل على هذا الضمير هو **ظن** وهو فعل الجملة الرئيسي، والفاعل هو **محمد**. وهكذا فإن مجال العمل هو الجملة الكبرى وليس الجملة المكتنفة التي يقع الضمير فاعلا لها. إذ لو كان سياق الربط هو الجملة المكتنفة لكانت الجملة صحيحة لأن الضمير لا سابق له فيها، أي أنه حر كما هو المطلوب وفق مبادئ الربط أعلاه. ولكن عدم صحتها يأتي من كون مجال الربط يتحدد بمجال العمل. وهو أدنى إسقاط أكبر يضم العامل والفاعل، والعامل هنا هو الفعل الرئيسي، والفاعل هو **محمد** الذي يشترك مع الضمير في القرينة. وهكذا فإن الضمير مربوط في هذا المجال وليس حرا، ومن هنا جاء عدم صحة الجملة.

وتبدو علاقة العمل مركزية في تفسير عدم التشابه بين حركة الفاعل والمفعول في الجمل الاستفهامية كما في الجمل التي اخترناها من العربية المحكية في العراق (ويقال الشيء نفسه عن عربية بلاد الشام أيضا). وهي تتطابق مع مثيلاتها في الإنجليزية.

(91) منو تعتقد [محمد شاف ث]؟

(92) منو تعتقد [ث شاف زيد] ؟

(93) منو تعتقد [أن محمد شاف ث]؟

(94) * منو تعتقد [أن ث شاف زيد] ؟

نجد الاختلاف بين حركتي الفاعل والمفعول في الجملتين (93) و (94) فقط، وهما الجملتان اللتان ينتقل فيها المفعول والفاعل من جملة مكتنفة تبدأ بالمصدري **أن**. ففي مثل هذه الجمل لا بأس من انتقال عبارة المفعول الاستفهامية إلى بداية الجملة الرئيسة في حين أن انتقال عبارة الفاعل الاستفهامية (الجملة 94) ينتج جملة غير صحيحة. وبمقارنة هاتين الجملتين بالجملتين (91) و (92) على التوالي، يتبين لنا أن حركة المفعول أكثر

حرية من حركة الفاعل. ما الذي يفرق بين الفاعل والمفعول هنا؟ أحد الفروق هو أن ما يعمل على المفعول هو الفعل، إذ أن المفعول فضلة لرأس معجمي بينما العامل على الفاعل هو العنصر **تط**، وهذا رأس غير معجمي، أي أنه رأس لعبارة وظيفية غير معجمية. هناك حالة واحدة يعمل فيها الفعل بالفاعل وذلك حين يكون الفاعل فاعل فضلة جملية لفعل الجملة الرئيس، وفي هذه الحالة قد لا يكون هناك عنصر **تط** في بداية الجملة المكتنفة (جملة الفضلة) ليعمل في الفاعل، فيعمل فيه فعل الجملة الكبرى – أي الفعل الرئيس ويعين له حالة النصب ،كما رأينا في مناقشتنا لما دعوناه بالوسم الإعرابي الاستثنائي في اللغة الانجليزية. وهو ما نراه في الجملة (92) التي يعمل فيها الفعل **تعتقد** على أثر فاعل الفضلة [ث، شاف زيد].

يقودنا هذا إلى افتراض أن الآثار تجاز حين تكون عواملها رؤوسا معجمية. فأثر المفعول في الجمل (91) و (93) يعمل فيه فعل الجملة المكتنفة. أي أن العامل فيه رأس لعبارة معجمية. وهذا يعني أنه من الجائز أن يترك أثرا للمفعول في مكانه. ذلك أن هذا الأثر سيكون معمولا فيه من قبل الفعل. أما الفاعل أو أثره المتبقي مكانه حين ينتقل إلى مكان آخر كما في الجملتين (92) و (93) فلا بد أن يرخص له بطريق آخر، وهذا هو ما دعي بمبدأ **الفصيلة الفارغة** Empty category principle الذي يقضي بما يلي:

(95) **يجب على كل فصيلة فارغة أن يكون معمولا فيها بشكل مناسب** properly governed

أ يعمل في ب بشكل مناسب إذا وفقط إذا:

1. **ا يعمل في ب**

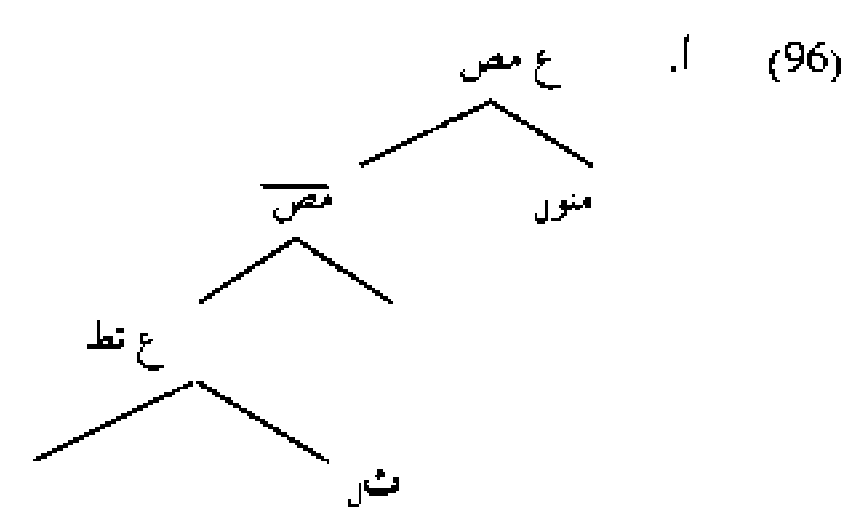
2. **أ معجمي.**

وبالإمكان التوسع في مفهوم "العمل المناسب" وذلك لكي نفسر وجود أثر للفاعل في مكانه في الجملة (92). وذلك بالقول بأن العمل المناسب قد لا يكون برأس معجمي بل بأن يعمل في الأثر عنصر يشترك معه في القرينة. وتسمى هذه الصيغة **بعمل السابق** antecedent government لتمييزها عن **عمل الرأس** head government. وهذا يجعل من الممكن الترخيص ببقاء أثر للفاعل في مكانه حين تعمل فيه عبارة الفاعل الاستفهامية المنقولة إلى صدر الجملة الرئيسة (أي سابقه) كما في(96).

(96) منو [**ث**ر شاف محمد]؟

فعبارة **منو** المنقولة إلى موقع مخصص المصدري تعمل في أثرها وحسب التخطيط التالي

(96) أ.



وكذلك الحال في جمل مثل (92)، ولو أن هذه الجمل تتضمن خطوتين في حركة عنصر الاستفهام من مكانه في الجملة المكتنفة إلى صدر الجملة الكبرى مخلفا وراءه أثرين أحدهما في الموقع الأصلي والثاني في موقع مخصص الجملة المكتنفة حيث حط في خطوته الأولى. وفي هذه الحالة سيعمل عنصر الاستفهام على الأثر الأول الموجود في موقع مخصص عبارة المصدري (الجملة المكتنفة) وهذا بدوره يعمل على الأثر الموجود في الموقع الأصلي الذي انتقل منه عنصر الاستفهام (انظر Riemsdijk & Williams 1986).

إن الطريق الوحيد لإجازة أثر الفاعل هو "العمل المناسب"، أي أن يكون معمولا فيه من قبل العنصر الاستفهامي الذي تحرك أو بأثر ذلك العنصر الموجود في موقع مخصص عبارة المصدري. ولكن ماذا لو كان هناك حرف مصدري في موقع رأس عبارة المصدري كما هو الحال في جمل مثل (94)؟ إن هذا المصدري هو الذي سيكون العامل في أثر الفاعل إذ أنه العامل الأقرب إلى هذا العنصر من عنصر الاستفهام أو من أثر عنصر الاستفهام. في هذه الحالة لن يكون العمل مناسبا لأن المصدري ليس رأساً معجميا، ومفهوم العمل المناسب الذي لا بد أن يتصف به كل أثر وفق مبدأ "الفصيلة الفارغة"، يتأسس على أن يكون العامل رأساً معجميا أو أن يكون العامل سابقا للأثر – أي له نفس قرينته. وفي الجملة (94) سيكون العامل هو المصدري ولن يكون العمل مناسبا، أي أن الأثر لن يكون معمولا عليه بشكل مناسب ولهذا لن يجاز هذا الأثر ومن هنا جاء عدم صحة هذه الجملة.

مما تقدم تتضح مركزية علاقة العمل ليس في ربط العوائد بسوابقها بل في تقييد الحركة. فمبدأ العمل المناسب الذي تحدثنا عنه يضع، بشكل غير مباشر، حدودا أو قيودا على حركة العناصر، وذلك بالزام الأثر – الذي ينتج عن حركة عنصر من العناصر– أن يكون له عامل مناسب. ويقضي هذا بأن تكون الحركة قصيرة وليست طويلة المدى. إذ لو طالت الحركة لما وجد الأثر عاملا مناسبا يعمل فيه – أي سابقا له أو أثرا متقدما له نفس قرينته.

ولنلاحظ أن الحركة حين تناولنا شرحها ضمن نظرية الحدود –تتحدد بمبدأ التحتية العام الذي يفترض وجود عقد أو فصائل فاصلة تحد الحركة بحيث لا يمكن لعنصر متحرك أن ينتقل عبر أكثر من واحدة منها. فمبدأ التحتية يحدد مدى حركة العناصر إذ ليس لها أن تطول. فإذا وجدناها طويلة المدى كما في بعض الجمل المركبة التي ينتقل فيها

عنصر من داخل الفضلة الجملية المكتنفة إلى صدر الجملة الرئيسة، إفترضنا أنها تمت على مراحل لا تتجاوز الحركة فيها في كل خطوة المدى الذي يحدده المبدأ المذكور.

1:6:4 الحواجز:

من الطبيعي أن تكون الخطوة التالية توحيد النظرة إلى الحركة وحدودها والعمل وحدوده في رؤية واحدة تنتظم هذين الجانبين من جوانب نظام القواعد. وقد قدم چومسكي اقتراحاته بهذا الشأن في كتابه الحواجز Barriers (Chomsky 1986 b). إن الحواجز هي الفصائل (الأصناف) التي تمنع العمل والحركة معا. لقد أدركنا منذ وقت طويل أن هناك صنفين يحدان من حركة العناصر هي العبارة الاسمية والجملة: ج أو $\bar{ج}$ (أو عبارة التطابق ع صر، ع تط فيما خططناه هنا لنظرية $\bar{س}$). وقد كتب مبدأ التحتية وفقا لمعايير تأخذ هذين الصنفين بنظر الاعتبار.

لقد أوضحت دراسة الحدود على حركة العناصر أنه ليس هناك عقد أو فصائل في التفريع الشجري تحد دائما من حركة العناصر من داخلها إلى خارجها. وكذلك بينت دراسة علاقة العمل أنه ليس هناك عقد أو فصائل تمنع دائما عمل ما هو خارجها فيما هو داخلها. والأصح هو القول إن بعض العقد تشكل حواجز حين تكون في مواقع معينة ولا تكون كذلك في مواقع أخرى. وبشكل عام فكل إسقاط أكبر – أي صنف من مستوى ع آ، ع **ف**، ع ج، ع ص... – يشكل حاجزا إذا لم يكن موسوما معجميا – **موسوم**–ع L-marked – وهو إذا لم يكن هذا الإسقاط قد عين له **دور محوري** (دور–م) – أي دور دلالي – من قبل رأس معجمي. أي إذا لم يكن فضلة لرأس عبارة معجمية كما لو كان الاسقاط فضلة لفعل. فالفعل وهو رأس لعبارة معجمية يعين دورا محوريا – دلاليا – لفضلته، ولهذا فان فضلته ستكون موسومة معجميا – موسوم–ع لنأخذ المثال التالي:

(97) ظننت [أن الخبر قد انتشر]

ان ما بين القوسين هو فضلة للفعل **ظن** الذي هو راس العبارة الفعلية **ع ف**، وهو صنف معجمي. و**ع ف** هي عبارة معجمية، ولهذا فان العبارة التي بين الاقواس والتي هي اسقاط اكبر —**ع مص** — لا تشكل حاجزا لانها موسومة معجميا. أما في الجملة

(98) اشتريت الجريدة[لكي أقرا عن الخبر]

فان ما بين الاقواس وهو اسقاط اكبر —**ع مص** — يشكل حاجزا لانه ليس موسوما معجميا. اذ ان هذا الاسقاط ليس فضلة للفعل **اشترى**، او بكلمات اخرى إنه ليس مما يعين له الفعل دورا محوريا (دور—م). بل هو جملة ملحقة. لنلاحظ انه لا يمكن ان نسال عن عنصر من داخل هذا الاسقاط في حين ان بوسعنا السؤال عن عنصر داخل الاسقاط الذي يشكل الفضلة الجملية في الجملة (97). فالحركة مرخصة في هذه الجملة وليست كذلك من العبارة التي بين الأقواس في الجملة (99).

واذن فهذه الحواجز اصناف فصائل تمنع العمل والحركة عبرها. والفصيلة او الصنف المانع يمكن ان يعرف كما يقول جومسكي (Chomsky 1986: 14) على الوجه التالي:

(99) أ صنف مانع اذا وفقط اذا لم تكن أ موسومة معجميا (موسوم—ع) و أ تهيمن على ب

غير ان الاصناف المانعة لا تكون حواجز دائما. فعبارة الصرفة **ع صر** أي العبارة التي تتفرع من عبارة المصدري كفضلة له ليست موسومة معجميا (موسوم—ع). **فهي** ليست فضلة لراس معجمي. أن راس **ع مص** هو الحرف المصدري وهو صنف وظيفي وعلى هذا **ف ع صر** صنف مانع ولكنها ليست حاجزا كما ارتنا الجمل السابقة.

ولا بأس من أن نعيد هنا ما ذكرناه سابقا من أن عبارة الصرفة التي نتحدث عنها الان كانت مطروحة في وقت سابق على اساس انها تشكل الاسقاط الاكبر الثاني في

تسلسل بنية الجملة الهرمي، لكونها فضلة عبارة المصدري، وكانت هذه العبارة – أي ع صر ـ تحتوي راسين هما التطابق والزمن، وفضلة هذه العبارة هي ع ف التي تضم الفعل وفضلته اما مخصصها فكان ع أ الفاعل. وفي وقت لاحق قدمت مقترحات لتفصيل اكبر في بنية الجملة شملت افتراض اسقاطات كبرى اكثر في البناء الجملي فافترضت عبارة تطابق وعبارة زمن وعبارات اخرى تمثل اسقاطات كبرى لاصناف وظيفية –كالنفي وغيره. وكذلك شملت هذه المقترحات ان يكون موقع الفاعل داخل العبارة الفعلية مخصصا لها.

وعودة الى ما نحن بصدده ففشل (99) في ان يحسب حساب عدم قدرة ع صر في ان تكون حاجزا يستدعي تعديلا في تعريف الحاجز لعله يكون على الوجه التالي (Chomsky1986 b:14)

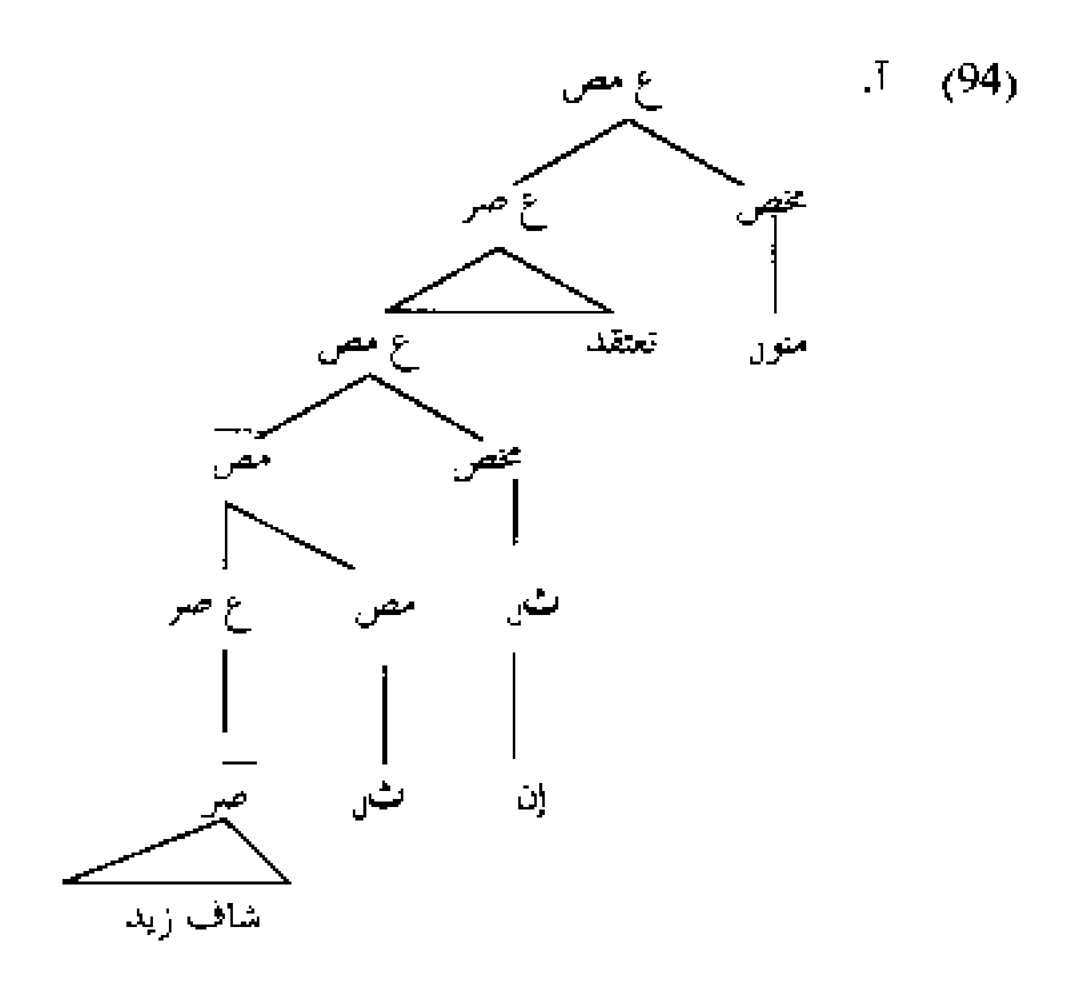
(100) أ حاجز لـ ب اذا وفقط اذا كان أ صنفا مانعا لـ ب و أ ≠ ع صر

يجعل هذا التعديل من كل الاصناف المانعة حاجزا –ما عدا عبارة الصرفة– اذا لم تكن هذه الاصناف فضلة لرأس معجمي– أي عبارة يعين لها الرأس دورا محوريا. وتوفر لنا هذه الصورة للحواجز أساسا لمبدأ التحتية وتفسيراً لمواقع الخرق التي تنتج جملا غير صحيحة الصياغة. وكذلك تقدم لنا الحواجز أساسا يعتمد عليه مفهوم العمل. فالعمل كما قلنا لا يمكن ان يكون عبر بعض العناصر في بعض السياقات. وهذه النظرية – نظرية الحاجز– تعطي لنا توصيفا صحيحا لهذه الحواجز التي تمنع العمل من عنصر خارجها في عنصر داخلها.

وضمن هذا الاطار يمكن ان ننظر إلى مبدأ الفصيلة الفارغة– أو الصنف الفارغ– الذي ذكرناه سابقا. فأثر المفعول يعمل فيه الفعل وليس هناك فاصل بينهما، إذ يلي الاول منهما الثاني ولهذا فلا اشكال في ان الاثر معمول فيه. اما بالنسبة للفاعل وحركته فلا يجوز ان يتحرك الفاعل اذا بقي اثره غير معمول فيه بشكل مناسب. ويمكننا ان ننظر – من

زاوية الحواجز – إلى هذا الامر نظرة اخرى. ففي مثل هذه الجمل التي يتحرك فيها الفاعل من موقعه في الجملة المكتنفة الى صدر الجملة الكبرى سيكون الحركة اولا الى مخصص عبارة المصدري – ع **مص** – في الجملة المكتنفة. وهذا العنصر المتحرك سيكون سابقا للاثر في الموقع الاصلي وسيعمل فيه – والعمل هنا مناسب وفق مبدأ الفصيلة الفارغة كما ذكرنا. أما إذا كان هناك حرف مصدري يتصدر الجملة المكتنفة فانه سيكون أقرب إلى الاثر من السابق لانه في موقع رأس ع **مص**. اما السابق فهو يحتل موقع مخصص هذه العبارة. وفي هذه الحالة سيكون العامل الأقرب إلى الأثر هو المرشح للعمل وهو الحرف المصدري. اما كيف سيمنع السابق (أي عنصر الإستفهام المتحرك من موقع الفاعل الى مخصص عبارة المصدري في الجملة الرئيسية) فإن ذلك يكون بإفتراض أن الحرف المصدري (الذي هو عنصر عامل) سيجعل من الاسقاط الذي يليه مباشرة وهو هنا $\overline{\text{مص}}$ (الاسقاط الاوسط لعبارة المصدري) حاجزا يمنع عمل ما فوقه - وهو أثر عنصر الاستفهام السابق- على ما تحته الذي هو الاثر. وهذه نظرة جديدة للحواجز توفر لنا تفسيرا للعمل في هذا السياق. ولان الحرف المصدري ليس عنصرا معجميا وليس سابقا للاثر فان الاثر – وهو فصيلة فارغة – لن يكون معمولا فيه بشكل مناسب كما يتطلب شرط العمل المناسب في الفصائل الفارغة. ويوضح التخطيط التالي لجملة (94) ما تحدثنا عنه.

(94) آ.



في المناقشة الفائتة قدمنا خطوطا رئيسة – بدون تفاصيل واسعة – لمفهوم الحواجز الذي مثل تطورا نظريا هاما كان له آثار واسعة على فهمنا لوظيفة بعض مكونات القواعد. فمن خلاله استطعنا توحيد رؤيتنا وفهمنا للقيود الموضوعة على الحركة والقيود الموضوعة على العمل ضمن إطار واحد. ولقد كانت تعريفاتنا للحدود الموضوعة على الحركة مستقلة عن تلك الموضوعة على العمل، وكذلك فقد كانت تعريفاتنا للفصائل (الأصناف) التي تحد من الحركة تعريفات مطلقة، في حين تطرح نظرية الحاجز تعريفا نسبيا – سياقيا – لهذه الفصائل.

7:4 نظرية الربط

يصل بنا الحديث المفصل عن مكونات نظام القواعد وقوالبه إلى مكون (قالب) يعنى بعلاقات الإحالة بين التعبيرات المختلفة في الجملة. هذا هو القالب الذي اصطلح عليه

بنظرية الربط binding theory. ونظرية الربط تعنى أصلا بالإحالة المشتركة لتعبيرين اثنين وطبيعة السياق النحوي الذي يحكم هذا الإشتراك في الاحالة. إذ قد يشترك تعبيران في الاحالة الى شيء معين. فما هي حدود هذا الاشتراك؟ وهل تتفق شروطه بالنسبة لكل انواع التعبيرات؟ يعبر عن هذه الاحالة المشتركة **بالربط**. فالعنصر يكون مربوطا إن احال الى شيء يحيل اليه عنصر آخر - أي أن له **سابق** له نفس القرينة. ويكون العنصر حرا حين لا يكون له سابق، أي ليس هناك عنصر آخر له نفس قرينته فيحيل الى نفس الشيء الذي يحيل اليه العنصر الاول.

في حديثنا عن نظرية العمل تطرقنا الى تحديد السابق، فهو العنصر الذي يشترك مع العنصر المحيل بالقرينة. وكذلك فلا بد ان **يتحكم** هذا السابق **مكونيا** c-command بالتعبير الذي يشترك معه في الاحالة. وقد عرفنا التحكم المكوني بأنه العلاقة الموجودة بين عنصرين حين لا يشرف أحدهما على الاخر وأول عبارة تشرف على العنصر المتحكم تشرف على العنصر المتحكم فيه. والتعبيرات أو العناصر هي في حقيقة الامر أنواع العبارات الاسمية المختلفة: أسماء الأعلام، المضمرات، العوائد، وآثار العبارات الإسمية المنقولة التي تركها ورائها في المواقع التي انتقلت منها، وغير ذلك من العناصر الفارغة. لنرى ماذا تبين لنا أمثلة بسيطة كهذه الجمل عن شروط تأويل بعض العبارات الاسمية فيها:

(101) جرحت زينب نفسها

(102) زينب جرحتها

تحتوي الجملتان على ثلاثة انواع من العبارات الاسمية: أسماء الأعلام: زينب، والمضمرات: ضمير المفعول **ها**، والضمائر الانعكاسية: **نفسها**. يحيل الاسم العلم الى شخص او كائن خارج السياق اللغوي الذي امامنا. فإذن اسم العلم هو **تعبير محيل** referential. (أو **تعبير** ـ ح r-expression). والتعبيرات المحيلة لا ترتبط بقرينتها

باي تعبيرات أخرى سابقة عليها داخل الجملة أو السياق. وإذن فهي حرة. والنوع الثاني من العبارات الاسمية هي المضمرات. ويحيل المضمر عموما الى تعبير آخر يشترك معه في قرينته – أي أنه يعود على سابق له. ولكن أين يقع هذا السابق؟ يتضح من تفحص الجمل و السياقات المختلفة أن المضمر لا يمكن ان يعود على سابق موجود في الجملة نفسها. وهو ما نراه في الجملة (102) التي لا يمكن ان يعود فيها الضمير ــها على العبارة الاسمية زينب- أي لا يحيل اليها. لا بد أن الامر له صلة بالعلاقة البنيوية بين هذين العنصرين . وبالطبع يمكن للضمير ان يحيل الى سابق خارج الجملة، ولكن ليس له ان يعود على سابق – اي ان يكون مربوطا – في نفس الجملة . إنه حر في جملته.

أما النوع الثالث من العبارات الإسمية فهو **العوائد** anaphors ويمثلها الضمير الانعكاسي **نفسها** في الجملة (101) أعلاه. وهنا لا يمكن أن نؤول الجملة الا بشكل واحد بحيث يكون **لزينب** و **نفسها** نفس القرينة. هذا يعني أن الضمير الانعكاسي يجب أن يحيل إلى سابق يرد في الجملة نفسها. وهو هنا **زينب** وليس غيرها. أما إذا إفترضنا أن لاسم العلم والضمير الانعكاسي احالتين مختلفتين لم يصح تأويل الجملة. فالجملة التالية غير صحيحة قواعديا

(103) *زينبـ~i~ جرحت نفسها~j~

ان هذا الامر لا علاقة له بالسياق الذي ترد الجملة فيه اجتماعيا أو نفسيا ...الخ. انه مسألة علاقة نحوية خالصة تقوم بين هاتين العبارتين وتتعلق بخصائص كل منهما. فالضمير الانعكاسي (أو العائد كما اسميناه) لا بد ان يكون مربوطا بسابق في الجملة التي يرد فيها ولا يصح ان يكون حرا فيها. غير ان جملا اخرى مثل

(104) علي ظن ان محمداً لام نفسه

تُرينا أنه لا بد من تعديل ما قلناه قليلا. فالضمير الانعكاسي **نفسه** لا يحيل إلى **علي** ولو أنهما في نفس الجملة، بل انه يحيل إلى **محمد**. وكذلك فجملة مثل

(105) علي ظن أن محمداً لامه

تُرينا أن الضمير **ه** مربوط بالسابق **علي** مع أننا قلنا أن المضمر لا بد أن يكون حرا في جملته. ربما لم يكن مجال هذه الخصائص الجملة بل مجال آخر هو وحدة أصغر منها. يبدو أن هذا المجال **مجال محلي** ولهذا فشرط أن يكون الضمير الانعكاسي مربوطا سيكون في هذا المجال وكذا الحال بالنسبة للمضمر. وتحديد هذا المجال، **مجال الربط**، هو محط اهتمام نظرية الربط. فهي تحاول أن تصف بدقة السياقات التي يتحقق فيها الربط بين العبارات بأنواعها المختلفة، أو متى تشترك هذه العبارات بقرينة واحدة. وقد مر بنا أن التقليد المتبع في إظهار اشتراك القرينة هو وضع نفس الحرف الصغير (القرينة) أسفل نهاية كل من العبارتين الاسميتين للدلالة على اشتراكهما بالقرينة.

تحدد نظرية العمل مجال الربط الذي دعوناه المجال المحلي. فقد حددت نظرية العمل هذا المجال بمجال العمل الذي يقع تحت إشراف أول (أو أقرب) فصيلة (صنف) عاملة وفاعلها (أو مخصصها). أي أن المجال الذي يربط فيه الضمير الانعكاسي والذي لا بد أن يبقى فيه المضمر حرا يبدأ من عبارة تمثل إسقاطا أكبر تضم العنصر الذي يعمل على الاسم أو المضمر أو العائد ومخصص ذلك العنصر العامل، وعلى هذا فمبادئ الربط ستكون على النحو التالي:

(106) أ. **العائد مربوط في مجاله المحلي.**

ب. **المضمر حر في مجاله المحلي**

ج. **التعبير المحيل حر**

(Chomsky: 1986 a: 166)

فالمبدأ (أ) هو الذي يحكم ربط العوائد والمبدأ (ب) يحكم ربط المضمرات، والمبدأ (ج) يحكم وضع **التعبيرات–ح** – التعبيرات المحيلة. ماذا عن علاقة الربط هذه التي تكون بين المضمر أو العائد وسابقه ؟ تأسيسا على ما سبق يمكن تعريف هذه العلاقة على الوجه التالي:

(107) آ يربط ب إذا وفقط إذا

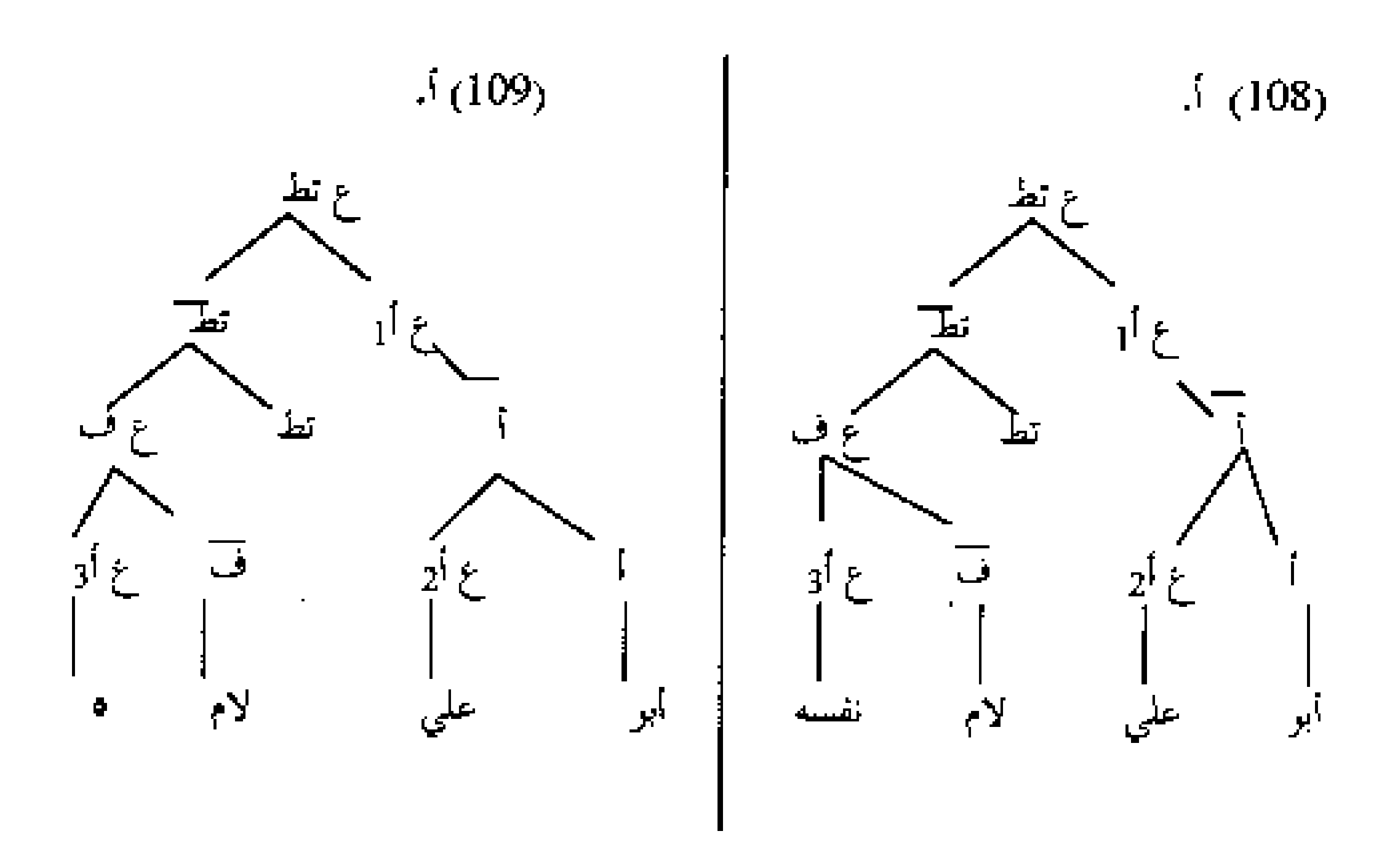
1 . يتحكم أ مكونيا في ب

2 . أ و ب ذوا قرينة مشتركة

لنوضح هذا في الجملتين التاليتين والتخطيطين اللذين يمثلان بنيتيهما على التوالي.

(108) أبو علي لام نفسه

(109) أبو علي لامه



في التخطيط (108 .أ) نلاحظ أن **نفسه** تتحكم فيها مكونيا العبارة الاسمية **أبو علي**. فهذه العبارة تشرف عليها ع تط (وهي إسقاط أكبر) مباشرة وتشرف كذلك على العائد **لفسه**. **ونفسه** يعمل عليها الفعل **لام** فمجال العمل هو الإسقاط الأكبر ع تط مع مخصصه. فالعبارة الاسمية (ع $أ_1$) **أبو علي** تقع ضمن مجال العمل لكونها مخصصا، والضمير الانعكاسي مربوط في هذا المجال. ولنلاحظ أيضا أن **نفسه** لا يمكن أن تحيل إلى **علي**: (ع $أ_2$)، لأنها لا تتحكم مكونيا في **نفسه**. أي أن العقدة التي تشرف مباشرة على **علي** لا تشرف على ع $أ_3$ **نفسه**.

أما في التخطيط الثاني (109 .أ) فإن المضمر **ه** وهو ضمير المفعول للفعل **لام** لا يمكن أن يحيل إلى ع $أ_1$ **أبو علي** لأنه لا يمكن إلا أن يكون حرا في مجال العمل الذي ذكرناه وهو الإسقاط الأكبر ع تط ومخصصه ع $أ_2$. فهذه العبارة تتحكم فيه مكونيا. إن بوسع الضمير **ه** أن يحيل إلى ع $أ_2$ **علي**، فهذه العبارة الاسمية لا تتحكم مكونيا به. وإذن فإنها لا تقع ضمن المجال المحلي أو مجال العمل الذي يقع فيه هذا الضمير. والمضمر، إن كان يحيل إلى ع $أ_2$ **علي** سيكون حرا في مجال العمل وستكون الجملة صحيحة الصياغة. إن مجال العمل لا ينال ع $أ_2$ **علي** لأن ع $أ_1$ التي هي إسقاط أكبر تمثل حاجزا يمنع من استمرار علاقة العمل. أما **علي** فإنه تعبير محيل لا يمكن أن يحيل إلى سابق. أي لا يمكن أن يشترك بنفس القرينة مع عنصر يسبقه فيحيل إليه. إذ لا بد أن يكون حرا في السياق ويحيل على أشياء خارج السياق اللغوي.

لقد ذكرنا من قبل أن دليلنا أن الجملة لا يصح أن تؤخذ مجالا للربط هو جمل مثل:

(110) ظن محمدس [نفسهس قد جن]

(111) * ظن محمدس [إياهس قد جن]

فالضمير الانعكاسي في (110) هو فاعل للجملة المكتنفة [نفسه قد جن]. وإن كانت الجملة هي مجال الربط لكان لا بد أن يكون له سابق فيها. ولكن من الواضح أن سابقه هو **محمد** فاعل الجملة الكبرى. والجملة الكبرى (110) هي مجال العمل فالعامل في **نفسه** هو الفعل الرئيسي. ومن هنا جاء عدم صحة الجملة (111) التي تحتوي على الضمير **إياه** والذي هو حر في الجملة المكتنفة. وسيكون هذا مناسبا لو كانت الجملة هي مجال الربط. غير أن عدم صحة هذه الجملة ناتج عن كون هذا الضمير مربوطا في الجملة الكبرى بسابق هو الفاعل، وهذا يعني أن الجملة الكبرى هي المجال المحلي للربط وليس الجملة المكتنفة. وهذا هو المجال المعول عليه لأنه مجال العمل. فالعامل في **إياه** هو فعل الجملة الرئيسي **ظن**.

لقد أفرزت مناقشتنا هذه ثلاثة أنواع من العبارات الاسمية التي تتعلق بها نظرية الربط وهي العوائد والمضمرات والتعبيرات المحيلة. يمكن أن تدرج هذه الأنواع وتتمايز وفقا لسمتين هما **[+ عائد]**، **[+ مضمر]**، وعلى النحو التالي:

(112)

	عائد	مضمر
ضمائر النفس (الانعكاسية)	+	–
الضمائر	–	+
التعبيرات المحيلة	–	–

هذا العرض الذي قدمناه لنظرية الربط – والذي هو في جزء منه تكرار لما كان قد ذكر من قبل حين عرضنا لنظرية العمل – يصور جانبا واحدا من المظاهر النحوية التي تحكمها هذه النظرية. الجانب الآخر الذي يمتد إليه عمل هذه النظرية هو العناصر الفارغة. لقد جاء ذكر العناصر الفارغة حين تحدثنا عن الأثر. والأثر هو ما يتركه عنصر في الموقع

الذي يتحرك منه حين ينتقل من موقع إلى آخر. وقد قصرنا مناقشتنا للأثر على حركة العبارات الاسمية من موقع-ض إلى موقع-ض آخر، كما في الجمل المبنية للمجهول. تؤلف العبارة الاسمية المتنقلة مع الأثر الذي تتركه في مكانها **سلسلة chain** ذات طرفين الأعلى هو العبارة الاسمية والأدنى هو الأثر. ولهذه السلسلة دور-م واحد وحالة أعرابية واحدة. إن القيود المفروضة على الأثر مشابهة للقيود المفروضة على وجود العوائد ففي الجملتين:

(113) محمدن جُرِح ثن

(114) محمدن جَرَح نفسهن

نجد صلة بين **محمد** والأثر **ث** ن في (113)، وبين **محمد** والضمير الانعكاسي **نفسه** في (114). إن هذه الصلة لا يمكن أن تقوم في جملتين مثل:

(115) * محمدن ظُن أن [زينب جرحت ثن]

(116) *محمدن ظن أن [زينب جرحت نفسهن]

والسبب في كلا الحالتين أن الأثر والضمير الانعكاسي ليسا مربوطين في مجالهما المحلي، وهما الجملتان المكتنفتان المسورتان بالأقواس- وهما ع **تط** أو ع صر، في حين أنهما مربوطان في مجالهما المحلي في الجملتين (115) و(116). والمجال المحلي هنا هو الجملة بأكملها. يعطينا هذا الدليل على التماثل — **فيما** يخص الربط — بين العوائد وآثار العبارات الاسمية. فالاثنان يحكمهما المبدأ أ من مبادئ الربط، مع أنهما عنصران مختلفان تماما. ففي حين يأتي الأثر نتيجة حركة عبارة اسمية، ليس هناك شيء من هذا القبيل فيما يخص الضمائر الانعكاسية. إن مجال الشبه بينهما يتمثل في وجود سابق لكل منهما. فضمير النفس (الانعكاسي) – أو العائد عموما — لا بد له من سابق يعود عليه، وكذلك الأمر بالنسبة للأثر، إذ له هو أيضا سابق يعود عليه هو العبارة الاسمية المنقولة. وهكذا فربما جاز

لنا أن ندعو هذه الآثار "عوائد"، وأنه لا بد لها – وهي هكذا – أن تكون مربوطة بسابقاتها في مجالها المحلي. وتأسيسا على هذا لنا أن نقول بأن حركة العبارات الاسمية لا بد وأن تكون إلى مواقع يمكن فيها أن تكون قادرة على ربط آثارها وفق المبدأ أ الذي ذكرناه آنفا. ويمكن وصف الأثر على هذا بأنه **[+ عائد]** و **[– مضمر]**، ولكنه عائد غير ظاهر، على خلاف العائد الظاهر مثل الضمير الانعكاسي.

ولكن ماذا عن آثار العبارات الاستفهامية ؟ أي الآثار التي تتركها العبارات الاستفهامية في حركتها من مواقعها الأصلية داخل الجملة إلى صدر الجملة. إن هذه هي النوع الثاني من الآثار التي عرضنا لها في حديثنا عن حركة العناصر. نجد أن هذه الآثار على خلاف آثار العبارات الاسمية تسلك سلوكا مشابها للعبارات المحيلة، أي الأسماء الظاهرة، فيما يتعلق بالربط. ويأتي الدليل على هذا من جمل نجد فيها ما يطلق عليه **العبور القوي** strong crossover وهي التي تتمثل في عبور عبارة الاستفهام فوق سابقها في جمل مثل (117) أدناه.

(117)   *منi قالت فاطمةi إن محمدا رأى ثi ؟

إن هذه الجملة ليست صحيحة الصياغة حين يكون الأثر ثi مربوطا بالعبارة الاسمية **فاطمة**. في مثل هذه الحالة تكون العبارة الاستفهامية **من** قد عبرت فوق سابق تعود هي عليه وهو هنا العبارة الاسمية **فاطمة**. وبالطبع لا يفوتنا هنا أن نذكر أنه لا بأس بهذه الجملة لو لم تكن **من** تعود على **فاطمة**. وبالتالي لا يكون أثرها مربوطا **بفاطمة** أيضا. أي حين لا يحيل الأثر **وفاطمة** إلى الشخص نفسه. مثل هذه الجمل تدلنا على أن أثر عبارة الاستفهام لا يمكن أن يربط إلا بعبارة الاستفهام نفسها. أي أنه حر غير مربوط. وفي هذا فإنه يشبه التعبيرات المحيلة – الأسماء الظاهرة.

ولنلاحظ هنا أن الربط بين عبارة الاستفهام وأثرها ليس كالربط بين العبارة الاسمية وأثرها السالف ذكرهما. وذلك لاختلاف الموقع الذي تنتقل إليه العبارة الاسمية عن ذلك الذي تنتقل إليه عبارة الاستفهام. إن العبارة الاسمية – كما رأينا من قبل – تنتقل إلى **موقع–ض** أي موقع يحتله **موضوع argument** وهو **موقع** الفاعل في الجمل المبنية للمجهول مثلا. أما عبارة الاستفهام فإنها حين تتحرك تحتل موقعا لا يشغله موضوع بل إنه موقع مخصص المصدري كما أوضحنا. ومن هنا جاء الاختلاف في علاقة الربط. يطلق على الربط بين العبارة الاسمية وأثرها **ربط– ض A-binding**. أما الربط بين عبارة الاستفهام وأثرها فهو **ربط–$\overline{\text{ض}}$** $\overline{\text{A}}$-binding. وبهذا الفصل بين نوعين من الربط يتضح التكافؤ بين آثار عبارات الاستفهام والتعبيرات المحيلة. **فكلاهما** حر وليس مربوطا بأي عنصر في **موقع–ض**.

ومثلما رأينا مقابلا فارغا - غير ظاهر- للعائد هو أثر العبارة الاسمية، نجد في أثر عبارة الاستفهام مقابلا فارغا (غير ظاهر) للتعبير المحيل، فهو مثله [**–عائد**]، [**–مضمر**]. ويقدم لنا عنصر فارغ آخر مقابلا مكافئا للمضمر (الضمائر الشخصية ...) من حيث كونه كذلك [**–عائد**] و [**+ مضمر**] وهو العنصر **ضم** pro الذي نجده في موقع الفاعل في اللغات التي تسمح بجمل ليس لها فاعل ظاهر والذي يختلف عن العنصر **ض م** PRO الذي مر ذكره. ويستدل فيها عليه من علامات التطابق الصرفية الظاهرة على الفاعل كما في العربية. فهذا العنصر المفترض في جمل مثل (118) أدناه، والتي يمكن أن ترد جوابا على سؤال

(118) غادر **ضم** إلى عمان

يؤول بمثابة فاعل، ويسلك سلوك الضمير فيما يخص الربط، ويمكن التعويض عنه بضمير فاعل ظاهر – ولو أن هذا لا يلجأ إليه إلا في سياقات معينة.

ويبقى لدينا من احتمالات جدول السمات الذي رسمناه في (112) نوع واحد من العناصر هو ذلك الذي يتسم بـــ [+ عائد] و [+ مضمر]. ويمثل هذا النوع من العناصر العنصر الفارغ ض م PRO الكبير الذي يفترض وجوده في موقع الفاعل في الجمل المكتنفة غير المتصرفة في الإنجليزية مثلا كما في (119)

(119) I want [PRO to go]

أنا أريد [ض م أن اذهب]

" أريد أن أذهب "

وهذا ما عرف بسياقات **المراقبة** control وهي موقع مناقشاتنا القادمة.

8:4 نظرية المراقبة

تمثل **نظرية المراقبة** control theory قالباً آخر من قوالب القواعد أو نظرياتها الفرعية وفقا لهذه النظرة المتعددة الجوانب لقواعد اللغة البشرية. وتتعلق هذه النظرية بظاهرة **المراقبة**، وهي ظاهرة تشير إلى علاقة التلازم في الإحالة بين فاعل "مستتر"، أي ليس ظاهرا، وهو هنا العنصر المراقَب، وعنصر آخر ظاهر، أو غير ظاهر، هو العنصر المراقِب. فما يحيل إليه العنصر المراقَب؛ يمليه العنصر المراقِب، أي أن السمات الإحالية للعنصر الأول يحددها العنصر الأخير. نرى علاقة المراقبة في جمل مثل (120) أدناه.

(120) يريد علي أن يشتري الكتاب

ففي هذه الجملة هناك جملة مكتنفة [**أن يشتري الكتاب**] لا فاعل ظاهرا لها. غير أن هذا لا يعني أن ليس لها فاعل. فموقع الفاعل يقضي بوجوده مبدأ الإسقاط الموسع Extended Projection Principle. وهناك دلائل عديدة على وجود هذا الفاعل رغم عدم تمثيله ظاهريا. فهناك أولا جمل مماثلة لهذه الجملة يرد فيها الفاعل ظاهرا مثل (121) .

(121) يريد علي أن يشتري أحمد الكتاب

وكذلك فإننا نجد جملا مثل هذه ترد فيها ضمائر انعكاسية في الجملة المكتنفة. وهذه الضمائر – كما تعرف – عوائد لا بد لها من سوابق في مجالها المحلي كما في جمل مثل (122).

(122) يريد علي [أن يعلم نفسه]

كل هذا يوجب افتراض عنصر يقع فاعلا للجملة المكتنفة في جمل مثل (120) و (122)، غير أنه ليس ظاهرا. ولقد اصطلح عليه بالعنصر **ض م** PRO الكبير لتميزه عن **ضم** pro الصغير، وهو العنصر الفارغ غير الظاهر الذي افترضنا وجوده في جمل مثل (118) أعلاه. أما أين نجد هذا العنصر وكيف يؤول فإن ذلك ينظمه هذا القالب من قوالب نظرية القواعد، ونعني به نظرية المراقبة (لمزيد من التفاصيل انظر Haegeman 1992: 235-264) .

لقد ذكرنا أننا نجد هذا العنصر في موقع فاعل الجملة المكتنفة في جمل مثل (120). وهي جمل مكتنفة ذات فعل غير متصرف كما يتبين ذلك في الإنجليزية بشكل واضح في ما يقابل جملة (120)

(120) أ. Ali wants [to buy the book]

فالجملة المكتنفة في هذه الجملة لا فاعل ظاهرا لها، وفعلها لا يتسم بسمات الزمن أو العدد التي تعهدها في الأفعال المتصرفة مثل فعل الجملة الرئيس wants الذي تبدو عليه هذه السمات. السؤال الذي يمكن أن يسأل الآن هو هل يمكن أن نجد هذا العنصر في غير هذا السياق، أو في غير موقع فاعل الجملة المكتنفة؟ هل يمكن أن نجده في موقع المفعول، أو أن يرد في جملة مكتنفة ذات فعل متصرف؟ الجواب عن هذين السؤالين واضح، وهو أنه لا يرد في موقع المفعول كما ترينا جمل مثل (123) ومقابلتها في الإنجليزية (124)

(123) *وعد محمد عليا [أن **ض م** يعين **ض م**]

* John Promised Bill [**PRO** to assign **PRO**] (124)

وكذلك فإنه لا يرد فاعلا لجملة مكتنفة ذات فعل متصرف مثل الجملة (125) ومقابلتها في الإنجليزية (126).

(125) *قالت فاطمة [إن ض م شاهدت الفيلم]

* Fatima said that [**PRO** saw the film] (126)

وتقدم لنا الإنجليزية سياقا ثالثا لا يمكن أن يرد فيه هذا العنصر. فالجملة (127) أدناه ليست صحيحة الصياغة.

*John preferred for [**PRO** to leave immediately] (127)

حالا يغادر أن ض م لـ فضل جون

إن هذه الجملة ترينا أن PRO لا يصلح أن يكون فاعلا في كل الجمل المكتنفة ذات الفعل غير المتصرف. فالفعل هنا ليس فعلا متصرفا ولكن لا يمكن أن يحتل العنصر PRO مكان الفاعل. إن هناك بعض الجمل من هذا النوع لا يمكن أن يكون هذا العنصر فاعلا لها.

ما الذي يحد السياقات التي يرد أو لا يرد فيها هذا العنصر؟ لعل أول ما يمكن ملاحظته في هذا الشأن أنه في السياقات التي يرد فيها PRO لا يمكن أن ترد فيها عبارة اسمية ظاهرة. وكذلك ففي كل سياق يمكن فيه ورود عبارة اسمية ظاهرة لا يرخص بورود ض م PRO فيها. إن الجملة (123) ستكون صحيحة إن أحللنا عبارة اسمية ظاهرة محل ض م PRO في موقع المفعول.

(123) أ. وعد محمد عليا [أن ض م يعين زيدا]

وكذلك الأمر بالنسبة للجملة (125)

(125) أ. قالت فاطمة [إن زينب شاهدت الفيلم]

والأمر يصح أيضا بالنسبة للجملتين (124) و (126) في الإنجليزية. حيث أن هاتين الجملتين ستكونان صحيحتي الصياغة إن عوضنا عن **ض م** المفعول بـــ **Bill** في الأولى وعن **ض م** الفاعل بـــ **Susan** في الثانية. وكذلك الأمر بالنسبة للجملة (127) لو أحللنا عبارة اسمية ظاهرة كـــ**the doctor** محل **PRO** في موقع فاعل الجملة المكتنفة.

(127) أ. he preferred for the doctor to leave immediately

لو نظرنا إلى هذه الجمل ثانية لانتبهنا إلى أن موقع المفعول المباشر هو موقع تعين له حالة إعرابية لكونه معمولا فيه من قبل الفعل. وكذلك الأمر بالنسبة لفاعل الجملة المكتنفة ذات الفعل المتصرف، حيث أن موقع الفاعل معمول فيه من قبل العنصر **تط**، وفق ما تخططه لبنية الجملة.أما الجمل المكتنفة غير المتصرفة فليس فيها هذا العنصر. إنها عبارات زمن ع ز وليست عبارات ع **تط**. والعنصر ز ليس من العناصر العاملة. ولهذا فموقع الفاعل هنا غير معمول فيه. وإذن يمكننا أن نستنتج من هاتين الملاحظتين أن **ض م** يرد فقط في المواقع التي لا تحكمها علاقة العمل. إنها مواقع غير معمول فيها. و **ض م** يجب أن يكون عنصرا غير معمول فيه. ولهذا السبب نراه يظهر في موقع الفاعل للجمل المكتنفة ذات الأفعال غير المتصرفة، إذ لا شيء يعمل في ذلك الموقع. أما سبب عدم جواز ظهور عبارة اسمية في هذا الموقع فهو خطأ التعبيرات أو الجمل التي ترد فيها عبارات اسمية لا حالة إعرابية لها – أي بدون أن يكون معمولا فيها - كما يقضي بذلك مرشح الحالة الإعرابية الذي ذكرناه آنفا. وهو السبب أيضا في عدم جواز ورود **ض م** في موقع المفعول إذ أن ذلك الموقع يعطى حالة إعرابية هي حالة النصب بسبب كون الموقع معمولا فيه من قبل الفعل.

كيف يؤول ض م؟ يثير تأويل هذا العنصر العديد من الأسئلة. أولها ما هو العنصر الذي يعمل سابقا لـــ ض م؟ إن لكل عنصر ض م عنصر مراقب له هو وظيفة السابق الذي يعود عليه هذا العنصر. إنه العنصر الذي يراقب ضم. فهل هو فاعل الجملة الرئيسة، أم مفعولها؟ أم انه عنصر آخر؟ وهل يمكن أن يبقى عنصر ض م بدون مراقبة بحيث يؤول كما نريد؟ لعل الجمل التالية من العربية تزودنا بجواب على أسئلتنا.

(128) محمد كاد [أن ض م يقع]

(129) محمد وعد عليا [ن ض م يحضر الكتاب]

(130) محمد سأل عليا [أن ض م يحضر الكتاب]

إن ض م في الجملتين (128) و (129) مراقب من قبل فاعل الجملة الرئيسة وهو العبارة الاسمية **محمد**. إن تفسيرنا لفاعل الفعل **يقع** و**يحضر** هو أن **محمد** فاعل الجملة الرئيسة. أما في الجملة (130) فإننا ندرك أن فاعل الفعل **يحضر** هو العبارة الاسمية **علي** وهو مفعول الفعل الرئيسي **سأل**. فالعنصر ض م في هذه الجملة مراقب من قبل مفعول الجملة الرئيسية وليس فاعلها. وهكذا فلدينا **مراقبة فاعلية ومراقبة مفعولية**.

إلى جانب هذه **المراقبة الإجبارية** obligatory control يمكن أن نجد جملا ليس فيها عبارة اسمية تراقب ض م، وهذا ما نجده في الجملة الإنجليزية (131) أدناه

(131) [**PRO** to avoid polluting the air] is necessary

ضروري يكون [الهواء الـــ تلويث يتجنب أن ض م]

"تجنب تلويث الهواء ضروري"

في هذه الجملة يمكن تأويل العنصر ض م PRO على أ نه يحيل إلى أي تعبير خارجي. أي أن إحالة ض م هنا حرة. يطلق على هذه الحالات اسم **المراقبة الاختيارية** optional control حيث لا يوجد هناك سابق محدد في الجملة يعود ض م عليه،

ولذلك فهو يؤول تؤويلا عاما أو اعتباطيا ويمكن أن يعني في العربية **أحد**. وإذن فـــ **ض م** يمكن أن يعتمد في إحالته على عبارة اسمية سابقة له وذلك ما يتوجب عليه حين يظهر فاعله في جملة مكثفة تعمل فضلة لفعل الجملة الرئيسة كما في جمل مثل (120) و(129). أو أن يحيل في بعض السياقات كما في (131) على عبارة اسمية اعتباطية غير موجودة في الجملة مثلنا لها بـــ **أحد** one.

إن الاختلاف الذي نراه في مراقبة هذا العنصر ما بين **ض م** مراقب فاعليا و **ض م** مراقب مفعوليا – أي يعود في إحالته إلى عبارة اسمية تشغل محل فاعل أو مفعول سابقين له، وبين **ض م** حر الإحالة يثير السؤال عن طبيعة هذا العنصر الفارغ من ناحية ربطه. إذ أنه حين يكون مراقبا فإنه يكون مربوطا كأي عائد آخر، كضمائر النفس الانعكاسية وآثار العبارات الاسمية... أما حين يكون حر الإحالة كما في الجملة (131) فإنه يكون كأي مضمر – ضمير شخصي مثل **أنا**، **وأنت**، **ه**، **ها**. وعلى هذا ففي جمل مثل (120) و (129) و (130) تكون له سمة **[+عائد]**، أما في جمل مثل (131) فيتسم بسمة **[+ مضمر]**. ولنلاحظ هنا أن اتسام عنصر واحد بهاتين السمتين في وقت واحد يبدو وكأنه خرق لمبادئ الربط التي مر ذكرها. إذ كيف يكون عائدا ومضمرا في نفس الوقت : أي مرة مربوطا وأخرى حرا في مجاله المحلي؟ إن المبدأ **أ** يقرر أن العائد لا بد أن يكون مربوطا في مجاله المحلي، والمبدأ **ب** يقرر أن المضمرات لا بد أن تكون حرة في مجالها المحلي. والجواب على هذه الأسئلة يعتمد على حقيقة كون هذا العنصر غير معمول فيه، ومن ثم فإن ما يلزم العناصر المعمول فيها فيما يتعلق بالربط لا يلزمه. فنظرية الربط تتعلق بارتباط عنصر بآخر إحاليا وتفرق بين العناصر ضمن حدود تعتمد على علاقة العمل. وإذن فالعناصر المشمولة بمبادئ نظرية الربط الثلاثة هي العناصر المعمول فيها. أما **ض م** PRO فهو عنصر ليس معمولا فيه. ومن ثم فلا إشكال في أن يتسم بسمتين متعارضتين مما يبدو وكأنه تناقض مستحيل لأول وهلة.

وأخيرا فلا يقتصر وجود هذا العنصر على موقع الفاعل في الجمل ذات الفعل غير المتصرف بل إنه يتعداها إلى جمل أخرى مشابهة. إننا نجده في العربية في عبارات الحال والمصادر وكذلك في جمل تشبه الجمل الإنجليزية التي يرد فيها، وهو ما توضحه الجمل التالية:

(132) محمدᵢ أراد [**ض م**ᵢ السفر]

(133) محمدᵢ حاول [**ض م**ᵢ هدم السور]

(134) فاطمةᵢ غادرت بدون [**ض م**ᵢ قول شيء]

(135) محمدᵢ جاء [**ض م**ᵢ راكبا فرسه]

(136) محمدᵢ تحدث [**ض م**ᵢ لائما نفسه]

إن العبارات المحصورة بين الأقواس تحتاج إلى عناصر تعمل فواعل لها. إذ أنه وتمشيا مع مبدأ الإسقاط فإن فعلا مثل **هدم** يعين دورين محوريين. أي أنه يحتاج إلى موضوعين – عبارتين اسميتين – لكل منهما دور محوري يحدده لهما الفعل. وإذا كان أحد هذين الموضوعين في جملة (133) هو العبارة الاسمية **السور**، وهي عبارة يعين لها الفعل دور **المتلقي** فإنه لا مناص من افتراض وجود عنصر آخر يمثل **الموضوع الخارجي** external argument الذي يتلقى الدور المحوري الثاني الذي يعينه له الفعل **هدم** وهو دور **المنفذ**.

وكذا الأمر بالنسبة لعبارة الحال في الجملة (135) فالفعل **ركب** يعين دورين محوريين هما دورا **المنفذ** و**المتلقي** أيضا. أي لا بد له من عبارتين اسميتين (موضوعين) يردان معه ليتلقيا هذين الدورين. والجملة (135) فيها عبارة اسمية واحدة هي **فرس** لها دور **المتلقي**. أما دور المنفذ فيعين لعنصر فارغ "مستتر" يعود على **محمد** فاعل الجملة الرئيسة – أي إنه مراقب من قبله. ولهذا العنصر دور المنفذ الذي يعينه له الفعل، وهو ما يطلق عليه في المصطلح التراثي صاحب الحال. وتقدم لنا الجملة (136) دليلا آخر على وجود العنصر **ض م** في مثل هذه الجمل في موقع فاعل عبارة الحال. فالعائد **نفسه** لا بد أن يكون

مربوطا في هذه العبارة التي تؤلف مجاله المحلي. لاحظ أن الفعل **ركب** هو عامله وهو الذي يعين له حالة النصب الإعرابية التي نجده موسوما بها. وهكذا فلا بد أن يكون هناك سابق له يعود عليه – أي رابط له في هذه العبارة. هذا هو العنصر الذي افترضناه: العنصر **ض م** الفارغ الذي يحتل موقع الفاعل في هذه العبارة والذي يحيل بدوره على فاعل الجملة الرئيسة **محمد**. إنه مراقب من قبل هذه العبارة الاسمية مراقبة إجبارية.

وتزودنا العربية بأمثلة على المراقبة الاختيارية نجدها أيضا في جمل تحتوي على مصادر. لنأخذ الجمل التالية:

(137) الاعتراف بالخطأ فضيلة

(138) صيام رمضان واجب

(139) طلب العلم فرض على كل مسلم

إن المصادر **الاعتراف** و **صيام** و **طلب** في هذه الجمل لا بد لها من فواعل، أو بعبارة أخرى موضوعات خارجية كما يقضي مبدأ الإسقاط. يتوجب افتراض عنصر كالعنصر **ض م** ليشغل هذا الموقع ويؤدي هذه الوظيفة. غير أن العنصر **ض م** في هذه الجمل سيكون حرا في إحالته. إنه ليس مراقبا من قبل عنصر سابق كما كان الأمر في الجمل السابقة. إذ ليس هناك ما يعود عليه.

لقد ناقشنا في الصفحات السابقة قضايا عدة تخص العنصر الفارغ PRO الذي افترضنا وجوده في بعض الأبنية النحوية. فبدأنا بتحديد سمات هذا العنصر الإحالية وكيف أنه يعود بإحالته إلى عبارة اسمية سابقة نقول عنها إنها المراقِب على هذا العنصر وأن هذا العنصر مراقَب. ثم تطرقنا إلى السياقات التي يرد فيها هذا العنصر فذكرنا أنه يرد في المواقع التي لا يعمل فيها عامل، وأن هذا هو السبب في أنه لا يمكن التعويض عنه بعبارة اسمية ظاهرة تأخذ مكانه. فهذه الأخيرة لا بد أن يكون معمولا فيها لكي تعين لها حالة إعرابية. وهذا ما يفسر عدم ورود هذا العنصر في موقع المفعول به، أو في موقع فاعل الجملة ذات

الفعل المتصرف، أو فاعلا لجملة مكتنفة يعمل عليه فعل الجملة الرئيسي. وكذلك جرى الحديث عن العنصر المراقب لـــ **ض م** من حيث كونه الفاعل أو المفعول في الجملة الرئيسة فوجدنا أنه لا بد — على أية حال — أن يهيمن المراقب مكونيا على **ض م**. وكذلك وجدنا أن أفعال المراقبة تنقسم إلى أفعال مراقبة الفاعل مثل **يحاول ويريد** وهي التي تعمل فواعلها مراقبا لهذا العنصر، وأفعال مراقبة المفعول كالفعل **جعل وسأل** وهي أفعال تعمل مفاعليها مراقبا لهذا العنصر. ثم تحدثنا عن وجود سياقات أخرى غير الجمل المكتنفة ذات الفعل غير المتصرف، كالمصادر وأسماء الفاعلين في عبارات الحال وهي سياقات لا بد أن تحتوي على هذا العنصر فاعلا لها.

في صفحات هذا الفصل السابقة رأينا كيف تتفاعل مكونات النظام بعضها ببعض بحيث يعطينا هذا التفاعل تفسيرا أوضح للجوانب النحوية من الظاهرية اللغوية. وكذلك فقد أرتنا كل المناقشات السابقة للنظريات الفرعية كيف يتكامل عمل كل هذه المكونات لتشكيل البنية الجملية. ولقد أثبتت الدراسات النحوية أفضلية هذه النظرية التعددية لنظام القواعد في إعطاء تفسير دقيق وصحيح لكل تعقيدات هذا النظام. وبدل أن كانت تقدم تفسيرات اعتباطية لهذه الظاهرة أو تلك وفرت لنا هذه الأنظمة الفرعية لنظام القواعد تفسيرا أسهل وأكثر مقبولية لها. ومن هنا جاء قول چومسكي بأن هذه تمثل تقدما ونقلة مفهومية وعلمية كبيرة في تاريخ القواعد التوليدية. ولقد مهدت بدورها لنشوء تطورات أوسع في نظرية القواعد تأسست على هذه المفاهيم النظرية وأخذت بالمقترحات إلى نهاياتها المنطقية. وهو ما حدث في السنين العشر الأخيرة إذ تطور عندنا شكل آخر من أشكال نظرية المبادئ والوسائط وهو ما أصبح يعرف بـــ **البرنامج الأدنوي** Minimalist Program وهو موضوع حديثنا في الفصل القادم.

5. البرنامج الأدنوي: آخر التطورات النظرية

كيف تطورت نظرية القواعد إلى ما هي عليه الآن؟ لعلنا نستطيع أن نخطط للمعالم الرئيسة لنظرية القواعد بشكلها الحالي. وإذ أن من طبيعة الافتراضات والاقتراحات أن لا ترسخ إلا بعد أن يمر عليها زمن كاف فإن معظم ماسيلي من تخطيطات هي مقترحات قيد الدرس والتحقق، وتبعا لذلك، التغير. وهي لهذا أبعد ما تكون عن الرسوخ والدوام. إذ أن هذين سيستغرقان زمنا.

1:5 سمات التطور

من يتطلع إلى ما كتب ويكتب في السنوات العشر الأخيرة عن القواعد ونظرية القواعد لا بد أن يستوقفه مصطلح **البرنامج الأدنوي minimalist program** وهو مصطلح جديد يراد به تسمية مقاربة جديدة للقواعد ضمن مدرسة القواعد التوليدية. فهل دخلنا، أو أننا على أعتاب تحول أو تغير جذري في نظرية القواعد يشي به هذا المصطلح الجديد؟ من ينظر إلى الدراسات المنشورة في السنين العشر الماضية قد يجد بينها وبين سابقاتها شيئا من الاختلاف يجعله يعتقد أن نظرية أو مقاربة جديدة قد طرحت، وأنها لا تمت بصلة إلى ما سبقها نظريا ومنهجيا. ولعل من أسباب هذا الشعور تغير بعض المصطلحات واستخدام مصطلحات جديدة لم تكن تستخدم من قبل كما سنرى في السطور التالية. والاختلاف المصطلحي يمكن أن يعكس اختلافا جذريا في الأسس النظرية مثلما يمكن أن يمثل تغيرا اصطلاحيا فقط بسبب من عدم كفاءة التسميات السابقة لبعض المفاهيم، أو بسبب من سيادة مصطلحات حقل علمي آخر على الدرس اللساني. فيقال إن الخطاب اللساني التوليدي بدأ مشابها للخطاب العلمي في حقلي الفيزياء والكيمياء وانتهى بتأثره بخطاب علم الحوسبة!

يؤكد جومسكي غير مرة أن البرنامج الأدنوي يمثل تقدما إلى الأمام وليس تغيرا في اتجاه الدرس. فالهدف – هدف الدرس اللساني – يظل وضع نظرية لسانية تقوم على مقولات بسيطة وعامة كلما وسعنا ذلك. وعلى هذا فالبرنامج الأدنوي لا يمثل طلاقا مع ما سبقه من البرامج أو المقاربات ضمن هذه المدرسة، بل هو تطور طبيعي لها. فالاتجاهات والمبادئ العامة التي حكمت المقاربات الأخرى ستوصلنا إلى هذه المقاربة لو أخذت إلى نتائجها الطبيعية. أن البحث في توصيف النظام اللغوي الذي يختزنه الإنسان كجزء من موروثاته البايولوجية والذي يتضمن مبادئ عامة ومجالات اختلاف محدودة جدا بين اللغات تُحدَّد في هذه اللغة أو تلك اعتمادا على تعرض مكتسب اللغة لمادة لغوية معينة هو هدف النظرية اللسانية كما ذكرنا من قبل. وبحثنا هذا مقيد بقيود تفرضها طبيعة النظام من حيث القابلية على تعلمه. فنحن أمام مشكلة هي افتراض نظام يمكن اكتسابه أو غيره في فترة وجيزة كتلك التي يستغرقها تعلم اللغة من قبل الطفل.

كانت هذه الأهداف هي الموجه لكل الطروحات والاقتراحات التي قدمت ونوقشت منذ أوائل الثمانينات وحتى اليوم ضمن ما يعرف اليوم بنظرية المبادئ والوسائط. وإذ كنا اليوم نفصل بين مرحلتين في هذه النظرية: الأولى امتدت عبر عقد الثمانينات ودعيت آنذاك نظرية العمل والربط Government and Binding Theory، والثانية هي هذه التي بدأت بأعمال جومسكي في بداية التسعينات وبخاصة ورقته" برنامج أدنوي للنظرية اللسانية"(Chomsky 1993)، فإن هذا الفصل ليس إلا تأشير علامة فاصلة في طريق مستمر. والتطور العلمي، في بعض أشكاله، يتدرج ولا يتضح الاختلاف بين مراحله إلا بعد حين. وبهذا الشكل يمكن تمثيل العلاقة بين هاتين المرحلتين من المقاربة المعروفة بنظرية المبادئ والوسائط.

إن جوهر هذا الاتجاه الجديد يكمن في التقليل من الوسائل والأدوات والعناصر الوصفية إلى حدها الأدنى. وبهذا فهو استمرار للتقليد النظري في مدرسة القواعد التوليدية في سعيها لطرح مقولات بسيطة وعامة (أي كلية) حول اللغة البشرية بقدر الإمكان.

ويمكن أن نرى بيسر كيف أن هذا كان وراء التغيرات النظرية في هذه المدرسة منذ بسطت أفكارها قبل ما يقرب من نصف قرن. يقول جومسكي أنه ومنذ أوائل الستينات كان الهدف المركزي [للقواعد التوليدية] استخراج مبادئ عامة من أنظمة القوانين المعقدة التي تكتب لهذه اللغة أو تلك، مبقيا على قوانين بسيطة تحد عملها مبادئ القواعد الكلية (Chomsky 1995a: 338).

يؤرخ لبداية هذا الاتجاه الجديد بكتابات جومسكي وغيره في أواخر الثمانينات من القرن العشرين التي أقرت بالحاجة إلى مبادئ أعم من تلك التي اقترحت ضمن القوالب — النظريات الفرعية – المتعددة للقواعد التي فصلنا بعضها في الفصل السابق. لقد مر بنا ذكر **مبدأ التأويل الكامل** full interpretation الذي يقضي بأن لا شيء في بنية الجملة يبقى دون تأويل. وهذا يعني أنه لا يجوز أن يكون في تمثيلاتنا النحوية لبنى الجملة أي فيض، أي لا يجوز أن يكون فيها عناصر لا تأويل لها. وإذن فأي تمثيل لبنية الجملة — على أي مستوى من المستويات – لا يجوز أن يظهر فيه غير العناصر الضرورية للتأويل. وليس هذا إلا مظهر من مظاهر **مبدأ الاقتصاد** economy principle وهو مبدأ عام افترض أنه يحد بنية القواعد مثلما يحد العمليات والإجراءات التي تفترض لتفسير اكتساب النظام اللغوي. وانسجاما مع هذا المبدأ يأتي افتراضنا أن التمثيلات البنيوية للجملة لا بد أن تقتصر على العناصر الضرورية فعلا في توليد الجملة.

وهنا يبرز السؤال عن ما هي هذه العناصر الضرورية في التمثيلات النحوية؟ أو على نحو أعم، ما هي الأدوات التي يمكننا بها أن نحسب حساب الظاهرة اللغوية؛ ما هي عناصر النظام القواعدي الضروري، وما هي مستوياته التمثيلية الضرورية، ماذا يجب أن يحوي عليه هذا النظام؟ وبالطبع ما هي الأشياء التي يمكن أن يستغنى عنها من العناصر والأدوات التي استخدمت في التخطيطات القواعدية السابقة؟

لنبتدأ بالتصور العام للغة. أليست هي قرن للأصوات بالمعاني؟ وإذا كانت كذلك فكيف يكون هذا القرن؟ وما صلة اللغة بالعالم الخارجي وكيف تتصل به؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال الأخير بيسر. إن اللغة ترتبط بالعالم الخارجي من ناحيتين: ناحية المحيط الفيزياوي للأصوات وعالم المفاهيم والتصورات العقلي. لنأخذ الجملة مثالا على هذا. للجملة **صورة صوتية** phonetic form (PF) تصلها بعالم الأصوات، **وصورة منطقية** logical form (LF) تكون صلة الوصل بينها وبين عالم المفاهيم والتصورات. وإذن فأمامنا مستويان يصلان فيما بينها وبين العالم الخارجي. وهكذا يتوجب على كل نظام قواعد أن يزودنا بتمثيلين أحدهما لصورتها الصوتية (كيف ستلفظ)، وتمثيل لصورتها المنطقية (كيف ستؤول). وفي أي صورة مبسطة للقواعد يتضح أن هذين **المستويين البينيين** interface levels هما المستويان الضروريان الوحيدان وأن نظاما مثل هذا لا حاجة فيه إلا لتوليد تمثيلات لهذين المستويين. أما بقية التمثيلات والمستويات كمستوى البنية-ع أو مستوى البنية-س فليس هناك ضرورة نظرية لافتراضها. والسبب في هذا — كما قلنا — هو أن هذين المستويين هما اللذان يربطان النظام اللغوي بالعالم الخارجي، ولهذا لا يمكن تصور الاستغناء عنهما، ولا بد لهذا النظام أن يحتوي على الآليات والأدوات والعناصر التي تنتج الاشتقاقات وتمثيلاتها البينية: صورتها المنطقية وصورتها الصوتية. بل لنا أن نقول أن مقبولية هذا النظام تقضي بأن لا يحتوي إلا على تلك الآليات والأدوات والعناصر التي يحتاج إليها في إنتاج الاشتقاقات اللغوية وتمثيلاتها البينية.

يمكننا في التخطيط لهذا النظام أن نزعم أنه يحتاج إلى شيئين اثنين بداية: معجم تتراصف فيه المفردات بخصائصها المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وآلية نحوية يمكن أن نتصورها **كنظام حوسبة**computational system لصياغة البنى النحوية الجملية ذات التمثيلات البينية. كيف تنشأ هذه البنى؟ لنتصور توليد الجملة باختيار مجموعة محددة من المفردات المعجمية من المعجم، يطلق عليها ضمن هذا التصور اسم **التعداد**

numeration، وتقوم الآلية النحوية التي تصوغ البنى — أي نظام الحوسبة — باستخدام هذه المفردات لتأليف البنية النحوية للجملة. يتم هذا عن طريق الجمع بين مفردتين لتكوين تفريع شجري والجمع بين تفريعين لتكوين تفريع أعلى. وهكذا تتوالى عملية الجمع حتى تستوفي المفردات التي اختيرت في التعداد. يطلق على عملية الجمع والتأليف التي تستخدم في بناء التفريعات الشجرية للجمل اسم **الدمج** merge الذي ينبع من طبيعة هذه العملية في الجمع بين المكونات لتكوين البنى. وهذا الدمج تحكمه مبادئ نظرية س̄ التي مر ذكرها في الفصل السابق، ولو أننا سنرى بعد حين أنه يمكن الاستغناء عن هذه المبادئ. في نهاية عملية الدمج يتألف تفريع شجري يمثل وصفا بنيويا للجملة المراد توليدها. ونهاية عملية الدمج تكون باستخدام جميع المفردات التي انتخبت مسبقا. إذ أن عدم استخدامها كلها سيجعل عملية الدمج تنتج جملة غير صحيحة الصياغة

تدخل المفردات المعجمية عملية الدمج بكامل صفاتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية. وهكذا فإنها تدخل الاشتقاق بصيغتها النهائية التي تبين سمات مثل كونها مذكرة أو مؤنثة إن كانت اسما، أو فعلا ماضيا أو مضارعا، وهكذا. ويأتي هذا حلا للمشاكل التي يثيرها ظهور اللواصق التي تؤشر هذه السمات النحوية الوظيفية كالحالة الإعرابية والتطابق بين الفاعل والفعل أو زمن الفعل أو العدد أو الجنس... الخ. إن إدراج المفردات المعجمية بدون هذه السمات النحوية يستوجب إيجاد طرق وآليات لإجراء لصقها بالمفردات خلال عملية التركيب النحوي. وبالطبع فإنه سيثير أسئلة عن أفضلية السبل الإجرائية —التحويلات — وترتيبها بالنسبة للتحويلات الأخرى وهكذا.. .

في مرحلة لاحقة للبناء الجملي يعمل نظام الحوسبة على فصل كل المعلومات الصوتية في الاشتقاق - أي السمات الصوتية للمفردات المستخدمة في الجملة المبنية - عن المعلومات الدلالية وصولا إلى صورتين أو تمثيلين متمايزين على المستويين البينيين السابق ذكرهما: مستوى الصيغة الصوتية ومستوى الصيغة المنطقية. أي أننا سنفرد وصفين

للجملة: أحدهما لسماتها الصوتية والآخر لسماتها الدلالية. يؤلف الأول تمثيلها أو – صورتها – الصوتي، والثاني تمثيلها أو – صورتها – الدلالي. وهذان التمثيلان هما اللذان يعطيان البناء الجملي شكله الصوتي وتأويله الدلالي. ولقد أطلق على هذه النقطة في مراحل البناء الجملي أو الاشتقاق كما أصبح يعرف اسم **التهجئة spell out**، وهي النقطة التي تتخذ فيها حوسبة الاشتقاق طريقين منفصلين يجري في أحدهما تشكيل التمثيل الصوتي للجملة وفي الثاني يتشكل التمثيل الدلالي لها. وهذان المستويان هما اللذان يصلان الجملة بالعالم الخارجي: عالم المعاني والمفاهيم من ناحية، وعالم فيزياء الأصوات من ناحية أخرى.

ما الذي يحتويه هذان التمثيلان؟ لا بد أنهما يحتويان السمات أو المعلومات التي يمكن ترجمتها إما إلى إجراءات فيزياوية لإنتاج أو إدراك الأصوات بالنسبة لتمثيل الصيغة الصوتية، أو إلى مفاهيم وتصورات تدرك في العالم الخارجي بالنسبة لتمثيل الصيغة المنطقية. هذا يعني أن التمثيل الأول لا يجوز أن يحتوي إلا على المعلومات الصوتية التي تعبر عنها السمات الصوتية؛ أما تمثيل الصيغة المنطقية فلا يجوز أن يحتوي إلا على المعلومات الدلالية، أي ما تعبر عنها السمات الدلالية. أما إذ كان في أي من هذين التمثيلين سمات من نوع آخر فإن ذلك لن يؤلف مدخلا مناسبا لعملية الترجمة التي أشرنا أليها. وبعبارة أخرى فإن شرط اقتصار هذين التمثيلين على احتواء السمات المؤولة نابع من مبدأ التأويل الكامل الذي ذكرناه والذي قلنا أنه مما تقضي به القواعد الكلية. أي أنه مبدأ يحد النظام اللغوي. واحتواء أي من التمثيلين عنصرا – أو سمة – غير ذي صلة – أي لا يؤول – خرق لهذا المبدأ. ويقال عن الاشتقاق الذي لا يحتوي تمثيلاه عند هذين المستويين البينيين على عناصر لا تؤول بأنه **يلتقي converge** في كل مستوى منهما. أما إذا احتوى أي من تمثيليه عند هذين المستويين على عناصر غير مؤولة، فيقال عنه أنه **ينهار crashes**. ويكنى هذا المصطلح عن عدم توافق الاشتقاق الذي أشتققناه مع المبادئ التي تحكم

الاشتقاقات وبهذا فهو ينهار ولا ينفذ. إذ كيف تترجم – تؤول- معلومات دلالية في عالم الأصوات الفيزياوي الذي يشكل التمثيل الصوتي مدخلا له؟ أو كيف تؤول المعلومات الصوتية في عالم المفاهيم لو احتواها تمثيل الصيغة المنطقية الذي يشكل مدخلاً له؟ وإذن لو احتوى التمثيل الصوتي للجملة على معلومات أو عناصر أو سمات دلالية لانهار الاشتقاق. وكذلك الأمر لو احتوى التمثيل المنطقي على معلومات أو سمات صوتية لانهار الاشتقاق. انهيار الاشتقاق يعني أنه غير قواعدي. ومن هنا جاء افتراض نقطة الافتراق التي أطلق عليها التهجئة التي تقسم الاشتقاق بشكل مناسب إلى قسمين لا يحتوي الواحد منهما على معلومات غير مؤولة.

لقد اقتصر كلامنا حتى الآن على السمات الصوتية والدلالية التي يسبب وجودها غير المناسب في أحد التمثيلين على المستويين البينيين انهيار الاشتقاق. ولكن من المعروف أن للوحدات المعجمية التي اختيرت وأدمجت بعضها ببعض لتؤلف الاشتقاق، إن لهذه الوحدات سمات من أنواع ثلاثة: صوتية ودلالية ونحوية. فالوحدة المعجمية **رجل** لها سمات صوتية منها إن الصوت الأول هو الصامت / **r** / وأن الصوت الثاني هو الصائت /**e**/؛ ولها سمات دلالية منها أنها **[+ذكر]**، **[+بالغ]**. . .، ولهذه المفردة سمات قواعدية (نحوية وصرفية) منها أنها اسم **[+أ]** وانها مرفوعة مثلا **[+رفع]**. .. الخ. ولقد ذكرنا سابقا أن السمات الدلالية لا يجوز أن تحتوي عليها الصورة الصوتية للجملة، إذ أنها لن تؤول على مستوى الصيغة الصوتية. وكذلك الأمر بالنسبة للسمات الصوتية على مستوى الصيغة المنطقية. فتمثيل الجملة على هذا المستوى لا يجوز أن يحتوي على مثل هذه السمات لأنها لا تؤول. والسؤال الآن ماذا عن السمات القواعدية النحوية والصرفية التي قد لا تكون ذات صلة بالتأويل على جهتيه الدلالية والصوتية؟ الجواب الطبيعي هو أن نتخلص منها قبل أن يصل الاشتقاق إلى التمثيلين الصوتي والدلالي للجملة على المستويين البينيين: مستوى الصيغة الصوتية ومستوى الصيغة المنطقية. فالتزامنا بمبدأ التأويل الكامل يقضي بأن

لا يحتوي التمثيل على مستوييه البينين على أي عنصر غير ذي صلة بالتأويل على هذا المستوى أو ذاك.

أما كيف يتم ذلك فإن هذه المقاربة الجديدة للقواعد تقترح إجراءا أشبه بحذف مواد القائمة أو الكشف الذي يكتبه شخص بالأشياء التي يريد شراءها من مركز للتسوق، واحدة فواحدة، عندما يجدها ويضعها في عربة التسوق. تحذف أو تؤشر بواسطة هذا الإجراء الذي دعي **التأشير أو الفحص** checking، السمات الصرفية-النحوية في مفردة بمطابقتها مع سمة مشابهة في عنصر آخر في بنية الجملة. وهذا التأشير يزيلها من التمثيل الجملي على أي من مستوييه. وعمليات التأشير هذه هي التي تكمن وراء عملية نقل العناصر في الجملة (Chomsky 1995 b: 262). أي أنها هي الدافع للحركة وهي عملية تخضع إلى ضوابط وأحكام وقيود يحكمها مبدأ الاقتصاد الذي تتفرع عنه القيود والضوابط الخاصة عموما.

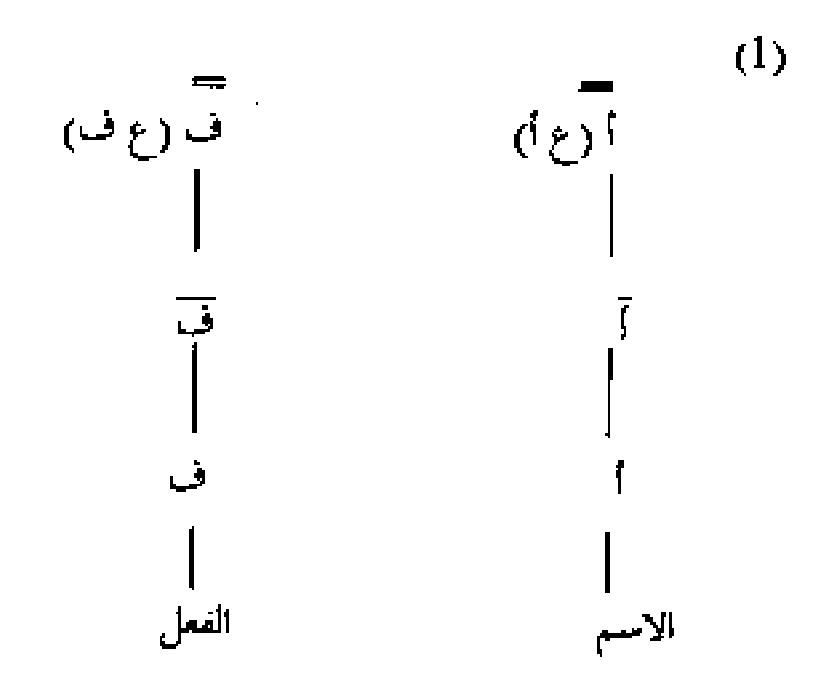
سنحاول في الصفحات التالية أن نفصل في وصف بعض الملامح الرئيسة لهذا البرنامج. ولا بد من التذكير هنا أن هذه الملامح والسمات هي في طور التكون والتشكل وفيها الكثير من عدم الثبات وهي كلها مما يناله التساؤل ويرقى إليه الشك. فهي في جوهرها اقتراحات نظرية تتماشى في أمر واحد هو رسم توصيف لنظام القواعد اللغوية بأدنى حد من الآليات والوسائل. والتفاضل بين هذا المقترح أو ذاك يتأسس بالإضافة إلى الدقة والانطباق على الظاهرة، على توافقه مع الخطوط العامة العريضة التي حددت شكل هذه المقاربة، وأولها مبدأ الاقتصاد وما يتفرع عنه من مبادئ لمبدأ التأويل الكامل. وإذ أن هذه المقاربة ما زالت في طور التشكل ذلك أن الأفكار الأولى لها طرحت، كما قلنا، في أوائل التسعينات، فإن القارئ سيجد الكثير من التغيير في المقترحات والآراء المطروحة كالاختلاف في هيكل بنية الجملة وعناصرها والفصائل الوظيفية التي يحتويها وغير ذلك.

بل يتعدى هذا إلى الاختلاف في القضايا المطروحة على بساط البحث. وفي هذه تفصيلات لا سبيل للتعرض إليها في عرض مثل هذا الذي بين يدي القارئ.

2:5 الاشتقاق

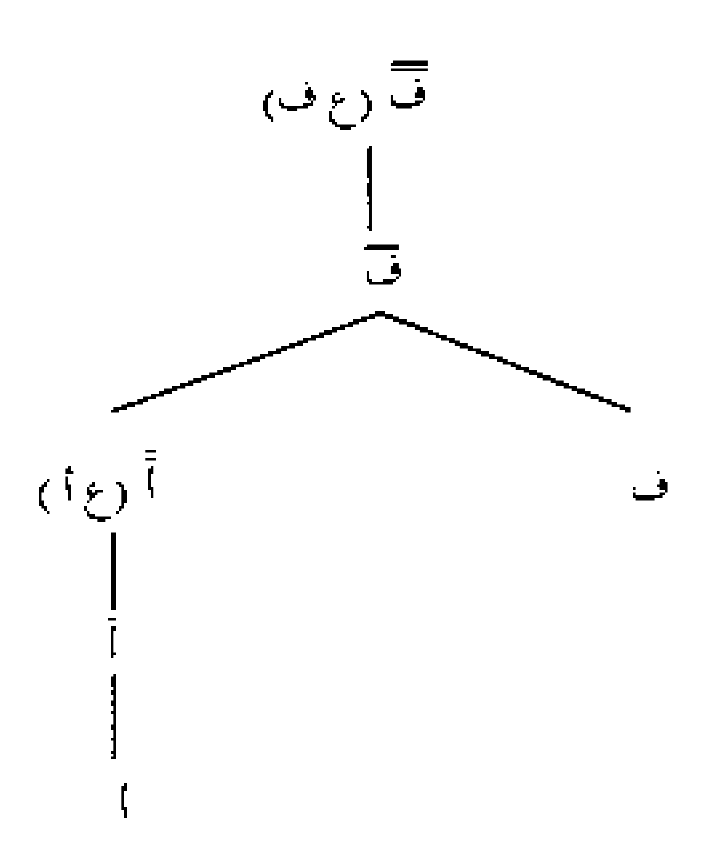
ضمن هذه المقاربة يتأسس توليد البنى الجملية على مكونين: المعجم ونظام الحوسبة. نظام الحوسبة هنا وسيلة لتوليد البنى الجملية اعتمادا على إجراء أولي هو إجراء الانتقاء. وهذا الانتقاء هو انتقاء وحدة معجمية (مفردة) من عدد من الوحدات المعجمية التي ستستخدم في بناء الجملة، مقرونة بعدد المرات التي ستستخدم كل واحدة منها في هذا البناء. وقد أطلق على هذه المجموعة من الوحدات المعجمية اسم التعداد، كما مر سابقا. يجري إسقاط هذه الوحدة المعجمية المختارة وفقا لنظرية $\bar{س}$ ذات المستويات البنيوية الثلاث —كما مر— ابتداء بأدناها، وهو مستوى س الذي يمثل الرأس، والمستوى المتوسط $\bar{س}$ والمستوى الثالث، وهو الإسقاط الأكبر للوحدة المعجمية س وفقا للشكل التالي:

(1)



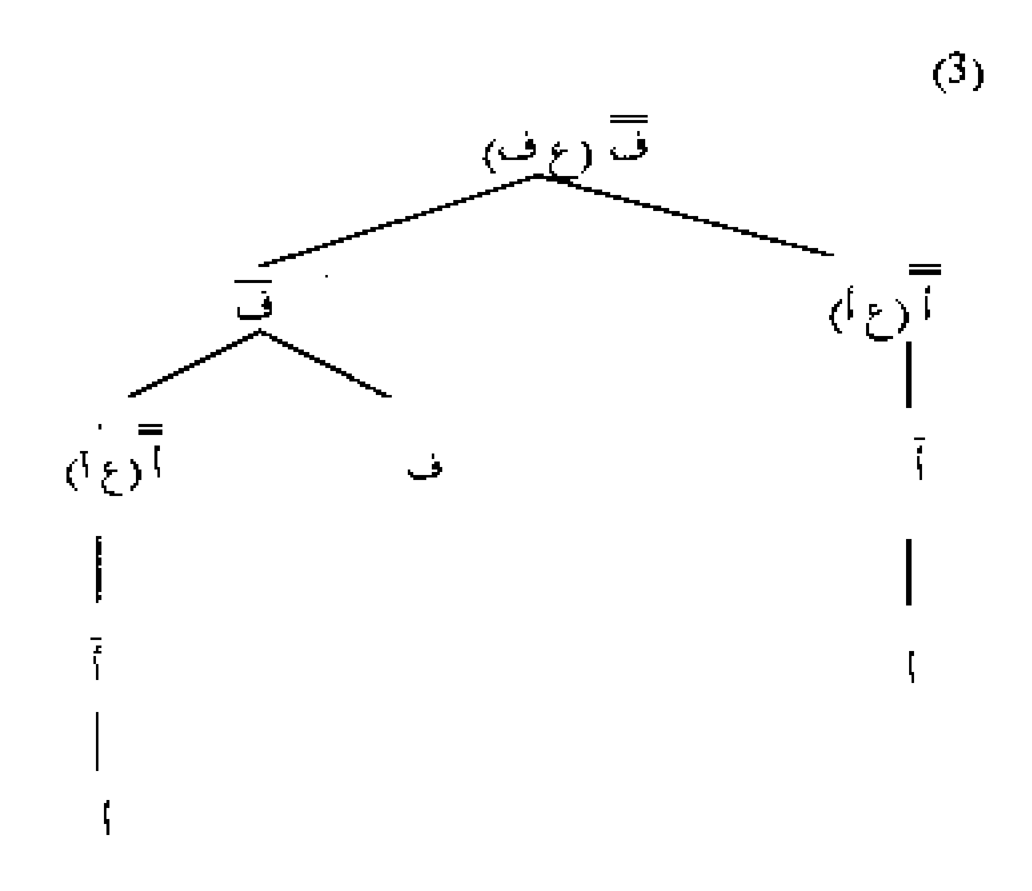
على هذا الإجراء يقوم نوعان من العمليات التي ينهض بها نظام الحوسبة وهما: الدمج والحركة. الدمج merge يكون بين أي تفريعين شجريين بالطريقة الصحيحة - كأن يدمج التفريع الأول بالثاني في الشكل أعلاه لتكوين تفريع يضمهما على هيئة ع ف.

(2)



وينبني التفريع الشجري الذي يمثل بنية الجملة من عمليات متسلسلة للدمج تقوم على مبدأ الثنائية. أي أن الدمج يكون بين تفريعين كل مرة. فيلي عملية الدمج في (2) عملية دمج ثانية لإدماج إسقاط آخر لوحدة معجمية مختارة بالتفريع (2) على النحو التالي:

(3)



أما النوع الثاني من العمليات التي يقوم بها نظام الحوسبة لاشتقاق البنية الجملية وصولا إلى مستويين لتمثيلها –صوتي ودلالي- فيتمثل بعملية الحركة أو النقل move. وعملية الحركة هذه – كما ستفصل فيما بعد- عملية تنتقل بها العناصر من مكان في البنية الجملية إلى آخر. وتحكمها ضوابط وقيود عامة. وإذن فالبرنامج الأدنوي هو برنامج تحويلي تجري فيه تحويلات على الاشتقاق فتغير من بنيته.

ما الذي يدفع هذه الحركة؟ أي ما السبب الذي يجعل عنصرا ينتقل من مكان إلى آخر؟ يجاب على هذا السؤال بأن الدافع صرفي بحت. إن العناصر تتحرك وتنتقل إلى مواقع جديدة لكي يصبح بالإمكان تأشير سماتها الصرفية التي لن تكون قابلة للتأويل على مستوى الصيغة المنطقية. إذ لو لم تؤشر وبقيت موجودة لانهار الاشتقاق ولم يلتق على حد التعبير الفني المستخدم بهذا الخصوص. والمسؤول عن هذا أصلا هو مبدأ الاقتصاد. فهذا المبدأ يقضي بأن يُقتصر على أقل عدد من البنى والعناصر والآليات اللازمة لتوليد الجملة. ومن هنا ينبع مبدأ التأويل الكامل الذي تحدثنا عنه والذي يقضي، كما قلنا، بأن لا يكون هناك

عنصر في التمثيل الجملي غير مؤول أو لا يقبل التأويل. وإذا عرفنا أن السمات النحوية – الصرفية أو السمات الصوغية ليست قابلة للتأويل على أي من المستويين البنيين لأنها غير ذات صلة بمعنى الجملة أو بلفظ عناصرها، وجب تأشيرها أو إزالتها وإلا لخرق مبدأ التأويل الكامل. وعلى هذا يكفي أن تكون هناك السمات التي تؤول فقط وهذا جوهر مبدأ الاقتصاد.

3:5 التأشير

في التصور الذي رسمه المنهج التوليدي لقواعد اللغة البشرية يتكون هذا النظام بالإضافة إلى آليات اشتقاق البنى الجملية، من معجم يضم المفردات المعجمية في اللغة يجري اختيار المناسب منها وإدراجها في البنى النحوية المجردة التي تولدها قوانين بنية العبارة – انظر الفصل 3. وتدرج هذه المفردات بصيغها الأساسية المجردة؛ أما صيغتها النهائية فإنها تأتي نتيجة إضافة علامات صرفية تؤشر عناصر نحوية عديدة كعلامات لتأشير زمن الفعل، أو تأشير حالة الاسم الإعرابية، أو تأشير التأنيث والتذكير، أو الموافقة والتطابق بين الفعل وفاعله. وهذه تضاف إلى الوحدة المعجمية (المفردة) نتيجة عمل تحويلات نحوية عديدة ليتم عن طريقها الوصول إلى الصيغة النهائية لكل وحدة، الصيغة التي تحمل – كما ذكرنا – العلامات الصرفية المتعددة. وقد أثارت هذه المسألة – مسألة الوصول بالوحدة المعجمية من صيغتها المجردة إلى صيغتها النهائية صعوبات عديدة، وقدمت مقترحات كثيرة لوصف الطريقة أو الطرق التي تحصل بها الوحدات المعجمية على صيغتها النهائية المتصرفة.

وفي السعي للوصول إلى أقل الآليات اللازمة لوصف نظام القواعد اللغوية – ضمن هذا البرنامج الأدنوي– اقترحت فرضية تمثل تيسيرا كبيرا وتجاوزا للكثير من المشاكل السابقة لتشكيل الوحدات المعجمية بصيغتها النهائية (انظر لتفاصيل هذه Chomsky1993). تقضي هذه الفرضية بأن تنتقى الوحدات المعجمية بشكلها النهائي من المعجم. أي أن إجراء الانتقاء الذي ذكرنا أنه أول آليات الاشتقاق، ينتقي الكلمات بصيغها النهائية التي

تحمل كل علاماتها الصرفية. فالاسم يتقى مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، مذكرا أو مؤنثا... الخ. والفعل يتقى ماضيا أو مضارعا، مذكرا أو مؤنثا، مفردا أو مثنى أو مجموعا، بصيغة المتكلم أو المخاطب أو الغائب وهكذا. .. فإذا ما جمعت هذه الوحدات مع غيرها في عملية الدمج التي تكون التفريعات الشجرية التي تمثل البنى النحوية، يجري تفحص إن كانت هذه السمات التي تحملها الوحدة المعجمية تتفق مع ما يتطلبه موقعها في الجملة وعلاقتها بغيرها من العناصر. وغني عن الكلام أن عدم التوافق هنا يؤدي بالطبع إلى انهيار الاشتقاق وعدم نفاذه إلى مراحله النهائية التي يعطى فيها تأويلا دلاليا وصوتيا.

لنمثل على ما قلناه بالجملة التالية:

(4) * محمد ساعدت زيدا

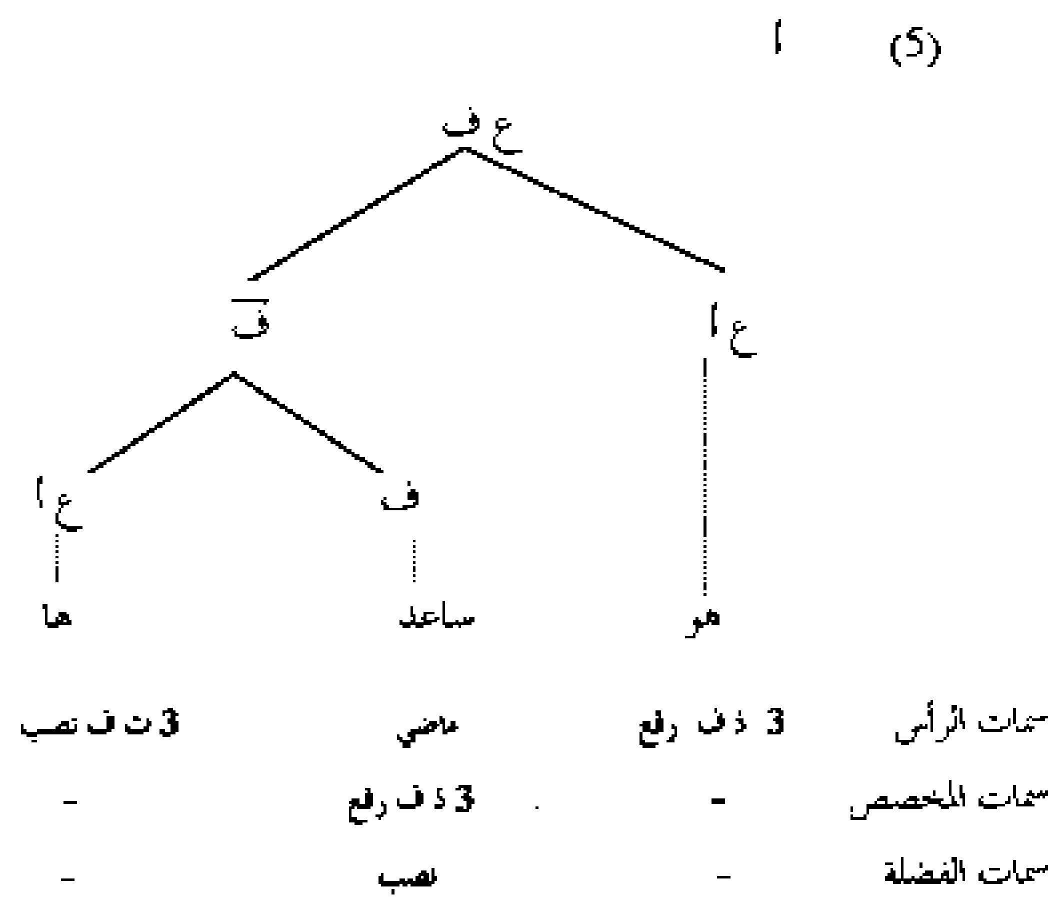
من الواضح أن هذه الجملة ليست صحيحة الصياغة، وأن عدم صحتها متأت من عدم التوافق بين سمة من سمات الفعل ساعدت، وهي التأنيث، وبين سمة من سمات الفاعل وهي التذكير. وبذلك ينهار الاشتقاق وتكون الجملة الناتجة غير صحيحة.

لقد قلنا أن هذه السمات هي من ثلاثة أنواع: السمات الصوتية، والسمات الدلالية، والسمات الصوغية: النحوية والصرفية. وإذ نركز على السمات الصوغية نجد أنها أيضا من ثلاثة أنواع: سمات الرأس أي السمات النحوية للوحدة المعجمية نفسها والتي تؤلف رأس عبارتها، وسمات المخصص أي السمات التي تتطلبها هذه الوحدة في مخصصها، وسمات الفضلة أي السمات التي تتطلبها في فضلتها. فلو أخذنا الجملة التالية:

(5) هو ساعدها

ومثلنا لها بنية على الشكل التالي، أمكننا افتراض السمات المدرجة تحت كل عنصر من عناصرها:

(5) أ



	هو	ساعد	ها
سمات الرأس	3 ذ ف رفع	ماضي	3 ت ف نصب
سمات المخصص	-	3 ذ ف رفع	-
سمات الفضلة	-	نصب	-

(3: شخص ثالث، ذ: مذكر، ت: مؤنث، ف: مفرد، ج: جمع، رفع: حالة الرفع، النصب: حالة النصب)

إن سمات الرأس للضمير **هو** تبين لنا إنه ضمير للغائب (الشخص الثالث) المذكر والمفرد، وأن حالته الإعرابية هي الرفع. وتبين سمات الرأس للفعل **ساعد** أنه فعل ماضي. أما سمات المخصص لهذا الفعل فتبين أنه يتطلب مخصصا (فاعلا) غائبا، مذكرا، مفردا ومرفوعا. وسمات الفضلة لهذا الفعل تبين أنه يتطلب فضلة (مفعولا) منصوبا. أما سمات الرأس للضمير **ها** فتبين أنه ضمير للشخص الثالث (الغائب) وإنه مؤنث ومفرد ومنصوب. ويمكننا افتراض أنه ما دام ليس هناك فضلة أو مخصص لأي من الضميرين فليس هناك حاجة لذكر سمات مخصصهما أو فضلتهما.

لنفترض أن السمات التي تؤول للفعل ساعد هي سمات الرأس **[ماضي]**، إذ أن هذا الفعل سيؤول بشكل مختلف على مستوى الصورة المنطقية لو كانت السمة **[مضارع]**. وإذن فهذه سمة مؤولة. أما بالنسبة للضمير **هو** فالسمات التي تؤول هي سمات الرأس

[شخص ثالث، مذكر، مفرد]. إذ لو انعكست أي من هذه السمات لتغيير تأويل الضمير. أما سمة **[الرفع]** التي ترمز إلى الحالة الإعرابية – وهي من سمات الرأس أيضا – فإنها ليست مؤولة، ذلك أنها لن تؤثر إذا تغيرت على تأويل الضمير. ولنفترض أن كل سمات المخصص والفضلة لا تؤول لأنها لن تؤثر في تأويل الكلمة، إذ هي مجرد سمات تطابق نحوية ولهذا فهي لا تشير الا إلى سمات المخصص لهذه الكلمة وسمات فضلتها. وكذلك، فكما مر بنا على التو، فإن عدم التأويل لا يقتصر على سمات المخصص والفضلة. فهناك من سمات الرأس ما لا يؤول، مثل سمة الحالة الإعرابية. هذه السمات غير المؤولة لا بد – كما قلنا – أن يجري التخلص منها وفقا لمبدأ التأويل الكامل القاضي بأن يقتصر التمثيل الجملي على العناصر التي يحتاجها تأويله على أي من المستويين البينيين.

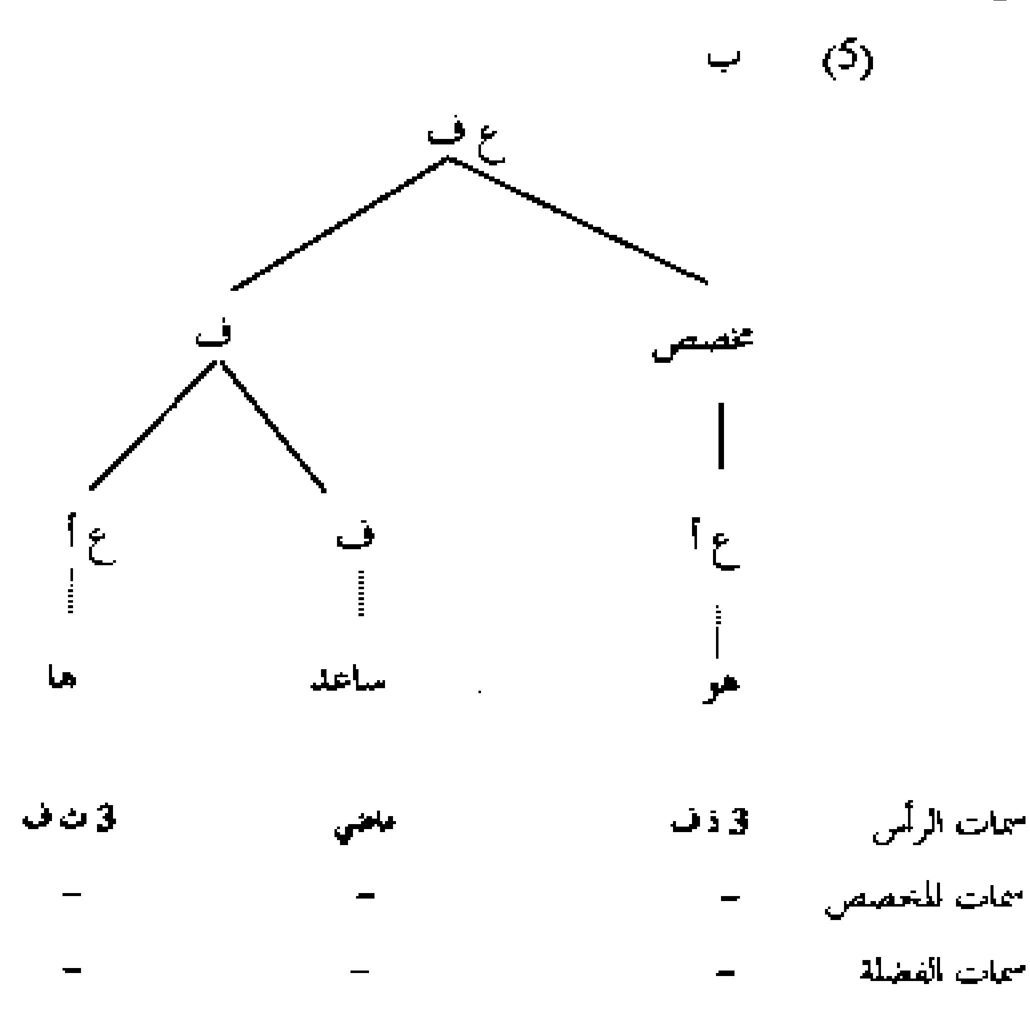
ويتم هذا عن طريق تأشير السمات المتطابقة بين الرأس ومخصصه، والرأس وفضلته. فسمات المخصص لرأس العبارة تؤشر بتطابقها مع سمات الرأس لمخصصها، وسمات الفضلة لرأس العبارة تؤشر بتطابقها مع سمات الرأس لفضلتها. لنطبق ما قلناه على المثال السابق. هل تتطابق سمات المخصص لرأس العبارة، وهو الفعل **ساعد [3 ذ ف رفع]**، مع سمات الرأس لمخصصه الضمير **هو**، وهي **[3 ذ ف رفع]** ؟ إذا كانت هذه السمات تتطابق، وهي كذلك، فستؤشر الأولى مقابل الثانية، وتحذف من مجموع السمات التي تسم الفعل ساعد. ونشير مرة أخرى أن هذه السمات المؤشرة ليست مما يؤول بالنسبة للفعل. أما بالنسبة للمخصص – الضمير **هو**– فهذه هي سمات الرأس بالنسبة له وستبقى لأنها سمات مؤولة. أي أنها تسهم في تأويل هذا الضمير هذا طبعا فيما عدا سمة **[الرفع]** التي تخص الحالة الإعرابية للضمير. فهي لا تسهم في تأويل الضمير ولهذا فهي تحذف من مجموعة سماته كما حذفت من مجموعة سمات المخصص للفعل **ساعد**.

ومن ناحية أخرى، فلو قارنا بين سمات الفضلة للفعل **ساعد** وهي سمة **[نصب]**، إذ هي السمة التي يفترضها الفعل في فضلته، وسمات الرأس لفضلته وهي الضمير المتصل **[3 ث ف نصب]** وطابقنا بينها لوجدنا أن السمة **[نصب]** تتطابق، ولهذا فهي تؤشر –

أي تحذف – من مجموع سمات الفعل ساعد لأنها لا تؤول - أي لا تسهم في تأويله. وكذلك فهذه السمة ستؤثر في مجموعة سمات الضمير. أي أنها ستحذف وذلك لأنها كذلك لن تكون قابلة للتأويل – أي ليس لها تأويل، وحذفها أو وجودها لن يؤثر على تأويل الضمير المتصل بها.

بعد تأشير السمات المتطابقة: سمات المخصص مع سمات الرأس للمخصص، وسمات الفضلة مع سمات الرأس للفضلة، لننظر فيما يبقى في البناء الجملي للمثل السابق من سمات صوغية.

(5) ب



وهكذا فإنه لم تبق في البناء الجملي سمة لن تؤول، إذ أشرت (حذفت) كل السمات التي لا تؤول لرأس العبارة - الفعل ساعد، وهي هنا جميع سمات المخصص

والفضلة بالنسبة له. وكذلك أشرت سمة الحالة الإعرابية وهي سمة رأس بالنسبة للضمير **هو** والضمير **ها** وذلك بمقابلة السمات التي يتسم بها الفعل مع سمات مخصصه وفضلته. ما بقي هي سمات الرأس لكل من الفعل والضميرين، وهي كلها سمات مؤولة، أي تشترك في تقرير تأويل المفردة المعجمية. إنها سمات لو تغيرت لتغير تأويل المفردة. وبتأشير كل هذه السمات الصوغية التي لا تؤول، سيتحقق ما يقضي به مبدأ التأويل الكامل من شرط عدم وجود عناصر لا تؤول على المستوى البيني للصيغة المُنطقية. أي أنه حين تجري مجحة الاشتقاق الجملي على مسارين أحدهما يصل بالبناء الجملي إلى تمثيل صوتي والثاني إلى تمثيل دلالي (تمثيل على مستوى الصيغة الصوتية وتمثيل على مستوى الصيغة المنطقية) لكي يتلقى تأويلا صوتيا ودلاليا – أقول حين يجري ذلك، لن تكون في البناء الجملي سمة لا تؤول وهو ما سيجعل الاشتقاق يلتقي على حد تعبير المصطلح.

ما تجدر ملاحظته في المثال الذي ذكرنا هو أن العناصر التي جرى تأشير سماتها المتطابقة الواحدة مقابل الأخرى عناصر في نفس الإسقاط الأكبر. فلقد أشرنا سمات الفعل **ساعد** مع سمات مخصصه مرة وفضلته مرة أخرى. أي أن التأشير يجري بين سمات الرأس وسمات مخصصه وسمات فضلته ضمن إسقاط العبارة الفعلية. ولكن ماذا عن السمات التي لا يمكن تأشيرها بسبب من عدم وجود العناصر التي تحمل السمات التي تتطابق معها ضمن إسقاط أكبر واحد؟ لا بد هنا من حركة هذه العناصر إلى الأعلى في البناء الجملي لكي تؤشر سماتها التي إذا بقيت فسينهار الاشتقاق. كيف تتم هذه الحركة وما هي العناصر التي تتحرك؟ هذا سيكون موضوع حديثنا في السطور القليلة القادمة.

4:5 الحركة

لو نظرنا إلى التغيرات التي تعرض للبنية الجملية جراء حركة العناصر فيها من موقع إلى آخر لوجدنا أن هناك ثلاثة أنواع من هذه الحركة: حركة الرأس التي تتمثل في حركة رأس عبارة إلى موقع رأس لعبارة أخرى –كحركة الفعل وهو رأس العبارة الفعلية من

موقع الرأس لهذه العبارة إلى موقع رأس عبارة الزمن أو عبارة التطابق. أما النوع الثاني من الحركة فهو حركة-م وهي حركة **الموضوع argument** من موقع إلى موقع آخر في البناء الجملي يكون موقعا مناسبا لموضوع. والحركة هنا تشمل إسقاطا أكبر وليس عنصرا من الإسقاط. أما الحركة الثالثة فهي حركة **المعاملات operators** الجملية كحركة عناصر الاستفهام - العناصر الميمية- إلى صدر الجملة من مواقعها الأصلية داخلها . (Radford1997:216-367)

ربما لا يوضح المثال البسيط الذي قدمناه قبل قليل عن تأثير السمات عمليات الحركة التي تجري في البناء الجملي. ستكون هذه الحركة ضرورية إذا تصورنا هذا البناء هيكلا أعقد مما رسمناه في ذلك المثل. ومن المناسب هنا أن نقف قليلا لبسط الحديث عن هيكل البناء الجملي والافتراضات التي قدمت لهذا الهيكل والإسقاطات التي يتكون منها ومواقع تلك الإسقاطات. إن هذا الهيكل كان يقتصر على الإسقاطات المعجمية في السابق. وقد أصبح من المتعارف عليه الآن أن يحتوي هذا الهيكل على إسقاطات وظيفية - أي إسقاطات رؤوسها فصائل وظيفية نحوية وليست معجمية مسؤولة عن السمات النحوية التي تظهر في الجملة - مثل الزمن والتطابق والمصدري والنفي والوجه ... الخ. وقد شمل التغيير افتراض هذه الإسقاطات وطبيعتها. وكما هي العادة فقد كانت هذه الافتراضات تعتمد على حجج لغوية. فمثلا كان رسم البنية الجملية يعتمد على افتراض أنها إسقاط لعنصر الصرفة، المسؤول عن العلامات الصرفية الجملية كالتطابق - بين الفعل والفاعل - والزمن الذي يشير إليه الفعل وما إلى ذلك. وكان فاعل الجملة يحتل موقع مخصص عبارة الصرفة ع صر إلا أن دلائل نحوية - كظهور بعض الظروف في مواقع وسط الجملة مثلا - أوجبت قسمة إسقاط الصرفة إلى إسقاطين منفصلين هما **عبارة التطابق ع تط** و**عبارة الزمن** ع ز. انظر (Pollock 1989) لتفاصيل الاحتجاج على ضرورة قسمة ع صر إلى إسقاطين أو عبارتين تتلو إحداهما الأخرى في البناء الجملي.

وكما ذكرنا في فصل سابق تلى هذا إعادة النظر في موقع الفاعل في هذا البناء الجملي. فالفاعل الذي كان في بداية الأمر ضمن النظرية القياسية في الستينات يتفرع من الرمز ج (الجملة) أصبح كما قلنا يحتل موقع مخصص ع صر – ضمن نظرية العمل والربط – التي تمثل الإسقاط الأعلى في الجملة. ثم قدم اقتراح جديد حصل على كثير من الدعم النظري بأن يكون موقع الفاعل هو مخصص العبارة الفعلية ع ف التي تقع أسفل البناء الجملي وتعلوها الفصائل أو الإسقاطات الوظيفية. وقد جاءت الأدلة على هذا من جوانب نحوية ودلالية، كربط الضمائر الانعكاسية في بعض الجمل التي يتقدم فيها هذا الضمير في الإنجليزية، وكذلك الجمل التي يتقدم فيها الفعل على الفاعل الحقيقي في الإنجليزية فيستعاض عنه بعنصر فارغ يحتل موقع الفاعل الظاهري هو العنصر **there**. وكذلك تأتي الأدلة من جمل أخرى في الإنجليزية يتبين منها أن الفاعل ترك مكانه الأصلي إلى مكانه الظاهري في صدر الجملة مخلفا وراءه عنصرا يستدل منه على ذلك الموقع الأصلي. ويقدم توزيع الأدوار المحورية دليلا آخر دلاليا هذه المرة على هذه الفرضية في جمل تحوي عبارات اصطلاحية بحيث يتبين منها أن دور الفاعل المحوري يحدده المكون الذي يتألف من الفعل وفضلته أي الإسقاط الأوسط فَ مثلما يحدد الفعل (رأس الإسقاط) الدور المحوري لفضلته (الفصل الثاني ;**Radford 1997**).

كذلك توفر العربية أدلة واضحة على هذه الفرضية – فرضية نشوء الفاعل مخصصا للعبارة الفعلية – أحدها يتمثل في الجمل الفعلية التي يتقدم فيها الفعل على الفاعل. فتقدم الفعل لا بد أن يكون بحركته إلى الأعلى في البناء الجملي متجاوزا العبارة الفعلية، تاركا الفاعل فيها. فإذا عرفنا أن الفصائل الوظيفية تسبق الفعل – كالنفي والزمن وغيرها – عرفنا أن الفاعل لا يمكن أن ينشأ في موقع مخصص عبارة الصرفة في أعلى البناء الجملي – أو ما انقسمت إليه من عبارتي التطابق والزمن. وكذلك تقدم العربية أدلة مماثلة لما تقدمه الإنجليزية عن هذه الفرضية. إذ يتخذ من جمل في الإنجليزية يتقدم فيها الفعل والضمير

الانعكاسي على الفاعل دليلا على أن الربط بين هذا الضمير والفاعل الذي يعود عليه يجب أن يكون محليا: أي ضمن نفس العبارة كما مر سابقا، وهي هنا العبارة الفعلية التي يكون فيها الفاعل أصلا ومن ثم ينتقل إلى خارجها ولكن أثره سيظل فيها وهكذا يصح ربط الضمير الانعكاسي فيها. ويحصل مثل هذا في العربية في جمل مثل **قتل نفسه زيد.** وتقدم العربية دليلا مشابها لما تقدمه الإنجليزية حول تخصيص الأدوار المحورية ؛ ففي جملة **زيد قضى نحبه** لا بد أن يكون الدور المحوري للفاعل مما يخصصه الفعل والمفعول معا، وليس مما يخصصه الفعل لوحده. فهذا الأخير يخصص الدور المحوري للمفعول فقط. إذ لو كان الأمر كذلك لأعطي الفاعل دور المنفذ الذي يقوم بإنجاز الفعل بدلا من دور المتلقي.

مثل هذه الأدلة أعطت لفرضية نشوء الفاعل ضمن العبارة الفعلية مصداقية جعلت منها فرضية عامة منذ أواخر الثمانينات كما ذكرنا. وقد رسمنا بعض البنى الجملية في الصفحات السابقة ضمن هذه الفرضية، فأدرجنا العبارة الفعلية التي يحتل الفاعل موقع مخصصها في أسفل البناء الجملي وتتراكب فوقها الإسقاطات الوظيفية وصولا إلى **عبارة المصدري ع مص** التي تمثل الإسقاط الأعلى في الجملة. ومن منظور المقاربة التي نصفها الآن – أي البرنامج الأدنوي– فإن اشتقاق الجملة الذي يتم بدمج وحدات مختارة من المعجم اسميناها التعداد، يبدأ بدمج الفعل مع فضلته ليصنع منها إسقاطا متوسطا يدمج بالمخصص الذي هو الفاعل فينتج لدينا إسقاط أكبر هو العبارة الفعلية. وهذه تدمج برأس لإسقاط وظيفي افترضنا إنه ز "الزمن" ليكون لدينا إسقاط متوسط هو زَ يدمج برأس لإسقاط وظيفي أعلى كـ **تط** "التطابق"... وهكذا حتى يكتمل البناء الجملي متضمنا العناصر الموجودة في هذا البناء وتلك التي نحتاجها لاشتقاقه. وهذا يوضح نتيجة أخرى من نتائج الالتزام بمبدأ الإقتصاد. فالاسقاطات الموجودة في البناء الجملي ومكونات هذه الإسقاطات تختلف بين بناء وآخر وفقا لما يحتاجه تأويل الجملة المفردة من عناصر فهذه العناصر يجري دمجها بخلاف العناصر التي لا حاجة إليها (Chomsky 1995b: 4.3)

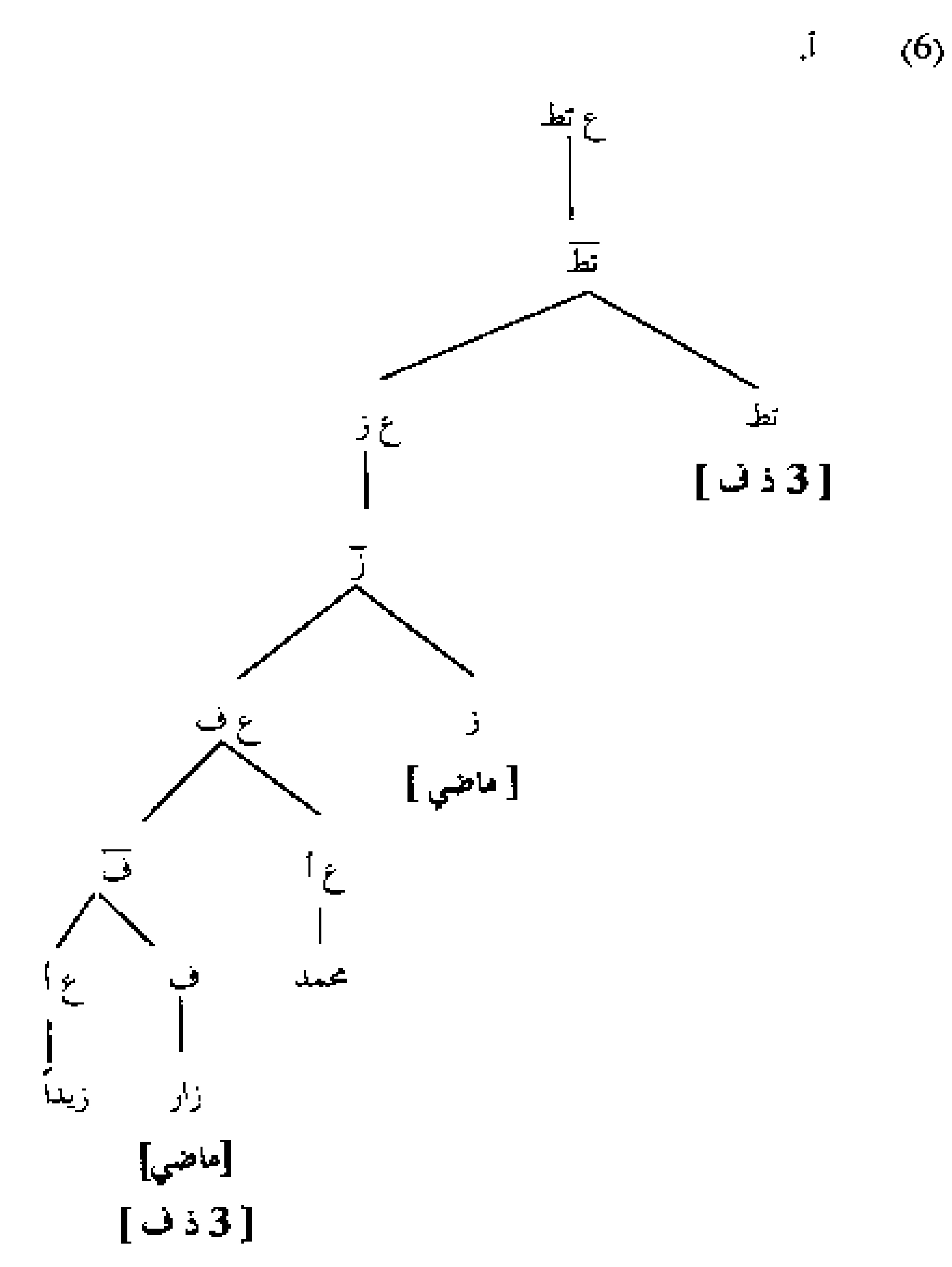
وهكذا يجري التخلي عن العناصر التي لا دور لها في تأويل الجملة على المستويين البينيين: مستوى الصيغة الصوتية ومستوى الصيغة المنطقية.

إن هذا الافتراض لشكل البناء الجملي الذي تقع العبارة الفعلية في أسفله والفاعل من ضمنها، يعطي صورة جديدة للحركة، وهي كما قلنا الإجراء الثاني بعد الدمج لاشتقاق الجمل وقيادتها نحو "التلاقي" عند المستويين البينيين التأويليين. إن اللغات المختلفة ترينا اختلافات وتنوعات في الرتبة التي تظهر فيها العناصر المختلفة في الجملة. فالجمل الاستفهامية في الفرنسية، مثلا، يتقدم فيها الفعل على الفاعل في حين لا يتقدم فاعل الجملة الاستفهامية في الإنجليزية غير مجموعة محددة من الأفعال سميت الأفعال المساعدة. أما الأفعال ذات المحتوى المعجمي فإنها لا تتقدم الفاعل في الإنجليزية.

ضمن هذا التخطيط لبنية الجملة ما الذي يفعله الفعل الذي هو رأس العبارة الفعلية في الجملة العربية ؟ يبدو أنه ينتقل من موقعه داخل العبارة الفعلية إلى رأس عبارة الزمن ثم إلى رأس عبارة التطابق. أما سبب هذه الحركة فهو أنه ينتقل إلى هذين الموقعين لكي يؤشر سمات الزمن والتطابق فيه، أي لكي يتخلص منها. وهذا يتوافق مع ما دعي بمبدأ **الطمع greed**. ومبدأ الطمع – والاسم المصطلح مجاز ربما أريد به التخفيف من جدية الخطاب النحوي – يقضي بأن تتحرك العناصر من مكان لآخر لكي تفي بمتطلباتها الصرفية. فجملة

(6) زار محمد زيدا

يمكن تصوير بنيتها على النحو التالي:



ما نلاحظه هنا هو أن الفعل **زار** له من السمات النحوية **[ماضي، 3، ذ، ف]**، وهذه هي سمات الرأس بالنسبة له (فهو فعل ماضي، للغائب المذكر المفرد). وانتقاله إلى عبارة الزمن وتجاوره مع عنصر الزمن الذي يحمل سمة **[ماضي]** سيؤشر ويلغي هذه السمة

في الفعل زار. وانتقال الفعل زار إلى عبارة التطابق وتجاوره مع عنصر التطابق سيمكن من تأشير وإلغاء سمات التطابق [3، ذ، ف] من الفعل وهي السمات الموجودة في عنصر التطابق والتي تعتبر في الفعل من الفيض الذي لا يؤول.

ونلاحظ أيضا أن البناء (6.أ) لا يحتوي من العناصر إلا تلك التي يحتاجها اشتقاق الجملة فمثلا لا تتفرع عبارة التطابق وعبارة الزمن إلى مخصص لأنه لم يدمج أي عنصر في هذا الموقع مع أي من البنى المتحققة. وكذلك فليس هناك عبارة مصدري على أساس أنه ليس هناك أي عنصر في الجملة يحتل موقعا في هذه العبارة. وبالطبع فإذا افترضنا حركة لعنصر معين إلى أي موقع في هذه العبارة، اشتققنا حينذاك الموقع الذي يحط فيه العنصر. وسنرى عما قليل أن افتراض حركة للفاعل لتأشير بعض سماته النحوية غير المؤولة سيستدعي إضافة مواقع جديدة إلى البناء الجملي وهي المواقع التي سيحط فيها الفاعل.

من ناحية أخرى ترينا لغات أخرى كالإنجليزية أن الفعل لا ينتقل إلى العبارات الوظيفية العليا في هيكل البنية الجملية بل يبدو الفعل وكأنه يبقى في مكانه. تدلنا على هذا الجمل المنفية في هذه اللغة التي يظهر فيها الفعل بعد أداة النفي not. ولو كان الفعل في هذه اللغة ينتقل إلى العبارات —الاسقاطات– الوظيفية العليا لظهر قبل هذه الأداة حاملا سمات الزمن والتطابق. وتوضح لنا الجملة التالية:

(7) John does <u>not</u> <u>like</u> reading

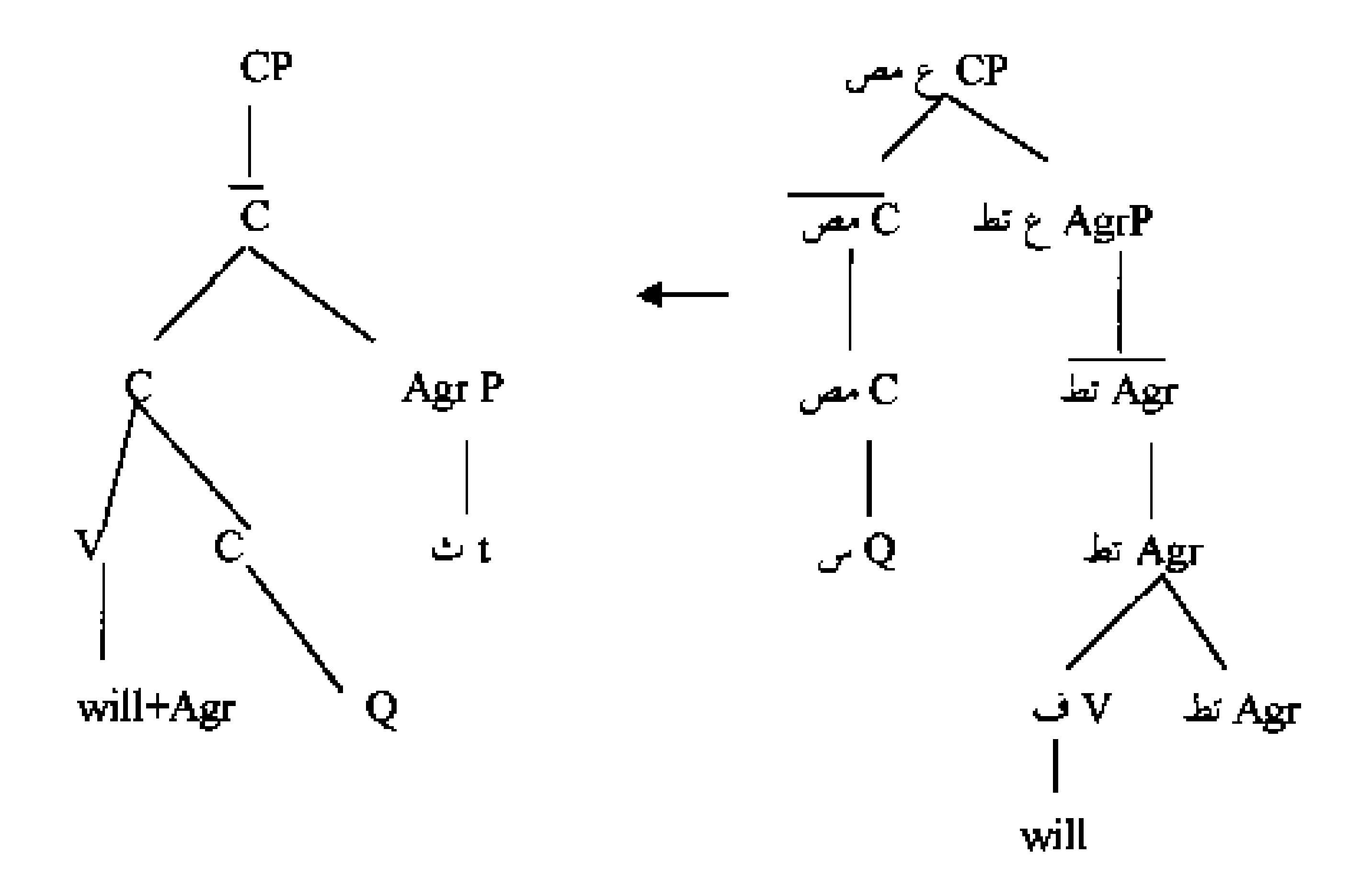
النفي الفعل

إن الفعل like يبقى في محله. وأنه لا يحمل أي سمة من سمات التطابق أو الزمن. والعنصر الذي يحمل هذه السمات هو الفعل المساعد does الذي يؤتى به كحل أخير لحمل هذه السمات.

وكذلك الأمر بالنسبة للجمل الاستفهامية. ففي الإنجليزية الحديثة – على عكس الإنجليزية القديمة والوسطى وكذلك الفرنسية – لا ينتقل الفعل إلى يسار الفاعل، بل يظل في

مكانه. أما في تلك اللغات فإنه يظهر إلى يسار الفاعل، أي ينتقل إلى رأس عبارة المصدري مرورا برأس عبارة الزمن ورأس عبارة التطابق لتأشير سمات الزمن والتطابق فيه. أما العنصر الذي يتقدم الفاعل في الجمل الاستفهامية في الإنجليزية الحديثة فإنه الأفعال المساعدة وكذلك الفعل do. أما السؤال عن سبب اقتصار الانتقال على هذه الأفعال دون غيرها من الأفعال المعجمية فيمكن إجابته بافتراض أمرين هنا: إن في رأس عبارة المصدري في الجملة الاستفهامية مورفيم استفهام لاصق مجرد (غير ظاهر) يعطي الجملة سمتها الاستفهامية. هذا المورفيم اللاصق لا بد من أن يحمله عنصر مستقل غير مربوط كالفعل المساعد can، will ... الخ. وبهذا فهو يجتذب هذه الأفعال من رأس العبارة التي تليه مباشرة وهي هنا عبارة التطابق التي ينتقل إليها الفعل لتأشير سمات التطابق فيه كما يبين الشكل (8).

(8) أ.



إن قوة هذا المورفيم اللاصق تجعله يجذب الأفعال المساعدة كي تؤشر سمة الاستفهام فيها. وفكرة قوة العناصر وضعفها تفيدنا في تفسير سبب بقاء الأفعال في الإنجليزية الحديثة في مواقعها الأصلية داخل العبارة الفعلية. فبالإمكان افتراض أن مورفيم الزمن – وهو لاصق مجرد – ضعيف بحيث لا يجذب الأفعال إليه من العبارة الفعلية فتبقى هذه في مكانها ولكن إذا كان الأمر هكذا، كيف سيجري تأشير سمات الزمن في فعل الجملة؟ ربما وجدنا الإجابة في أن الحركة ستقتصر على السمات النحوية للفعل التي يجتذبها مورفيم الزمن بدون أن ترافقها السمات الصوتية للفعل. ولهذا فإن الفعل سيظل في مكانه الأصلي في حين تنتقل السمات النحوية إلى جانب مورفيم الزمن رأس عبارة الزمن لتؤشر سمة الزمن. فالجملة (9) في الإنجليزية

(9) John likes stories

يمكن تصوير اشتقاقها على النحو التالي:

(9) أ

TP ع ز
ز T [pres] — ع ف VP
ع أ NP — ف V̄
John — ف V — ع أ NP
likes [3pres] — stories

TP
T — VP
[3 pres] T — NP V̄
[pres] John V NP
likes stories

والذي ينتقل هنا هو السمات النحوية للفعل **like** فقط. فهذه السمات هي مدار الحركة لكي تصبح في موقع يمكن أن تؤشر فيه السمات النحوية غير القابلة للتأويل. أي أن الفعل **likes** لا ينتقل كله إلى رأس عبارة الزمن. إن الاكتفاء بحركة السمات النحوية دون غيرها هو من نتائج عمل مبدأ الاقتصاد العام الذي يحكم قواعد اللغة البشرية.

ولكن إذا كان الأمر كذلك فلماذا إذن نرى الفعل في الإنجليزية القديمة والفرنسية ينتقل إلى الإسقاطات الوظيفية العليا وصولا إلى موقع رأس عبارة المصدري في الجمل الاستفهامية مثلا ؟ في هاتين اللغتين تكون الجمل الاستفهامية على شاكلة (10) أدناه.

Likes John stories? (10)

فالفعل هنا ينتقل كله إلى ما قبل الفاعل. أي بعبارة أخرى يرتفع إلى الإسقاطات العليا أو إلى أعلى إسقاط في الجملة وهو عبارة المصدري. لنا أن نستمد الجواب على هذا التساؤل من مفهوم القوة التي تحدثنا عنه من قبل. فعنصر الزمن في هذه اللغات قوي – أي أن له سمات فعلية قوية. والسمات الفعلية هنا هي سمات الفضلة التي ذكرناها سابقا حين تحدثنا عن الأنواع الثلاثة من السمات التي تحملها العناصر وهي: سمات الرأس وسمات المخصص وسمات الفضلة. إن قوة عنصر الزمن تستدعي أن لا يكتفي باجتذاب السمات النحوية للفعل إلى جانبه لكي يجري تأشيرها، بل أن يجتذب السمات الأخرى للفعل : أي سماته الصوتية والدلالية فتصبح إذ ذاك حركة الفعل شاملة لكل سماته.

ترينا اللغات على اختلافها حركتين أو نوعين من الحركة: حركة مختصرة آثر الكثيرون تسميتها الجذب **attraction** تقتصر على السمات النحوية من أجل أن تؤشر هذه السمات وتلغى إذ أنها لا تؤول، وحركة ثانية نبقي على اسمها الحركة **movement** – تجر فيها السمات النحوية المنتقلة السمات الأخرى للعنصر فتصبح الحركة شاملة وظاهرة في الوقت نفسه. ويجيء هذا التفاوت بين اللغات بين الجذب والحركة نتيجة تفاوتها في قوى أو ضعف المورفيمات اللاصقة المجردة التي تؤلف رؤوس الإسقاطات

(العبارات) الوظيفية. ومن وجهة نظر مبدأ الاقتصاد العام نجد أن الجذب أكثر اقتصادية من الحركة وذلك لأن السمات المجتذبة هي السمات النحوية فقط بينما تشمل الحركة انتقال السمات الصوتية والدلالية بالإضافة إلى انتقال السمات النحوية إلى الموقع الجديد. وبعودتنا إلى العربية سنجد أن عنصر الزمن فيها قوي أو أن له سمات فعلية قوية وكذلك عنصر التطابق ولهذا فإنهما يجتذبان ليس فقط السمات النحوية للفعل لكي يجري تأشيرها، بل يفرضان أن تجلب هذه السمات معها السمات الأخرى أي أن الفعل ينتقل بأكمله إليهما. وهذا هو جوهر حركة الفعل في العربية وظهوره قبل الفاعل في الجملة الفعلية في العربية.

فيما سبق قدمنا تخطيطا لنوع من أنواع الحركة هو الذي يختص بحركة الرأس إلى العنصر الذي يحتل موقع رأس العبارة لكي يجاور رأسا آخر في عملية يطلق عليها **الضم** **adjunction**. والحركة هذه كما أوضحنا إما أن تقتصر على حركة السمات النحوية للعنصر أو أن تشمل كل سماته فتتجلى بحركة ظاهرة للعنصر إلى الموقع الجديد.

النوع الثاني من الحركات هو حركة **الموضوعات arguments** من موقع موضوع إلى موقع آخر. ولقد كنا تحدثنا عن هذه الحركة من قبل وكذلك عن مواقع الموضوعات وهي المواقع التي تختص بأنها تشغل من قبل موضوعات – أي عبارات اسمية – في حين أن هناك مواقع أخرى لا يمكن أن تشغلها موضوعات. ومواقع الموضوعات – كما علمنا – تعينها رؤوس الاسقاطات وبخاصة الإسقاطات المعجمية كالعبارة الفعلية. فموقع مخصص هذه العبارة وموقع فضلتها موقعان لموضوعات بخلاف موقع مخصص عبارة المصدري مثلا إذ ليس هذا مما يشغله موضوع. لقد جرى التمثيل لهذا النوع من الحركة أثناء مناقشتنا لفرضية نشوء الفاعل مخصصا للعبارة الفعلية. إذ تقوم هذه الفرضية على دلائل تشير إلى أن الفاعل لا بد أن ينشأ في هذا الموقع. أما ظهوره في مواقع أخرى بحيث يسبق الفعل

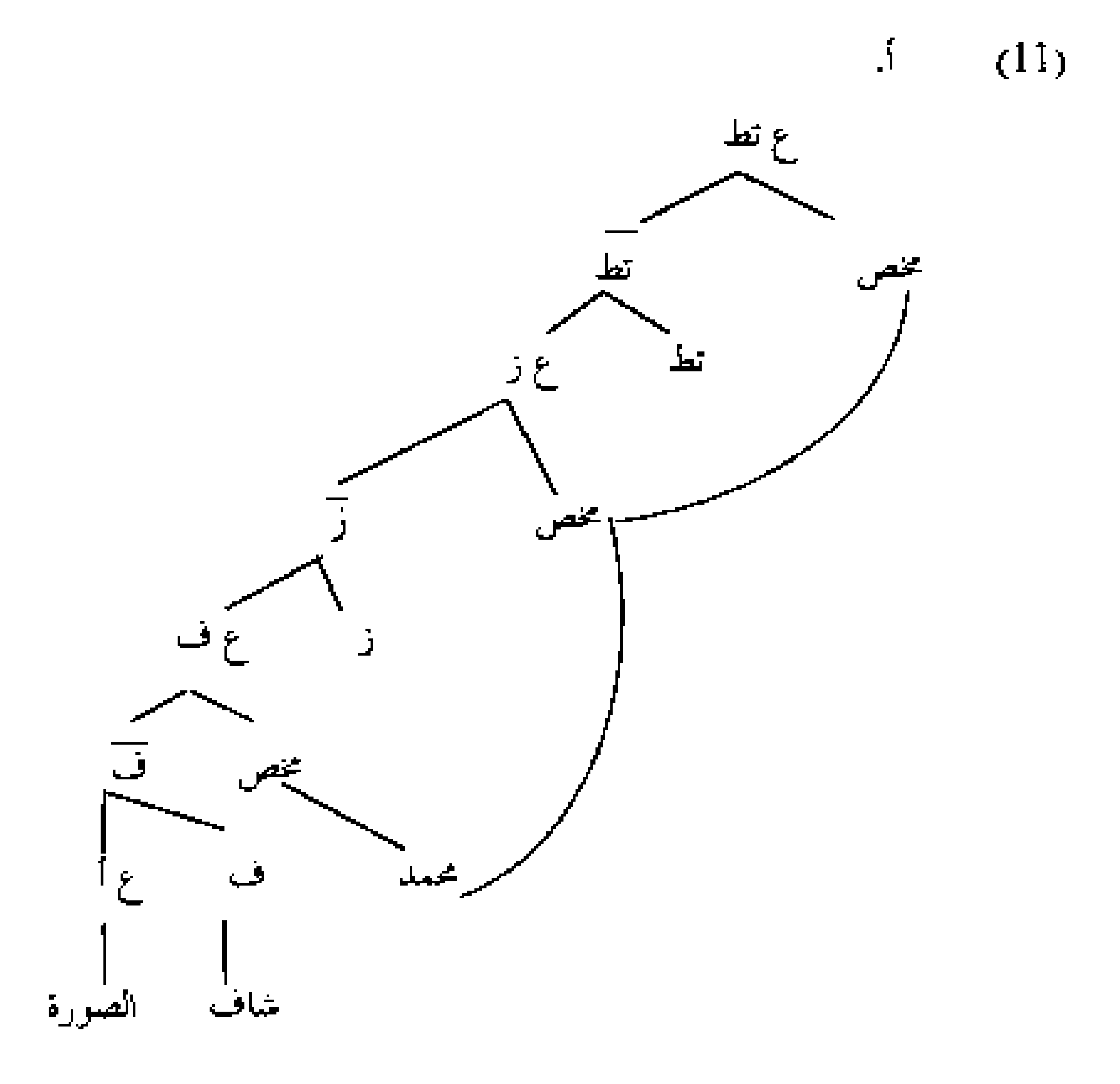
المساعد أو أداة النفي في الإنجليزية مثلا – فيأتي نتيجة حركته إلى الأعلى في بناء الجملة أي إلى الإسقاطات الوظيفية.

ما سمات هذه الحركة؟ هي حركة محددة بأنها تنشأ من **موقع-م** (أي موقع يحتله موضوع)وتنتهي عند موقع-م أيضا. لقد رأينا في فصل سابق أن **المحمولات predicates** تتطلب موضوعات. والمحمولات تختلف فيما بينها حول ما تتطلبه من هذه الموضوعات. فالمحمول **صاح** يتطلب موضوعا واحدا ذا دور دلالي هو دور **المنفذ**. أما المحمول **ضرب** فيتطلب موضوعين أحدهما له دور **المنفذ** والثاني دور **المتلقي**. ولا يقتصر هذا الأمر –كما ذكرنا- على المحمولات المعجمية كالأفعال والصفات، بل لقد توسعنا في مفهومنا لهذه العلاقة بحيث تشمل العناصر النحوية التي تعمل رؤوسا للعبارات الوظيفية كالتطابق والزمن والنفي. .. الخ، وكذلك الإسقاطات الوسطى التي وجدنا أنها تتطلب موضوعات مخصصة ذات دور دلالي محدد وهو ما كنا قد قدمناه دليلا على نشوء الفاعل مخصصا للعبارة الفعلية. إذ وجدنا أنه يمكن أن نتصور الإسقاط الأوسط فَ محمولا يتطلب موضوعا هو هذا الفاعل.

ومن هنا يتبين أن حركة الفاعل التي مثلنا لها في الصفحات السابقة تتسم بأنها انتقال من موقع موضوع إلى موقع موضوع آخر. فالفاعل ينتقل من مخصص العبارة الفعلية إلى مخصص لعبارة الزمن وعبارة التطابق، وهذه هي الحركة التي نجدها في كل اللغات البشرية التي تكون رتبة جملها الظاهرية على النحو: فاعل – فعل – مفعول، كالإنجليزية والعاميات العربية المحكية والفرنسية. .. الخ. ولنمثل لهذا بالجملة (11) من العربية المحكية ذات البنية (11.أ)

(11)　　　　محمد شاف الصورة

(11) أ.



إذ ينتقل الفاعل في هذه الجملة من موقعه مخصصا للعبارة الفعلية. وهذا الموقع هو موقع–م للإسقاط الأوسط **فَ [شاف الصورة]** إلى موقع–م آخر هو مخصص عبارة الزمن، ومن ثم يرتفع إلى مخصص عبارة التطابق كما يشير السهم. وشبيه بهذا ما يحدث للفاعل في الجملة الإنجليزية، إذ ينتقل من موقعه مخصصا للعبارة الفعلية إلى موقع مخصص عبارة التطابق عبر انتقاله أولا إلى موقع مخصص عبارة الزمن. وهذا ما يحدث كذلك في الجملة الفرنسية.

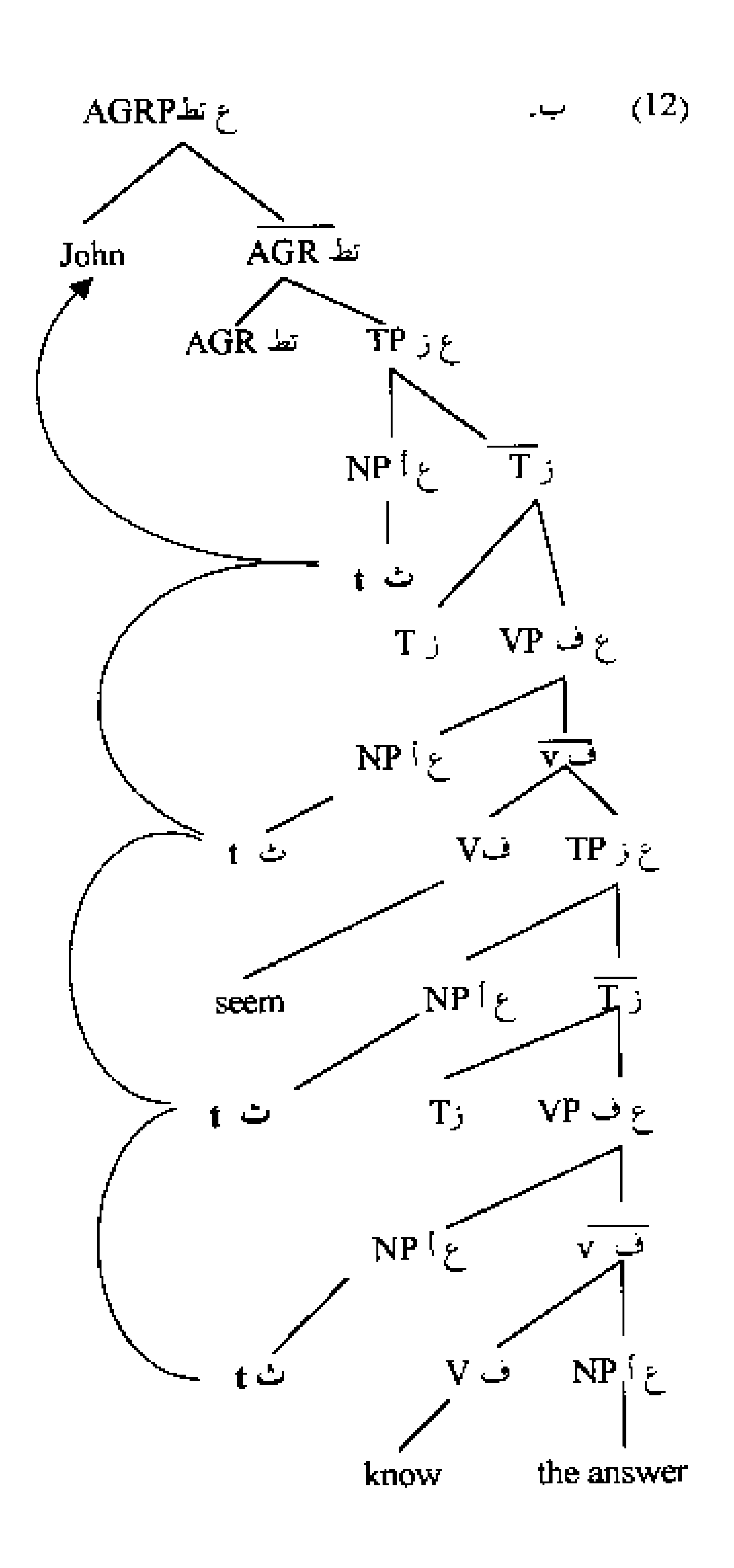
ولقد قدمنا في الفصل السابق (في مناقشتنا لنظرية العمل) مثلا آخر لحركة-س في جمل أفعالها الرئيسة هي أفعال الرفع raising مثل الفعل **يبدو** seem، **يظهر** appear... الخ. ترينا الصيغ المختلفة للجمل التي فيها مثل هذه الأفعال أن فاعل الجملة المكتنفة قد يرتفع إلى الأعلى لكي يصبح فاعلا للفعل الرئيسي في الجملة. لنأخذ الجملة (12) مثلا على هذه الجمل

John seems to know the answer (12)

ففي هذه الجملة يكون الفاعل الظاهري John هو في الحقيقة فاعل الجملة المكتنفة [to know] التي تظهر بدون فاعل، وهو ما تبينه الصيغة الممكنة الأخرى للجملة

It seems that [John knows the answer] أ. (12)

يمكننا رسم بنية الجملة (12) على النحو التالي:



(12) ب.
AGRP ع تط
John
AGR تط
AGR تط
TP ع ز
NP ع أ
T ز
t ث
T ز
VP ع ف
NP ع أ
v ف
t ث
V ف
TP ع ز
seem
NP ع أ
T ز
t ث
T ز
VP ع ف
NP ع أ
v ف
t ث
V ف
NP ع أ
know
the answer

ولقد بينا في ذلك الفصل أن حركة الموضوعات لا بد أن تكون — وحسب ما يقضي به معيار-م — إلى مواقع لم تحدد لها أدوار محورية لكي لا يتعين للموضوع المنتقل دوران محوريان، ومن هنا جاء افتراضنا أن أفعال الرفع هي من المحمولات التي لا تعين أدوار محورية لفواعلها. وعلى ذلك يمكن أن نقيس رؤوس الإسقاطات الوظيفية في البناء الجملي وفق ما خططناه هنا. فهذه الرؤوس محمولات لا تعين أدوارا محورية لمخصصاتها — فواعلها. وكما هو الحال مع أفعال الرفع التي ينتقل اليها الموضوع ليشغل موقع الفاعل منها، فإن حركة الفاعل من مخصص العبارة الفعلية إلى أعلى البناء الجملي سيكون في خطى متتابعة فيشغل في كل مرة موقع مخصص لإحدى العبارات (الإسقاطات) الوظيفية. ففي الجملة (12) نجد أن العبارة الاسمية John قد انتقلت من مكانها الأصلي إلى موقع مخصص عبارة الزمن ومن ثم إلى موقع مخصص العبارة الفعلية التي يترأسها seem وبعدها إلى موقع مخصص عبارة الزمن في الجملة العليا، ثم إلى موقع مخصص عبارة التطابق تاركة آثارا في مواقعها السابقة. وفي هذا تلبي- أي بترك آثارها - حاجة المحمولات الموجودة في الطريق بين موقعي الموضوع - الاصلي والذي انتقل إليه - إلى أن تكون مواقع مخصصاتها مشغولة بموضوعات. ومن ناحية أخرى فإن وجود الآثار سيأتي ضابطا على حدود حركة العناصر وهي حركة تحد بمبدأ التحتية العام الذي تطرقنا إلى الحديث عنه في الفصل السابق.

تقدم لنا تراكيب البناء للمجهول مثالا ثالثا على حركة الموضوعات من موقع-م إلى موقع-م آخر. إن العلاقة الوثيقة بين الجمل المبنية للمفهوم وقريناتها المبنية للمجهول توضح أن الفروق تنحصر بتغير صيغة الفعل وما يتطلبه من أدوار محورية لموضوعاته نتيجة التغير من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول ويشمل التغير كذلك تغير مواقع هذه الموضوعات. لنأخذ الجملتين التاليتين:

(13) الشرطي ضرب اللص

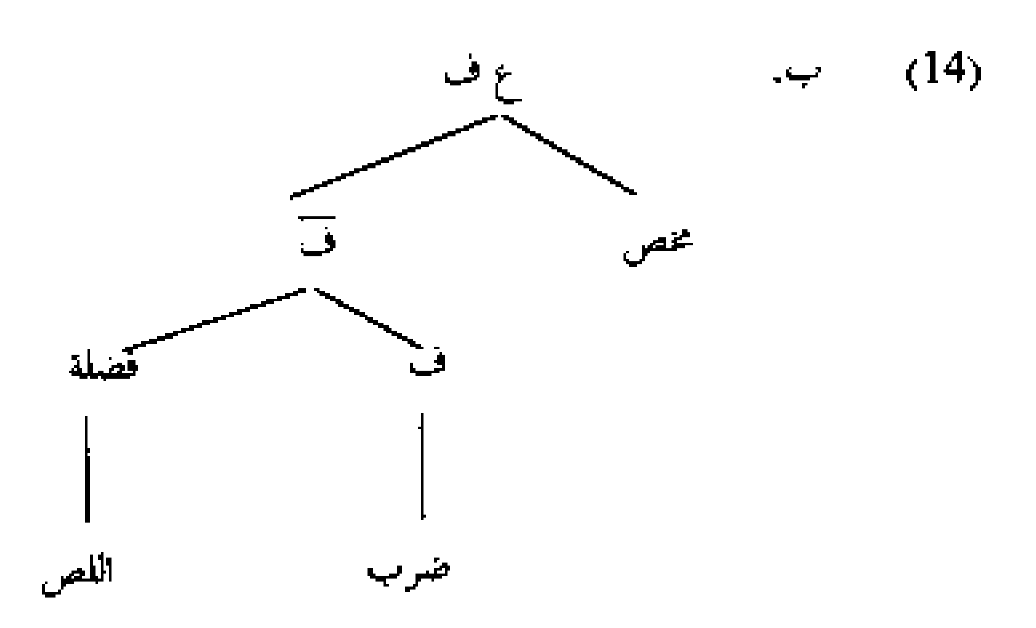
(14) اللص ضُرِب

أول ما نلاحظه هنا هو تغير صيغة الفعل من **ضَرَب** إلى **ضُرِب**. والأمر الثاني هو أن العبارة الاسمية اللص ذات دور-م المتلقي اخذت موقعا جديدا في الجملة الثانية. أن عبارة اللص لا تستطيع إشغال هذا الموقع الجديد لو بقي الفعل ضرب على صيغة البناء للمعلوم، فجملة

(14) أ. * اللص ضَرَب

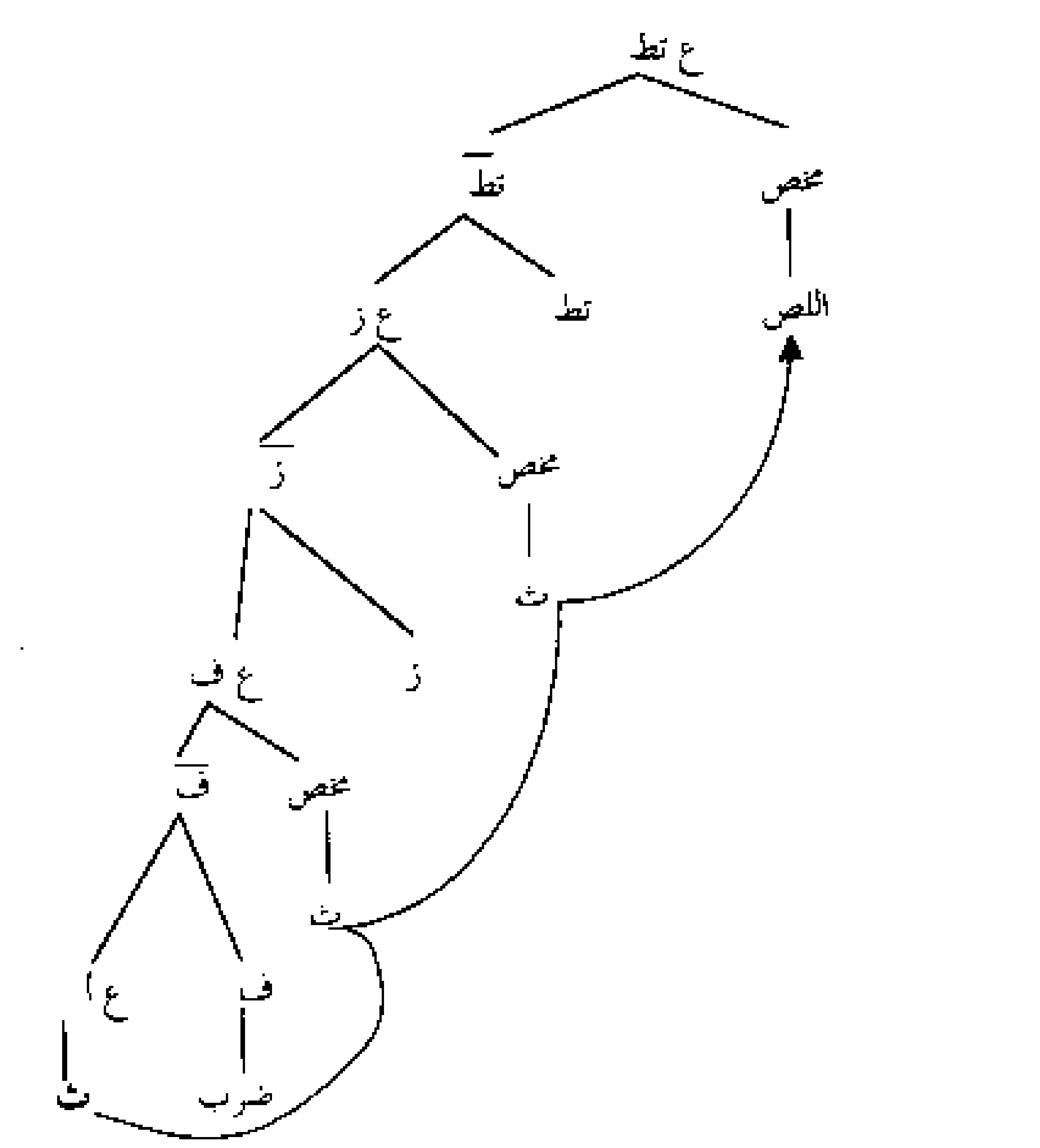
على أساس تأويلها ان اللص هو المتلقي للضرب غير صحيحة قواعديا. يمكننا أن نستخدم معيار-م لتفسير السبب في عدم صحة حركة عبارة **اللص** في هذه الجملة من موقع فضلة الفعل الذي تنشأ فيه إلى **موقع الفاعل** مخصص العبارة الفعلية. إن الفعل **ضرب** أو العنصر **فَ** يحدد دور-م محدد للفاعل هو دور المنفذ. ووفقا لمعيار-م لا يمكن لموضوع أن يكون له أكثر من دور-م واحد وهو ما سيحصل لو انتقلت العبارة الاسمية **اللص** من موقع الفضلة إلى موقع المخصص. إذ سيكون لها دوران محوريان وفي ذلك خرق لمعيار-م وهو السبب في عدم صحتها.

(14) ب.



ولكن إذا كان الأمر هكذا، كيف جاز لنفس هذه العبارة أن تنتقل إلى موقع المخصص من موقع الفضلة إلى موقع المخصص في (14)؟ يقدم جومسكي 1981 حلا لهذا بقوله أن انقلاب الفعل إلى صيغة البناء للمجهول يجعله **يمتص** obsorb دور-م الفاعل - أي أنه لا يبقي لفاعله دورا محوريا، على خلاف قرينه المبني للمعلوم. فإذا أصبح الفعل غير قادر على وسم فاعله بدور محوري (دلالي) محدد لم تعد حركة موضوع له دور محوري محدد مسبقا من موقع الفضلة إلى موقع فاعل هذا الفعل خرقا لمعيار-م. فالموقع الذي ينتقل إليه ليس له دور-م محدد يعين له. إن حركة عبارة **اللص** الذي تشغل موقع الفضلة والتي لها دور-م المتلقي لن تتطلب منها أن يكون لها دور-م آخر. وهكذا فإن هذه العبارة الإسمية تنتقل من موقع مخصص العبارة الفعلية إلى مخصص عبارة الزمن والتطابق.

(14) ج.



والسؤال الثاني الذي أثرناه حول هذه الحركة يتعلق بحدودها. والجواب على هذا التساؤل يستند إلى مبدأ الحركة المحددة للعناصر في الجملة والتي نوقشت في نظرية الحدود في الفصل السابق. فالعنصر المتحرك لابد وأن يهيمن على أثره. أي أن البعد بينهما محدد بعلاقة الهيمنة-م (الهيمنة المكونية). وهذا ما نلحظه في التفريع الشجري أعلاه للعلاقة بين أثر العبارة الاسمية المتنقلة إلى الأعلى وبين الأثر الذي يليه، وهكذا. وعلى هذا فالحركة لابد أن تكون إلى الأعلى وذلك لكي يكون للسابق هيمنة مكونية على الأثر. ولا بد

أيضا أن تكون الحركة على مراحل لكي لا يتعد السابق والأثر عما تسمح به هذه العلاقة. إن هذه السمات - كما يلاحظ القارئ - لا تخص حركة الموضوعات بل شملت في قيودها حركة الرؤوس التي تحدثنا عنها سابقا. ويوجز البرنامج الأدنوي هذه الحدود بمبدأ الحركة الدنيا: أي أن أي حركة لعنصر من العناصر تكون لأقرب موقع مناسب. فالفاعل، مثلا، حين يتحرك ستكون حركته إلى أقرب موقع فاعل في البناء الجملي وهو ما رأيناه في الشكل أعلاه. وهو ما جرى للأفعال في حركة الرأس إذ يتحرك الفعل إلى موقع الفعل التالي في البناء الجملي.

ونعود لسبب الحركة لنقول مع چومسكي إن هذه العناصر تتحرك بسبب من **الطمع greed**، لتؤشر حالاتها الإعرابية. فحركة الفاعل إلى الأعلى وصولا إلى موقع مخصص عبارة التطابق هي لكي يتمكن في ذلك الموقع الذي انتقل إليه من تأشير سمة حالته الإعرابية (**الرفع**) ؛ حيث سيكون هذا ضمن علاقة الرأس والمخصص. وهي واحدة من السياقات الثلاثة التي يجري فيها تأشير السمات غير المؤولة. واللغات تختلف في طريقة تأشير هذه السمة من حيث ظهور هذا التأشير أو استتاره. أي بأن يكون عبر حركة ظاهرة للفاعل من موقعه الأصلي إلى موقع مخصص عبارة التطابق، أو بين أن تكون حركة سمة الحالة الإعرابية لوحدها إلى ذلك الموقع لكي تؤشر مع بقاء الفاعل في مكانه الأصلي - وهو ما أطلق عليه الجذب في الصفحات السابقة. فالحركة الظاهرة أو بعبارة أخرى حركة كل سمات المفردة النحوية والدلالية والصوتية تنقل الفاعل إلى الموقع الجديد وذلك بسبب **قوة** السمات الاسمية في عنصر التطابق — أي سمات المخصص لهذا العنصر — بحيث تصبح حركة الفاعل إلى مخصص هذا العنصر حركة كاملة تجتذب فيها السمات النحوية لهذا الفاعل وكذلك السمات الدلالية والصوتية. أما حين لا تتحرك إلا السمات النحوية للفاعل فهذا يكون بسبب **ضَعف** السمات الاسمية لعنصر التطابق — أي ضَعف سمات

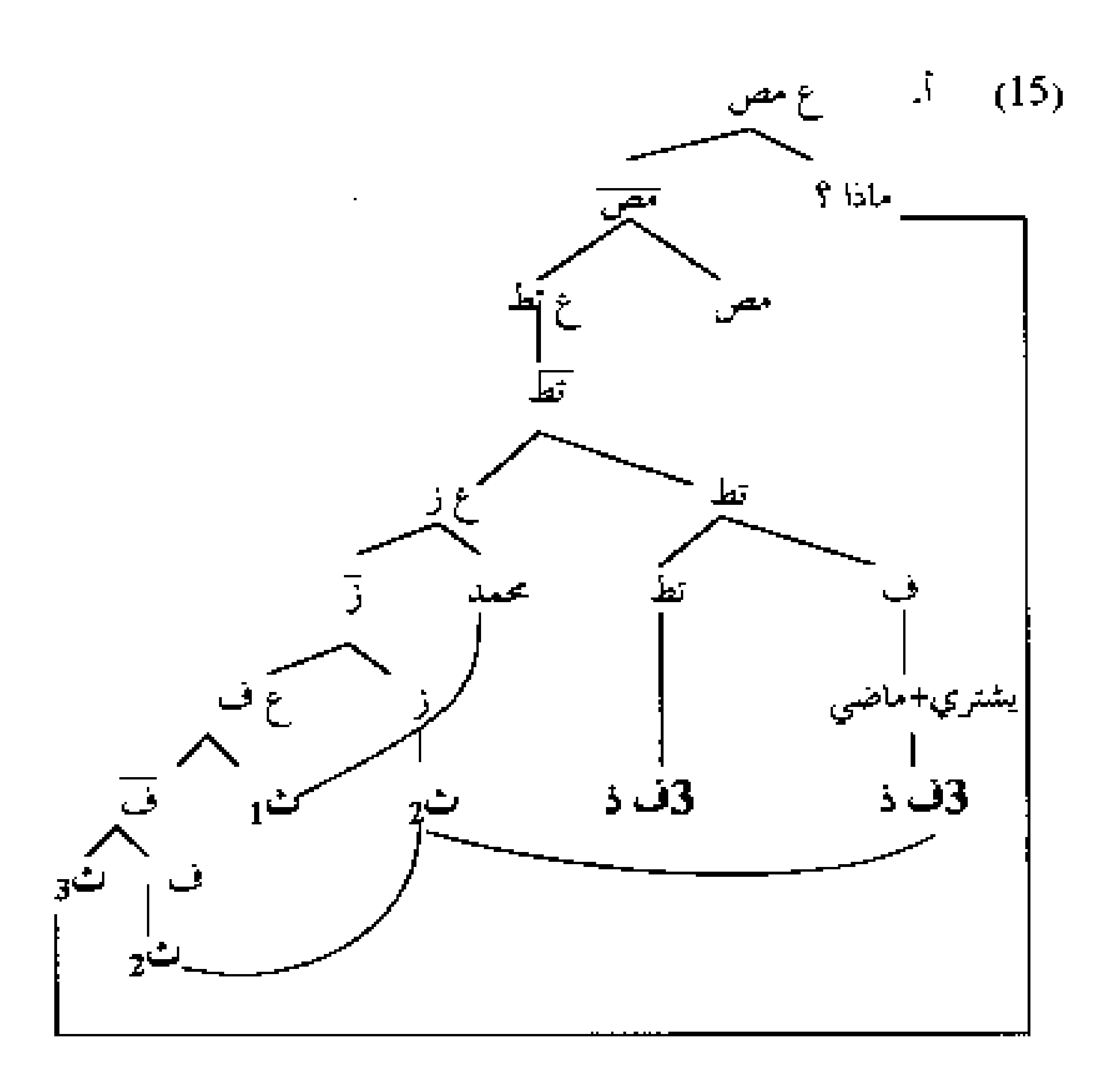
المخصص هذا العنصر. وهذا هو مكمن الفرق بين اللغات ذات الرتبة "فاعل –فعل" واللغات ذات الرتبة "فعل – فاعل".

يصل بنا الحديث إلى النوع الثالث من الحركة وهذه هي حركة **المعاملات الجملية** operators من مواقعها إلى مواقع جديدة. ويمثل لهذه الحركة عموماً بحركة عنصر الاستفهام (**عنصر–ميم** كما اصطلحت عليه سابقاً) من المواقع التي تدمج فيها في التفريع الشجري للاشتقاق أصلاً: فضلات أو ملحقات أو مخصصات في العبارة الفعلية، إلى مواقع في صدر الجملة. والموقع الجديد هذا هو مخصص عبارة المصدري. وهذا الموقع هو ليس مما يشغله موضوع وبهذا فهو ليس **موقع** – م. وقد اصطلح عليه بتسمية **موقع–م**، وهذا النوع من الحركة **بحركة– مَ** تمييزاً لهما عن المواقع التي تشغلها الموضوعات عادة، وحركة الموضوعات – وقد مر ذكرهما سابقاً واصطلح عليهما **بموقع – م وحركة –م**.

من أين تنشأ حركة عناصر الاستفهام؟ وأين محط هذه العناصر المتحركة؟ إنها تنشأ في الموقع الأصلي الذي يشغله هذا العنصر في الجملة : أي حيث " يدمج" في البناء الجملي، أما أين هو محط هذه العناصر الاستفهامية (المعاملات الجملية) فهو في موقع من مواقع عبارة المصدري. لنأخذ الجملة التالية من العربية.

(15) ماذا اشترى محمد؟

التي لها البنية (15.أ).

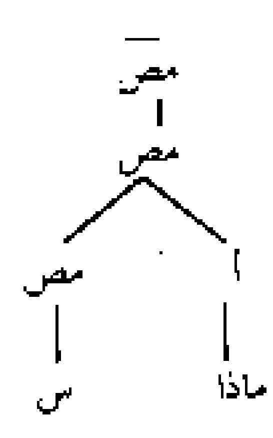


أن محط العنصر **ماذا** يمكن أن يكون أحد موقعين : أما رأس عبارة المصدري **مص** أو مخصص تلك العبارة حيث تظهر الكلمة في (15. أ)، وهنا تبرز عدة أسئلة. إن رأس عبارة المصدري موقع مناسب أن يحط فيه رأس لعبارة ينتقل من مكان إلى آخر. ولقد مر بنا العديد من حالات حركة الرأس – في حركة الفعل من موقع ضمن العبارة الفعلية في اسفل البناء الجملي إلى مواقع رؤوس العبارات الوظيفية كعبارة الزمن والتطابق ... الخ. فهل يمكن افتراض أن المعامل الجملي **ماذا** هو رأس لعبارة – وليس إسقاطا كاملاً – ينتقل إلى موقع **مص** الذي هو رأس عبارة المصدري؟ من الجدير بالذكر هنا أننا نفترض أيضا

أن عبارة المصدري في الجملة الاستفهامية تحمل عنصر استفهام يكون هو بمثابة العنصر المميز لوظيفة الجملة بحيث تفهم بأنها استفهام وليست خبراً أو طلباً أو أمراً ... الخ.

لنرمز لهذا العنصر ب **س** — من السؤال — ولنفترض أنه يحتل رأس عبارة المصدري في الجمل الاستفهامية أعلاه. في هذه الحالة يمكن ضم العنصر **ماذا** إلى العنصر **س**، إذا افترضنا أن حركة **ماذا** هي إلى رأس العبارة، وستكون الحركة بالشكل التالي.

(16)



وستكون حركة **ماذا** إلى هذا الموقع مثلاً آخر لحركة الرأس التي مر ذكرها والتي ينتقل فيها رأس عبارة من العبارات من **موقعه** إلى موقع رأس عبارة أخرى.

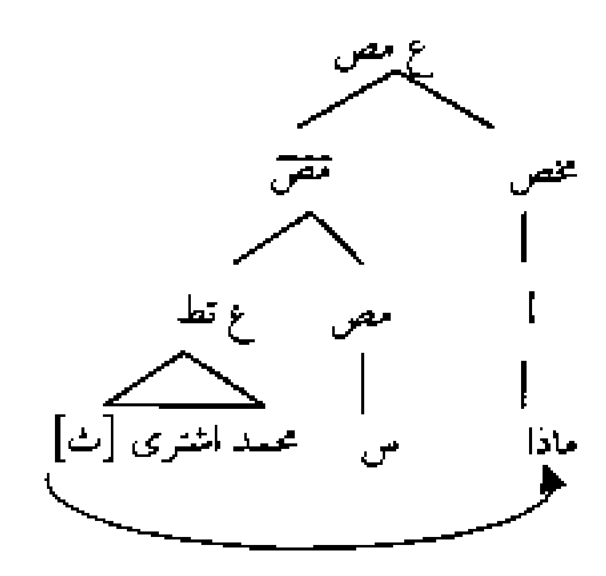
غير انه ستقوم مشكلة بوجه هذا الافتراض لو أن عنصر الاستفهام المنقول كان إسقاط أكبر (أي عبارة كاملة)- وليس رأساً لعبارة — مثلما نرى في الجملة التالية.

(17) [أي كتاب] اشترى محمد ث؟

فعبارة **أي كتاب** ليست رأساً لعبارة بل هي عبارة كاملة (عبارة اسمية) وعلى هذا فان حركتها لا يمكن أن تكون إلى موقع رأس لعبارة أخرى، أي أن الحركة هنا ليست حركة رأس. هذا التباين في مقولة العنصر المنتقل إلى عبارة المصدري يفضي بنا إلى اقتراح موقع آخر كمحط لعنصر الاستفهام المنتقل. ولنفترض انه موقع مخصص عبارة المصدري، حيث تنتقل إليه كل عناصر الاستفهام — رؤوساً كانت أم عبارات كاملة — من مواقعها الأصلية ضمن العبارة الفعلية. وإذن ففي التخطيط الجملي الذي رسمناه لجملة

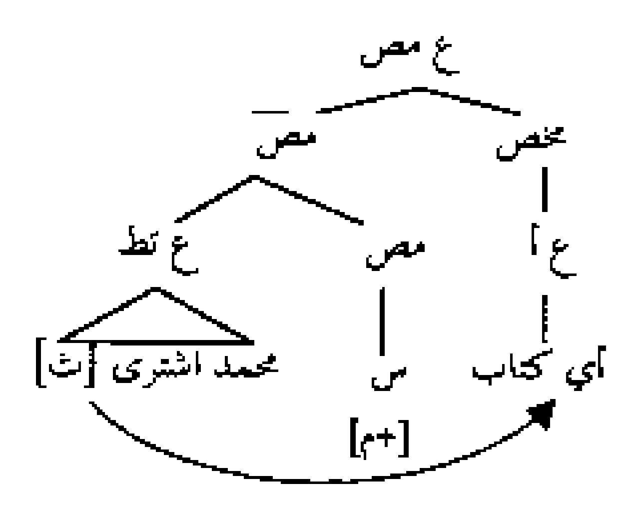
" **ماذا اشترى محمد؟**" سيكون انتقال الاسم ماذا من موقع فضلة الفعل يشتري – ضمن العبارة الفعلية – إلى موقع مخصص المصدري وفق هذا المخطط.

(15) ب.



وتنقل عبارة **أي كتاب** في الجملة (17) في التخطيط التالي إلى مخصص المصدري

(17) أ.



هذا الافتراض يتيح لنا تأشير سمة المخصص للمصدري "س" وهي سمة **[+م]** – سمة الاستفهام التي يقتضيها رأس عبارة المصدري من هذا النوع في مخصصه. أي أن رأس عبارة المصدري في الجمل الاستفهامية يتطلب من مخصصه أن يكون فيه سمة استفهام وهو ما رمزنا له بـ **[+م]**. إن مخصص عبارة المصدري يحتله الاسم "ماذا" أو العبارة الاسمية **أي كتاب**

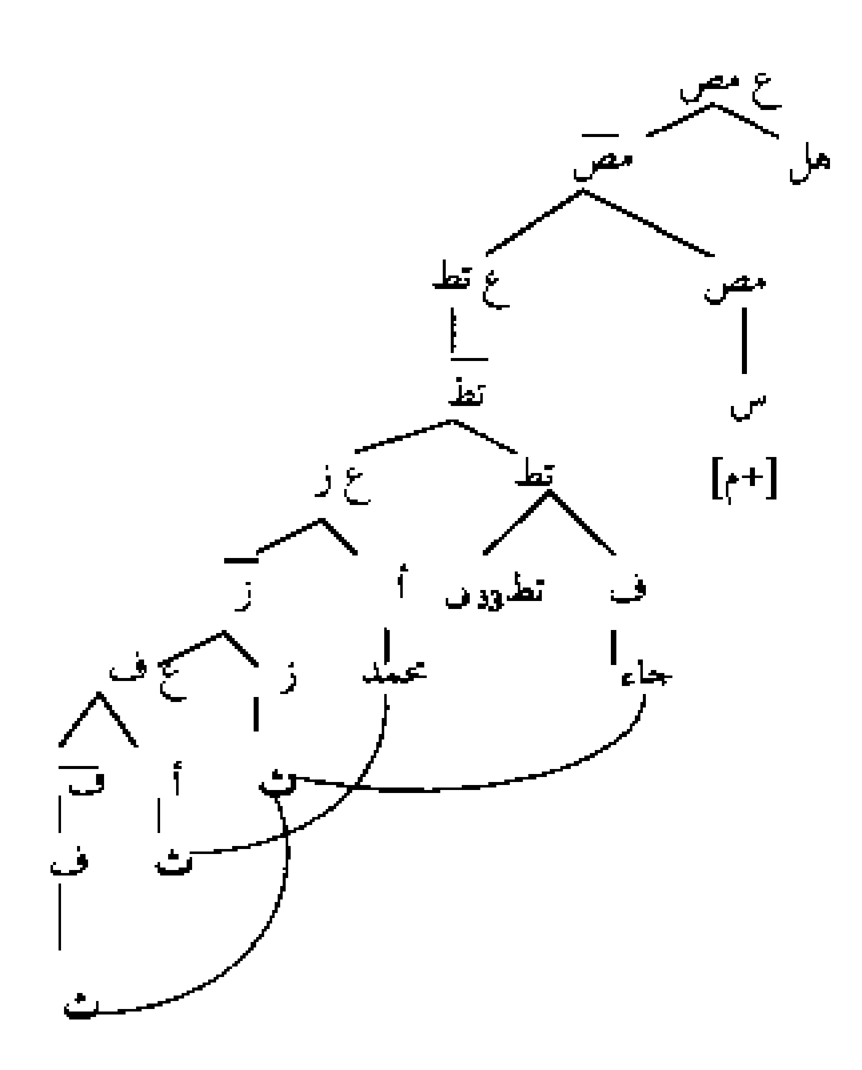
أو مثيلاتها من أسماء الاستفهام وعباراته،وهي كلها تتسم بهذه السمة. وعلى هذه فإن سمة [+م] في رأس العبارة ستؤشر وتلغى عن طريق وجود السمة في الرأس والمخصص.

وماذا عن الأسئلة التي جوابها نعم أو لا؟ هذه هي الجمل الاستفهامية التي تبتدئ بـ **هل** أو **الهمزة**. يمكننا أن نحسب حساب هذه الجمل على نحو مماثل. فهاتان الأداتان يمكن أن تدمجا في التفريع الشجري ببناء عبارة مصدري تحتل فيها الأداة موقع مخصص العبارة. ويمكن أن نمثل لهذا بجمل بسيطة مثل

(18) هل جاء محمد ؟

التي يمكن تصوير بنيتها بالشكل (18.أ) أدناه.

(18) أ.



ولنلاحظ هنا أننا وصلنا إلى بناء مشابه لذلك الذي أنشأته حركة عنصر الاستفهام من اسفل البناء الجملي إلى أعلاه كما هو موضح في (15 .ب) و (17.أ). ويكمن وجه الاختلاف في أن (15 .ب) و(17 .أ) جاءا نتيجة حركة عنصر الاستفهام في حين أن (18. أ) جاء نتيجة دمج **هل** بالبناء الذي يرأسه **مص** ليكونا معاً ع **مص** .

يمثل هذا توصيفاً موحداً للجمل الاستفهامية، سواء تلك التي تبدأ باسم الاستفهام (عبارة –م) أو تلك التي تبدأ ب **هل** والتي ينحصر جوابها **بنعم** أو **لا** .فكل الجمل الاستفهامية هي عبارة مصدري رأسها عنصر استفهام رمزنا له بالحرف (**س**)يعطيها في الصورة المنطقية تأويلها الاستفهامي المناسب، ويشغل مخصصها اسم استفهام – أي عنصر–م – ينتقل من موقعه الأصلي في اسفل البناء الجملي، أو يشغله العنصر **هل** أو أ الذي يدمج مع المكونات الأخرى. وفي كلا الحالتين يعمل وجود هذه العناصر في مخصص عبارة المصدري على تأشير سمة **[+م]** الاستفهامية وهي سمة مخصص من السمات التي يحتويها رأس عبارة المصدري س، إذ أن هذه وغيرها من سمات المخصص التي يحتويها **س** ليست مما يؤول، ولهذا فلا بد من التخلص منها وهو ما تقوم به عملية التأشير التي تجرى عبر علاقة المخصص والرأس.

5:5 التطابق

أعطي التطابق مركزه المستقل كعبارة وظيفية مستقلة بعد أن كان يشكل رأساً من اثنين تتفرع إليهما عبارة الصرفة **INFP** وهي التطابق AGR والزمن **T**. والتطابق كما يبين اسمه – هو عنصر الموافقة التي نراها بين الفاعل وفعله. فالتطابق إذن سمات اسمية في الفعل تتوافق مع عناصر اسمية. والعنصر الاسمي هنا هو الفاعل. أعطي عنصر التطابق مكانة مشابهة لمكانة عناصر الزمن والنفي وغيرها. وقد اعتبرت كلها اسقاطات كبرى (عبارات)

وظيفية، وقدمت أدلة كثيرة على وجوب وجودها في بناء الجملة الهرمي (انظر Radford 1997، الفصل العاشر).

تقدم لنا عبارة التطابق المستقلة الحل الأيسر لتأشير سمات التطابق الموجودة في الفعل حين نختاره وندمجه في التفريع الشجري – وهي سمات مخصص. فبحركة الفاعل إلى موقع مخصص عبارة التطابق وحركة الفعل إلى رأس تلك العبارة، بعد أن يكون قد انضم إلى عنصر الزمن – رأس عبارة الزمن – سينشأ السياق المناسب لتأشير سمات التطابق الموجودة في الفاعل مع ما يقابلها من السمات الموجودة في الفعل -كسمات رأس – عبر علاقة المخصص والرأس. وهذا نتخلص من سمات التطابق الموجودة في الفعل بعد أن تخلصنا من سمات الزمن فيه حين انتقل إلى عبارة الزمن (وهي كلها سمات مخصص) . وعلى غرار ذلك فإن انتقال الفاعل إلى موقع مخصص ع تط سيتيح له تأشير سمات حالة الرفع الأعرابية التي يتسم بها وكذلك سمات التطابق مع الفعل عبر علاقة المخصص بالرأس وهو ما فصلناه في (3:5) و (4:5) أعلاه.

تتسع ظاهرة التطابق لكي تشمل في بعض اللغات تطابقاً ظاهراً بين الفعل والمفعول وليس بين الفعل والفاعل فقط. فالفرنسية تتطابق فيها صيغ الفعل مع المفعول في العدد، والهنغارية تتغير فيها صيغة الفعل تبعاً لكون المفعول معرفة أو نكرة (انظر Cook,1995:182). وإذن فيمكن أن نستنتج أن هناك عنصرين للتطابق أحدهما للتطابق بين الفاعل والفعل والثاني للتطابق بين المفعول والفعل. ولنلاحظ هنا مرة أخرى أن مفهوم التطابق أصلاً هو مجموعة من سمات التشابه التي تحملها العناصر. فإذا كان إدراج الوحدات المعجمية في البناء الجملي هو إدراج لهذه العناصر بكل سماتها – وهو ما يقضي به البرنامج الأدنوي – اصبح من الضروري أن يفحص ويؤشر التطابق بين السمات التي تحملها هذه العناصر، وبين ما يفترض أن تتسم به عناصر الجملة الأخرى: أي فحص التشابه بين هذه العناصر الذي تقضي به قوانين بناء الجملة. فالأفعال حين تدرج، تدرج بكامل سماتها، فيكون

الفعل موسوماً بسمة الزمن مثلاً، وكذلك يكون الفعل موسوماً بالسمات التي يتطلبها في فاعله، والسمات التي يتطلبها في مفعوله.

أن هذا يستدعي أن يكون هناك عنصر للتطابق يخص المفعول مثل ذلك الذي افترضنا سابقاً وقلنا انه يخص التطابق مع الفاعل. وعلى هذا فسنفترض إسقاطين للتطابق هما ع **تط** ف و ع **تط** مف برأسيهما **تط** ف و **تط** مف على التوالي. وينتقل الفعل إلى كل منهما لكي يؤشر سمات التطابق الموجودة فيه أصلاً حين أدرج. و إذا كان وجود **تط** ف ضرورياً لأنه لابد للجملة — أي جملة — من فاعل، فإن وجود عنصر **تط** مف في البناء الجملي يقتصر على كون الفعل متعدياً — أي يحتاج إلى مفعول. وذلك لكي يستطيع الفعل أن يؤشر سمات تطابقه مع المفعول.

ومن ناحية أخرى فسيفيدنا هذا الإسقاط في تأشير حالة المفعول الإعرابية بحيث تصبح لدينا آلية واحدة لتأشير الحالة الإعرابية للعبارة الاسمية.ففي كلامنا عن تأشير الفاعل لحالته الإعرابية قلنا أن الفاعل ينتقل إلى مخصص عبارة التطابق وحينذاك تؤشر سمات حالته الإعرابية (الرفع) عبر علاقة المخصص والرأس. والرأس هنا هو العنصر **تط** ف الذي انتقل إليه الفعل المتحد مع عنصر الزمن. فإذا افترضنا وجود إسقاط تطابق ثاني هو ع **تط**مف أمكن القول أن المفعول ينتقل إلى مخصص تلك العبارة لتأشير حالته الإعرابية (النصب) عبر علاقة المخصص والرأس أيضاً. والرأس هنا هو **تط** مف الذي ينتقل إليه فعل الجملة. وبهذه الطريقة أمكننا إعطاء نهج واحد لتأشير الحالات الإعرابية وذلك بكونه يتحقق عبر علاقة المخصص والرأس للحالتين معاً بدل افتراض أن يتم تأشير حالة الرفع عبر هذه العلاقة وحالة النصب (للمفعول) عبر علاقة الرأس والفضلة التي افترضناها سابقاً.

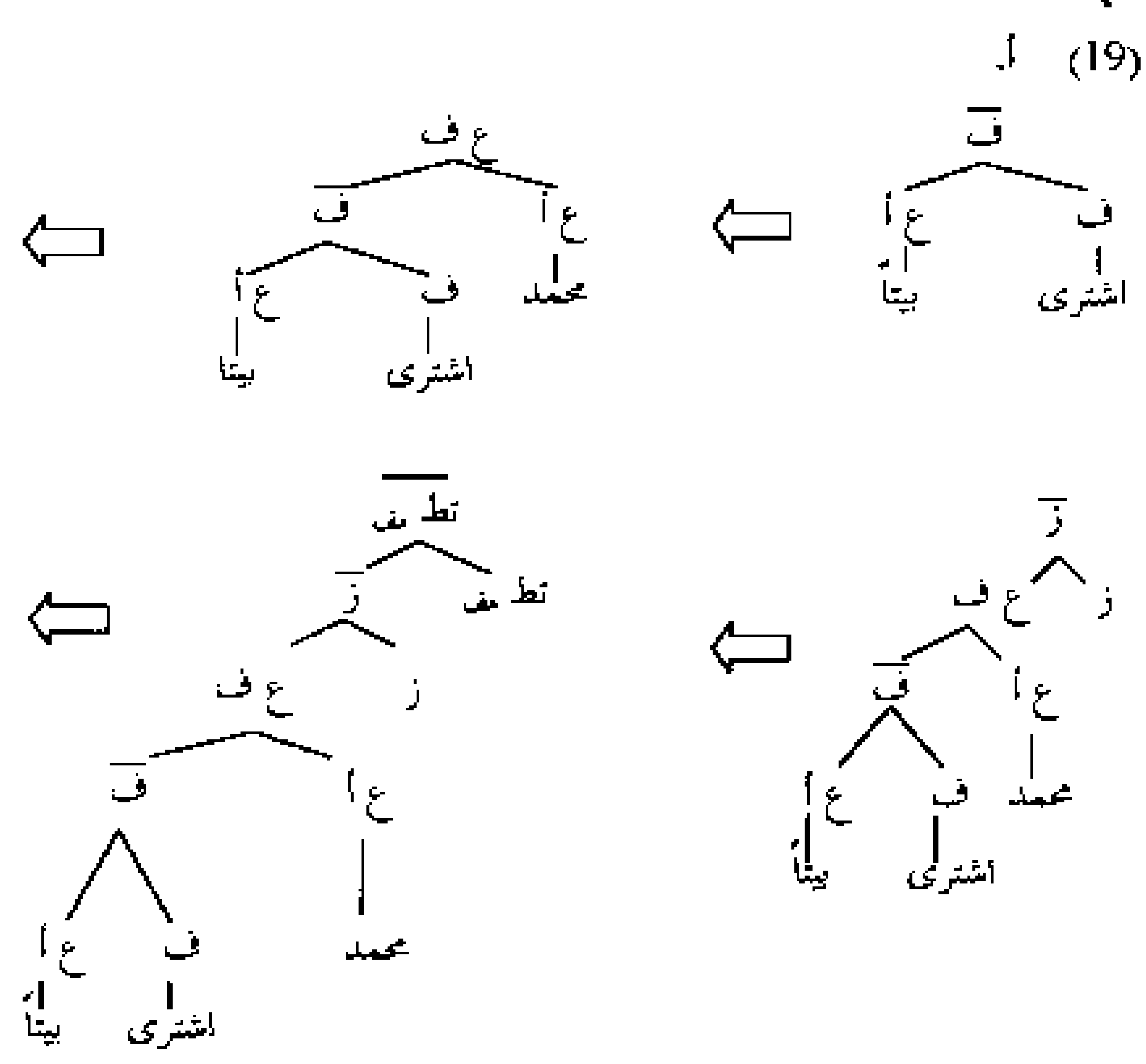
وهكذا فجملة مثل (19) أدناه سيكون فيها حركتان للعبارات الاسمية هي حركة الفاعل والمفعول كل إلى مخصص عبارة التطابق الخاصة به.

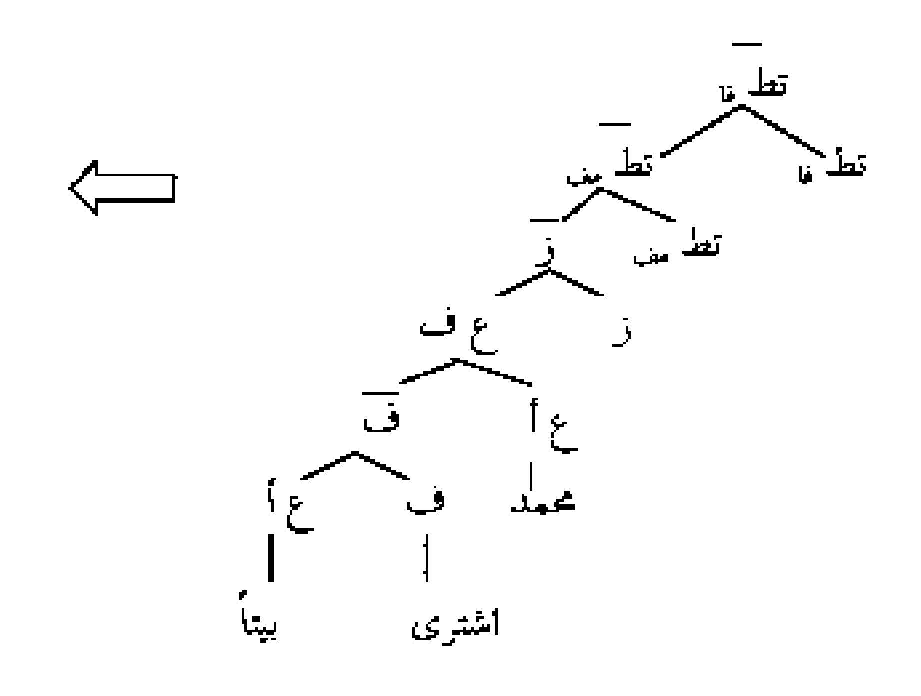
(19) محمد اشترى بيتاً.

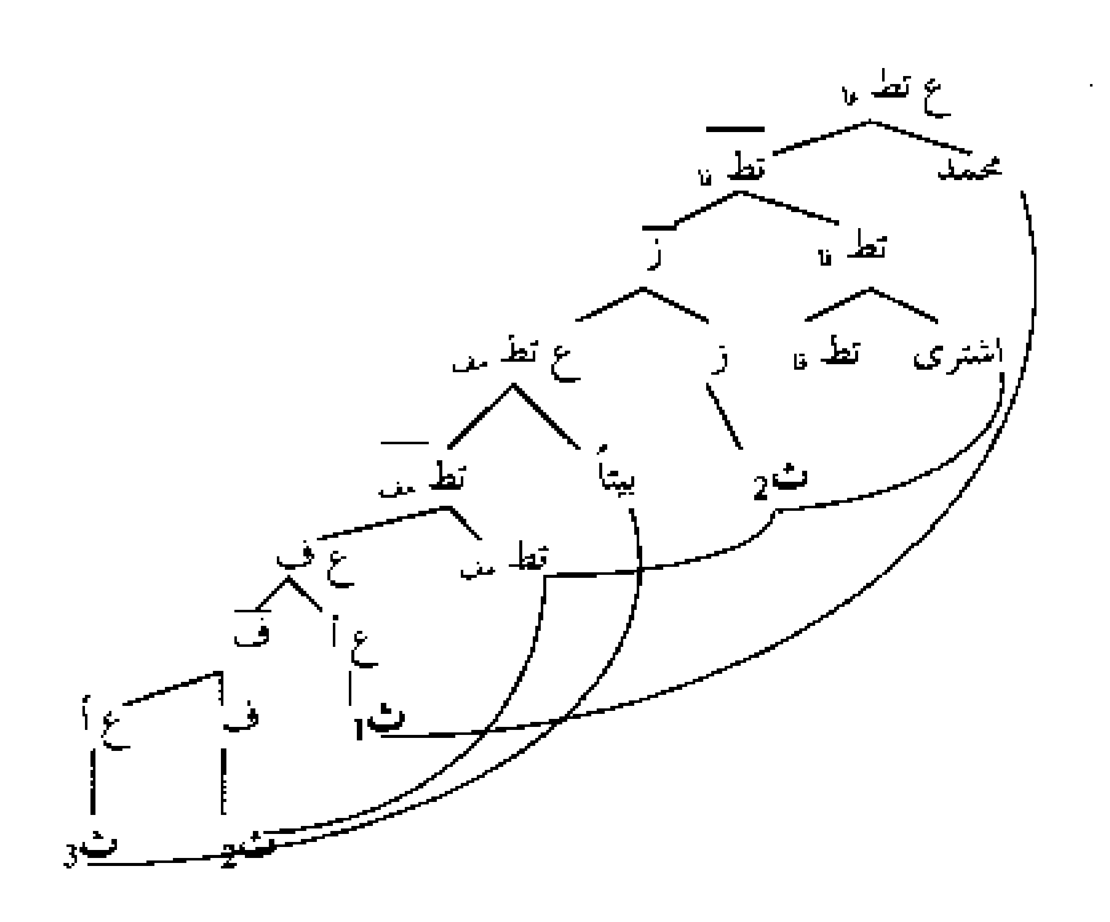
ولعل من المفيد هنا أن نتبع اشتقاق هذه الجملة لكي تستجلي حركة العناصر فيها.

إن اشتقاق هذه الجملة ينشأ بدمج العبارة الاسمية **بيتاً** بالفعل **اشترى** لتكوين **ف̄** ثم دمج هذا الإسقاط بالعبارة الاسمية **محمد** لتكوين العبارة الفعلية التي تندمج مع **تط** مف لتكوين **تط̄** مف، ثم يدمج هذا بالعنصر ز (الزمن) لتكوين ز̄ ويدمج هذا بالعنصر **تط** فا لتكوين **تط̄** فا. وتضيف حركة الفعل وعبارتي الفاعل والمفعول إلى الأعلى: الفعل إلى **تط** مف و ز ثم **تط** فا و الفاعل إلى مخصص **تط** فا والمفعول إلى مخصص **تط** مف، بناءاً جديداً إلى ما هو موجود بإنشاء عقد جديدة وهي ع **تط** مف و ع **تط** فا. يمكن تمثيل هذا على النحو التالي.

(19) أ.




تطقا
تطقا
تطمف
تطمف
ز
ع ف
ز
ف
ع أ
ع أ
ف
محمد
بيتاً
اشترى


ع تطقا
تطقا
محمد
ز
تطقا
ع تطمف
ز
تطقا
اشترى
تطمف
بيتاً
ث2
ع ف
تطمف
ف
ع أ
ع أ
ف
ث1
ث3
ث2

قلنا أن هذه الفرضية، فرضية وجود عنصر تطابق مع المفعول ضمن إسقاط اكبر — على غرار إسقاط للتطابق مع الفاعل — لها ميزة نظرية هي أنها تتيح لنا تأشير حالة النصب الإعرابية بنفس الآلية التي تؤشر بها حالة الرفع — أي عبر علاقة المخصص بالرأس بدل أن تكون عبر علاقة الرأس بالفضلة. من ناحية أخرى توفر هذه الفرضية وصفاً أفضل لظواهر نحوية — وهي لهذا ذات ميزة عملية وليست نظرية حسب. من هذه الظواهر ظاهرة جواز تقديم المفعول حين يكون عبارة اسمية على الظروف الفعلية وهي الظروف التي تنشأ مضمومة إلى العبارة الفعلية. هذه الظروف تنشأ إلى يمين المفعول - أي تتقدمه، وعلى هذا فإن لم تكن هناك حركة للمفعول إلى الأعلى لما ظهرت مثل هذه الظروف على يسار المفعول مثلما ترينا جملة مثل (20) أدناه.

(20) محمد سمع القصة أخيراً.

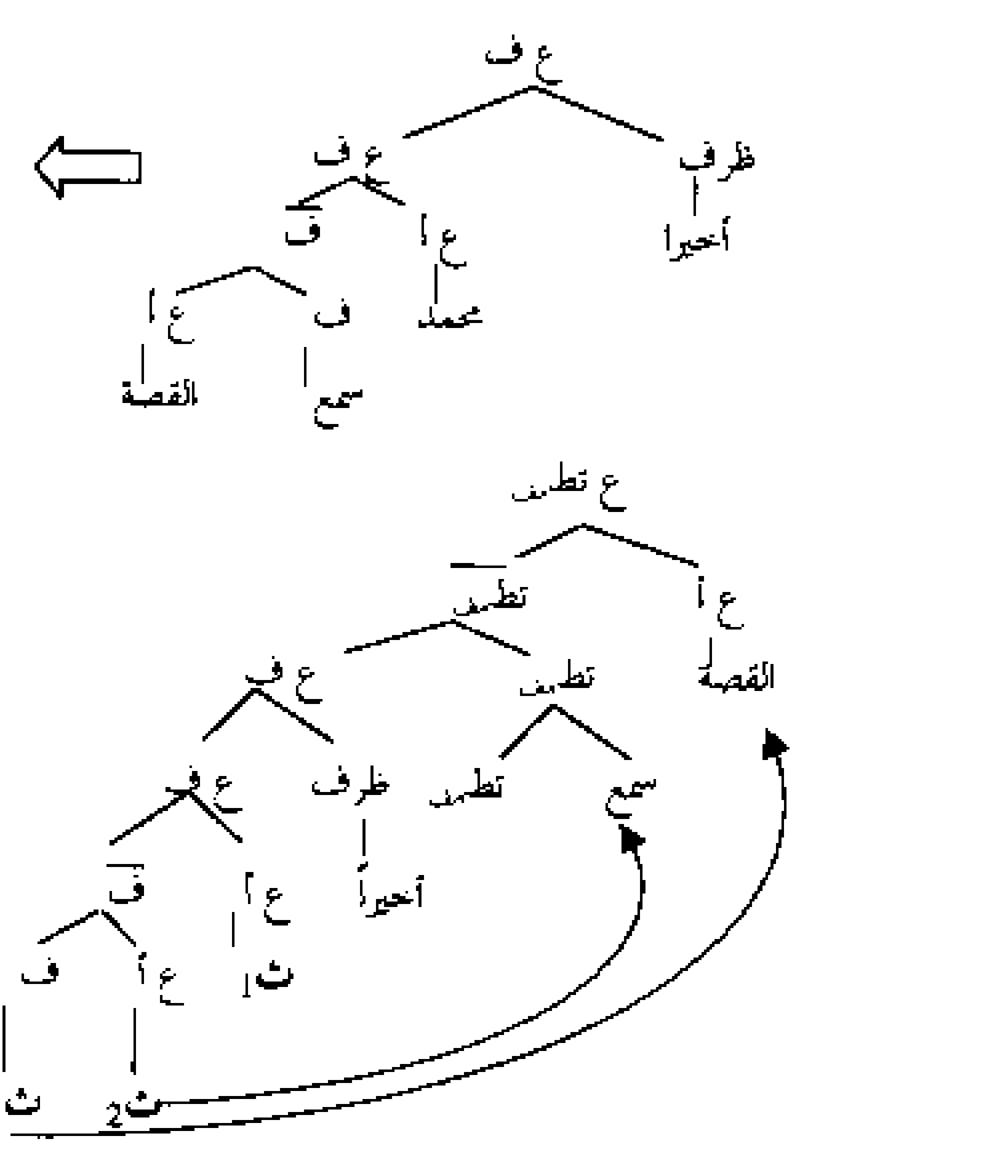
(20) أ. *محمد سمع أخيراً القصة.

نقارن (20.أ) مع (21) التي يظهر فيها المفعول الذي يتكون من عبارة جملية بعد الظرف بدون أن يؤدي ذلك إلى عدم صحة الجملة.

(21) محمد سمع أخيرا أن المشكلة قد حلت.

إن الفرق بين الجملتين ينحصر بكون المفعول في الجملة الأولى عبارة اسمية في حين أنها عبارة جملية في الثانية. والعبارة الاسمية يجب أن توسم بحالة إعرابية، في حين لا توسم العبارة الجملية بحالة إعرابية.وهكذا فان ظهور المفعول — العبارة الاسمية — على يسار الظرف هو نتيجة حركته إلى الأعلى إلى حيث تؤشر حالة النصب، والحركة هنا إلى موقع مخصص إسقاط اكبر وظيفي هو **تط** مف. في حين لا ينتقل المفعول — العبارة الجملية — إلى هذا الموقع لأنه غير موسوم بحالة إعرابية ولا يحتاج إلى تأشيرها. تبين لنا (20.ب) هذه الحركة.

(20) ب.



طبعاً هناك بالإضافة إلى هاتين الحركتين حركة للفاعل إلى مخصص عبارة التطابق مع الفاعل ع **تطفا** ولهذا رمزنا للفاعل بـــ **ث1**، وكذلك حركة للفعل إلى **موقع تطفا** للانضمام إلى هذا العنصر كما انضم إلى عنصر **تطمف**.

يفتح افتراض وجود إسقاط وظيفي في البناء الجملي من أجل تأشير حالة المفعول الإعرابية الباب أمام افتراض إسقاطات أخرى للتطابق مع مختلف العناصر الموسومة بحالة إعرابية من أجل تأشير حالاتها الإعرابية. ويمثل هذا الافتراض توسعاً ذا ميزة نظرية مهمة هي تماثل تأشير الحالات الإعرابية المختلفة التي توسم بها العبارات الاسمية تبعاً لوظائفها

النحوية – ومنها حالة الجر التي توسم بها العبارة الاسمية التي تأتي حين تكون العبارة الاسمية متعلقة بحرف الجر أو حين تأتي في موقع المضاف إليه، أو حالة النصب للعبارة الاسمية التي تأتي مفعولاً غير مباشر. ففي كل حالة من هذه الحالات يمكن افتراض إسقاط تطابق ترتفع إلى مخصصه العبارة الاسمية فتؤشر حالتها الإعرابية عبر علاقة المخصص بالرأس (انظر Radford 1997، الفصل العاشر).

وربما احتج معترض بأن مثل هذا الافتراض سيجعل من بنية الجملة بنية شديدة التعقيد وهو ما يجري ضد مجرى الاتجاه الأدنوي – أي تقليل الآلة النحوية وتجربة نظام القواعد من الفيض. غير أن علينا أن نتذكر أن في رؤيتنا هذه للبناء الجملي لن يحتوي الاشتقاق إلا على التفريعات والعناصر الضرورية ولن يكون فيه تفريعات أو عقد– أي إسقاطات أو أجزاء إسقاطات إلا بمقدار ما يحتاج إليه الاشتقاق.

6:5: آفاق المستقبل

طروحات الباحثين ضمن إطار البرنامج الأدنى ومقترحاتهم التي تقدم بإطراد تعمل على إكساب هذا البرنامج وضوحاً وجلاءً أكبر تساعد على رسم حدوده وسماته بدقة. وسواء كانت هذه المقترحات تعنى بالحدود العامة والإطار الفكري للبرنامج أو تلك الخاصة بتحليل لتركيب محدد–ولو أنه لا مفر من أن تعرض حتى المقترحات الخاصة إلى السمات العامة للبرنامج فهي تنبع منه – أقول أن هذه المقترحات متجددة قد يجد القارئ المتابع اختلافاً فيما بينها فيما تقدمه من فرضيات مساعدة، أو فيما تطرح من أسس نظرية أو تحليلات محددة.

والمقترحات كلها تسير بهدي الفرضية العامة والاتجاه العام في البرنامج المتمثل بالتقليل من الآليات والافتراضات النظرية والأدوات التحليلية إلى أقصى ما يمكن مما يجعلها تلاءم والمتطلب الذي يضعه جومسكي عليها وهو أن تكون مقبولة تصورياً أو مفهومياً. وهذا يعني أن عليها أن تكون مما يمكن أو يلزم تصوره معرفياً بدون فيض. ولا بد كذلك

أن يبدو على هذه المقترحات الشد الدائم الذي طبع كل الدراسات ضمن مدرسة القواعد التوليدية بين تحقيق الكفاءة التفسيرية والكفاءة الوصفية فيما يجب أن تتصف به النظرية اللسانية. وهذان قطبان يوجهان النظرية اللسانية لا يجوز أن يهمل أحدهما على حساب الآخر بل لا بد أن يلاءم بينهما بحيث لا يعني السعي وراء تحقيق أحدهما التضحية بالآخر. وهذا هو الحال كما نراه في الدراسات التي تكتب ضمن هذا الاتجاه والمقترحات التي تطرحها.

وقد ذهب ضحية هذا الاتجاه العام للادنوية مفاهيم وتصورات نظرية أساسية قام على بعضها البناء النظري للقواعد التوليدية منذ نشأتها. فلقد جرى التخلي عن مستويات البنية النحوية: **البنية-ع والبنية-س**. والحجة في ذلك أنه لا حاجة للآلية النحوية بهما. فهما مما يمكن الاستغناء عنه. فالذي يمكن قبوله تصورياً من مستويات البنية النحوية للتعبيرات هما المستويان البينيان:أي مستوى التمثيل الصوتي والتمثيل المنطقي. ولكن كيف يستغنى عن أبنية نظرية كان افتراض وجودهما يستند إلى ان لكل منهما دوراً في التركيب لا يمكن الاستغناء عنه؟ يجيء ذلك بتقديم تصور نظري آخر لن يعود فيه لأي من هذين المستوين دور. وهو ما فعله هذا البرنامج.

فالبنية العميقة- وبعدها البنية-ع - كانت تجد تبريرها في عمل بعض القوالب في النحو - وعلى سبيل المثال قالب نظرية المحاور (نظرية-م) الفرعية. فالعلاقات والأدوار المحورية-الأدوار الدلالية التي تكون للموضوعات -تتحدد عند مستوى البنية العميقة، ولكن إذا افترضت أن آليات بناء الجملة ستكفل بأن تنشئ البنى المناسبة للمداخل المعجمية - كل حسب خصائصه- من حيث إرضاء ما تتطلبه المحمولات من موضوعات زالت الحاجة إلى افتراض مستوى مثل مستوى البنية العميقة. فتحديد الأدوار للموضوعات سيأتي مع كل محمول. وكذلك فإن افتراض آلية لتأشير السمات سيكفل أن

يكون للموضوعات أدوارها الدلالية المناسبة وإلا انهار الاشتقاق ببقاء سمات غير مؤشرة بسبب من عدم توافقها مع سمات أخرى-كما بينا.

ولا يختلف الأمر بالنسبة للبنية-س التي يبرر وجودها بعمل أكثر من قالب من قوالب النحو على ذلك المستوى: كمبادئ نظرية الربط ونظرية الحالة الإعرابية. فإذا رفدنا العمليات النحوية بآليات تضمن الربط الصحيح وتضمن أن يكون للعبارة الاسمية حالتها الإعرابية المناسبة زالت الحاجة إلى قوالب محددة وكذلك الحاجة إلى افتراض مستوى تركيبي تعمل مبادئ هذه القوالب عليه. إن إدراج العبارات الاسمية بشكلها النهائي صرفياً - أي مع علاماتها الصرفية-نوعاً وجنساً وإعراباً- وفرض تطابق هذه العلامات مع السمات التي يتسم بها الفعل فيما يتطلبه من فاعله أو مفعوله وكذلك السمات التي نجدها في رأس الإسقاطات الوظيفية المناسبة (ع **تطا**، ع **تطمف**، ...الخ) يجعل من الممكن الاستغناء عن نظرية الحالة الإعرابية كقالب من قوالب النحو، وعن المستوى البنيوي الذي كانت هذه النظرية تعمل فيه. وما يقال عن نظرية الحالة الاعرابية يقال عن نظرية الربط. وكذلك فقد نتج عن هذا الاتجاه الاستغناء عن نظرية العمل على أساس أنها مما لا يحتاج إليه في نظام القواعد. ونظرية العمل مثلها مثل النظريات الأخرى تمثل أحد قوالب القواعد في التصور الأولي لنظرية المبادئ والوسائط، أو ما اشتهر باسم نظرية العمل والربط حينها. فنظرية العمل تمثل ركناً أساسياً في نظام القواعد مسؤولاً عن إجلاء صورة نوع من العلاقات النحوية بين العناصر تترتب عليها آثار نحوية-منها على سبيل المثال-تعيين الحالة الإعرابية لبعض العناصر وكذلك تعيين مجالات الربط بين العوائد وسابقاتها. (Cook 1995) .

ولم يكن حظ نظرية **سَ** لبنية العبارات أوفر حظاً من قريناتها. فقد اقترح التخلي عن هذه النظرية التي ترسم حدود بين العبارات في الجمل في اللغة البشرية (سواء منها العبارات المعجمية أو الوظيفية) على أساس تَكوُّن كل عبارة من ثلاثة مستويات بنيوية هي الإسقاط الأدنى الذي يمثل رأس العبارة والإسقاط المتوسط الذي يتكونْ من الرأس

والفضلة ثم الإسقاط الأكبر الذي يضم البنية المتوسطة ومخصصها- وهو ما يرمز له بـ س̿ أو ع س. ففي البرنامج الأدنوي لن تكون هناك حاجة لحدود تفرضها نظرية محددة مثل نظرية س̄ على البناء الجملي. إذ يمكن لهذه الحدود أن تأتي نتيجة عمليات البناء الجملي نفسها. فعملية **اللمج** المسؤولة عن بناء الاشتقاقات تنشئ بنية من عنصرين وتعطى هذه البنية اسم الرأس منهما فتكون إسقاطا لذلك العنصر. فإذا تكررت عملية الدمج مرة ثانية وجعلت من هذا العنصر رأساً للبنية الجديدة أصبحت هذه البنية إسقاطاً أكبر للعنصر الذي اختير رأساً. وإذن فالاسقاطات تبنى نتيجة العمليات النحوية: الدمج والحركة التي لها نفس أثر الدمج على إنشاء البنى النحوية. وهكذا فإننا نصل إلى نتيجة أن لاحاجة لنا بقالب مستقل من قوالب النحو - أو آلية معينة -يفرض حدوداً وشروطاً خاصة على البنى النحوية. بل أن هذه الخواص والحدود هي ناتج من نواتج العمليات النحوية التي تبنى الاشتقاقات الجملية.وهي عملية الدمج أو الحركة، اللتان تبنيان التفريعات التي يستوجبها الاشتقاق ولن تكون هناك حاجة إلى تفريعات كاملة ولهذا تنتفي الحاجة إلى آلية نظرية تحدد صيغة العبارات.

لقد ترافق هذا الاتجاه التقليلي مع بروز الكثير من المقترحات التفصيلية في تحليل جوانب مختلفة من نحو اللغات البشرية. لعل من أهم هذه افتراض عديد من الاسقاطات الوظيفية الجديدة، وشطر القديمة (كشطر عبارة الصرفة (ع صر) إلى عبارتين (إسقاطين) إحداهما للتطابق والثانية للزمن. ومن أجل توحيد وصف ظاهرة التطابق بأشكالها المتعددة بين العناصر استدعى الأمر افتراض إسقاطات متعددة للتطابق تحسب حساب تأشير الحالة الإعرابية للعبارات الاسمية المختلفة: كحركة الجر بالنسبة للمجرور، وحركة النصب للمفعول والرفع للفاعل، والحالة الإعرابية للمفعول غير المباشرة، وكذلك حالات التطابق التي نجدها بين الموصوف وصفته. إن النظر إلى التطابق عبر علاقة الرأس بالمخصص-كما أسلفنا- يعني افتراضنا في كل مرة إسقاطاً رأسه عنصر تطابق وترتفع العبارة الاسمية إلى

مخصصه لتأشير حالتها الإعرابية (الفصل الثاني Radford 1997). لابد أن نذكر هنا أنه قد قدم اقتراح آخر مقابل لهذا يلغي وجود إسقاط تطابق على أساس أنه ليس لهذا الإسقاط بأنواعه المتعددة ضرورة مفهومية بل أنه بناء نظري بحت لا صلة له بالواقع ولا تفرضه القيود الخارجية على صيغة اللغة. (انظر Chomsky 1995b:ch4).

وقد أدى أيضا إلى إعادة النظر في بنية المركبات والعبارات واقتراح صيغ جديدة لبناها، كما هو الأمر بالنسبة لافتراض ان العبارات الاسمية تجيء فضلات لعبارة يرأسها **الحد** Determiner فتكون، إذن، ضمن إسقاط أكبر ليس العبارة الاسمية، كما جرينا عليه في هذا الكتاب؛ بل هو العبارة الحدية او **عبارة الحد** Determiner Phrase (ع حDP). والسبب الذي قدم لمثل هذا الاقتراح هو حساب التشابهات في بين المركبات الاسمية والجملية.

وكذلك نجد افتراضات لشطر العبارة الفعلية إلى أكثر من إسقاط واحد. فإلى جانب عملية الدمج التي تضم فيها الظروف إلى الإسقاط الفعلي الأوسط فَ ويتنج منها إسقاط أوسط جديد يمكن أن يضم إليه ظرف جديد وهكذا، نقول بالإضافة إلى ذلك. فان تعدد أدوار الفواعل المحورية — بين دور المحور ودور المنفذ ساعد على اقتراح تشطير الإسقاط الفعلي إلى إسقاط يقع اسفل البناء الجملي يجمع بين الفعل وفضلته ومخصصه الذي هو عبارة اسمية لها دور ـم المحور، وإسقاط فعلي علوي يقع أعلى البناء الجملي يكون رأسه فعلاً — مسبباً — مجرداً، ومخصصه العبارة الاسمية ذات دور— م المنفذ. لينظر القارئ الكريم لمزيد من التفصيلات حول هذه الافتراضات في الفصل السابع من (Radford 1997) .

أن التعقيد في هيئة التراكيب الجملية وعناصرها بما يتضمنه من تجريد عالٍ يبدو متناقضا مع المبادئ الأساسية التي يهتدي بها البرنامج الادنوي. غير أن الثراء في الافتراضات الوصفية البادي للنظر جاء نتيجة السعي وراء توحيد الآليات المتشابهة؛ وهذا ما ذكرناه في موضوع افتراض إسقاطات تطابق متنوعة ومتعددة وذلك لكي نحسب

حساب تأشير الحالات الإعرابية المختلفة بنفس الطريق— أي عبر علاقة الرأس بالمخصص.و إذن فالتعقيد الظاهري غرضه الوصول إلى تعميمات أو مبادئ إجرائية عامة يتصف بها نظام القواعد عموماً. وإذن فلا تعارض حقيقياً بين هذا وذاك. إذ أن السعي هو وراء أن نحيط وصفياً بكل هذا الذي يتسم به النظام اللغوي البشري مقتصرين على ما هو مقبول وضروري مفهومياً لوصف وتفسير هذا النظام المعرفي المتكامل الواصل بين الأصوات والمعاني.

Bibliography

1- Bloomfield , L. (1935) **Language**. London: George Allen and Unwin .
2- Chomsky, N. (1957) **Syntactic Structures**.The Hague: Mouton.
3- ________: (1959) " Review of B.F. Skinner's Verbal Behaviour", **Language** 35: 26-58.
4- ________: (1964) **Current Issues in Linguistic Theory** . The Hague : Mouton .
5- ________: (1965) **Aspects of the Theory of Syntax**. Cambridge, Mass.: MIT Press.
6- ________: (1970) "Remarks on nominalization", In R. Jacobs and E.Rosenbaum (eds.), **Readings in English Transformational Grammar**. Waltham,Mass.: Ginn & Co.
7- ________: (1973) "Conditions on transformations", In S.Anderson and R.Kiparsky (eds.), **A Fistschrift for Morris Halle**. New York : Holt, Rinehart and Winston.
8- ________: (1975) **The Logical Structure of Linguistic Theory**. New York : Plenum.
9- ________: (1980) **Rules and Representations.** Oxford: Blackwell.
10- ________: (1981) **Lectures on Government and Binding**. Dordrecht : Foris.
11- ________: (1986a) **Knowledge of Language: Its Nature, Origin and Use**. New York Praeger.
12- ________: (1986b) **Barriers**. Cambridge,Mass. : MIT Press.
13- ________:(1988) **Language and Problems of Knowledge**. Cambridge,Mass. : MIT Press.
14- ________: (1993) "A minimalist program for linguistic theory", In K.Hale and J. Keyser (eds.), **The View form Building 20**. Cambridge, Mass.: MIT Press.
15- ________: (1995a) "Bare phrase structure", In G. Webelhuth (ed.), **Government and Binding Theory and the Minimalist Program** Oxford : Blackwell.
16- ________: (1995b) **The Minimalist Program**. Cambridge, Mass. : MIT Press.

17- ________: and H. Lasnik (1977) "Filters and control" **Linguistic Inquiry** 8 : 425-504.

18- Cook , V. (1995) **Chomsky's Universal Grammar**. 2nd edition. Oxford: Blackwell.

19- Curtiss,S. (1977 **Genie: a Psycholinguistic Study of a Modern-day "Wild Child"**. New York: Academic Press.

20- Emonds, J. (1976) **A Transformational Approach to English Syntax: Root, Structure-Preserving and Local Transformations**. New York : Academic Press.

21- Haegman, L. (1991) **Introduction to Government and Binding Theory**. Oxford: Blackwell.

22- Horrocks,G. (1987) **Generative Grammar**. London : Longman.

23- Hymes, D.(1971) "Competence and performance in linguistic theory" , In R.Huxley and E. Ingram (eds.), **Language Acquisition: Models and Methods**. New York : Academic Press.

24- Jackendoff,R. (1977) **$\overline{X}$-Syntax : a Study of Phrase Structure**. Cambridge,Mass.: MIT Press.

25- Newmeyer, F. (1980) **Linguistic Theory in America**. New York : Academic Press.

26- ________: (1983) **Grammatical Theory**. Chicago: The University of Chicago Press.

27- ________: (1986) **The Politics of linguistics**. Chicago: The University of Chicago Press.

28- Pollock, J. (1989) "Verb movement, universal grammar, and the structure of IP", **Linguistic Inquiry**, 20 : 366-424.

29- Radford, A. (1997) **Syntactic Theory and the Structure of English**. London : CUP.

30- Riemsdijk,H and E.Williams (1986) **Introduction to the Theory of Grammar**. Cambridge, Mass.: MIT Press.

31- Ross, J. (1967) **Constraints on Variables in Syntax**. Ph,D. Diss. MIT. (reproduced by IULC)

32- White, L. (1989) **Universal Grammar and Second Language Acquisition**. Amsterdam: Benjamins.